أناتولي راكيتوف

المعرفة التاريخية

ترجمة
حنّا عبود

دار دمشق

أناتولي راكيتوف

المعرفة التاريخية

ترجمة

حنا عبود



دار دمشق

المعرفة التاريخية

الطبعة الاولى
١٩٨٩

الكتاب: المعرفة التاريخية
تأليف: أناتولي راكيتوف
ترجمة: حنا عبود
مطبعة: الشام
عدد النسخ: ١٠٠٠
التنضيد الضوئي: مكتب الفيحاء ـ دمشق
اخراج: مكتب الفيحاء ـ سهام بطرس
الناشر: دار دمشق للطباعة والصحافة والنشر
دمشق ـ شارع بور سعيد ـ هاتف: ٢١١٠٢٢ ـ ٢١١٠٤٨
ص. ب: ٥٣٧٢ تلكس: ٤١٢٥٣٨ زينه

كلمة موجزة حول الكتاب

حتى نعرف كيف نبرمج بالكومبيوترات الحديثة تكثير الذرة وصناعة النفاثات وبناء المنازل الملائمة المريحة، قلما احتجنا إلى معرفة تاريخ مصر القديمة، وأسباب انهيار امبراطورية كين أو ستراتيجية نابليون في معركة اركولي. لكن بالنسبة إلى السياسيين والمعلمين والكتاب والفنانين والجنرالات والعاملين في الحقل الثقافي، تغدو معرفة تاريخ الماضي ضرورة ملحة. فالصحفيون والبرلمانيون والمحامون ومخرجو الأفلام والروائيون يرجعون دائماً إلى حقائق الماضي البعيد، باحثين عن حجج تؤكد وتؤيد أفكارهم أو مناقشاتهم الخاصة ضد خصومهم. أما اولئك الذين تفرغوا للسياسة واحترفوها، الذين تستحوذ عليهم الاهتمامات الحكومية والسياسية، فإنهم دائماً يحسون بالارتباط الوثيق بالتاريخ، والمعلومات الموثوقة عن التاريخ الماضي تعتبر هامة في نظر السياسيين، وكأنها معلومات موثوقة في الأحداث الجارية. فالحاضر يتحول إلى ماضٍ، بينما الماضي يلقي بظلاله

على الحاضر. وهذا هو السبب في أن معرفة التاريخ عنصر ملازم للحكمة السياسية والبصيرة السياسية لرجال الدولة والسياسيين. ولكن في اللحظات الحرجة وفي مراحل الانتفاضات والثورات الاجتماعية يصبح الاهتمام بالماضي والسعي لتفسير الحاضر على ضوئه واتخاذه قاعدة أساسية للتنبؤ بالمستقبل، شاملاً عاماً، يشمل الاداريين والعمال والكتاب والمهندسين والمعلمين والمحامين.

لماذا وكيف ينشأ الاهتمام بالتاريخ؟ لماذا يتوجب علينا أن نفهم الماضي في هذه الأيام، في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية؟ هل في مقدورنا الاعتماد على معرفة ما ذهب وتلاشى منذ زمن بعيد؟ وإذا كان في مقدورنا فكيف تختلف هذه المعرفة عن أو تشابه معرفة الفيزياء والرياضيات؟ سوف أسعى للاجابة عن هذه الأسئلة واسئلة اخرى في هذا الكتاب، الذي يكمل سلسلة من الدراسات السابقة التي تناولتها في كتابي «تشريح المعرفة العلمية» ١٩٦٩ وكتابي «مبادىء التفكير العلمي» ١٩٧٥، وكذلك مؤلفي «قضايا العلم الفلسفية» ١٩٧٧.

يناقش الكتاب الحالي نشأة الاهتمام التاريخي وبنية المعرفة التاريخية. إنه يختبر امكانية تحصيل الحقيقة التاريخية، وروابطها بالايديولوجيا، وبالنظرة إلى العالم، وبالطرائقية العلمية. ومن أهم عناصر طرائقية البحث التاريخي: نظرية الحقيقة التاريخية. ولهذا السبب أوليت اهتماماً لتحليل آراء أولئك الذين كتبوا في هذا الموضوع، محاولاً أن أشرح مفهومي الخاص في ذلك. وآمل أن يكون مجدياً ومفيداً لكل من المؤرخين المحترفين، ولأولئك المهتمين بالمعرفة التاريخية، لسبب أو آخر. ويعمد الكتاب إلى التفصيل في مناقشة الزمان التاريخي والمكان التاريخي، وكذلك يسهب في مناقشة ائتلاف واختلاف العلوم التاريخية والعلوم الطبيعية، وفي امكانية الحصول على نظرية تاريخية.

لاشك أن كتابي لن يحل لغزسفينكس التاريخ، ولا يقدم نبوءة للمستقبل. سأحاول أن أنقل للقارىء كل التفاصيل عندما أناقش أي مشكلة، وأشاركه بمناقشاتي وحلولي. ليس هدف الدراسة خلق الوهم حول حل محدد، وإنما هدفها دفع اكبر ما يمكن من القراء إلى المناقشة، بحيث نصل إلى إدراك أهمية المعرفة التاريخية في الثقافة والحضارة المعاصرة، والنشاط اليومي، وفي فهم أنفسنا وفهم الآخرين.

تطور النظرة العالمية الأحادية التي توحد الماضي والحاضر والمستقبل يشير إلى أنها نظرة متفائلة تقدم صورة شمولية للعالم وتطرح منظورات فردية واجتماعية. إنهـا أسـاس الشمـول الـروحي على المستـوى الفـردي والاجتماعي. والمعرفة التاريخية وسيلة للتغلب على التغير التعددي، وهي تعتمد على الذاكرة التاريخية والمنـظور التـاريخي. إنهـا تمكن الفرد من ادراك وحدة المصير الخاصة بالفرد وبـالجنس البشري في الظروف العسيرة للقرن العشرين العاصف، للتحقق من تواشـج مختلف ثقـافات ومصير البشرية، ولاتخاذ مقياس خاص لنشاط العالم، وتحمل مسؤولية مصيره. ولأن الادراك التاريخي جزء عضوي من النظرة العالمية، فانه يطرح مشكلات معقدة أمامنا، وكل من يجرؤ على مناقشتها، لابد أن يكونْ على دراية بما وقع وما يقع في هذا الميدان.

لذلك سعيت إلى التركيز على القضايا المطروحة للمناقشة والتي هي مثار نزاع، لم تحل نهائياً. إن الطرائقية العامة للمادية الديالكتيكية (في السياق الذي تجري فيه المناقشة) لا تقدم بالطبع حلًا أوتوماتيكياً في كل قضية خلافية. إنها تدعو إلى مناقشة عميقة خلاقة. ولذلك أعتبر أن جهودي لن تضيع سدى إذا أثار كتابي الاهتمام بالقضايا المطروحة، وعمق النقاش فيها.

عدد من المختصين السوفييت قرأوا المخطوطة، من مؤرخين وفلاسفة وأبدوا الانتقادات غير القليلة وقدموا النصائح الثمينة. فإليهم أتقدم بشكري وامتناني.

أناتولي راكيتوف

ملاحظات أولية

١ ـ المعرفة التاريخية : ماهيتها وضرورتها

من السهـولة أن نحدد ماهية الفيزياء، أو الكيمياء أو البيولوجيا أو القانون وضرورتها. فالثلاثة الاولى علوم طبيعية، وهي ضرورية للهندسة والزراعة والطب وصحة الانسان ورفاهيته قائمة عليها. والقانون ضروري لمعرفة القوانين وسنها، ولـلاجـراءات القانونية، فهو يرقى بشتى العلاقات إلى التنظيم القانوني، ويحل النزاعات بين الأفراد والمؤسسات. باختصار، هذه العلوم وعلوم اخرى كثيرة ذات فائدة قصوى لأنها تساعد على حل أهم القضايا العملية.

من التقعر القول إن ماهية المعرفة التاريخية هي كذا أو أنها ضرورية لكذا وكذا. أما القول إنها تقدم لنا معلومات عن ماضي الجنس البشري فيعني استبدال أسئلة بأسئلة أخرى: لماذا نحتاج إلى معرفة الماضي؟ وهل يمكن أن تفيد الانسان الحديث؟. إن من الصعب اصدار حكم. وأحد أسباب التعقيد ما يشتمل عليه كلمـة «فائدة». إن الانسان الحديث يواجه عدة مشكلات صعبة: صيانة السلم

وانهـاء التفـاوت الاجتمـاعي، والبحث عن مصادر جديدة للطاقة، وحفظ البيئة ومكافحة الأمراض الوبيلة، والتغلب على الجوع المزمن والبؤس المدقع والبطالة في مناطق شاسعة من العالم. إن المجتمع لا يستطيع اضاعة الجهود وهدر المال من دون جدوى على معـرفـة غير لازمـة. فأي جدوى من تخصيص الكـراسي الجـامعية والآلات الطابعة لنشر المعرفة التاريخية، أو تمويل الحملات التنقيبية والمؤتمرات التاريخية اذا كانت معرفة الماضي خاوية لا تقدم فتيلاً في حل القضايا الملحة للعصر الحديث.

إن مسألة «عدم جدوى» المعرفة، أو عدم جدوى إنفاق الأشياء المادية تجبر المرء على التفكير في معنى هذا المفهوم وهدفه. وهذا المفهوم ليس واضحاً كغيره من المفهومات الأخرى للغة اليومية التي يستخدمها العلم والفلسفة. يكمن المعنى الأساسي الأصلي في تمييز الظواهر والأشياء، (الروحية والمادية) التي تلبي بعض احتياجات الناس. فالأشياء التي يجدها الانسان في الطبيعة نفسها، أو التي خلقها في مجـرى الانتـاج المادي أو النشاط الروحي، يمكن أن تكون مفيدة في هذا المنحى. وبغض النظر عن الحاجات البيولوجية الأساسية المرتبطة بالحفاظ على الحياة واستمرارية النوع، فإن شتى الحاجات الاجتماعية والثقافية تظهر في سياق التـطور الاجتمـاعي، منهـا الحـاجـات الجمـالية والأخـلاقية والـدينية والثقافية الخالصة. إن لها نكهة اجتماعية واثنية خاصة. الكثير من هذه الحاجات ترتبط بالزمان والمكان وليس لها طبقة معينة أو سمة فئوية اجتماعية. إن الأشياء المكتشفة في الطبيعة أو التي تخلقت في عملية الانتاج المادي أو في سياق النشاط الروحي، والتي تلبي حاجـات انسـانية، يمكن أن تكتسب أو تفقـد جدواهـا في العصور التاريخية المختلفة، فتبدو مفيدة أو نافلة في نظر فئات طبقية مختلفة وفي تجمعات اثنية (عرقية) ثقافية، ومنظمات سياسية وبيئات دينية. إن معنى مفهوم «الجدوى» يؤكـد تعقيد الـظواهـر التي تستخـدم لتلبية حاجة معينة. أما معنى هذا المفهوم فيعكس وضـع الفئـات الاجتمـاعية والأفـراد بالنسبة للحاجات التي يريدونها أو يرفضونها، وبالتالي يعكس تقييم هذه الظواهر بناء على جدواها أو عدم جدواها.

ولكن لنعد إلى المعرفة التاريخية. إن جدواها كثيراً ما يوضع موضع تساؤل، حتى أنها قد ترفض رفضاً كلياً. وفي الوقت نفسه فإن كثيراً من المفكرين البارزين

منذ القديم وحتى يومنا لم يولوا كثيراً من الاهتمام بمعرفة الماضي فقط، بل دافعوا بحرارة عن جدواها وأهميتها وضرورة دراستها.

في منتصف القرن الماضي كتب ماركس وانجلز: «اننا لا نعرف إلا علماً واحداً فقط هو علم التاريخ» وحتى في زمن سيادة العلم الطبيعي الميكانيكي، فإن الدراسات التاريخية جمعت في حدوتات وقصص أخلاقية عن الأبطال والقادة العسكريين والرجال العظام، عندما كانت السمة العلمية للمعرفة التاريخية موضع اشكال وشك، ولم تكن هذه الآثار تحديا للعصر فقط، بل كانت أيضاً توقعاً نبوئياً للمستقبل. والآن عندما تخللت فكرة التطور والمبدأ التاريخي كل العلوم الطبيعية، تجد تلك الدراسات مسوغاً لها.

حقيقة أن الماركسية هي الفلسفة الاجتماعية الأكثر تأثيراً في العصر الحاضر، اعترف بها نقاد الماركسية أنفسهم. ففي رأي الماركسولوجي الأميركي روبرت توكر أن تأثير الماركسية يرجع إلى أنها نظرية الثورة وإعادة البناء الاجتماعي على الصعيد العالمي، بحيث أنها دائماً تتصدى للقضايا التي تواجه الانسان الحديث.

الثورة عند ماركس مقولة تاريخية. وكل نظرية الثورة موضوعة ضمن اطار المفهوم المادي للتاريخ. نظريته عن المجتمع هي نظرية المجتمع عبر التاريخ، ونظريته في الثورة هي نظرية تحولات المجتمع فيالتاريخ ،نظرية التاريخ نفسه باعتباره عملية تطور ثوري للانسان.

إن «جدوى»المعرفة التاريخية، والاستيعاب النظري للتاريخ يتجلى في النظرية الماركسية كتلبية لحاجة اجتماعية محددة، وبالضبط هي الحتمية الموضوعية للثورة الاجتماعية. ولكن حتى الآن لا نجد جواباً كاملاً للسؤال. فالماضي التاريخي دُرِسَ قبل ظهور الماركسية بزمن بعيد. ويدرس الآن من مواقع طبقية وسياسية وثقافية وفلسفية ودينية مختلفة. ليس فقط المدافعون عن التحول الثوري للعالم يستفيدون من المعرفة التاريخية بل خصوم التحول الثوري أيضاً، ليس المدافعون عن الماركسية والمتحمسون لها فقط، بل أيضاً نقادها المتشددون. وهكذا فإن مسألة أي الحاجات الاجتماعية الملحة في شتى العصور التاريخية والبنى الاجتماعية تلبيها المعرفة التاريخية ما تزال قائمة.

اعتقد ان الطريقة العامة للاجابة هي على النحو التالي : أهم شيء أن وظيفة المعرفة التاريخية تقوم في تطوير الوعي الذاتي الاجتماعي لشتى المجتمعات. يقال إن المعرفة التاريخية تلعب في المجتمع دوراً يشبه الدور الذي تلعبه الذاكرة في الفرد. الشخص الذي يفقد ذاكرته (ويحدث ذلك في بعض الأمراض) يفقد وعيه بذاته، فتتفتت شخصيته ولا يعود منسجماً مع هويته. فالذاكرة تختزن كمية ضخمة من المعلومات المجدية عن الأحداث التي وقعت (بما في ذلك تلك التي قد تكون لها نتائج في المستقبل)، عن المعارف والأحكام والمقاييس اليومية والانتاج والنشاطات الاجتماعية والسياسية. وبفضل الذاكرة يستطيع المرء اختزان ونقل معلومات عن كل ما يرى وما يسمع. وغياب الذاكرة أو فقدانها يؤدي إلى العجز عن تنفيذ أي نشاط اجتماعي أو فردي هام. ويمكن للذاكرة الفردية أحياناً أن تشبّه بالوعي التاريخي.

الحاجة الاجتماعية التي تقوم المعرفة التاريخية بتلبيتها هي تهيئة الشروط الضرورية لارادة الامة الثقافية والعرقية والاجتماعية، لوعيها بذاتها كمجتمع خاص يختلف عن المجتمعات الأخرى، وككل متكامل. والوعي التاريخي، على غير ماهي عليه الذاكرة الفردية، لا يوجد كوظيفة للعقل الفردي، أو كنتاج للتجربة الحياتية الفردية، بل يُوجد كمعرفة علمية يقبلها ويفهمها كل أعضاء المجتمع. إنها تؤمن الترابط والاستمرار بين الأجيال، وتخلق الشروط للتواشج والفهم المتبادل، والأشكال الخاصة للتعاون بين الناس في مختلف ميادين النشاط الاجتماعي. والادراك التاريخي والوعي التاريخي مترابطان نوعياً بمضمونهما، لكنهما غير متطابقين تماماً. والنتيجة الأولى لما قلته ضرورية للدراسة المتأنية لترابطهما وتداخلهما، وكيف يلبيان حاجة الوعي الذاتي الاجتماعي المتشكل. ولابد أن تكون مناقشة هذه القضية نقطة الانطلاق لدراسة تالية عن طبيعة الادراك التاريخي. ولكن يمكن أن أقول الآن أنني وقعت على أول مظهر من مظاهر جدواه.

وظيفة تلبية الحاجة إلى ثقافة اجتماعية مترافقة مع المعرفة التاريخية. فالذاكرة الاجتماعية التاريخية للبشرية تمارس وظيفتها باعتبارها معرفة الماضي، وتقدم عدداً ضخماً من الأمثلة عن السلوك المميز اجتماعياً. إن مآثر الشخصيات التاريخية وشتى المواقف والأوضاع التاريخية وأنماط تسوية الصراعات التي تؤدي

إلى تعضيد نظام اجتماعي معين ومجتمع عرفي معين، أو منظمة معينة، وذلك بأن تصبح مقياساً يقاس عليه مع الزمن، تؤسس قواعد السلوك المفضل الذي يقره المجتمع. إن مؤرخي العهود القديمة كانوا واعين تماماً لغرض القص التاريخي. والأغلبية العظمى من كتاب التاريخ، في العصور الوسطى والحديثة، كانوا واعين لغرضهم. فهم يقدمون مآثر الآباء والأجداد لذريتهم لتكون قدوة تحتذى، أو لتكون موضوعاً للتأمل، وجزءاً من التجربة التاريخية. وبما أن الطبقات والفئات المختلفة في مختلف العصور التاريخية تحبذ أو تنبذ شتى القواعد والمقاييس، فإن هذا اللون أو ذاك يسود المؤلفات التاريخية فيعكس الماضي من زاوية عصرهم، ولذلك أحياناً يتصدر هؤلاء الأبطال وأحياناً أولئك مقدمة المسرح أو يختبئون خلف الكواليس. وعلى هذا فإن بقعة الضوء للمعرفة التاريخية تنير مواقف وأوضاعاً معينة، وتترك المواقف الأخرى في الظلام.

يقودنا هذا إلى وظيفتها التالية، التي تتعلق بتلبية الحاجة البارزة التي يفرزها تطور النشاط السياسي والسياسة وميدان العلاقات بين الطبقات والفئات الاجتماعية وصراعها. والسياسة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقانون والدولة والتسوية القانونية لمختلف الصراعات الداخلية والخارجية. ومثل هذه التسوية تحتاج الى خط خاص للتعليل قائم على الاعلام التاريخي. فالدول والأباطرة والملوك والحكام في قطر من الأقطار عندما يدافعون عن قطرهم ضد دولة أخرى، أو عندما يدافعون عن ملكيتهم ضد الهجمات المعادية، يلجؤون إلى البراهين التاريخية التي تؤكد حقوقهم على أرض معينة وتدحض حقوق منافسيهم المشابهة.. إن المدن القروسطية في صراعها مع الاقطاعيين اعتمدت على الوثائق التي تمنحهم الحرية في أزمنة بعيدة الأغوار في أعماق التاريخ. والمطالبة بالعرش نضجت وآن أوانها، وفي ظل شجرات العوائل الأصيلة قامت التحالفات العسكرية. فاللجوء إلى الماضي بحثاً عن دعم تاريخي كان منذ أمد بعيد عملاً عادياً للممارسة السياسية والقانونية.

وأهم من ذلك النضال بين القادة والأحزاب والمنظمات السياسية لاستخلاص التجربة من الماضي. والحقيقة أن هيغل شك في جدوى ذلك، قائلاً إن التاريخ لا يعلم شيئاً (لم تتعلم الشعوب والحكومات شيئاً من التاريخ، ولم تعمل بحسب المبادىء المستخلصة منه) لأن رجال الدولة يتخذون القرارات في

المواقف التي قلما تكون تكراراً للماضي التاريخي. وقد كانت هذه النقطة موضع خلاف بين المؤرخين. كتب، على سبيل المثال المؤرخ الروسي كليوشيفسكي :

يقول اولئك الذين لم يدرسوا التاريخ، وانما فلسفوه فاحتقروه، كهيغل مثلاً، إنه لا يعلّم شيئاً. وحتى لو صدق ذلك فانه لا ينطبق على التاريخ كعلم، فلا نلام الأزهار إن لم ترها العميان. ولكن ذلك لا يصدق، فالتاريخ يعلم حتى أولئك الذين لا يدرسونه. انه يلقنهم درساً لتجاهله وازدرائهم به. أما الذين يعملون من دونه، أو على الرغم منه، فإنه يجعلهم يندمون على موقفهم منه. إنه يعاقب طلابه الأغبياء أو الكسالى كما تعاقب المعدة الشره أو الصفيق في اختيار طعامه فلا تعلمهم قواعد الطعام الصحية. بل تدعهم يشعرون بأخطائهم فيزيولوجياً. فالتاريخ قوة، عندما يكون جيداً عند شعب ينسونه ويعزون التقدم لأنفسهم، وعندما يصبح سيئاً بالنسبة إليهم يشعرون بضرورته وبقيمة عطاياه.

لا كلمات هيغل ولا كلمات كليوشيفسكي تشتمل بحد ذاتها على أساس لتفضيل وجهة نظر على أخرى، لكن الممارسة السياسية تساعد في تثمين كل واحد بصورة دقيقة. طالما استشهد لينين، الذي لم يكن فقط ستراتيجياً وتكتيكياً بارزاً، بل كان أيضاً عليماً بالتاريخ، بالتجربة التاريخية، وعلى الأخص في الثورات الاجتماعية، فاستخدمه كثيراً في ممارسته السياسية. وما أغنانا عن القول إن ثورة ١٩١٧ في روسيا لم تكن تكراراً لأحداث وقعت في الماضي، ولكن حتى نستخدم الخبرة التاريخية ليس من الضروري أن تنطبق تماماً على المواقف السياسية، بل يكفي أن تكون هناك نماذج مشابهة ومشتركة وعميقة. وفهم ذلك يقودنا إلى وظيفة أخرى للمعرفة التاريخية.

من الحاجات الثابتة «الدائمة» التي يمكن أن توجد في كل المجتمعات التي نعرفها، الحاجة إلى التنبؤ بالمستقبل واستشرافه. إنها تنبع من الطبيعة النوعية للنشاط العملي والمادي الذي يرافقه التخطيط لتحقيق الهدف الموضوع. لقد رأى ماركس السمة المميزة للانسان في قدرته على تخطيط أفعاله. وبما أن أي تخطيط أو مشروع لا يرتبط بشيء وجد سابقاً فلابد من تحقيقه وفقاً لصورة واضحة عن المستقبل. انه يمارس تأثيرا في الحاضر أيضاً فيحدد انتقاء الاختيارات والسلوك المناسب. أما مسألة ما إذا كانت قواعد التنبؤ بالمستقبل وفيما إذا كانت مثل هذه القواعد موجودة وذات ثقة يعتمد عليها فإنها مسألة لم الانسان بالطبع.

بما أن البشرية نبذت أوهام الطرق الدينية في التنبؤ، وتخلت عن الايمان بالمعجزات والأنبياء، فإنها تحاول وضع أسس موضوعية تلبي هذه الحاجة الاجتماعية الهامة. أثناء تراكم المعرفة التاريخية واكتشاف المشابهة والتكرار النسبي في الحوادث والمواقف التاريخية، يحاول كثير من المفكرين أن يعاملوا الادراك التاريخي على أنه الأساس الوحيد للتنبؤ بالمستقبل. لقد صاغ المؤرخ الفرنسي لوسيان فيفر هذه العرضية كما يلي: «التاريخ هو معرفة الماضي ومعرفة الحاضر» وهذه صيغة لا جدال فيها، لكنها تعبر عن وجهة نظر عريضة جداً.

حتى تكون معرفة الماضي قادرة على تقديم أسس للتنبؤ بالمستقبل لابد من تنسيق البنى الادراكية الخاصة، أي الميكانيزما المنطقية الخاصة التي تؤمن الدقة في نقل المعلومات عن الماضي الذي لم يعد موجوداً إلى المستقبل الذي لم يوجد بعد. هذه العملية نفسها تحتاج إلى برهان خاص. القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي التي وحدها تلبي كل متطلبات السمة العلمية، والتي يتطابق عملها مع كل من الماضي والمستقبل، هي التي يمكن استخدامها كأسس. هذه القوانين - القائمة على التنبؤ بالمستقبل على أساس الماضي - يجب أن تتضمن البنى الاجتماعية «تقريباً» العاملة على الصعيد العالمي أو الاقليمي، والمرتبطة بكل النشاط الانساني «الشامل» أو أنواعه المختلفة. وسوف تبرهن المعرفة التاريخية أنها مفيدة إذا كان مفهوم قوانين التطور الاجتماعي متطوراً، وإذا كانت تطبيقات القوانين قد أثبتها التطبيق العملي، وإذا كان هذا المفهوم يقود إلى نتائج معينة. وتصبح طبيعة قوانين التطور التاريخي وجوهرها المنطقي، بفضل التطبيق احدى القضايا المركزية للادراك التاريخي، والحكم على جدوى ذلك يعتمد على الاجابة عن هذه المسألة.

٢ - التعرف التاريخي في سياق القرن العشرين

مناقشة الوظائف «الأبدية» و«الدائمة» للمعرفة التاريخية تُفَسِّرُ مظهراً واحداً من المشكلة، لكنها تبقي المظاهر الأخرى في الظلام. فاثبات أن شيئاً ما مفيد لا يعني أنه مفيد الآن أيضاً. فالفراعنة احتاجوا للاهرامات، لكنهم الآن معروضات

أثـرية وذخـائر ومومياءات تاريخية. والفأس الحجرية والعصا الخشبية والنزاعات القروسطية ودرع الفارس كانت كلها نتيجة الحاجة ومفيدة لبعضهم، وربما يحتاجها المؤرخـون كمـوضـوع للبحث والتـأمـل، لكنها فقدت أي أهمية عملية بالنسبة للانسـان الحـديث. فهل تطالب المعرفة التاريخية بحقها في الوجود، وبمكانة مشـروعـة في نسق العلوم والثقـافـة والحياة العـامـة في الربع الأخير من القرن العشرين، قرن الطاقة الذرية والكومبيوترات والتحولات الاجتماعية الكبرى؟

ثلاثة من العوامل الكبرى في العصور الحديثة تحوز ميزة خاصة وأهمية في مناقشة المعرفة التاريخية. الأول هو العامل الشمولي (السمة العالمية) المنعكس في الـرابـطة الـوثيقة وتواشج العناصر والمكونات التي تؤلف «الكل». فأي أزمة اقتصـادية أو هبـوط اقتصادي ـ في قطر ما تؤثر مباشرة على اقتصاديات عدد من الأقـطار الأخـرى. واضـراب الحمـالين في قطر يؤخر نقل البضاعة إلى الأقطار الأخرى. والثورات والانقلابات السياسية والهجمات العسكرية التي تحدث في منـطقة من العالـم تثير رد فعل ايجابي أو سلبي على المناطق الأخرى. وبفضل الوسائل الحديثة للاتصال والنقل لـم يصبح العالـم «أصغر» فقط، بل أصبح أيضاً أكثـر ترابـطاً. وبالتالي فإن التعاون الاقتصادي والسياسي وتبادل منجزات العلم والثقافة، والاتصال المباشر للناس يستدعي أشكالاً جديدة وفهماً جديداً لتواشج وتداخل هذه العمليات.

منذ أمد طويل لاحظ، أو بالأحرى تنبأ الفكر الفلسفي والتاريخي ببداية هذه المـرحلة في الحـركة التاريخية للجنس البشري. والبشرية في الحقيقة لم تكن دائمـا موحدة ككل، فالشمولية هي ظاهرة تاريخية. فالمؤرخون الذين يكتبون عن العـالم القـديم يجعلون العـالـم اليوناني، وفيما بعد العالم الروماني مقابل بقية العـالم، العـالم البـربري. وإذ تخلى المؤلفون المسيحيون عن الضيق العرقي السياسي أقاموا مكانه ضيقاً آخر، هو الضيق الديني. وبما أنهم يفهمون التاريخ على أنه تحقيق لخطة مقدسة لمشروع فائق، فانهم جعلوا هذه الخطة مقصورة على المسيحيين، تاركين بقية البشر خارج الاعتبار التاريخي.

عصر النهضة وعلى الأخص عصر التنوير البرجوازي قدّم مفهوماً جديداً عن العملية التـارخية العـالمية. فقـد أثبت المظهر الانساني سيادته والتطور اللاحق

للثقافة والمؤسسات الاجتماعية السياسية الذي لاحظه كانت، وعلى الأخص هيرور، بدأ يُعتبر المضمون الأساسي للمظهر. وكانت فلسفة التاريخ عند هيغل تمثل قمة هذا الاتجاه، لكنها كانت تعاني من نقائص وبيلة. فأساس الرابط التاريخي العالمي هو الروح المطقة التي تحقق ذاتها التطور المتتابع للثقافة في روح الشعوب. وهي تغير مسكنها من الصين إلى الهند فأقطار الشرق القديم فاليونان فروما ثم أوروبا. وقد أكملت تطورها التاريخي ثم استقرت في الشعب الألماني، في الدولة البروسية. وحفاظاً على النسق المنسجم لمخططه لم يدخل روسيا وأميركا وأفريقيا والشرق الحديث في إطار التاريخ. والميكانيزما الاجتماعية والاقتصادية تظل خارج ميدان العملية العالمية التاريخية. فالشمولية هنا شديدة الحصر والضيق لا جدوى نظرية في تفسير الشمولية العالمية على حقيقتها، وهو ما يميز عصرنا.

التفسير العلمي لظاهرة الشمولية عرضه لأول مرة ماركس في فلسفته الاجتماعي. يرى ماركس أن أساس العملية هو التطور الاقتصادي الذي أقامته وشكلته الرأسمالية الصناعية. فتطور قوى انتاج المجتمع يؤدي إلى خلق السوق العالمية للبضائع والمواد الأولية وقوة العمل. وفي عصر الرأسمالية لاحظ لينين أنه قد توطدت النماذج العالمية للشؤون الاقتصادية والسياسية والروحية للأمم. وفي الوقت نفسه سمحت الامبريالية بقيام تناقضات اجتماعية حادة ونشب صراع مرير لتقسيم العالم وتوسيع مناطق النفوذ، مما هيأ الظروف لتحويل الشمولية الرأسمالية تحويلاً ثورياً إلى شمولية من نوع جديد، إلى شمولية شيوعية.

الأمم والدول المتصارعة والتي تضطر للمجابهة والتعاون، شعرت بحاجة أن تفهم الواحدة الأخرى، أن تتقن لغة التواشج، وان تختبر شتى الآراء والتقاليد والقيم. ومن المستحيل أن تفعل ذلك من دون ادراك تاريخ هذه الظواهر. من المستحيل تفسير، وبالتالي اعادة بناء الحاضر، من دون فهم جذور ومنابع التحالفات المتبادلة والتصادمات، الخوف والنوايا الضاربة في الماضي. كلمات ماركس الشهيرة ـ اكتفى الفلاسفة بتفسير العالم بشتى الطرق، لكن المهم تغييره ـ يجب ألا تفهم أنها رفض لتفسير العالم. إن مؤسسي الماركسية كانا واعيين اكثر من غيرهما أن النضال لاعادة بناء العالم الذي لا يقوم على فهم علمي عميق وعلى

تفسير له، إمـا أن يبقى طوباويا، أو يقود إلى نتائج كارثية. إن المعنى الحقيقي لكلمـات ماركس هو أن التفسير والشرح وحدهما عير كافيين لتغيير العالم. وقد استخـدمـا هذه الفكرة لتكوين المفهوم المادي للتاريخ، فحظي بأهمية تاريخية عالمية باعتباره أول نظرية علمية للمعرفة التاريخية، على نحو ما أشار الفيلسوف السوفياتي اسموس.

> الأهمية التاريخية العالمية لفلسفة ماركس في التاريخ هي أنها لأول مرة عالجت قضية المعرفة التاريخية معالجة جذرية، فألحقتها، مثل المعرفة العلمية، بمهمة عملية عليا هي التمثل الثوري للعالم ذي الواقع الاجتماعي التاريخي وتحويله ثورياً.

في القرن العشرين بات تحويل العالم ثورياً على أساس اشتراكي، حقيقة واقعة، فقد أقيم نظام عالمي للاشتراكية، وانقسم العالم إلى نظامين اجتماعيين متعارضين.

ليست الثـورات الاجتمـاعية من اختـراع عصـرنا. إن تكوين أي تشكيلة اقتصـادية اجتمـاعية هو عملية ثورية مديدة الـزمن تقريباً. ماهو جديد الآن في الصعيد العالمي للتحولات الثورية، هو تقلص ملحوظ في مجال تأثير الرأسمالية واتساع ميدان تأثير الاشتراكية. الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية بات مضمون العصر وقد تحقق في كثير من الأقطار خلال مدة قصيرة نسبياً. إن هذه العملية لا مثيل لها في الماضي لا في الاتساع ولا في المضمون. لذلك يحق التساؤل فيما إذا كانت دراسة الماضي تسهل فهم الراهن الحاضر، وفيما اذا كانت معرفة التاريخ تقـدم فوائد لأولئك المهتمين بتوسيع وتعميق العملية الثورية العالمية، أو اولئك الذين يقاومونها. إن وجود وسائل تكنيكية جديدة لشن الحرب، وخطر وقوع كارثة نووية واضطراب المجتمع الرأسمالي الذي تحدثه التحولات الثورية والتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والنفسية التي تسببت عن ذلك، تجعل هذه المسألة ملحة جداً.

إن العملية الثـورية العـالمية، باعتبارها أهم عامل في العصور الحديثة، تضطرنا أن ننظر إلى التاريخ نظرة جديدة. مراحل التحولات الاجتماعية الجذرية، والعمليات التي مهدت لها الطريق، وهي بدورها مشروطة بها، هي بؤرة اهتمام المؤرخين. مثل هذه التحولات تختلف شكلاً ومضموناً في شتى الأقطار والعصور

وتعتمد على التاريخ السابق وعلى سمات عرقية اجتماعية ثقافية لهذا الشعب أو ذاك، وعلى مستوى التطور الاقتصادي للقطر، وعلى ميول الشعب ونفسيته المرتبطة بالماضي. . الخ. إن الماضي لا يساعد فقط على ولادة الجديد، بل يمكن أيضاً أن يمنعه. فتكنولوجيا واحدة «تظهر» بصورة مختلفة في أقطار مختلفة، وشعارات سياسية هي ذاتها تتخذ معنى مختلفاً وتحقق بصورة مختلفة حسب الوضع الملموس والماضي التاريخي للشعب. فالماضي والحاضر، على هذا الأساس، مرتبطان ارتباطاً وثيقاً.

قيل إن كل جيل يعيد كتابة تاريخه من جديد عبر موشور الأفكار والعواطف والتوقعات وتنابذاته وتعاطفاته الاجتماعية. ويبدو كأن هذا دليل على عدم جدوى المعرفة التاريخية. ولكن الحقيقة أن الأمور عكس ذلك تماماً. فحقيقة أن الماضي يساعدنا على صياغة المواقف المعقدة والمتناقضة ديالكتيكياً في العصر الحديث، برهان دقيق على أهمية معرفته معرفة علمية موضوعية. وما لم نفهم الجذور التاريخية ليومنا، من المستحيل أن نقدر ونفهم بعمق سمة التحولات الثورية الجارية في عصرنا هذا.

إن ذلك يقودنا إلى عامل آخر يؤثر في وضع المعرفة التاريخية في ثقافة القرن العشرين وعلومه. يسمى هذا العامل «التقدم العلمي والتكنولوجي أو الثورة العلمية والتكنولوجية. فإذا لم تأخذنا الاختلافات الاصطلاحية البراقة، يمكن اعتبار هذه المفاهيم مفاهيم عصرنا. إن جيلاً ضخماً من الأدب كتب عن التقدم العلمي والتكنولوجي، لذلك أرى نفسي ملزماً بأن أقدم هنا بعض الملاحظات.

معظم التغيرات والثورات التي أحدثتها التغيرات التكنولوجية في عالم القوى المنتجة، حدثت من قبل في تاريخ المجتمع. لكنها، تختلف عن الثورة العلمية والتكنولوجية التي بدأت في منتصف القرن العشرين، إذ كانت عمليات بطيئة نسبياً، فقد حسنت التكنولوجيا الحديثة الانتاج وأحدثت تغيرات في البنية الاقتصادية والنظام الاجتماعي والسياسي وأيديولوجيا المجتمع، ما كان يقتضي فترة تقدر بمئات وآلاف السنين. وحتى الثورة الصناعية التي حدثت في فجر الرأسمالية. عن طريق ادخال البخار والآلات في الانتاج، استغرقت عدة عقود.

كان له تأثير بعيد على عقول المعاصرين وبدت ظاهرة اجتماعية عاصفة جداً، مع أنها بدأت وانتهت خلال أجيال قليلة.

التغيرات التكنولوجية الجذرية في عصرنا آخذة في التكرار خلال حياة جيل واحد. ومصدر هذا التغير العاصف، وأحد أسبابه الأساسية، في ميدان القوى المنتجة هو التطور المتقدم للعلم، وعلى الأخص في الرياضيات والعلوم الطبيعية، والمركب الشامل للهندسة والمعرفة التقنية.

إن معرفة التكنولوجيا خلقت وضعاً جديداً كل الجدة في التطور الاجتماعي لا سابق له في التاريخ. في هذه الحالة هل يجد الادراك التاريخي مكاناً له في بنية العلم الحديث؟ هل يستطيع أن يؤكد ضرورته وجدواه للمجتمع؟ لسوء الحظ ان معظم المناقشات حول هذا الموضوع في الأدب الخاص المكرس للادراك التاريخي تذهب إلى حد الوصول إلى تقارير تقول إنه لا جدوى من التاريخ، وان لا انسانوية المصالح الانسانية يمكن تتبعها، ويبدو أن أحفادنا وحدهم قادرون على تقديم جواب فيما إذا كان يوجد «انحدار في الاهتمام الماضي في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، وانحطاط في قيمة التاريخ كعلم».

لكن الفلسفة الاجتماعية للماركسية تجعل من الممكن تماماً أن نقوم بهذا العبء بدلاً من ذريتنا، في هذا العصر، وأن نقوم بالدراسات سعياً وراء جواب. إن العلوم الرياضية والطبيعية والهندسية أرست الاساس النظري للثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة. لكن ثمة ميداناً يعتمد بشكل كبير على الاعلام الذي تقدمه العلوم الاجتماعية (الفلسفية والاقتصادية والسوسيولوجية والبسيكولوجية، وأيضاً التاريخية). هذا الميدان هو الادارة العلمية للمجتمع وحكمه. ونظراً لأن التقدم العلمي والتكنولوجي يتطور عفوياً فإنه يخفي عناصر بنائية وعناصر تدميرية معاً. فأزمة الطاقة ونضوب مصادر المواد الأولية، وتلوث البيئة الطبيعية والنتائج المؤلمة لتضخم المدن والتطور غير المتساوي لشتى مناطق العالم وأقاليمه هي بعض نتائج الثورة العلمية التي ليس بالمستطاع السيطرة عليها. ولا يمكن الخلاص من نتائجها السلبية أو تقليل خطر هذه النتائج إلا من خلال التنظيم العلمي للمجتمع والانتاج. لا أحد يشك في أن المعرفة الفلسفية والاقتصادية والسوسيولوجية والنفسية تشكل مقدمات نظرية هامة جداً لذلك التنظيم. ولكن هل

نحتاج للمعرفة التاريخية حتى نحقق التنظيم العلمي للمجتمع الحديث وعلى الأخص المجتمع الاشتراكي المتطور؟

من السذاجة طبعاً أن نطرح العملية وكأنها عملية اتخاذ قرار بحيث أنه حالما توقع اتفاقية دولية أو مشروع اصلاح اقتصادي أو تمويل بعض فروع الصناعة يفتح القادة المسؤولون كتباً عن التاريخ القديم أو يطالعون في المذكرات ما فعله نابليون وبطرس الأكبر وابراهام لنكولن في هذه الحالات. ويكفي أن نتذكر المعرفة التاريخية التي استخدمها ماركس وانجلز والدراسات التاريخية التي قدماها عندما طورا نظرية الشيوعية العلمية، والدراسات التي احتاج اليها لينين، حول تاريخ الرأسمالية، وعلى الأخص في روسيا، لاقامة ستراتيجية سياسية للحزب الشيوعي، لفهم أي نوع من الاعلاميا التاريخية الضرورية في ميدان قيادة المجتمع.

الادراك التاريخي يخضع لتحولات جذرية، وحتى تحولات ثورية، في تطوره. وقد بدأت هذه التحولات، أول ما بدأت، في القرن السابع عشر وارتبطت بتغيرات عميقة في طريقة دراسة مصادر التاريخ وتكنيكه وخضعت لكثير من انتقاداتهم. لقد ارتبطت بالبحث عن الحقيقة التاريخية وبالمحاولات الأولى في الفلسفة وكتابة تاريخ العصور الحديثة لاستخلاص أنماط التطور الاجتماعي. وقد ظهر تحول ثان أعمق وهو المفهوم المادي للماضي. ويمكن الافتراض أن الحاجات إلى التنظيم العلمي للمجتمع أدت إلى تغيرات جذرية جديدة في بنية المعرفة التاريخية ومضمونها وجهازها المفهومي.

من المستحيل، دون معرفة التاريخ، أن نقول لماذا اعترفت بريطانيا، التي كانت قائدة العالم الرأسمالي، بتفوق اميركا واليابان، ولماذا استطاعت روسيا، المتخلفة اقتصادياً واجتماعياً تخلفاً نسبياً، أن تقيم مجتمعاً اشتراكياً متطوراً. كذلك من المستحيل دون فهم المعرفة التاريخية، فهم ثقافة الشعوب ونفسيتها وطموحاتها الاجتماعية والسياسية، وبالتالي من المستحيل وضع حلول علمية تتطابق مع الحاجات الموضوعية. من دون هذه الحلول سوف تتحول الثورة العلمية والتكنولوجية إلى عملية كارثية مدمرة. وهذا هو السبب في أن المعرفة التاريخية تتخذ على مسؤوليتها، ويجب أن تتخذها ضمناً أو جهاراً، قرارات في الصعيد العالمي أو الاقليمي أو القومي في هذه الظروف. فلا غراميات الملوك ولا قصص

الجنرالات، بل الفهم العميق لنماذج التطور التاريخي هو المطلوب لاتخاذ قرارات هامة وصحيحة اجتماعياً.

أخيراً هناك نقطة هامة ترتبط مع نمو الثقافة العامة للشعب. إن الثورة العلمية التكنولوجية تغير بنية المجتمع ومستواه الثقافي. وتطور الثقافة العلمية التكنيكية في ظل الرأسمالية يترافق مع لا انسانوية المعرفة. أما في ظل الاشتراكية فيصبح الاهتمام بالمعرفة حاجة أساسية للتطور الفكري والثقافي، والوسيلة الأهم لتشكيل نظرة عالمية علمية. إن المعرفة التاريخية وسيلة لتلبية تلك الحاجة وذلك يقرر، إلى حد ما، فائدتها الاجتماعية، وحقها في الوجود.

إن فهماً دقيقاً لوظيفة المعرفة التاريخية وأهميتها في المجتمع الحديث، ومكانها في السياق الثقافي للقرن العشرين، لا يمكن الحصول عليه من خلال مناقشات مجردة، بل هو نتيجة ابحاث علمية جادة عميقة. لهذا البحث خطوتان وخطتان مرتبطتان ديالكتيكياً (خارجية وداخلية). الأولى تشمل تاريخ المعرفة التاريخية وميكانيزما الحتمية الاجتماعية، أي نسق المواد التي تكفي سوسيولوجيا الادراك التاريخي. تدرس هذه الخطوة كيف تتطور المعرفة التاريخية في شتى العصور، والأهداف الاجتماعية والطبقية التي تظهر فيها، والقوى الاجتماعية التي تخدمها وكيف تؤثر فيها الميكانيزما الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والثقافية. والخطوة الثانية تترافق مع دراسة البنية الداخلية للمعرفة التاريخية، وعلاقتها الادراكية المتميزة مع الواقع الموضوعي، بما في ذلك طرائق البناء وسمات الائتلاف والاختلاف مع الاشكال الاخرى للمعرفة. هذه الخطوة التي تتحقق داخل السياق وعن طريق نظرية المعرفة (ونظرية المعرفة في هذه الحالة هي المادية الديالكتيكية) هي الموضوع الرئيسي لكتابي.

٣ ـ الابستمولوجيا التاريخية كنظرية للمعرفة التاريخية

تتحرى نظرية المعرفة المادية الديالكتيكية المعرفة الانسانية ككل، في نشأتها وتطورها وتمايزاتها الداخلية ووظيفتها. هذه الخطوة تستدعي تحليل الأسس النفسية الفزيولوجية للفكر، ودراسة شاملة لأنظمة الاشارات التي تتحقق فيها

المعرفة، أي اللغة. تعالج نظرية المعرفة نشأة المعرفة عند المستوى الأولي على شكل أحاسيس وادراكات وأفكار وعملية بناء أشكال اكثر تعقيداً (أي المحاكمات. والاستدلالات. . الخ) إن اختبار عناصر المعرفة الانفعالية والعقلية، وسماتها المنطقية والتجريبية يدخل ضمن نطاقها.

لقد استخدم الأدب الفلسفي السوفياتي مصطلح «غنوصيولوجيا ـ أي العرفانية» استخداماً واسعاً كمرادف لمصطلح «نظرية المعرفة». تشمل العرفانية كل البنى الادراكية الكامنة في المعرفة العادية والفنية والفلسفية والسياسية والعلمية. وبما أن للمعرفة العلمية مكانة خاصة في المجتمع الحديث، فدراستها تحظى بأهمية دائمة. لذلك من الأفضل افراد فرع من نظرية المعرفة، وهو الفرع الذي يدرس المعرفة العلمية بصورة حصرية أو بصورة عامة، وان يعتبر ثقافة خاصاً أو «فضلاً» خاصاً لعرفانية المادية الديالكتيكية، واستخدام مصطلح «ابستمولوجيا» للاشارة إليها. لقد استخدمت اللغة الانكليزية وآدابها مصطلح «ابستمولوجيا» وكأنه يساوي تماماً مصطلح «العرفانية». إن هذا الاستنساخ المصطلحي البسيط لن يكون مسوغاً، فيبيح استخدام مصطلح «ابستمولوجيا» استخداماً عاماً كمجموعة من المشكلات والاجابات المتعلقة حصراً ببحث المعرفة العلمية.

الكتب العامة المكرسة لبحث عرفانية المادية الديالكتيكية تركت اهتماماً عادة على السمات المتأصلة في أي معرفة. فالمواقف والقضايا الادراكية المحصورة بالمعرفة العلمية تقدم وكأنها في مكانة تابعة لها. وبالاضافة إلى ذلك فان شتى العلوم تطرح قضاياها الادراكية الخاصة، التي تتطلب تحليلاً ادراكياً ونظرياً خاصاً. إن جميع ذلك ينطبق على المعرفة التاريخية، ذات السمات المتعددة التي لا نجدها في المعرفة الرياضية أو البيولوجية أو الفيزيائية أو الكيميائية أو السيكولوجية. إن تفاضل وتكامل العلوم قد ذهب بعيداً وأدى إلى نتائج نوعية وطرائق بحثية، ذلك أن تحليلها الفلسفي والعرفاني يستوجب التركيز على الجهاز المفهومي العام، والتخصص ببحث العرفانية بحد ذاتها. ولذلك اعتقدت أن من الضروري تقديم مفهوم «الابستمولوجيا التاريخية» لتشمل كل القضايا التي ترافق دراسة السمات النوعية للمعرفة التاريخية عامة، وللعلم التاريخي في أعلى مرحلته، خاصة. ويمكن للمرء بالطبع أن يستخدم أيضاً التعبير الواسع «نظرية

المعرفة التاريخية»، لكن «الابستمولوجيا التاريخية» والمصطلحات التي اشتقت منها ذات فوائد اسلوبية.

بات من المقبول أن ندعو معظم الابحاث المكرسة لتحليل بنية المعرفة العلمية ونشأتها وجهازها المفهومي، بالأبحاث الطرائقية. لقد أصبح مفهوم الطرائقية الآن شائعاً وعاماً بحيث فقد أي تحديد تقريباً. ففي معظم الحالات يندمج بمفهوم الفلسفة. لذلك من الضروري أن نقوم بتنقية معينة من جهة، لتوسع طرائقة البحث التاريخي والابستمولوجيا التاريخية، ومن جهة اخرى، ان نقدم تحديداً ووضوحاً اكبر للعلاقة الحقيقية القائمة بينهما.

لابد للمرء من أن يفرق بين المعنى الواسع والمعنى الضيق لـ «الطرائقية». بالمعنى الأول تعني تكامل المفاهيم العامة والمبادىء الفلسفية التي تحدد الأهداف المباشرة والنهائية لنموذج محدد من النشاط، وبشكل خاص تلك المبادىء التي تهيمن على المفهومات الادراكية الاولية والاتجاه العام لشكل ملموس للمعرفة. وبتطبيق الطرائقية على المعرفة التاريخية بالمعنى الواسع، فانها تصوغ وتستخلص التفاصيل وترفعها الى مستوى التطبيق الملموس لمبادىء الموضوعية التاريخية، وبهذا المعنى تكون الميتودولوجيا/ الطرائقية عنصراً من المادية التاريخية، التي تقدم الاساس الفلسفي، والأساس الطرائقي في شكل عام ليس للمعرفة التاريخية فقط، بل أيضاً لكل مركب العلوم الاجتماعية، ولفهم المجتمع ككل ودراسته.

الطرائقية بالمعنى الضيق هي ثقافة خاصة مهمتها البحث النظري والتحليل واعادة البناء والتبرير وتعميم طرائق النشاط المشابه. وبهذا الصدد أفهم من الطريقة تكامل القواعد والأحكام والأسس التي تحكم الطريقة نفسها، أي التحقيق العملي للنشاط المحدد. وبالتالي فإن الطريقة يمكن ويجب أن تعبر عن شكل نص محدد، ويمكن أن توجد عندما لا يكون النشاط الخاضع للدراسة قد تشكل بعد. وتعمل في بعض الحالات على تعميم الأخير، وفي حالات اخرى تكون مقدمات ماهرة. أما بالنسبة للمعرفة العلمية فالطرائقية بالمعنى الضيق تدرس بشكل رئيسي الطرائق فقط، أي الأحكام والمقاييس والقواعد لبناء معرفة من النظام الرفيع، والشائع أن هذا لا يكون إلا في الميدان النظري. فإذا فهمت الطرائقية بهذه

الطريقة فيجب ألا تخلط باجراءات البحث التاريخي وتكنيكه، حيث تقوم بدراسة اركانه المختلفة الثقافات التاريخية الخاصة (دراسة المصادر والكتابات القديمة والديبلوماسية. . الخ). وهذا الاجراء يقع خارج نطاق الفلسفة ونظرية المعرفة والابستمولوجيا والطرائقية.

ثمة علاقة معقدة بين الطرائقية بمعنييها الضيق والواسع، وبين الابستمولوجيا. في مجال البحث تتقارب اشكالاتهما حتى تختلط، ولا يكاد يوجد بينهما خط فاصل. ولكن في المجالات الاخرى المحددة يمكن وضع خط فاصل. وإنه لمن الحذلقة أن نسرد ونناقش كل الحالات الممكنة في طريقنا. إنني ألح هنا فقط على أن الدقة المصطلحية ووضوح المفهومات هما من الشروط الأولية لمناقشة أي قضية علمية مناقشة جادة. والوضوح ضروري حيث تسمح المادة المدروسة ذاتها بذلك، من دون خسارة أي معلومات. ولكنْ عندما تُعقَّد لعبة التصميمات والتجديدات الشكلية فهم جوهر القضية، فإن الأفضلية تولى للأخير.

وأذكر هنا ملاحظة أخرى أخيرة. لقد شاعت أكثر فأكثر طرائق التحليل الشكلي في الممارسة العلمية الحديثة. إن مصطلحات: شكلي وشكلية وخطوة شكلية. . الخ يراها المؤرخون تداعيات وأهواء تثير الخلافات. وقد نجمت هذه نوعاً ما من السمة المميزة للثقافة الخيرية «Humanitarian»، وأحياناً من حقيقة أن الكسل والخمول والسمة المهجورة البالية لعلم دلالة اللغة التقليدي كان لها قوة واضحة على الاحياء وفرض أفكار مهجورة على الباحثين المعاصرين. وعندما تستخدم حسابات شكلية معينة (مجموعة جبرية ونظرية) أو لغة المنطق الرياضي واجراءاته، للبحث في القضايا الابستمولوجية والطرائقية، فاننا عندئذ نعالج طرائقية شكلية او ابستمولوجيا شكلية، أو تطبيق جاد لما يؤدي إلى ضياع المعلومات، بل على العكس يؤدي إلى تنقيتها وتوضيحها. وطالما أن عدد الطرائق الشكلية المستخدمة في ميدان المعرفة التاريخية ما يزال صغيراً تماماً فان الطرائقية الشكلية وابستمولوجيا البحث التاريخي امور أساسية جداً.

يمكن الآن أن ننتقل الى مناقشة القضايا التي أوجزناها أعلاه.

القسم الأول

نشأة المعرفة التاريخية وتطورها

للابستمولوجيا التاريخية موضوعها الخاص، وهو عمليّة الادراك التاريخي في نشوئها وتطورها. وهي لا تشبه التفسير التاريخي الاجتماعي الذي يركز على اعتبار دقيق وتقديم كل تفصيلات مراحل هذه العملية، وعلى تحليل ميكانيزماها الاجتماعية الصارمة. إن عملية التفسير الابستمولوجي تركز على دراسة الجانب المفهومي والشروط الموضوعية للبنى الادراكية التي عليها تقوم المعرفة التاريخية. لقد استخدمت مصطلح «ادراكي» للاشارة الى كل من العوامل الواعية واللا واعية والعقلية والبديهية المنطقية والنفسية التي تعمل على تشكيل وتطوير وصياغة المعرفة التاريخية.

أمـا مصطلح «تاريخ» فيحتاج إلى إيضاح خاص. فمن بين معانيه الكثيرة المعنى الشائع التالي: تعاقب الأحداث والمواقف والعمليات في التطور السابق للمجتمع، ووصف هذا التتابع وتأمله. وقد يقتصر الأمر على مجال النشاط الفردي

(تاريخ مدينة، تاريخ تكنيك، تاريخ تجارة، تاريخ الفنون، تاريخ عادة. . الخ) فأي قص أو قصة مفيدة، حادث أو واقعة غير عادية، تطور تتابع معين للظواهر في الطبيعة (تاريخ النظام الشمسي، تطور العضويات الحية). . الخ. في هذا الكتاب سوف أعالج المعنيين الأولين فقط. ولذلك فإن مصطلح «تاريخ» في كل الحالات سوف يرتبط بالمعنى الاول إن لم يفسر تفسيراً خاصاً. وإلى أن أحدد المعنى الثاني هنا سوف أفعل ما فعلته في «ملاحظات أولية» إذ استخدمت مصطلح «المعرفة التاريخية». وطالما ان التحليل والجهاز المفهومي يتعمقان ويتسعان فسأقدم مصطلحات واضحة.

الفصل الأول

الوعي التاريخي والتعرف التاريخي

١ ـ الاهتمام الادراكي باعتباره مقولة ابستمولوجية

المنعطفات في حياة الناس، التغيرات الجذرية في طرائق الانتاج والحرب والثورات والتحولات من الانفلاشات الاقتصادية إلى الانكماشات أو الانهيارات الاقتصادية، والحركات الدينية. . الخ، كلها تخلق اهتماماً شديداً بالتاريخ. هذه الظاهرة (ولنسمها الاهتمام التاريخي) تقدم المفتاح لفهم بعض المعالم الهامة لنشأة المعرفة التاريخية. هناك كمية كبيرة من الأدب الاقتصادي والسوسيولوجي والنفسي مكرس للبحث في الاهتمام التاريخي. ولسوء الحظ فإن مفهوم «الاهتمام» الذي يلعب دور المقولة الادراكية الهامة قلما بحثه الأدب الفلسفي، وعلى الأخص الأدب الابستمولوجي. ومع ذلك فان كثيراً من قضايا مبدأ نظرية المعرفة لا يمكن حلها من دون فهم مضمون ووظيفة الاهتمام في ظهور وتطور عدد من الظواهر الادراكية. في هذا المقطع سوف أعالج مقولة «الاهتمام» بطريقة عامة

جداً مقتصراً على ما هو ضروري للبحث الذي يعقب هذا المقطع عن الاهتمام التاريخي والمعرفة التاريخية.

إن كمية ضخمة من الأدب النفسي المكرسة لمفهوم «الاهتمام» تحظى بأهمية حقيقية بسبب دراستها نشاط الانسان وعلاقاته مع الأشياء الخارجية التي تشتمل على أهداف، وبسبب وفرة التعريفات المختلفة، بل والمتعارضة لهذا المفهوم. إن تعدد الدلالات والسمة التناوبية لمفهوم «الاهتمام» ترجع إلى حقيقة أنه واحد من المفاهيم التي تسمى مفاهيم الحزمة.

ماهي مفاهيم الحزمة؟

الطريقة الأكثر شيوعاً لتعريف هذه المفاهيم هي وضعها في قائمة ووصف مزاياها. . وابسط بنية شكلية للمفهوم يمكن أن تكتب كالتالي : A=def a1, a2... an .

A هنا هي مصطلح يعبر عن المفهوم أما a2,a1 . . . فهي صفات يشتمل عليها التعريف، و def هي اختصار لكلمة تعريف (مأخوذة من اللاتينية deffinition أي تعريف أو تحديد) وتشير إلى أننا نعالج مساواة بالتعريف أي أن الرموز على اليمين واليسار من اشارة المساواة (=) يمكن تبديلها مع بعضها وتنتمي الى ظاهرة واحدة والمصطلح المحدد A هو اختصار لما عبرنا عنه في اليمين برمز def = . إن خصوصية مفاهيم الحزمة هي أن المصطلح الواحد يدل على الأسرة أو الحزمة كلها، في بعض المجالات، من المفاهيم ذات الصلة بها. وكقاعدة عامة من المستحيل أن نميز تلك المفاهيم بسمات شكلية بنيوية محضة. فالمفاهيم التي في حزمة مشابهة لمفاهيم حزمة أخرى، كأعضاء أسرة أكبر. ويمكن التفريق بينها تقريباً بالمظهر الخارج والطرائق المميزة ولون الشعر والسن. . الخ ومع ذلك ثمة شيء لا يدرك تقريباً ولا يعرّف ويحدد، في مظهرها مما يجعل من الممكن عدم الخطأ في ادراك أعضاء الأسرة الواحدة في كل أولئك الناس غير المتشابهين. وإذا ظل المرء يحاول العثور على تفسير منطقي لهذه الظاهرة، فسيكون الأمر على النحو التالي:

بين عدة المفاهيم التي تشكل الحزمة (A2, A1 مثلاً) يمكن أن تكون هناك صفة مشتركة a2 في المفاهيم A5, A4, A3 ، ويمكن أن تكون a5 صفة مشتركة

وتكون a6 صفة مشتركة بين A3, A2 ، ولكن في مفاهيم A1 من جهة و A5, A4, A3 من جهة ثانية، يمكن ألا يكون بينها صفة مشتركة أبداً. وكحد أدنى فان المفاهيم التي تشتمل عليها الحزمة يمكن لكل زوجين أن يشتركا في صفة أو أكثر، ولكن ربما لا يكون بينها كلها صفات مشتركة.

من السهل جداً تقديم تعريف عام عن مفاهيم الحزمة إذا كانت كلها تشترك في صفة عامة (تسمى عادة الصفة المركزية)، ومع ذلك لا توجد صفة مركزية فيها.

بما أن الصفات المتعلقة بمجموعات المفاهيم أساسية لتحديد المفاهيم، وبما أن كل المجموعات بلا استثناء تمتد في شتى الصفات بدون أن تكون النقاط الممتدة نقاطاً مشتركة، فيكون من المستحيل أحياناً أن «تسحب» حتى مفهوماً واحداً من الحزمة من دون «تمزيقها». ومن المهم أن نحل مفاهيم الحزمة طالما أنها تقابلنا في الأدب العلمي والأدب الفلسفي. ولكن نظراً لتعقيدها فإني لا أستطيع أن أفعل ذلك ضمن مشمول كتابي هذا. ولكن ما قلته يساعد على عرض التعقيدات التي ولّدها تعريف مفاهيم الحزمة (التي تتضمن أيضاً مفهوم «الاهتمام»). وإذ لا أسعى إلى تقديم اجابة كاملة عن المشكلة، فإني سأحاول تأسيس تلك العناصر التي من معناها، وأعني هنا تلك التي لها علاقة مباشرة بمناقشتي القادمة لنشأة المعرفة التاريخية.

للوصول إلى ذلك ستكون الخطوة الاولى هي مقارنة التفسير السوسيولوجي لمفهوم الاهتمام مع تفسيره السيكولوجي. ولذلك من المفيد استخدام عرض دودونوف لقضية الاهتمام. الانسان عندما يملك مفهوماً يكون لديه حاجات معينة ويقوم بأفعال من أجل تحقيق تلك الحاجات. فالمحرض الذاتي لأفعاله هو ما نسميه الانفعالات الايجابية أي مجموعة المشاعر والتجارب الانفعالية التي تؤمن الراحة (كالفرح في الحالات التي تقوم الأفعال بتحقيق الحاجة). أما الانفعالات السلبية فإنها هي الأخرى ذات غرض ايجابي انسجاماً مع الوظيفة السائدة. (الشعور بالانزعاج وعدم الرضا عندما لا تؤدي الأفعال إلى تلبية الحاجات). الشعور بالخوف مثلاً عامل انفعالي يحذر من اقتراف الافعال الخطيرة. فالانفعالات على هذا الأساس هي حالة ذاتية، لدى نقطة انطلاق معينة، تنتجها الحاجات وترتبط ارتباطاً وثيقاً مع ضرورة تلبيتها بأفعال مجدية.

من الممكن، بل قد يكون من الضروري، في مواقف اجتماعية معينة أن «نعكس» أو نقلب هذه التبعية. وللحصول على أهداف هامة اجتماعياً أو فردياً، في الحرب مثلاً، قد يضطر الشخص إلى التغلب على الخطر الموضوعي، ومواجهته في منتصف الطريق، والتغلب بالتالي على الظاهرة الانفعالية التي سببها الخطر ـ الخوف في مثالنا. التغلب على الخوف في تلك الحالة يقوم بوظيفة وكأنه حاجة ثانوية تتطابق مع أفعال ثانوية مجدية. بتلك الطريقة أيضاً نجد أن الانفعالات الايجابية تؤمن التلبية، تلبية الحاجات من الانفعالات السلبية من النظام الأول (كالخوف مثلاً). وفي مثل هذا الوضع تغير تلك العناصر ذات الارتباط الأولي مكانها. يعامل دودونوف السعي لتوفير الانفعالات الايجابية الثانوية في مواقف مقلوبة رأساً على عقب، كظاهرة الاهتمام:

كما لو قمت بتغيير دور «الخادم» و«السيد» والحاجات التي تتخلق عن ذلك والانفعالات توضع في خدمة الحاجات الأخرى للرجل. لكنها تبقى نوعياً و«نغمياً» متنافرة مع الأخير ـ تلك هي السمة البارزة للاهتمام.

بايجاز، إنه يقترح التعريف التالي:

يمكن تحديد الاهتمام بأنه حاجة نفسية خاصة للفرد لأشياء وأشكال محددة من النشاط كمصادر للتجارب الانفعالية المرغوبة ووسائل تحقيق الأهداف المنشودة.

ويفهم من ذلك أن الاهتمام يعامل على أنه مثير داخلي هام للمعرفة العلمية، فهو يعادل الرغبة الذهنية في البحث والتقصي. وفي هذا الصدد فإنه يختلف عن الكفاح من أجل الشرف والشهرة، ويختلف عن الحاجة الموضوعية للقيام بمهمة مفيدة عملياً.

يضفي هذا المفهوم أهمية بارزة على السمات الأساسية التي تميز الشروح النفسية والعرفانية لهذه المقولة الادراكية الهامة. فالعرفانية (الغنوصيولوجيا) تختبر كل البنى المترافقة مع عملية الادراك عامة من زاوية علاقاتها بالواقع الموضوعي وبنظام المعرفة الذي تقوم بخدمته. وتركيب هذه البنى وتنظيمها الداخلي وتداخلاتها وطرق بنائها ودورها الادراكي والوظائف التي تقوم بها في النظام العام للنشاط الادراكي، كل ذلك يخضع للاختبار من زاوية المسألة العرفانية الأساسية. ولذلك فإن «الاهتمام» في المستوى النظري والادراكي عولج كأنه مفهوم يسجل

علاقات موضوعية خاصة، أو بالأحرى يسجل فئتين من العلاقات. الفئة الأولى تشمل العلاقات بين عناصر النظام ومكوناته. الفئة الثانية تشمل المواقف الادراكية الخاصة للشخص تجاه العلاقات الموجودة في الفئة الاولى. ومن المهم هنا أن نفهم الوحدة الديالكتيكية وتناقض وضع الشخص في الموقف الادراكي الناشىء. إنه يعمل في الوقت ذاته كذات (لأن عملية عكس الواقع ومعرفته تتم عبر النشاط في دماغه) وكعنصر من الواقع الموضوعي، لأن من «الخطأ الأكبر» أن نقابل الذات بالموضوع والفكر بالكائن والوعي بالمادة، خارج سياق المسألة العرفانية الكبرى التي نعتبرها أولية بقدر ما نعتبرها ثانوية.

هذه الثنائية القائمة في مفهوم «الاهتمام» مرتبطة بمنعطف عرفاني خاص.
والمتعارف عليه أنه لابد من فهم كاف تقريباً لها يسبق موضوعات النشاط الانساني (منتجات النشاط الانساني) الذي يقوم بتلبية بعض الحاجات. والواقع حقاً أن كلًا من الحاجة والفهم لا يظهران إلا بعد أن يكون الشيء المنشود نفسه قد وجد. وكقاعدة عامة ينطبق هذا على الموضوعات التي تلبي حاجات اجتماعية اكثر من تلبيتها حاجات بيولوجية. ومثال ذلك أن الحاجة البيولوجية إلى الأكل تظهر حتى قبل ظهور المنتجات التي تلبي هذه الحاجة. والحاجة إلى أجهزة التلفزيون والتلفون والصناعة النفاثة نشأت وتحققت بعد اختراع هذه الأجهزة التكتيكية.
موضوع الفن يخلق جمهوراً له ذوق فني وقادر أن يتمتع بالجمال ـ ويمكن أن يقال الشيء نفسه على أي انتاج آخر. فالانتاج لا ينتج الموضوع للذات فقط بل أيضاً ينتج الذات للموضوع.

تنطبق كلمات ماركس على أي ظاهرة اجتماعية بارزة. ويجوز القول إن كل موضوع، بما في ذلك موضوع الفن يتطلب فهماً خاصاً له ولذاته الخاصة، وفوق ذلك، للذات الاجتماعية. وحتى ينشأ هذا الفهم يستدعي اهتماماً يقوم بدور المثير الادراكي. انه يثبت علاقة ثنائية. أي نشأة الموضوع الجديد والحاجة إلى الفهم وغياب الاستجابة الادراكية. أما نشأة الانفعالات وكيف تعمل وتثير المعرفة فمن اختصاص علماء النفس. إن مهمة الابستمولوجي تشخيص الحالة الموضوعية للاهتمام الادراكي.

كان واضحاً للمفكرين في العصر القديم أن المعرفة «تمليها» حاجات مباشرة «مجدية». وقد عبر عن ذلك ارسطو في بيان ناصع:

حب استطلاع الناس قادهم إلى الفلسفة وما يزال يقودهم. في البدء كانوا يستطلعون الصعوبات التي يواجهونها. ثم تقدموا قليلاً وقليلاً في هذا المجال فنشأت صعوبات لأشياء لها نتائج أكبر، مثلاً، عن سلوك القمر والشمس والنجوم وصيرورتها. ولكن كل من يحتار ويعتريه العجب يعتقد الجهالة في نفسه. لذلك فحتى عاشق الأسطورة يعتبر عاشق الحكمة، لأن الأسطورة مصنوعة من العجائب. لذلك فطالما أن الناس يتفلسفون هرباً من الجهالة، فمن الواضح أنهم تعلموا من ملاحقة المعرفة، ولكن هذا العلم لم يكن لغرض الفائدة.

لا حاجة إلى أن نناقش في هذه الحالة، أو ننقد موقف ارسطو. لكن سنقول فقط إن «حب الاستطلاع» الذي تحدث عنه ليس سوى ردة الفعل الذاتية، سوء المظهر الداخلي للعلاقة الادراكية التي تشملها مقولة «الاهتمام» العرفانية.

وهناك سمة هامة لمفهومات ومقولات ذات الدرجات التجريدية العليا وهي قدرتها على تحقيق استقلال نسبي، أو وجود ذاتي، للظروف والأسباب المادية التي أنتجتها. تجاهل «النسبية» و«السمة المحدودة» لهذه الحرية يؤدي حتماً إلى المثالية وعلى الأخص المثالية الذاتية. وتجاهل «حرية» هذه المفاهيم والمقولات و«استقلالها» يعمي البصر عن رؤية قدرتها على التصعيد والاشتمال كعنصر خاص في بنية الوعي والثقافة ككل. الاهتمام الادراكي، الذي يبدو للناس العمليين الفعالين في الانتاج والسياسة وحتى في مجال المعرفة المعزولة، كشيء غامض لغزي، يوجد في ذاته، وفي زمن وموقف اجتماعي غير واقعي، مع أنه يمتلك هذه الصفة. إن مهمة التحليل الفلسفي، وبشكل أضيق التحلل الابستمولوجي أيضاً، ازالة الأوهام وابراز المضمون الحقيقي والشرطية وتوجيه كل نمط حسي للاهتمام الادراكي. ولكن حتى عندما يحدد المرء الاهتمام الادراكي، فإن من العسير جداً الامساك بـ «الشكل النقي» للاهتمام وعزله. وسوف أوضح هذا بالمثال التالي:

لنأخذ هذه الجمل:

١ ـ جونز يهتم بمسألة هلبرت العاشرة .

٢ ـ جونز يهتم بخلق جين صناعي

٣ ـ جونز يهتم بالفن
٤ ـ جونز رجل مهتم
٥ ـ الاهتمامات الاجتماعية الطبقية تتقدم على الاهتمامات الفئوية الصغيرة أو الشخصية.

لن يزعجنا ظهور شخصية اعتسافية في هذه الأمثلة، ولا يضيرنا وضع مفهوم «الاهتمام» تحت شتى الأقنعة التبدلية. ففي الجمل من ١ إلى ٤ يدور الأمر حول مسألة الاهتمامات الادراكية. في الجملة الخامسة نجد أن «اهتمام» مرادف لـ «هدف» أو «قصد».

على الرغم من حقيقة أن مفهوم «الاهتمام» يسجل مواقف وعلاقات ادراكية في الجمل من ١ إلى ٤ فاننا نتعامل مع مفهوم حزمة معناه تابع لكل تقلبات تلك المفاهيم. في الجملة الأولى نجد أن الأمر هو أمر الاهتمام بمسألة رياضية غير محلولة، ويمكن التحقق منه في النظريات الرياضية الخاصة وبراهينها. فإذا حلت مسألة هلبرت العاشرة، فإن هذا الاهتمام يحدد مدى دراسة البراهين الموجودة، لتحسينها أو الاتيان ببراهين جديدة. وفي كلتا الحالتين تظل القضية قضية معرفية لا تلاحق الأهداف النفعية ويمكن أن تلبي فقط رغبة فكرية محضة. وبالتالي فان التطبيقات العملية للبراهين لا محل لها في هذا الشكل من الاهتمام.

الاهتمام الذي نلاحظه في الجملة الثانية ذو بنية أشد تعقيداً. فمن جهة يفترض مسبقاً معرفة بنية الجين، ومن جهة اخرى يفترض نشاطاً تجريبياً عملياً، أي تركيب الجين. وفوق ذلك فان هذا التركيب يستدعي حلاً للقضايا الادراكية الأساسية. وسوف يؤدي حل القضايا الادراكية ليس فقط إلى سد حب الاستطلاع الذهني (الاهتمام الذهني) فقط، بل إلى تحقيق أهداف نفعية، كالسيطرة على الوراثة.

في الجملتين الثالثة والرابعة يقوم الاهتمام بوظيفة ذات تعقيد مختلف. فالاهتمام بالفن يختلف في الفنان في المتلقي (قارىء أو مستمع). فالأول يهتم بالطرق وتكنيك المهارة والأنماط المعروفة، فهو اهتمام يتركز في الفهم الذاتي في جزء منه وفي معرفة العالم والسعي للتعبير عن نتيجة هذا النشاط على شكل مادي مقبول مفهومياً، في جزئه الآخر. أما الاهتمام الثاني (في الجملة الرابعة) فإنه

عندما يهتم بالفن يسعى الى الحصول على تلبية حسية ومتعة جمالية وفهم «موضوع الفن» المدرك إلى درجة تعميق الادراك الجمالي الذي يضخم التأثير الانفعالي. إن من السهل أن نفرد العنصر الادراكي الصافي في مثل هذا الاهتمام. وأخيراً عندما نتحدث عما يهم شخصاً ما، فإننا نمحص هذا المفهوم بمعاني وأحاسيس متعددة. وفي هذه الحالة يدل «الاهتمام» أن الشخص لطيف وجذاب جداً، ذلك انه ذكي مثقف موهوب مهذب.. الخ بحيث أن التعرف عليه (أو عليها) يعود بنتائج نفعية مفيدة. ومن الضروري طبعاً في كل هذه التباينات أن يكون لدينا شيء من معرفة بتصرفنا وقواعد تدريبية ومعلومات عن الحالة الاجتماعية ومزايا العمل والسمات الأخرى لشخصيتنا. إن العلاقة الادراكية تابعة إذن للعلاقة الجمالية الأخلاقية أو النفعية بشكل محدود.

في كل مثال من هذه الأمثلة يمكن أن نحدد معنى مفهوم «الاهتمام» ولكن من المستحيل تحديده بصورة اطلاقية. لذلك من الضروري أن نحلل كل مرة المضمون، حاسبين حساب ظروف النشأة والهدف الاجتماعي والادراكي لهذا الشكل المحدد من الاهتمام.

كل ما قلته ينطبق أيضاً على «الاهتمام التاريخي». وهذا هام لأن نشأة وتطور المعرفة التاريخية مرتبطان بنشأة وتبدل مضمون الاهتمام التاريخي. يتطلب هذا الاهتمام، باعتباره مقولة غنوصيولوجية (عرفانية) شروطاً وعلاقات موضوعية معينة، ولكن بما أني فصلت بينهما في مجرى التطور الثقافي لأنهما حققا استقلالاً نسبياً، فإن لهذا الاهتمام تأثيراً مختلفاً في المعرفة التاريخية. ومن خلال هذا تتأثر المواقف الطبقية والدينية والعرقية والثقافية والاخلاقية والشخصية بالمعرفة التاريخية.

٢ ـ فرضية الاهتمام التاريخي

في المؤلفات المكرسة لنشأة المعرفة التاريخية حصر معظم المؤلفين أنفسهم بالتراث الأوروبي. وذلك يرجع إلى حقيقة أن معرفة تاريخية خاصة ومؤلفات تاريخية محترفة تطورت كثيراً في الثقافات الشرقية وصارت معروفة

للمؤلفين الأوروبيين، في الـوقت الذي كانت فيه المعرفة التاريخية متقدمة إلى الدرجة التي لم تؤثر فيها تلك الثقافات الشرقية في التراث الأوروبي. قلما نوقشت، منذ أمد طويل، قضية الاهتمام التاريخي واسباب نشوئه ودوره في تشكيل المعرفة التاريخية. ولا توجد سوى ابحاث ضئيلة حول هذه الأمور. ملاحظات وملخصات متفرقة قد توجد هنا وهناك: لذلك كل ما يمكن أن أقوله هنا عن الاهتمام التاريخي، وعلى الأخص نشأته وتطوره، هو أني عالجته هنا كفرضية، سوف يؤدي المزيد من النقاش حولها إلى الدقة اللازمة.

من أوائـل الطرائقيين الذي قاموا بتحليل معنى الاهتمام التاريخي وبنيته هنريش ريكرت. لكن الاختلال العام لمفهوم المعرفة التاريخية الذي طرحه هو وولهلم وندلباند لم يشجع النقاد على الاهتمام بهذه النقطة وبما أن آراء ريكرت سوف تبسط على هذه الصفحات كموضوع للتحليل النقدي فسوف أصف فهمه للاهتمام التاريخي مستخدماً صيغه الخاصة.

عنـدمـا يتحـدث ريكـرت عن الطريقة العلمية، وعلى الأخص الأبحاث التـاريخية يبيح لنفسه اختيار موضوعات استقصائية تعتمد على الاهتمام. ويجد المـرء هذه الفـرضية بأشكال وأقنعة شتى في كثير من العروض المثالية للمعرفة التاريخية. وهي تقدم المفتاح لفهم الجوهر الحقيقي لأبحاثه. وحتى يبرز ريكرت طبيعة الاهتمام، يولي انتباهه إلى المعرفة الما قبل علمية.

إنها تقوم على الاهتمام لما يثيره محيطنا فينا. ولكن ماذا يعني اهتمامنا بالأشياء؟ لا يعني أننا نتخيلها فقط، بل يعني في الوقت نفسه أننا نربطها بارادتنا وبتدريباتنا.

الاهتمام التاريخي عنده لا يتحدد إلا بنظام من القيمة وليس بعمليات موضوعية.

لا يكـون الفرد إلا أساسياً فيما يخص القيمة، لذلك عندما يقضي على أي اتصال بالقيمة، يكون قد قضى على الاهتمام التاريخي بالحقيقة والتاريخ.

الاهتمام التاريخي يحدد اختيار ظواهر الفرد المتفردة كأشياء أساسية للمعرفة التاريخية. فالأساسي في نظر ريكرت ليس الموضوعي. إنه يعتمد على القيم. والقيم أبدية مشتركة بين البشر والثقافات، وذات أهمية اجتماعية:

يمكن القول إن ما يكون أساسياً من حيث التاريخ هو ذلك الشيء الذي له معنى في

نظر الاهتمـام الاجتمـاعي. وبسبب الارتباط التاريخي للجزء بالكل التاريخي، أو المجتمع التاريخي، فان الموضوع الرئيسي للبحث التاريخي ليس الانسان عامة، الانسان المفصول عن المجتمع، بل الانسان باعتباره كائنا اجتماعياً، وبقدر ما يهتم بالقيم الاجتماعية المتحققة.

ما الـرابـطة بين هذا الموقف ومفهوم ريكرت عن الثقافة؟ فاذا كان اختيار الفردي والفريـد يحدده الاهتمام، والاهتمام يحدد الثقافة، لأنه موقف تجاه القيم الثقافية، إذن لا يتضح كيف (والأهم من ذلك لماذا) تفرض القيم الشمولية الراسخة اختيار الفردي والتصادفي والفريد، وليس الشمولي العام. ولا يشغله هذا التناقض. ويبدو أنه لم ينتبه له لذلك يفترض ما يلي:

بمـا أننا حددنا العملية التي من خلالها تتحقق القيم في مجرى التطور التاريخي، الثقافة، فإن الموضوع الرئيسي للتاريخ لابد أن يكون تمثيل جزء من مجموع الحياة الثقافية الانسانية.

تتسم فرضيته هذه بأنها ضد النزعة التاريخية، طالما أنه صرح مباشرة في الـوقت نفسـه الـذي حاول اقامة طريقة خاصة للمعرفة التاريخية، ملاحظاً عدم امكانية تطبيق طرائق الفلسفة الميكانيكية (الطبيعية حسب اصطلاحه) في التاريخ: «يجب على الفلسفة أن تحارب دائماً النزعة التاريخية باعتبارها نظرة عالمية».

ثلاثة عناصر في موقف ريكرت تصب في هدف واحد. العنصر الأول هو معالجته للاهتمام كما لو كان مقولة طرائقية أو عرفانيـة وليس مقولة نفسية صرفة. العنصر الثاني هو فهمه للاهتمام كأنه علاقة، أو كأنه بنية ادراكية تسجل وتعكس علاقات معينة. والعنصر الثالث ينجم من فهمه للدور الهام للاهتمام في تحديد الموضوع والسياق وطريقة المعرفة التاريخية. وإذا ادرك ريكرت الأهمية العرفانية والطرائقية (بالمعنى الواسع) لمقولة «الاهتمام» فقد فسره بالأسلوب المثالي للكانتية الجديدة.

سوف أضع اعتراضاتي كما يلي:

١ ـ إذا كان الاهتمام علاقة اختيارية، فإنه لا يسجل العلاقات في الواقع الموضوعي التاريخي. فالاختيار الحر لقيم أي اهتمام (في هذه الحالة الاهتمام التاريخي) يعني أن هذا الاهتمام يقرر اتجاه وموضوع وطريقة المعرفة التاريخية

ذاتياً وطوعياً. إن تحديد الثقافة كنظام من القيم الهامة في تلك الحالة يبقى ببساطة عبارة عن اعلان فقط.

٢ ـ إذا كان الاهتمام تحدده الثقافة كنظام ذي قيم انسانية هامة خارج التطور التاريخي، لماذا لا يكون دائماً معرفة تاريخية وبالتالي اهتماماً تاريخياً؟ لماذا يظهران في، عصر معين، ويتغيران في مجتمعات مختلفة بين اعضاء الطبقات المختلفة، وفي مراحل مختلفة من التطور الاجتماعي الاقتصادي؟

٣ ـ إذا كان اختيار الطريقة الفردية أو الطريقة الترميزية يتحدد بالاهتمام التاريخي القائم على موقف من القيم الهامة اجتماعياً، لماذا إذن الاهتمام الآخر غير كاف للحظات تاريخية أخرى ونماذج تاريخية أخرى وعمليات اجتماعية متسارعة؟

٤ ـ كيف يمكن تفسير تنوعات الشروح التاريخية، وبالتالي تنوعات الاهتمام التاريخي في سياق الثقافة الواحدة؟

٥ ـ هناك حلقة مفرغة في آراء ديكرت: «الاهتمام» يحدده وضع القيم الثقافية، بينما ما هو أساسي، أي ما يثير اهتمام شخص أو آخر، هو ما يعترف به أنه قيمة.

إن المفهوم الكانتي الجديد للتاريخ غير قادر على الاجابة عن الأسئلة وعلى القضاء على الشكوك والاعتراضات التي لا مناص منها. إن قضية الاهتمام التاريخي لا يمكن أن تحل من موقف معادٍ للنزعة التاريخية.

لدى مناقشة هذه القضية لابد من طرح الأسئلة التالية: أين ومتى ولماذا ظهر الاهتمام التاريخي؟ وتسهل الاجابة نسبياً عن الأول والثاني.

الاهتمام التاريخي هو تاريخي بحد ذاته. نشأ في موقف معين ليس من السهل تحديد تاريخه الدقيق. أما المكان الذي صيغ فيه حصراً فهو اليونان في القرنين الخامس والسادس قبل الميلاد. الاهتمام التاريخي بحد ذاته، كنمط محدد لموقف الانسان من الواقع ومن نفسه يمكن أن يبدو للوهلة أنه محيّر. وعندما نتحدث عن قدم الاهتمام بالماضي، يمكن الاستشهاد بكلمات أفلاطون، الذي اشار الى ميل اليونانيين الى القص التاريخي، والاهتمام

بأصل الأبطال والرجال، وبقصص تأسيس المدن في الأزمنة القديمة، وباختصار، بكل أشكال التراث الشعبي القديم.

لكنه لم يشر إلى أي مرحلة يقظة ينتمي هذا الاهتمام السلبي «الاستهلاكي». يضاف الى ذلك أنه هو نفسه عاش في الزمن الذي وجد فيه اهتمام تاريخي ومعرفة تاريخية، بحيث أن شهادته ليست سوى دعم، وإن كان دعماً قيماً وهاماً.

إن تحقق الاهتمام التاريخي يقدمه لنا بشكل حسي كتاب هيرودت الشهير «التاريخ». ويمكن أن يناقش المرء إلى ما لا نهاية سابقيه، لكن لا جدال في أن كتابه هذا، من زاوية تجريبية، هو أول كتاب تاريخي حقيقي. لا هيكاتيوس الميلوتوسي ولا غيره (كما تدل على ذلك الشذرات الكثيرة الباقية) كتب مؤلفات تاريخية بالمعنى الحقيقي، مع أنهم من دون شك هيأوا المناخ الثقافي بطرق كثيرة لظهور كتاب هيرودوت «التاريخ». ثمة أيضاً ظروف من نوع آخر - ظروف موضوعية - إلى جانب الظروف الثقافية. وهي التي حفزت على الاهتمام الاجتماعي والشخصي بالماضي التاريخي. فما هذه الظروف؟

اكتشاف اتجاه وتداخل ومتابعة وحتمية الأحداث الهامة اجتماعياً وأفعال الناس المنفصلة زمانياً كان عاملاً حيوياً في نشأة الاهتمنام التاريخي وأشكال المعرفة المرافقة له. لقد درس لوسيف العملية بالتفصيل. فعنده أن مقولة «الصيرورة» التي تعبر عن التدفق والاستمرارية والمتابعة واتجاه الاحداث المحدد في الوقت نفسه، هي أساس المعرفة التاريخية. انها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفهم الزمن التاريخي. إن مفهوم الزمن نفسه الذي يثبت طبعاً نوعاً معيناً من التغير في الطبيعة والمجتمع، من جهة، ووسائل قياسه، من جهة ثانية، ليس من ابتكار الفكر اليوناني وحده. كل الثقافات الشرقية (كما يمكن أن نحكم من المذكرات الرسمية الكثيرة) استخدمت تقريباً أفكاراً كافية عن الزمن. طبعاً وعي تاريخية الزمن أو ارتباط التغيرات الاجتماعية مع تاليتها في الزمن، في الفكر اليوناني تميز بصفات خاصة. ويلاحظ لوسيف أن التغير في البنى العميقة للعلاقات الاجتماعية كان الشرط-الاهم للوعي بالزمن التاريخي. إن تمزق العلاقات القبلية المشاعية وظهور الملكية الخاصة وعلاقات ملكية العبيد وصارت الدولة نقطة تحول في التاريخ

والتـطور السـريع للاقتصاد والمواصلات والثقافة المادية والروحية كانت الشروط المسبقـة لتسجيل تتـابـع وتـرابط التغيرات في العلاقات الاجتماعية والشخصية السارية عبر الزمن. ذاك على ما يبدو هو الأساس الموضوعي للانتباه إلى مشكلة الزمن في فلسفة الاغريق وعلومهم وآدابهم.

عمليات مشابهة، وإن لم تكن مشابهة تماماً، جرت في حضارات أخرى كانت ـ على ما نعـرف ـ على تمـاس واتصال وثيق باليونان. لماذا لم تظهر قضية الزمن التـاريخي عنـدهم بشكل معبر واضح؟ ولماذا لم يتطور الاهتمام التاريخي؟ إن لوسيف لم يهتم بمقارنة الثقافات القديمة المختلفة من هذه الزاوية، وبالطبع لم يقدم جوابا عن السؤال. ويتخطى ياسبرز أيضاً هذه القضية مما يثير الدهشة ذلك أنه في مفهومه عن «العصر المحوري» يتجه إلى تسجيل وافراد المضمون التاريخي العـام في تطور البشـرية، وبـالتالي يجب أن يؤدي ذلك أساساً إلى قضية نشأة الاهتمام التاريخي وادراك الزمن التاريخي.

يبـدو أن جوهـر القضية يكمن في سمـة السـرعة والشمولية المعروفة عن التغيرات الاجتماعية داخل المجتمع اليوناني، من جهة، والبطء النسبي لمثل هذه التغيرات في العالم المحيط بهذا المجتمع من جهة ثانية، وفي نتائج المقارنة بين هذين النمـطين من التـطور. إن السمة ركود المجتمعات الشرقية (التي غالباً ما لاحـظها ماركس) تفسيرها، مثلما أن للتطور السريع نسبياً للعمليات الاجتماعية الاقتصادية الثقافية في مركب المدن/ الدول اليونانية تفسيره. بالطبع معاصرو هذه الأحـداث كانوا في موقع يلاحظونها ويصفونها، ولكن حتى الآن لا يوجد تفسير صحيح لها. الحروب، تغيرات الأسر الحاكمة، التمردات الداخلية، الغزوات، هجـرة النـاس، كل ذلك حدث في عصر مبكر، لكن الفرق الأساسي بين هذه الاحـداث في دول مختلفـة، أو في الـدولة الواحدة هو فرق ترافق مع عمليات اجتماعية عميقة من النوع الذي لم يستطع المعاصرون أن يلاحظوه أو يعوه لزمن طويل.

على العكس، فإن أبنـاء الأجيال المتعـاقبـة استطاعت تسجيل التغيرات السريعة العميقة التي كنست النظام الاقتصادي والسياسي، وشملت التطور الثقافي والتضامن العرقي والسياسي، وهذا ما دفع الاغريق الى الوعي قبل اكثر من قرنين

أو ثلاثة عن غيرهم (والتقدير هو من القرن السابع وحتى الخامس قبل الميلاد). لقد اختزن وعيهم المعلومات (على عكس المؤرخين الشرقيين ومؤرخي المدن اليونانية المنعزلة) حول التغير في الاوضاع الاجتماعية اكثر مما اختزن عن التعاقب البسيط لاسماء الملوك، وعن المآثر البطولية الفردية، وعن المشاهير. وأهم من ذلك أن اليونان، على عكس المجتمعات الشرقية الموحدة كمصر أو فارس (على الأقل فيما يتعلق بمؤسسة الدولة) كانت مجموعة من الدول/ المدن المستقلة. ومع أن الاغريق لم يكونوا دائماً شعباً واحداً، وكانوا يعون لأمد طويل انهم خليط من قبائل وقرابات ثقافية ولغوية تدفعهم دائماً الى مراقبة اشكال الحياة العامة التنظيمية والسياسية، حيث يحل شكل محل شكل آخر. وهذا ما يمكن تقصيه عند أفلاطون وأرسطو وبقية المفكرين القدماء حيث جرت محاولات لخلق نموذج يوناني عام، أي خلق الدولة. وفي الوقت نفسه كانت الحروب الفارسية اليونانية تزيد باستمرار الارتباط بين السلوك الشخصي والاوضاع الاجتماعية وتواشجهما المتبادل. فلا هيرودوت ولا معاصرو هذه الاحداث الأخرون (يوربيدس واسخيلوس مثلاً) فهموا هذا الارتباط تمام الفهم. على أي حال جرت استقصاءات مستمرة في الفلسفة والمؤلفات المسرحية لتحديد العوامل التي تجعل من الممكن تقديم تفسير سببي لارتباط وتتابع وتواشج الاحداث الاجتماعية والمآثر الفردية. إن سبب التغيرات في كل من المصائر الشخصية والاجتماعية كان عند هيرودوت وكبار معاصريه، المكائد الشريرة للآلهة الحسودة أحياناً، وحرية ارادة الانسان في اتخاذ القرارات احياناً اخرى. ان الماضي التاريخي نفسه دفع مفكري اليونان الى البحث عن تفسير سببي للاحداث التاريخية. ولكن لماذا؟ هذه هي النقطة التي تستحق مناقشة خاصة.

٣ ـ فرضية الاهتمام التاريخي (تتمة)

سأضع في ذهني هنا كلمات أرسطو التي استشهدت بها من قبل.

إنه يعتبر الدهشة أو الحيرة في مواجهة المجهول، سبباً للتفلسف. وفي رأيه أن التفلسف مرادف معين للمعرفة العلمية التي تتميز عن المعرفة اليومية. حركة

الشمس والقمر والنجوم ومنشأ الكون، تسبب كلها دهشة عميقة، وقائمة الظواهر «المدهشة» نفسها تسجل تعاقباً حقيقياً لنشأة القضايا الادراكية، وإن لم يكن التعاقب قد رصد تماماً. إن الدهشة التي من هذا النوع هي المعادل الذاتي والنفسي للاهتمام ـ في هذه الحالة الدهشة من الظواهر الطبيعية.

مثل هذا الاهتمام يمكن أن يتحقق في الدور الثنائي للمعرفة، السعي ظاهرياً وجوهرياً إلى معرفة أسباب الظاهرة وقوانينها. يقابل أرسطو، هذين النوعين من المعرفة في الكلمات الاستنتاجية لشاهدنا، فيميز المعرفة المفيدة من الفهم. إن تقريراً ظاهرياً بسيطاً عن حركة القمر والشمس يمكن أن يكون مفيداً باعتباره أساساً لتكوين تقويم، كوسيلة لتحديد بداية العمل الزراعي ونهايته، وهلمجرا، هذه النتيجة المفيدة براغماتياً هي التي تابعتها معرفة الطبيعة التي تطورت في داخل الحضارات الشرقية القديمة. إن التقاويم البابلية أخبرت الاسكندر الأكبر أنها درست حركة الأجرام السماوية لأكثر من ١٩٠٣ سنوات فسجلت ٨٣٢ خسوفاً قمرياً و٣٧٣ كسوفاً شمسياً. ولنقف عند كلماتهم ذاتها. ما نتائج دراساتهم؟ لقد عرفوا كيف يحسبون تواريخ التقويم لرصد مسارات ومواقع الكواكب والشمس في السماء، ولكن لم تكن لديهم معرفة نظرية. وعندما عمدوا إلى تفسير الظواهر السماوية، إنما فعلوا ذلك اقتداء بنشاطات الآلهة.

لكن الأمور كانت مختلفة عند اليونان. فدهشتهم ولدت اهتماماً بالفهم، أي في اختراق جوهر الحركة المتجلية. ولم يكن ذلك نفياً للمستوى «النفعي» للمعرفة، بل كان سعياً لتجاوزه والسير إلى أعمق منه. لقد شدد هيغل على هذه السمة النوعية للروح اليونانية، أو كما نقول اليوم، على السمة النوعية لثقافتهم، أو الاتجاه الاجتماعي النفسي، باعتباره أهم سمة تحدد منجزات الحضارة اليونانية والعلم اليوناني. وعندما أشار انجلز إلى الأهمية التاريخية للثقافة والفلسفة والعلم عند اليونان في كل التطور التالي لاحظ المواهب الشمولية ونشاط ذلك الشعب الصغير.

طاليس الذي تعلم الكثير من الكهنة المصريين وربما البابليين أيضاً، كان أول اغريقي يتنبأ بالكسوف الشمسي، ومن الواضح أنه كان أول من اكتشف نظريات المثلث المتساوي الساقين، ولكن كان أيضاً أول من اكتشف فكرة

البراهين الرياضية، أي كان المبشر بالمعرفة النظرية، أو «الفهم» النظري. وخلال ثلاثة أو أربعة قرون كان لدى الاغريق شتى النماذج الميكانيكية والرياضية لحركة الأجرام السماوية. وفي النصف الثاني قبل الميلاد بنى هيبارخوس نموذجاً جيومترياً لحركة الشمس، وفي القرن الثاني بعد الميلاد أوجد بطليموس النظرية الرياضية المركبة لحركة الأجرام السماوية.

إن أبرز شيء في حركة المعرفة الثورية هذه هو أن الفكر الاغريقي أظهر قدرته على «الدهشة» ليس من الظواهر الطبيعية فقط بل أيضاً من ظواهر الحياة الاجتماعية. لقد أشرت في المقطع السابق إلى الأسس الموضوعية للاهتمام التاريخي، وأستطيع أن أشير الآن إلى أسسه الفلسفية. فقد كان أهم إنجاز للفلسفة اليونانية هو الديالكتيك. ولكن ماذا كان تعبيرها الحقيقي؟ ماهي نقطة الانطلاق للديالكتيك القديم؟ إنه يتألف من فهم متميز وهو أن التغير والحركة المستمرة أبديان في العالم. لكن هذه النظرة لم تكن مختصة حصراً بالفكر اليوناني وحده. إن الانجاز الحقيقي للفلاسفة اليونان هو فهم وحدة وتداخل كل ما هو قائم وموجود، والصيرورة والتطور من خلال الطباق: وحدة الحركة والاستقرار، التنوع والتوحد، المصادفة في الظاهرة والنسق والثبات في الجوهر. فليس من السهل استيعاب معنى وحدة الحركة والاستقرار وتنوع العالم وتوحده، كما يظهر ذلك تاريخ الفلسفة القديمة نفسه. وحالما فهم الفلاسفة الأقدمون هذا المبدأ العظيم «انشقوا» إلى مدارس فلسفية متعددة. هيراكليت والسوفسطائيون وبعض المفكرين بحثوا في التنوع، بينما الايليون بحثوا في عدم التنوع.

كان الأمر يتطلب جهود أولئك العمالقة كأفلاطون وأرسطو لتركيب تلك العناصر «المنفصلة» في تفسير ديالكتيكي واحد للعالم.

عاش هيرودوت واسلافه وأخلافه المباشرين في الجو الفلسفي ـ الروحي الفكري للاهتمامات اليونانية الثقافية. ومجموعتان من الظروف (الأحداث التاريخية العاصفة التي رافقت الحروب الفارسية اليونانية والتغيرات الاجتماعية الثقافية الواسعة والعلاقات المعقدة مع العالم البربري المحيط من جهة، والتطور العلمي والفلسفي السريع من جهة أخرى تراكمت المجموعة فوق الأخرى) أدت

بالمفكرين اليونان إلى توسيع دهشتهم الادراكية بالمجتمع، لأنها من جهة تعامل المجهود بمعنى محدد، وفي الوقت نفسه تتطابق مع النمط الديالكتيكي للتطور.

كما أشرت سابقاً، يعتبر لوسيف مقولة الصيرورة والتطور مركزاً للتاريخ الشامل. وأضيف أنا هنا أن الصيرورة والتطور والتغير لا يمكن استيعابها وفهمها إلا على أساس الموحد الثابت الخامد ومتطابقاتها. ليس فقط الوصف النظري للحركة (مثلاً الحركة في الميكانيك الكلاسيكية) يدعو إلى نظام ساكن خامد، بل إن وصف الحركة يفترض مسبقاً تمييز المتحرك والثابت والمنفرد، كل على أساس الآخر.

الواقع التاريخي الذي يواجه الانسان بالاحداث المتتالية ومصائر الفرد وصراعات الشعوب.. الخ لم يصدم اليونان فقط، بل صدم أيضاً الثقافات والحضارات الأخرى. ولكن بسبب تأثير الديالكتيك القديم رأى اليونان شيئاً في هذه المواد التجريبية اكثر من المصادفة والفوضى. فالطبيعة العشوائية غير النظامية غير المستقيمة والفوضوية والأحداث المتعاكسة كانت سمة واضحة للموقف الميثولوجي من العالم ومن مفهوم الزمن. حاول هسيود أن ينظم سلالة الآلهة، فقدم تعليلاً لأسرتها وعلاقاتها الزوجية، وجعل لها صفة ترابطية، أو بتعبير ألطف، صفة مثيرة للأحداث فوجه بذلك ضربة ملموسة للميتولوجيا، وفتح الباب للعلم اليوناني.

وقد نجم التنسيق من السعي الدؤوب لفهم النظام في سيرورته الموضوعية، بما في ذلك الزمن، الذي اكتشفوا اتجاهه وتنظيمه. أي تنظيم يفرض على التطور التاريخي الموضوعي يبرز على الفور العناصر الديالكتيكية أي التغير واللا تغير، الارتباط والاستقلال في الأحداث والافعال المنفصلة. وبنية كتاب هيرودوت «التاريخ» بارزة في كثير من المجالات، إنها تفرض عن عمد أحياناً وعن غير عمد أحياناً مقارنة حياة الناس وآرائهم ومقارنة المآثر والأفعال المختلفة ونوايا الشخصيات التاريخية، والبواعث والنتائج المترتبة. والجملة الافتتاحية في «التاريخ» تظهر بوضوح وجود الدهشة من أفعال اليونان والبرابرة، وارتباط هذه الأفعال بسياق الزمن، ومحاولة شرح البواعث والأسباب. نقرأ:

هذه ابحاث هيرودوت الهالكارناسي التي نشرها، آملاً أن تصون في الذاكرة ما فعله الناس، وأن تحتفظ بالأعمال المدهشة والعظيمة لليونان والبربر، فلا يفوتها المجد.

إن المؤرخين اليونـان الأوائـل (وعلى الأخص تيوسيدس) في مراجعتهم الأحداث السابقة، أو حتى التي تشملهم، لم يسجلوا فقط الاختلاف، بل سجلوا تكرار الظاهرة الاجتماعية. الأسماء والمواقف والنتائج تغيرت، ولكن في كل مكان لاحظوا الارتباط المتبادل للأفعال. وفي كل مكان كانوا قادرين على تسجيل تصادم الارادة والعاطفة وتحقيق النبوءات. . الخ. باختصار، كانوا قادرين على ملاحظة «التطور وفقاً لخطة» معينة، وإن كانت غير خطة واعية، أو ملاحظة أحداث ذات «طبيعة مخططة» لا تدرك لكنها ملموسة وحسية. هذه المصطلحات ازدهرت في العصر الحديث وأنا أستخدمها هنا لعدم توافر مصطلحات أفضل. والقضية هي أن المؤرخين القـدامى، والمتـأخـرين الـذين لم يرتفعـوا إلى مستوى فكرة النسقية التاريخية، أبدوا اهتماماً بذلك المظهر من الواقع التاريخي. وسواء جرى التفسير عن طريق نوايا الآلهة أو عن طريق أسباب خارقة، فإن ذلك لا يهمنا في شيء. النقطة الجوهرية هي أنه لدى ملاحظة الأحداث المعاصرة والأحداث التي تقع «هنا والآن» ما يزال من المستحيل أن نلاحظ شيوعـاً معينـاً ونمـطية خاصة، وسمات متشابهة في تنوعها المتلون، ومع ذلك فان «الطبيعة التخطيطية» والأهمية العامة للأحداث التي وقعت بشكل متعاقب لوحظت بدقة تقريباً، وبدت تعليمية وهامة. وهـذا هو السبب في أن تيوسيدس قال إن تجـربـة الحـروب التي وصفها يمكن استخدامها في المستقبل. باختصار يمكن أن يظهر شيء ما في الماضي، وعلى الأخص في مركبـات وشـذرات كاملة، لا يمكن ادراكه على التو بصورة مباشرة وفـورية، أي ما نسميه المعـاصرة، ولاشك أن ذلك يثير اهتماماً تاريخياً حاداً. ويمكن الافتراض أن ذلك هو مصدر الظاهرة.

شخصت الاهتمـام من قبل على أنه مقولة تثبت مجموعتين من العلائق. ويمكن الآن أن أجعـل هذا المـوقف العـام اكثر دقة من اعتباره اهتماماً بما هو تاريخي. تتـألف المجمـوعـة الأولى من مواقف انسـان من الـواقـع التـاريخي المـوضـوعي في تجليات ملمـوسة في مرحلة محددة من التغيرات الاجتماعية. وتتألف المجموعة الثانية من علائق تتميز بالتفكير في الواقع نفسه، أي: العلاقات الفـردية والشخصية والاجتمـاعية والفئـوية، الثـابت وغير الثـابت في التـطور

الاجتماعي، والظروف غير المتكررة والمتكررة التي تقوم على عوامل ما تزال مجهولة، والمآثر الفردية التي تحددها الارادة الشخصية.

إن التجربة المستمرة لتلك النقائض المحورية، المتأصلة في العملية التاريخية بنسب مختلفة، تثير وتنتج الاهتمام التاريخي. وعبر القرون كانت العناصر المتعارضة الملحوظة التي ينفصل واحدها عن الآخر، متناقضة متصارعة وتستخدم كمصدر للمفاهيم التاريخية المختلفة، ثم تعود وتتركب ثانية في مستوى رفيع نوعياً في التفكير التاريخي العلمي الحديث.

إلامَ يشير هذا التحليل لنشأة الاهتمام التاريخي؟ أولاً من الواضح أن الاهتمام التاريخي ليس نتيجة موقف مجرد من القيم الثقافية الثابتة الأبدية، وإنما هو ظاهرة ولدت من التاريخ نفسه. وحالما يظهر ويتخذ شكلاً يدخل مجموعة قيم عصر معين ضمن نموذج القيم ويحقق استقلالاً ثقافياً وإدراكياً، كما لو أنه انفصل عن مصدره الموضوعي. وإذ يصبح الاهتمام بالماضي جزءاً من النظام العام لنظرة المجتمع القديم ونموذجه القيمي، فانه يتعزز في البنى الادراكية الاساسية ويحقق حالة من مبدأ النظرة العالمية الطرائقية (بالمعنى الواسع) فينظم ويدير الفهم. العلاقات التي تحكم نشأة الاهتمام التاريخي هي علاقات مقلوبة رأساً على عقب في تلك الحالة، ويصبح هو نفسه الآن باعثاً على المعرفة. إن الماضي بسحره وجاذبيته واضطرابه يسبب الخلافات ويدخل في نسق المناقشة السياسية والقانونية. كل ذلك يسمح بظهور وهم عن السمة الأولية الأساسية للاهتمام التاريخي، وريكرت هو الوحيد الذي ألبسه حلة الشكل الفلسفي، وهو ثمن دفعه ريكرت لقاء معارضته النظرة التاريخية.

لم يمت الاهتمام التاريخي لدى دخوله الثقافة الأوروبية، بل اغتنى في شتى العصور بمعنى مختلف، وبمضمون طبقي اجتماعي نفسي مختلف. وسأعود فيم بعد اكثر من مرة إلى قضية ارتباط وتداخل الاهتمام التاريخي بالمعرفة التاريخية.

٤ ـ الوعي التاريخي والتعرف التاريخي

يجد الاهتمام التاريخي تحققه في التعرف التاريخي. إنه لا يتخذ شكلاً

بصورة مباشرة، بل إنه لا يكتشف اكتشافاً مباشراً. إن فهمه لا ينشأ إلا في مراحل متأخرة من التعرف التاريخي، المرتبط بتباطؤ معين في النشاط الادراكي الذي يقرره النشاط العملي مع الأشياء.

التعرف التاريخي يسبقه تطور طويل من الوعي الاجتماعي ويعمل كبنية تابعة، وكنسق. وحتى الآن يتبين أنه يمر في فترة جنينية من التطور في رحم الوعي الاجتماعي. ومن المبالغة أن نعتبر أن الاهتمام بالماضي والأشكال المختلفة لأحداث الماضي المتماسكة في الوعي السياسي والأخلاقي والديني والفني لا تنشأ إلا في فترة من التبلور الملحوظ لكل العلاقات المتمركزة في الاهتمام التاريخي. كل الشعوب تقريباً لديها معلومات عن الماضي، كالملاحم البطولية والليجندات المتفرقة وليجندات الأسر الحاكمة، وحتى الحكايات الشعبية. هذه المعلومات تشكل نوعاً من الشرط المسبق للمعرفة التاريخية. ومع ذلك هناك فارق كبير بينها وبين المعلومات المتفرقة عن الماضي. ويجب أن نتذكر هنا أن المعرفة التاريخية تنشأ كبنية وظيفية هامة للوعي الاجتماعي.

لا يكون الوعي موضوع تحليل ابستمولوجي إلا إذا تحقق في شكل لغوي مثبت تجريبياً. إن الوحدة القاعدية لأي لغة تعمل كموضوع للابستمولوجيا هي الجملة، فالكلمة المنفصلة لا تأخذ دلالتها ومعناها إلا داخل جملة. إن تجميع الجمل يربطه مضمون مشترك معين، أي علاقة بالأشياء الخارجية، فيتشكل نص، أو شذرة من نص. كل جملة منفصلة والكلمات التي تؤلفها يمكن أن يتغير معناها وفقاً للنص الذي يشتمل عليها. وسوف أدعو مثل هذا المعنى باسم «قريني» ومجموعة الجمل المرتبطة بمعنى مع النص باسم «السياق» أو الوسيلة القرينية لجملة محددة. نواجه دائماً في مجرى الحياة اليومية نصوصاً شفهية، ثم نواجه نصوصاً مكتوبة. ومع أن النصوص الشفهية تسبق المكتوبة تاريخياً فاننا لا نتعامل إلا مع المكتوبة عندما ننظر في الماضي.

الوعي الاجتماعي يقدم لنا، في شكله التجريبي، كموضوع للبحث، على شكل نص خاص. وبالمناسبة فإن الوعي الفردي يقدم للباحث باعتباره نصاً. المعرفة والأسس والمقاييس والتقييمات والآراء العامة التي تعبر عنها نصوص من النوع الاول هي خاصة بالفئات الاجتماعية الثابتة، أي الناس المتجمعين بشكل

تنظيمي مميز تقريباً، المتحدين ضمن حدود مكانية زمانية، يجمعهم مجتمع من الفعالية في الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو اللغة. ولدى ظهـور ظروف ملائمة في المجتمع تتشكل فئات اجتماعية اقتصادية أساسية أي تتشكل الطبقات، ويصبح الوعي الاجتماعي وعيفا طبقياً. إن الوعي الاجتماعي، على هذا، هو ملك الطبقات والفئات الاجتماعية، ويعكس ظروف نشاط (أي ظروف كينونة اجتماعية) لفئات معينة وأهدافها الفئوية (وهي أهداف طبقية ولاشك) وهو أداة لمواجهة مهمات معينة.

كل وحدة يمكن اكتشافها في سياق الوعي الاجتماعي لعصر ما، يطورها ويصـوغهـا أفـراد منفصلون، أعضـاء تجمـع اجتمـاعي معين، إذ ليس للفئات والطبقات رأس جمعي يصدر الأحكام والقواعد، والتقييمات عادة تحظى بالأهمية عنـد الفئـة. لكن السياق العام يشتمل على هذه الوحدات بفضل كون التجمع يفهمها، فكل عضو منه يفهمها، وبالطبع لا نحتاج إلى القول إن الجميع يفهمونها بحسب المعنى المعجمي Meaning وبحسب المعنى الجملي Sense ذاته. ويشير مصطلح meaning (المعنى الموضوع للمفردة وفق القاموس ـ المترجم) و Sense (معنى الكلمة المفهوم من وضعها في جملة ـ المترجم) إلى أن بعض الوحدات القرائنية تظل ثابتة (المعنى المعجمي) وقلما تلبي مواقف أو عمليات أو موضوعات اجتماعية، وتثبّت أشكالاً موحدة من النشاط لتحقيق أهداف عامة ووسائل مقبولة عمـومـاً لمعالجة المهمات الفئوية (المعنى الجملي). وهذا ما يجعل الوحدات المختلفة والسياق الذي يشتمل عليها، ممكنة الفهم من قبل كل أعضاء المجموعة الاجتماعية. بهذا المعنى يمكن أن نتحدث أيضاً عن الصفة المستخدمة عموماً لسياقات الوعي الاجتماعي داخل حدود تاريخية معينة.

حتى تكـون منتجـات النشـاط الفكري الفردي منسجمة مع سياق الوعي الاجتمـاعي لابد من أن تخلق منذ البداية لحل قضايا فئوية عامة وتحقق أهدافاً اجتماعية ثابتة. أي تعبير أو مقياس أو تقييم يقدمه فرد من الأفراد لابد أن يكون منسجمـاً مع نظام الاتصـال الجمعي، يكـون موافقـاً ويتبـع المعـاني الجملية والمعجمية المقبـولـة عموماً، والمتماهي مع وحدات السياق الاجتماعي. وهذه «التبعية» تخضع للتأثر أثناء النشاط الفئوي المشترك. ولا أهمية للسلطة الشخصية

فيه، فكل عضو من الجمع يصحح ويكمل ويعدل وحدة معينة على أساس مشترك لتـدخل في السياق العام كثمرة للابداع الجمعي. وهذا ماكان في ذهن ماركس وانجلز عندما تحدثنا عن تواشج الوعي في النشاط العملي للانسان. إن السلطة الفـردية هي سلطة طبيعية ولكنهـا اجتمـاعياً ليست حقيقـة مهمـة لتـطور الوعي الاجتمـاعي وعلى الأخص في مراحله المبكـرة. في المجتمع المتطور، وعلى الأخص في المجتمع الطبقي، عندما يبدأ الفرد بالانعزال ومقابلة ما هو جمعي، فان الشذرات المتفرقة للوعي الاجتماعي (مثلاً: على شكل قوانين حمورابي وصولون وآخرين) يمكن أن ترتبط بسلطة فردية تفقد تدريجياً أهميتها أثناء استخدام الفئة الجمعية أو المشتركة (الخاصة بالمجتمع ككل) لجزء معين.

ويؤدي تمايز البنية الفئوية للمجتمع المرتبطة بانعزال مختلف انماط النشاط الاجتمـاعي (الانتاجي والتجاري والعسكري والفني والديني. . الخ) إلى تمايز الوعي الاجتماعي المتفرد، الذي يعبر عن عملية مصاحبة للانقسام العام للعمل، بما في ذلك الميدان الفكري والحكومي وميدان انتاج الافكار الاجتماعية.

إن تفـرد الفئـات المحتـرفـة (وبشكل خاص الطوائف والكهانة والفصائل العسكرية والبيروقراطية. . الخ) في مرحلة معينة من التطور هو نتيجة انعزال وظائف اجتماعية هامة جداً، وهو في الوقت نفسه أساس انقسام الوعي الاجتماعي الموحد إلى أشكال منفصلة. وانعزال هذه الأشكال لم يكن عسيراً ولا سريعاً. إن تحليل النصـوص المتـوافـرة بين أيدينـا المتعلق بمرحلة ظهور التطور الاولي للمجتمع الـطبقي، يمكننـا من تأكيد وجـود الـوعي الـديني والقـانـوني والسياسي والفني والاخلاقي. وكل هذه الاشكال يمكن مقارنتها بأنماط معينة للنشاط، ومن السهل ربطها بين الوجود الاجتماعي.

في الوقت نفسه ليس أي شكل من هذه الاشكال لقطة سريعة، إذ نجد أي مجتمـع، بعـلاقـاته وأشكال نشاطه، عبارة عن منتوج تطور سابق، فلوجود هذه العـلاقـات والاشكـال سيرورة معينة وامتداد وثبات وتكرار في الزمن. فالطقوس والاحتفـالات الـدينية تتكـرر كل سنـة، والقوانين والعادات والأعراف الاخلاقية والتقييمات الاخلاقية تظل تقريباً مدة طويلة لا تتغير. والشيء نفسه يقال عن كثير من البنى السياسية والجمالية الفنية. وبالطبع يمكن اكتشاف تنوع معين في الآراء

القانونية والسياسية والدينية والآراء الاخرى، مع تحليل تاريخي مفصل، لكن ليس فيها سوى انحرافات غير هامة وضمن حدود ضيقة، عن النماذج الثابتة والاشكال التقليدية. تلك النقطة بحد ذاتها سمة معينة وخاصية ثابتة للوجود الاجتماعي، ومن الطبيعي أن يكون لها انعكاس في الوعي الاجتماعي. إن الثبات وعدم التنوع في المؤسسات والبنى الاجتماعية عبر الزمن، يحققهما المجتمع في ظروف خاصة، أي عندما ترافق هذا الثبات أو توازيه امكانيات التغير وعدم الثبات وعدم الاستقرار.

هذه العلاقة المتداخلة للثابت وغير الثابت والفترة الطويلة والفترة القصيرة في الظواهر الهامة اجتماعياً، تحولت تدريجياً إلى شكل تاريخي للوعي الاجتماعي. ولا يمكن لتباين الوعي الاجتماعي أن يتساوى مع الاشكال التي اشرنا اليها سابقاً لانه على غير ما هي عليه، يسجل مؤسسات وبنى وانماطاً من النشاط الخاض، لكنها أنماط تشتمل على الثبات والتغير معاً في سيرورة الزمن. ولهذا يجوز أن نفرد الوعي التاريخي باعتباره شكلاً للوعي الاجتماعي، وأن نحلله بعناية. يشتمل الوعي التاريخي للمجتمع على:

كل تنوع الأشكال الثابتة بشكل عفوي، أو تلك الأشكال التي يخلقها العلم، ويعي المجتمع ماضيها (يعيد انتاجها وتقييمها) أو بالأحرى التي فيها يعيد المجتمع انتاج حركته.

إن مفهوم عفوية الوعي التاريخي يتطلب تفسيراً. فالعفوية عادة مناقضة للوعي في الأدب الماركسي، فماذا نقصد عندما نتحدث عن التشكل العفوي للوعي؟

عندما تحدث ماركس عن التداخل بين الكائن والوعي الاجتماعي، وعندما حدد الاشكال المختلفة والتنوعات والعصور في تطور الوعي استخدم الكلمة الالمانية بيوستشين (الوعي). وحسب مصطلحها فإنها كلمة تشير إلى المعرفة المرتبطة بالوجود، بالواقع، بما في ذلك المعرفة الاجتماعية التي تقابل الانسان باعتباره ذاتيتها. إن عفوية تكون أشكال الوعي الاجتماعي تعني (١) أنها مرتبطة مع البنى المناسبة للكائن. (٢) وأنها تتخذ شكلها من دون ارادة الانسان أي ليس هناك أحكام وقواعد وأسس مصوغة ومسجلة في نصوص تهيمن على وسائل خلق أشكال الوعي هذه. وحتى النص الكتابي الاولي الذي يسجل الاساطير، وهي اقدم

العادات القديمة، والطقوس الدينية والملاحم البطولية . . الخ نجدها مجتمعة معا في غياب هذه الاحكام والقواعد والأسس.

كلما تراكمت القيم الروحية ظهرت حاجة ليس فقط لوعي الوجود الموضوعي، بل أيضاً لمعرفته، أي وعي الوعي. وهذه العملية تسمى اليقظة الذاتية او الوعي الذاتي أو الانعكاس. إن فهماً متمايزاً للوعي الذاتي يظهر فقط في مراحل متأخرة تماماً من تطور المجتمع، في مرحلة نضجه النسبي. هذا الفهم في التراث الاوروبي لم يظهر إلا في أيام سقراط، الذي يعبر شعاره «اعرف نفسك» (بغض النظر عمن طرح هذا الشعار) عن قاعدة معينة للمجتمع وروح العصر. إنه الانعكاس الاجتماعي، الذي قاد الى صياغة احكام وقواعد وأسس تشتمل على حدود مجتمع معين وتهيمن على النشاط الذهني، وهذا ما مكن من تحديد المراحل العفوية و«القصدية» في صياغة الوعي.

إن غياب القواعد المصاغة بوضوح لوصف الأحداث، وأسس التفريق بين الاصيل والتخيلي، وأصول تسجيل التعاقب والترابط وتقرير الاحداث والمواقف التي جرت في الماضي، يحدد السمات الرئيسية للمرحلة العفوية في تطور الوعي التاريخي. ويمكن صياغة ذلك حسب ما يلي:

١ ـ ليس هناك نصوص خاصة تتجه كلياً الى وصف أو مناقشة تتابع احداث الماضي. فالأحداث والمواقف التي فهمها مبدعو الاساطير والليجندات والملاحم البطولية كاحداث معاصرة ومباشرة سجلت في وقتها. هذه الاحداث فهمتها الاجيال التالية فقط على انها ماضٍ، وهي تقريبية فقط، وغالباً ما تكون غير صحيحة.

٢ ـ تعاقب الاحداث في الماضي (وصف حرب أخيل وهكتور، والمعركة الفاصلة في المهابهاراتا. . . الخ) سجلت بوضوح تقريباً ضمن موضوعات منفصلة عن السياق العام. ورابط الموضوعات المختلفة اعتسافي وكذلك تعاقبها، ويمكن جعلها كلها ضمن سياق واحد. وهذا دليل على غياب الفهم المتمايز لاتجاه العملية التاريخية والزمن التاريخي.

٣ ـ هناك غياب للتسلسل التاريخي الواضح. في لوائح فراعنة مصر وفي جينولوجيا التوراة لم يسجل سوى امر الاشخاص اما ما يسمى التاريخ المطلق

ومسـار الـزمن وبـداية الاحـداث ونهـايتها فلا اشارة اليها او انها وضعت بشكل اعتسافي، بحيث يمكن أيضاً ان تنطبق على مواقف ثابتة في العلاقة التي تؤثر في التغيرات الاجتماعية.

٤ ـ فهم التـرابط السببي للأحداث لم يجر التعبير عنه إلا تعبيراً ضعيفاً. ولكن حيث جرت محاولات التفسير السببي، كانت لها صفة شخصية وميثولوجية اكثر من صفتها الاجتماعية. ولا يوجد تقريباً أي فهم لتعاقب المواقف الاجتماعية المحتومة.

٥ ـ الاهتمـام الاكبـر بالمـاضي فرضه السعي الى مقاييس مميزة للسلوك وقـواعد للأخلاق ونماذج للقرارات الحكيمة التي تستحق التقليد. هذه القواعد والنمـاذج استخـدمت وسائل للتربية ولوضع أسس السلوك الشخصي، وكقاعدة لتحـديد السلوك المنحـرف. ليس ثمـة مشكلة حول التنبؤ بالمستقبـل طالما أن الماضي والحاضر والمستقبل لا تمييز بينها هنا.

إن نشأة وصياغة الفهم التاريخي أوجد ماهدات الانتقال إلى مرحلة «الوعي» في تطور الوعي التاريخي، أي إلى المعرفة التاريخية خاصة.

٥ ـ صياغة المعرفة التاريخية

لم يكن التغير في معـدل العملية التـاريخية العامل الوحيد المهيمن على الانعكاس التاريخي أو التأمل. كان الانتقال من النصوص الشفهية إلى النصوص الكتابية باعثاً قوياً آخر. إن معرفة الماضي تحتفظ بها الأساطير، وتحتفظ بها اكثر الليجندات والملاحم البطولية، ويمكن أن تصبح عنصراً للوعي الاجتماعي فقط من خلال النقل الشفهي، الذي يتطلب تذكراً دقيقاً للنص من جهة، وباعتباره اعادة انتاج للماضي. يقدر أداء الياذة هومر على شكل أغنية مدة أسبوعين (يومياً ثلاث ساعات من الأداء المستمر) أما تقديم المهابهاراتا فيتطلب أربعة أشهر، وتحتاج الملحمة الصينية حوالي سنة. إن تذكر مثل هذه النصوص يستلزم وقتاً طويلاً وهو عملية شاقـة. إن نقل النص من راوٍ إلى راوٍ كان يرافقه شيء من الأداء الجديد

وهكذا. في الظروف الشفهية لا تعمل الذاكرة إلا من خلال نقل النص الشفهي، وكان من الصعب استخدامه.

إن النص الشفهي باعتباره وسيلة مادية للمعلومات خلق صعوبات أمام تبلور الوعي التاريخي كشكل مستقل. وحتى الكتابة لم تستطع أن تحل هذه الصعوبات وتقضي عليها. إن ذلك يتطلب وقتاً طويلاً قبل انتقال الناس من المعلومات المسجلة ذات الأهمية العليا (المعلومات الاقتصادية والعسكرية - السياسية والدينية الاحتفالية) إلى تسجيل الأساطير والليجندات والملاحم البطولية والأنواع الأخرى لليجندة التي تتضمن معلومات عن الماضي. وعندما حدث هذا كانت قيمة المعلومات وتأثيرها في صياغة الوعي التاريخي ضئيلاً لأن الليجندات نفسها (كالملاحم البطولية مثلاً) اتخذت شكلها بعد الأحداث التي وصفتها بعدة قرون، بينما مرت عدة قرون بين معلوماتها وكتابة هذه المعلومات.

كانت كتابة النص الشفهي الشرط المسبق لمرحلة «الوعي» في صياغة الوعي التاريخي. ويمكن التثبت من بداية تلك المرحلة من التسجيلات شكلاً ومضموناً. الشكل الجديد هو النثر اليوناني، وأحد مؤسسيه هو ابو التاريخ «هيرودوت».

عكس الانتقال من الشكل الشعري إلى الشكل النثري توجهاً محدداً ليس إلى التذكر بل إلى تكرار القراءة وتحليل النص، وهو توجه غريب عن المرحلة السابقة، وأدى إلى مضمون جديد، أي افراد المعرفة التاريخي في بنية الوعي التاريخي. منذئذٍ والمعرفة التاريخية لم تعد تتخذ شكلاً عفوياً بل اتخذت شكلاً واعياً، واستوجبت بعض الأحكام والقواعد والتنظيمات، وإنه لم تكن دائماً مصاغة بوضوح، أي لم تكن ذات عقلانية تاريخية.

لمفهوم «عقلانية» عدة معانٍ. ولازالة سوء الفهم سأشير فقط إلى المعنى الذي اعتمدته هنا، والذي له علاقة بالقضايا التي أتناولها.

استخدم العقلانية على أنها نظام من الأحكام والقواعد والمقاييس الكافية ذاتياً، التي تتميز بأهمية عامة ويفهمها جميع أفراد المجتمع (الحرفي، الفئوي، الطبقي، العرقي.. الخ). أهميتها العامة وكفايتها الذاتية تدل على أن أعضاء المجتمع يفهمون ويستخدمون الأحكام والقواعد والمقاييس بالطريقة ذاتها، من

غير حاجة إلى أحكام وقواعد ومقاييس ملحقة لتنفيذ نشاط معين. في أي مجتمع قد تكون هناك أنواع مختلفة من العقلانية عند تجمعات وفئات ثابتة أو عابرة. وبهذا المعنى فإن قواعد اتيكيت البلاط وحركة السير في الشوارع والبرهان الرياضي والتشخيص الطبي.. الخ، يمكن اعتبارها عقلانية. لكن هذا لا يقضي أن الأحكام والقواعد والمقاييس العقلانية لأعضاء مجتمع ما قد تبدو مفككة لشعب أو تجمع آخر، أي تبدو غير عقلانية.

«العقلانية التاريخية» هي شكل خاص من العقلانية. إنها تشمل أحكاماً وقواعد ومقاييس هامة عامة وترمي إلى بناء معرفة نسقية للماضي، واحكام يوافق عليها أعضاء فئة معين (المؤرخين). اعتراف كل أعضاء التجمع أو معظمهم بهذه العقلانية (بغض النظر عما إذا كانت شكلية أو غير شكلية) لا يضمن بحد ذاته وحدة النتائج التي يحصلون عليها، طالما أنه يمكن خرق الأحكام أو اضافة أحكام أخرى إليها على يد شعب آخر. والعقلانية التاريخية نفسها تتغير وتشتمل على أحكام وقواعد ومقاييس تختلف باختلاف العصور.

بين مفهومي «الوعي» و«المعرفة» (التعرف) هناك حدٌّ ابستمولوجي يمكن ادراكه بوضوح لكنه ليس هاماً. ومن الصعب الكشف عنه لأن الكلمتين الروسيتين سازناني (الوعي) وبازناني (المعرفة أو التعرف) ترجعان إلى شكل معجمي وابستمولوجي واحد. ومن الممكن استبدال الواحد بالآخر من دون أن يؤدي ذلك إلى سوء فهم خطير. في الأدب الالماني تختلف الالفاظ المستخدمة المتطابقة مع المفاهيم، مثل بيوشتاين Bewusstsein واركنتنس Erkenntnis في الألمانية وهما كلمتان تدلان على الوعي والمعرفة بالانكليزية. ولا يمكن حل الاشكالية العرفانية عن طريق القضية اللغوية، بل القضية اللغوية هي التي تضع ميسمها على القضية التي ندرسها.

يسجل مفهوما «وعي» و«معرفة» كلًا من العمليات المتطابقة ونتائجها. ففي أي نشاط مادي وعملي نجد أن النشاط التطبيعي والنشاط الادراكي التابعين له يمكن تمييزهما. إن نتيجة النشاط الادراكي يؤلف معرفة بالأشياء وبالوسائل (الأدوات) وبقواعد النشاط المادي والعملي. ولا تندمج هذه المعرفة في البنية العامة للوعي مع نتائج الأنماط الأخرى للنشاط الادراكي (الذي يشتمل على

النشاط العاطفي وتطور القواعد الأخلاقية والتمثل الفني للواقع . . الخ). كل هذه الانماط تنحل في نمط واحد في مراحل مختلفة من نشأة الوعي الاجتماعي. ومع ذلك يجب أن نميز بين النشاط الادراكي ونتيجته، وإن بشكل مجرد، وبين النظام العام للوعي.

في الحركة الصاعدة لكل الأمم المتحضرة تقريباً تمر لحظة يمكن التفريق فيها بفضل العديد من الظروف والأسباب الموضوعية، بين النشاط الادراكي والنشاط المادي العملي. فمختلف الظواهر تصبح موضوعاته: عناصر الكائن الاجتماعي والفضاء الخارجي والطبيعة وبعض المواقف الشكلية (الرياضية). ولدى تحقيق مستوى عالٍ من انتاجية العمل الاجتماعي ومن الانقسام الطبقي، ينعزل النشاط الادراكي ويؤدي الى تطور المعرفة الذي لا علاقة له بالنشاط المادي والعملي، أي الانتاج، ولا بالنشاط الاجتماعي السياسي. وكمثال على ذلك هو أن المعرفة الفلكية والفيزيائية والبيولوجية والرياضية خاصة، اكتشفت أول ما اكتشفت في العلم والفلسفة القديمة. معظم هذه المعرفة مرتبط بالكائن الاجتماعي بطريقة على غاية من التعقيد ويمكن ادراك ذلك في مستوى التطور النظري لغالبية سكان الاقطار التي تخضع للدراسة.

هذه المعرفة، التي تحولت إلى نشاط إدراكي في حد ذاته، وأصبحت من سمات فئة محدودة من الباحثين والفلاسفة المحترفين، صار لها عائد (Feedback) على العملية التي أدّت إلى نشأتها حيث صار عليها متطلبات أشد إلحاحاً، وعلى الأخص فيما يتعلق بخلق نظام لها. ولا يمكن القول إن الأسطورة والملاحم وقوانين حمورابي وصولون كانت من غير نظام، لكن سمتها النظامية كانت محدودة وعارضة. ومن المتطلبات الهامة الأخرى معارضة المعرفة الحقيقية بالمعرفة الزائفة. في المرحلة الأولية العفوية لصياغة الوعي، كان هذا النموذج من المعضلة عفوياً. ولكن مع انفصال النشاط الادراكي ظهرت إلى الوجود وصيغت صياغة واضحة القواعد والأحكام وتقييم التقارير الصحيحة من الزائفة. كان هذا الأمر عارضاً بين فلاسفة اليونان في مرحلة ماقبل سقراط، ولكن مع أفلاطون، وعلى الأخص مع أرسطو، صار هناك شكلٌ لمبدأ دقيق. إن تداخل النشاط المادي العملي والنشاط الادراكي قد تغير، وأعيد تنظيم كل ما سبق. فمثلاً كانت المعرفة

تابعة للنتائج النفعية في كل أشكال النشاط المادي العملي والسياسي الاجتماعي، وحتى الديني، بينما عزل النشاط الادراكي واستقلاله النسبي دافعاً إلى المقدمة مسألة البحث عن الحقيقة، ولم يعد النشاط العملي المادي إلا احدى وسائل إقامة الحقيقة والبرهان عليها.

إن تعارض النشاط الادراكي المحدد موضوعياً كوسيلة للحقائق المتطورة، لكل أشكال النشاط الادراكي، يشتمل في الوقت نفسه على أهم أشكال الوعي الاجتماعي، بما في ذلك الوعي التاريخي. ومنذ اللحظة التي تصبح فيها المعرفة التاريخية منعزلة تماماً يصبح التوجه نحو الحقيقة الفعلية سمة داخلية هامة فيها. ومع أن هيرودوت لا يسمى فقط «أبا التاريخ» بل يدعى أيضاً «أبا الأكاذيب»، ومع أن بلوتارك يتهمه بالخبث المتعمد، فإنه نفسه عندما يصف عدداً من الأحداث والأفعال التي تثير في نفسه الشكوك أو عدم اليقين، يرى من الضروري أن يشير إلى عدم اعتماد وصفه للمسموع والمنظور، مصرحاً أنه هو نفسه لا يؤمن بها ولا يكره الآخرين على الايمان بها. ليس هناك مفهوم مميز للحقيقة التاريخية لا في كتابه الشهير «التاريخ» ولا في مؤلفات ثيوسيدس واكسونوفون اللذين تبعاه، لكن مستلزمات القص التاريخي يمكن تلمسها تماماً، باعتبارها هي التي خلقت الفلسفة اليونانية والرومانية. وقد لاحظ لابودانيلفسكي، العلامة الكبير بهذه القضية، أن مستلزمات الحقيقة في القص التاريخي يتعارض تماماً مع مستلزماتها عند شيشرون ولوشان.

إن عزل المعرفة التاريخية وانفرادها في نشاط محترف خاص داخل الوعي التاريخي حدث متزامناً مع انفراد فروع المعرفة المحترفة، بل قد يكون حدث قبل ذلك بقليل. وكحقيقة أولى تتخذ في هذه العملية يمكن أن نشير إلى بعض نصوص الملاحم اليونانية المكتوبة في القرن السابع قبل الميلاد.

وفي الوقت نفسه تقريباً كان هناك تراكم سريع لسجلات نصية أخرى، حققت شيئاً من الميكانيزما المادية للذاكرة الاجتماعية، وقد حدث ذلك بسبب انتعاش الكثير من المدن/ الدول اليونانية وانتشار التعليم والثقافة. وحتى الآن نجد أن حملة هذه الذاكرة وحراسها الكبار هم الحكماء وكبار السن. وقد لاحظ كولي وسكرنبر أن موت أي من حراس الذاكرة الاجتماعية أولئك كان يساوي (كما يقول

هنود جنوب أمريكا) حرق مكتبة بكاملها. إن خلق النصوص الكتابية لم يجعل من الممكن الاحتفاظ بوثائقية النصوص ونقل معرفة الماضي، وإنما جعل التراكم يزداد سريعاً. لقد صار بالإمكان لأول مرة فصل الارتجال عن المادة الرئيسية للقص التاريخي وتحليل النصوص ومقارنتها وربطها وحتى انتقادها. وقد تطور النقد، ذلك الجزء المتمم لكل علم، وانتشر في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد، مرتبطاً بذلك ارتباطاً لا ينفصم مع المعرفة التاريخية.

افتتح كتاب هيرودوت «التاريخ» مرحلة جديدة في افراد المعرفة التاريخية وعزلها. وعلى الرغم من عيوبه الموضوعية، فان له سمات نوعية من حيث النشاط الادراكي المحترف، يمكن تلمسه فيه. وقد صار النقد، وهذا ما لوحظ فيه بوضوح، أداة واعية متميزة للمعرفة التاريخيةفي كتاب «تاريخ الحرب البلبونيزية» لتوسيدس، الذي قابل بوضوح الوصف الحقيقي، مع الروايات الخرافية، والذي وصل إلى حد ارساء صورة موضوعية للأحداث في الطوفان الذي شوه، بما تركه في النفوس من انفعال، معلومات المعاصرين وشاهدي العيان.

الاشارة الخارجية الأولى التي وسمت معلومات المعرفة التاريخية كصورة خاصة انبثقت من الوعي التاريخي، واتجهت إلى دراسة الماضي اتجاهاً كلياً، هي التأليف الفردي. وبدأت مسألة مؤلف النص التاريخي تلعب دوراً هاماً في تحديد قيمة المعلومات الموجودة في الكتاب، من حيث حقيقتها وموضوعيتها. للنصوص الملحمية واسفار التوراة وأجزائها المنفصلة مؤلفوها (هومر، فالميكي، فياسا، اشعيا، دانيال وآخرون)، لكن هذا التأليف لا يُعتمد دائماً، وغالباً ما يكون شبيهاً بالتأليف الليجندي. وعلى العكس من ذلك نجد هيرودوت وتيوسيدس واكسوفون وليفي وبوليبيوس ونسطور وبروكوبيوس السيزاري وغيرهم، مؤلفين حقيقيين، وأفراداً في فئات اجتماعية، وناطقين باسم عصور معينة، ولهم آراء ونظرات اجتماعية سياسية ونشأة عرقية وثقافية. ولذلك فإن كثيراً من الطرائقيين والابستمولوجيين والفلاسفة اعتبروا السمة الشخصية سمة هامة مميزة للمعرفة التاريخية.

سوف أشير خصيصاً إلى أن التعرف التاريخي، وقد اتخذ شكل فرع مستقل للنشاط الادراكي، يعمل منذ البدء كشكل تجريبي. وإذا كانت التجريبية تعامل

باعتبارها قاعدة للسمة العلمية، فإن المعرفة التاريخية تجلت في مؤلفات ممثلها الأوائل بوضوح أعظم بكثير من اكثر فروع المعرفة العلمي. لقد تجاهلت التجريبية الفلسفية البرجوازية التعرف التاريخي واعتبرته غير علمي، وهي النتيجة التي أثبتت السمة الخاصة للاجراءات التجريبية في بناء المعرفة التاريخية، انها أبعد من أن ينالها التحليل المنطقي الابستمولوجي الجاد. ومهما كان الاهتمام الذي أولي للتعرف التاريخي (ديلتي وريكرت وآخرون، على سبيل المثال)، فانه على العكس تماماً من الاجراءات التجريبية للعلوم الطبيعية. ولذلك فان المهمة الاساسية للابستمولوجيا التاريخية التي تطورت داخل سياق المفهوم المادي للتاريخ هي بحث هذا المظهر للقضية.

عزل التعرف التاريخي داخل رحم الوعي التاريخي، الذي وصل إلى حدّ عزل النشاط العقلي الادراكي المتجه كلياً إلى دراسة الماضي، لا يعني تغليب الشكل العفوي الأساسي اللا واعي في تثبيت الماضي في وعي المجتمع، في أي من مستوييه: الاجتماعي أو العرفاني. على العكس، فإن ذلك الشكل ما يزال يحتفظ بكل البنى الاجتماعية ويقوم بوظيفة الاحتفاظ والتراكم ونقل الخبرة التاريخية، وهي وظيفة الوعي الذاتي وتشكل الشخصية لمجتمع معين، وظيفة الاحتفاظ الذاتي بالتكامل العرقي والتجمع الثقافي والاستمرارية. فقط تطور الوعي التاريخي إلى هذه الدرجة أو تلك، على يد أعضاء مجتمع، يشكلون كلاً اجتماعياً اقتصادياً عرقياً واحداً، وان لم يكن هؤلاء الأعضاء غير واعين بما يفعلون، في شكل عقلي متميز من القواعد والمقاييس والأحكام التي يتبعها وعيهم التاريخي.

وعلى العكس، نجد التعرف التاريخي كبنية للوعي التاريخي، يستخدم الوظائف نفسها بعقلانية أشد، ويثبت أنه عقلاني تماماً في مراحل معينة من مراحل التطور. وهذه العقلانية التاريخية تتحقق على يد فئات محترفة ومؤرخين محترفين، منشغلين كلياً أو رئيسياً بالأبحاث التاريخية. ونتائج نشاطهم هي المعرفة التاريخية، تدخل في مضمون شتى اشكال الوعي الاجتماعي، مشكلة العناصر البنيوية الداخلية لها، ومنفذة وظائف معينة متأصلة في هذه الأشكال. وبما أن المؤرخين أنفسهم أعضاء في فئات اجتماعية مختلفة، ويشملهم نظام النشاط الفئوي، فإن أبحاثهم الخاصة تحمل طابع نشاطهم إلى هذه الدرجة أو تلك،

ويظهر ذلك في المعرفة التاريخية. إن بين الوعي التاريخي ككل والتعرف التاريخي كنظام اختصاصي له علاقات معقدة تضع طابعها على بنية التعرف التاريخي. إن بحثي القـادم يحتاج إلى مزيد من الانتباه للمكونات الاخرى للوعي الاجتماعي الذي يستمر التعرف التاريخي ضمنه في متابعة القيام بوظيفته حتى بعد عزله.

الفصل الثاني

الواقع التاريخي والمعرفة التاريخية

١ ـ مقاربة الأنظمة

المعرفة التاريخية هي انعكاس للماضي في كل تجلياته المختلفة. يؤلف هذا الماضي الواقع التاريخي، الذي يوجد موضوعياً، بغض النظر عن أن الوعي يعكسه وأن المعرفة التاريخية الاحترافية تنفصل عنه. وعلى عكس واقع الطبعية، فإن الواقع المجتمع عدداً من الخصائص النوعية. وفي دراسة الواقع الاجتماعي يدرك الانسان قبل كل شيء أنه مخلق متحدر من الاسلاف بكل المظاهر النوعية لطبيعته. ويولي الاهتمام الاكبر لنفسه في تلك الصفة، ويسعى الى المعرفة الكاملة الشاملة لكل روابط حياته الاجتماعية وعلاقاتها وعناصرها النظامية والتصادفية. ومن هنا نجمت تنوعات مقاربة الظواهر الاجتماعية ووجهات النظر في التطور الاجتماعي. وبهذا الصدد يجب ان يكون واضحا أنه لا طريق إلى اليقظة الذاتية الواعية سوى المعرفة التاريخية.

ونظراً لأن الانسان كائن اجتماعي فإنه لا يسجل فقط الخصائص الموضوعية

والأحـداث والأفعال الفردية والعمليات الاجتماعية في معرفته للمجتمع، بل إن وضعه الاجتماعي يتدخل في تقريره لتلك الظواهر. إن تعقيد الحياة الاجتماعية يزيد من تعقيد عملية الادراك ذاتها. ومن هنا فإن التحليل الابستمولوجي للمعرفة التاريخية يجب أن يسمح لتعقيداتها الخاصة أن تظهر منذ البداية. إن وسيلة بناء جهاز مفهومي مناسب لهذا الموقف الادراكي هي مقارنة الأنظمة.

إن مفاهيم «نظام» و«بنية» و«مقاربة الانظمة» استخدمت في كل من اللغة العلمية واللغة اليومية منذ أواسط القرن العشرين. ونظراً لانتشار استخدامها فقد فقدت، كما يحدث عادة، معناها العلمي الدقيق في ميدان البحث الاختصاصي. هذا البحث فرضته الحاجة إلى السيطرة على الانظمة التكنيكية المعقدة (أنظمة التلفون والدفاع الجوي وحركة السير في المدن الكبرى.. الخ). تلك الأنظمة، كالمؤلفة من بلايين العناصر المتداخلة، والتي تتطلب طرائق خاصة من السيطرة المـرتبـطة باتخـاذ قرارات سريعـة مسؤولـة، لا يمكن دراستها ووصفها بالطرق الكلاسيكية العادية.

والاهتمام بأنظمة اكثر تعقيداً أدى إلى خلق سلاسل كاملة من الأنظمة التي طورت استخدام الجهاز المفهومي لوصفها ولمعرفتها معرفة نظرية. ومنذ أمد قريب جداً تبين أن هذا الجهـاز يمكن أيضـاً استخـدامه بنجاح في دراسة العضويات الحية، وعلى الأخص الانسان، وعلى عدد من الأنظمة الاجتماعية كنظام الانتاج على سبيل المثال. تعميمه وتوسيعه في الحقول الأخرى أدى أيضاً إلى خلق مقاربة الانـظمـة. وتقدم تقدماً ضخماً بفضل التطبيق والتحسين المستمر للكومبيوترات السريعة التي فتحت ميادين جديدة لتطبيق مقاربة الأنظمة. ومع أن القضايا كثيرة جداً، فإن مقاربة الأنظمة، مثل الطريقة العلمية التي خلقت لحل قضية محددة، لا يمكن أن تعامل على أنها شاملة واعتبرت كبديل للطرائقية الفلسفية.

على أي حال استمر العمل بمصطلح «أنظمة» في كل أشكال البحث الأكثر جدة، وطفقوا يستخدمونها في غير حاجة إليها. إن الاستخدام الرث غير المنضبط جعل كثيرين من الباحثين الجادين يشكون ويتخذون موقفاً سلبياً للمقاربة بشكل عام «عدمية النظام» هذه يمكن فهمها لكن المرء لا يستطيع قبولها، طالما ما تزال هناك حقولٌ قليلة من المعرفة أبعد من أن يستنفذها نظام مقاربة الأنظمة، حيث

يمكن لهذه الحقول أن تثبت تأثيرها في حل عدد من القضايا ومناقشتها. احد هذه الحقول هو البحث عن الادراك التاريخي، وعلى الاخص في علاقتها بالواقع التاريخي.

ماذا في التعرف التاريخي نفسه وبالواقع التاريخي الذي يقدم اسساً لاستخدام مقاربة النظام والمفاهيم التي يخلقها؟ وحتى أجيب عن ذلك لابد لي من مقارنة المفاهيم التقليدية والحديثة للنظام، وأوضح أي قضايا ادراكية تستطيع «مقاربة الانظمة» استخدامها للحل.

استخدم مفهوم «النظام» في العلم والفلسفة الكلاسيكيين في القرن السابع عشر وحتى القرن العشرين. وعلى الرغم من التنوع الكبير للسياقات التي يتم الاستخدام فيها، فان لها شيئاً من الموروث المشترك. وسواء كان نظام التوابع الديكارتية أو نظام الاعداد، أو نظام الاجهزة الميكانيكية أو نظام الطبيعة (هولباخ). أو النظام الادراكي (كوندياك ـ هيغل) فان مجموعة معينة من العناصر التي تشترك فيها كل الحالات السابقة وغيرها، تكون منظمة بطريقة خاصة هي المقصود بها مقاربة الأنظمة. أما كيف ارتبطت وانتظمت هذه العناصر ـ بالترابط الميكانيكي (نيوتن ـ لاغرانج) أو بقوانين المنطق الديالكتيكي (هيغل) ـ فالأمر يعتمد على مضمون النظام. وليس للمفهوم معنى أعمق ولا هدف سوى جعل المنظم يقابل الفوضوي.

وعلى العكس نجد المفهوم الحديث للنظام تثيره الحاجة الى دراسة صنف خاص من الأنظمة، أي الأنظمة المعقدة التي تكون عادة ذات عناصر متداخلة ومتفاعلة لنظام عَدوُهُ ١٠»[٩] على أقل تقدير. وبما أن كل عنصر يتفاعل مع العناصر الأخرى، وفئات العناصر المتحدة مع نظام أدنى يمكن أن تتصف بعدد كبير من المقاييس المختلفة، فان وصف مثل هذا النظام، حتى عن طريق الكومبيوتر السريع، يمكن أن يستغرق عشرات أو مئات السنوات (وعلى الاخص عندما تختفي بعض العناصر وتظهر عناصر اخرى).

لذلك فإن مقاربة النظام الحديث يطور عملية خاصة في التبسيط بحيث يصبح من الممكن اقامة نماذج بسيطة تقلد النظام الاولي او تحل محله (في ميدان معين). هذه النماذج تسمح بنقل معاكس كاف إلى الموضوع الذي نمذجه النموذج

الأولي، من غير أن يفقد المعلومات الأساسية لفهمه. وبما أن مثل هذه النماذج يمكن وصفها بأساس آخر أو بشكل آخر غير الموضوع المنمذج، فإن الاجراء برمته يتطلب تطوير الجهاز المفهومي الذي يمكّن الأنظمة المنمذجة من ان تتقارب مع بعضها ممّا يسمح لنظام أن يحل محل آخر. في معظم الحالات يكون التنمذج بواسطة الكومبيوتر ويفترض مسبقاً حساب المقاييس الكمية للموضوع الأولي في النموذج. ولكن حتى عندما يستحيل التوصيف الكمي والقياس والتشخيص الشكلي للموضوع ولا يكون العمل كاملاً، فانه قد يكون الجهاز الادراكي الملائم قادراً على تقديم مساعدة مثيرة في تحري الانظمة المختلفة وصفياً، التي ترافقها طريقة ضرورية داخلية. وهذا ما يحدث لدى دراسة التداخل والتفاعل والاستقلالية بين المعرفة التاريخية والواقع التاريخي، اللذين يمكن معاملتهما وكأنهما نظامان متطوران.

سأدرس الآن القضية من زاوية أخرى. أثناء ادراك ميادين الواقع المحددة فإن مجموعات المفاهيم والافكار بمعان ثابتة تقريباً، تتطور تدريجياً، وتأخذ تعكس هذا الميدان أو ذاك. هذه المجموعات يواجهها التفكير اليومي والعلمي، حيث تبرز فيه واضحة وبارزة اكثر وغير غامضة. ويمكن أن نسميها التركيب المفهومي أو التركيب البسيط (من الكلمة اليونانية «Syntaxis» وتعني الجمع معاً). والمفاهيم التي تشكل جزءاً من تركيب معين، لا يمكن تطبيقها، بشكل عام، بالمعنى ذاته، سواء المعنى الدلالي أو المعنى القرائني في ميدان آخر من الواقع، أو في سياق تركيب آخر.

أثناء تطور المعرفة، بما في ذلك المعرفة العلمية، يكون هناك تحويل واستقطاب كبير من المفاهيم المنفصلة، ومن التركيب ككل، إلى موضوعات جديدة. ولنأخذ أمثلة على تحويل مفهومات: القوة والجهاز والكتلة والحقل والراهن من اللغة العادية إلى الفيزياء الكلاسيكية، ومفهومات: الطبقة، النموذج، الأنواع من التصنيف البيولوجي الى التصنيف الاجتماعي، ومفهومات: بنية، الزمنية، التزامنية.. الخ، من اللسانيات البنيوية إلى الاتنوغرافيا والاثنولوجيا البنيوية. في هذه العمليات هناك ثلاثة عناصر:

١ ـ نقل التركيب إلى حقل جديد يصاحبه تحويل جزئي أو كلي للمعاني

المعجمية والمعاني القرائنية، يعوق غالباً الفهم الكافي، ولكنه في الوقت نفسه يبيح رؤية و«اضاءة» الارتباطات والخصائص والعلاقات في حقل جديد، يصعب اكتشافه، بطريقة أخرى.

٢ ـ مفهوم تركيب سابق يتحول ويقدم معانٍ معجمية وقرائنية جديدة، وبتحويله إلى الحقل القديم يستخدم لبناء معرفة جديدة.

٣ ـ التحويل يتم على تركيب سابق، والعناصر المنفصلة للتركيب الجديد لا تحتفظ إلا بصلة معجمية خارجية لمفاهيم تركيب آخر.

المسألة المطروحة هي إلى أي مدى تؤثر هذه العناصر في بحث التعرف التاريخي والواقع التاريخي، عندما يشملهما التركيب المفهومي لمقاربة الانظمة؟ كل هذه العناصر الثلاثة تعمل بشكل كامل هنا. وأحادية (الجانب الأحادي ـ المترجم) تقدير ملاءمة مقارنة الانظمة لبحث المعرفة التاريخية والواقع التاريخي لا تنشأ إلا عندما تتمزق العناصر ميتافيزيقياً وتصبح مطلقة.

النقل المباشر لتركيب أنظمة من ميدان التطبيق التكنيكي إلى ميدان التاريخ يقود إلى تصعيب وتشويه معرفة الواقع التاريخي ويحدث ذلك أيضاً، بشكل تصادفي، في الحقول الأخرى للمعرفة لدى تطبيق طرق بحث جديدة غير نقدية بحماسة غير معتدلة (نذكر هنا محاولة معالجة جميع المرضى بالبنسلين واعتباره الدواء السحري الشامل). وفي الوقت نفسه، يجب ألا تؤخذ الحماسة المتهورة، وعدم الاعتدال والموقف اللا نقدي، كأساس لرفض استخدام الجهاز المفهومي لمقاربة الأجهزة بغية تحليل قضايا المعرفة التاريخية، وجعل التحليل في سياق الابستمولوجيا التاريخية يتطور على أساس المادية الديالكتيكية والتاريخية.

وحتى نتجنب هذه التطرفات، لابد من معاملة مقاربة الانظمة ليس باعتبارها دواء عاماً لجميع المرضى وليس باعتبارها إسهاماً لا مسوغ له، بل كوسيلة مفيدة مساعدة طرائقية، تمكّن من تسهيل الحل ومناقشة سلسلة قضايا المعرفة التاريخية ككل. وفي الوقت ذاته لابد من أن نضع في الحسبان النقل المعين لتركيب الأنظمة وملاءمتها لميدان موضوع جديد. إن المكونات التي تؤلفه لابد من رفدها بمكونات جديدة، وتغيير المكونات السابقة بحيث تتمكن من تصوير الواقع التاريخي

والمعـرفـة التـاريخية بدقـة، في ارتباطهما وتطورهما وتفاعلهما. خطوتي التالية ستكون تقديم اهم المفاهيم المطلوبة لحل هذه المشكلة.

٢ ـ بعض التعريفات والشروحات

المفاهيم والتعريفات المقدمة في هذا المقطع لن تكون فجة وشكلية، لأن هدفها الاستخدام وليس التفسير، لجعل العرض شاملاً، ولكن لا يخلو واحد من هذه المفاهيم والتعريفات من عيب، بالمعنى المنطقي.

لنبـدأ بمفهوم «نظام» الذي يؤكد كلاً من السمة النوعية للموضوع وطريقة معرفته. وكلاهما يجب أن نتذكرهما عندما ندرس القضايا التي تهمنا.

إن موضوعاً مركباً (س) يدعى موضوعاً نظامياً، أو ببساطة يدعى نظاماً System : ١) ـ عندما توجد طريقة محددة تمكن الأنظمة الثانوية المميزة من الانفراد عنه بعدد محدد من الخطوات، ومن ثم الانظمة الثانوية لهذه الانظمة الثانوية. . وهكذا إلى أن لا تتمكن العناصر المكونة من الانقسام الى عناصر في سياق البحث المحدد وبالطريقة المستخدمة ذاتها. ٢) عندما ترتبط الانظمة الثانوية (المكونات) وعناصرها المكونة لها ارتباطاً تبادلياً مع عنصر آخر أو نظام ثانوي آخر على الأقل، ولا يوجـد ما لا يرتبط بالمكـونات الأخرى للنظام. ٣) عندما تنحل كل مكونات النظام إلى مستويات (مستويات تحددها خصائص المكونات ومجموعة العمليات التي تفردها تلك المكونات وارتباطاتها وخصائصها وعلاقاتها، فالمستوى الأولي الأدنى تكونه العناصر المتداخلة، وهناك أيضاً ارتباطات بين مختلف المستويات، والنظام لا يكون تسلسلياً إذا لم ينقسم مباشرة إلى عناصر منفصلة). ٤) عندما تتأثر الارتباطات بين العناصر والمكونات من خلال مجموعة محددة من العلاقات والتحويلات.

صفة نوعية لمقاربة الانظمة هي أن سمة النظام تعتمد على طريقة تقسيمه «من القمة إلى القاع» مثلما تعتمد على خصائصه الموضوعية. العلوم الكلاسيكية التي نشأت من طرائقية ميكانيكية مشتركة (بالمعنى العام) اعتادت أن تعتبر أن وصف النظام ومعرفته إنما يحددهما وصف عناصره ومعرفتها. هذه المقاربة ترجع

النظام إلى مكوناته الأساسية، من دون أن تسمح بامكانية ايضاحات اخرى، وإلى تقليدية نسبية لمستوى العناصر، متجاهلة تقريباً أهمية الارتباطات داخل النظام والعلاقات التي تحققها. لقد كشف التطور اللاحق للعلوم، وعلى الاخص العلوم الاجتماعية، الطبيعة المحدودة لهذه المقاربة ولأخطائها أيضاً في كثير من الحالات.

لمعرفة نظام معقد، كالمجتمع، لا أهمية اطلاقاً إذا أخذنا شخصاً فرداً واعتبرناه عنصراً أو أخذنا الخلية الاجتماعية الدنيا أي الفئة الاجتماعية. ففي الحالة الاولى نتعامل مع قصص روبنسون كروزو البرجوازية (الروبنسيون كما يسميهم ماركس في رأس المال) وفي الحالة الثانية نتعامل مع شروط مسبقة لمقاربة المجتمع مقاربة علمية. وبالطريقة نفسها أيضاً، في دراسة العضويات الحية، لا أهمية فيما إذا عاملنا العضويات والخلايا المنفصلة.. الخ، على أنها عناصر أو شملنا في المعالجة الارتباطات الوظيفية والسببية والارتباطات والعلاقات والانتقالات الأخرى.

تثبيت مفهوم «الارتباط» في تعريف النظام، والاشارة ان الارتباطات تتحقق من خلال علاقة، أمر هام جداً. فهذا يقدم امكانية الدراسة الجريبية والعملية (بالمعنى الواسع) للأنظمة. المسألة هي أن الارتباطات الموضوعية (الروابط) (إلا إذا فهمنا من ذلك خيطاً أو حبلاً يربط بين شيئين) لا تتحد مباشرة بمعنى المفهوم وإنما توضع فقط في تجريدات عن طريق إجراءات منطقية خاصة. ولأذكركم هنا بالروابط بين العمل الضروري اجتماعياً والقيمة، بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، بين السعر والطلب والعرض والقيمة كما حللها ماركس في رأس المال. فكلها تجمعت وتفرقت في مجرى البحث النظري للعلاقات التي تحققها، فصار بالامكان ادراكها حسياً، ولذلك يمكن أن تشكل الأساس التجريبي للتجريدات المناسبة.

ماهي العلاقة؟ إنها أبسط من أن نجيب (في سياق نظرية المجموعات) بأن العلاقات تحددها مجموعات الأشياء الثابتة للطبيعة القسرية. كل مجموعة لها علاقات محددة تماماً، طالما أنها مميزة عن المجموعات الأخرى، فتحدد ارتباطات ثابتة بين الموضوعات. فاذا كانت هي والمجموعات المشابهة لها

متقـابلة، وتمثل الواحدة فائدة للأخرى، أطلق عليها اسم هو مفهوم التجمعات (المجمـوعـات) المتـطابقـة والأشياء التي تتكـون منها (ليس هي بحد ذاتها بل بالأحرى عناصر تجمع معين).

مجموعات الأعداد (٢-٥)، (١-٤)، (٢٥-٩٣).. الخ، مثلاً تحدد علاقة معينـة، أي العـلاقـة الـرياضية.. أقل من.. (الفراغ أو النقاط قبل «أقل من» وبعـدهمـا يمكن أن توضـع فيهـا الأعداد المناسبة). وبالمقابل فان مجموعات (٥-١)، (٤-٢)، (٢٢-١١).. الخ تحدد علاقة.. اكبر من.. إن نظام العناصر في كل مجموعة يؤخذ بالحسبان طبعاً. وفئات معينة من الناس زائد الأفعال التي يقـومـون بها تحدد علاقة القرابة والتبعية والتعاون.. الخ. ولكن من المستحيل استخدام هذه الوسائل لتحديد العلاقة في الممارسة إذا لم تكن لدى الناس قدرة على تسجيل هذه المـواجهـة المتكررة عمليـاً، أو العلاقات الهامة ادراكيـاً في مصطلح مفهومي خاص عن طريق اللغة. وبذا كل من التركيب وتنظيم التوزيع أو تعاقب العناصر للمجموعات المتطابقة ينعكس أو يتعزز في المفاهيم المناسبة أو التجريدات. مثل هذه المفاهيم تستخدم في النشاط الادراكي لتوحيد (أو تمييز) مجموعات مشابهة جزئياً أو كلياً أو لتحديد مجموعات غير متشابهة.

إن مقولة «علاقة» تساعدنا في أن نفهم ونفسر مقولة «خاصية». فالخاصية هي نمط خاص للعلاقة، بيد أنه هام. وهذا ما يجب أن نذكره عندما نحلل أنظمة مركبة. إن المفاهيم التي تعبر عن علاقة ما ثبتت غالباً تعددية العناصر في مجموعة بطريقة متميزة. فلو عوملت كل العناصر، باستثناء عنصر واحد، بهذا المعنى أو ذاك، وفي ظروف معينة باعتبارها ثوابت منسجمة ذاتيـاً وتتكرر باستمرار، عندئذ لا يرتبط المفهوم إلا بعنصر واحد نجده في المجموعات المشابهة. هذا المفهوم يعبر عن الخاصية. فمفهوم «أخضر» يسجل خاصية شيء معين. ولو قمنا باختبار أدق لتبين لنا أننا نتعامل على الأقل مع ثلاث علاقات عضوية: «الشيء القائم يسبب احساس اللون الاخضر في شروط معينة لدى شخص من الأشخاص ذي جهاز بصـري سليم». ويفتـرض أن يكـون الشـرط (الاضاءة) وحالة الجهاز البصري واحداً، وكل الأشياء تختبر ضمن هذه الظروف، فوجود هذه الظروف الدائمة لا يسجـل صراحـة في مفهوم «أخضر»، فيتكون لدينا انطباع أن معرفة الخصائص

يمكن أن ترجع إلى أشياء منفردة منعزلة، بغض النظر عن علاقتها بالأشياء الأخرى. كل هذه المعلومات والتفسيرات ستمر معنا اكثر من مرة عندما نقوم بالتحليل المقارن للمعرفتين التاريخية والعلمية، وعلى الأخص عندما نختبر مشكلة الفردية التاريخية.

سنستخدم الآن مقولتي «خاصية» و«علاقة» من أجل المزيد من الدقة في تحديد مفهوم «البنية».

مفهوم «البنية» الذي بات شائعاً بفضل ازدهار التيار البنيوي في اللسانيات (دي سوسير) ثم في البيولوجيا (فون برتلانفي) وأخيراً في الاثنوغرافيا (ليفي - شتراوس)، بات شائعاً أيضاً في الدراسات التاريخية.

أي علاقة يمكن تشخيصها من ثلاث زوايا: من جهة نوعية عناصرها ومكوناتها، ومن زاوية خصائصها المنطقية الشكلية العامة، ومن ناحية الأفعال والعمليات الضرورية للاعتراف بعناصر العلاقة ومكوناتها أو لاشتمالها عليها في مجموعة محددة. فلندرس الزاويتين الأخيرتين.

يدل مفهوما «اكبر» و«أكبر سناً» على علاقات مختلفة نوعياً: فالأول علاقات بين الارقام، والثاني علاقات بين الناس. ومع ذلك فعلى الرغم من الخلاف النوعي للعناصر، فان لهذه العلاقات خصائص منطقية شكلية واحدة. فمثلاً لو كانت X أكبر من Y و Y أكبر من Z فإن X اكبر من Z ، وبالمقابل ينتج من حقيقة أن جون اكبر من بطرس وبطرس اكبر من سميث، ان جون اكبر من سميث. هذه الخاصية الشكلية لتحويل علاقتي «اكبر» Greater و«اكبر سناً» (older) تسمى في ظروف معينة التحويلية المنطقية. هناك أيضاً خصائص منطقية أخرى للعلاقات لن أدرسها وأعرّفها هناك، تستخدم لمقارنة علاقات مضمون مختلف، بل تستخدم لتوحيدها. إن العلاقات المعنية تتوحد بالمعنى المنطقي الشكلي. العلاقات المشخصة من زاوية خصائصها الشكلية تسمى البنى الشكلية.

تمكن مقارنة العلاقات أيضاً على أساس الاجراءات العملية، أو اجراءات البحث الضرورية للاعتراف بها أو تحديدها. فحتى نحدد العمر الاصغر مثلاً لابد من فحص شهادات الميلاد للأشخاص المعنيين. وحتى نقيم علاقة «اكبر» من الضروري القيام باجراءات حسابية معينة. لذلك تختلف هذه العلاقات بالنظر

إلى المضمون. فإذا كانت الاجراءات الواحدة للاقرار أو التنظيم قد سُجلت بين العناصر المختلفة نوعياً للعلاقات فإن العلاقات هذه ستمتلك بنى متطابقة مع المضمون. وتفترض البنية الكاملة وصف كل من البنى الشكلية والمضمونية للعلاقات المعينة.

استطيع الآن الاشارة الى الارتباط الوثيق بين مفهومي «نظام» و«بنية». فبسبب أن الروابط بين المكونات والعناصر في الأنظمة تتحقق عبر علاقات مختلفة، فإن الأنظمة تتضمن مجموعة معينة من بنى كذا وكذا. وغالباً ما يحدث أن تشكل المجموعة الأنظمة ذاتها ومع ذلك تشتمل على بنى مختلفة قليلاً. مثل هذه الأنظمة تسمى الأنظمة متعددة البنى. والأغلب أن نجد هذه البنى في الطبيعة والمجتمع أكثر مما نجدها في الأنظمة الأحادية البنى، وكقاعدة عامة فان التركيبات المجردة النظرية تستوجب في الوقت المناسب أعلى درجات التبسيط.

كان ماركس احد الاوائل الذين أوجدوا تفسير الأنظمة بنيوياً في دراسات الظواهر الاجتماعية. لقد فهم تماماً أن البنية ما هي إلا تحقيق علاقات ثابتة محددة. ويمكن تقصي تلك الفكرة تماماً في الصيغة الشهيرة عن قاعدة المجتمع، أي «بنيته الاقتصادية هي مجموع علاقات الانتاج».

وهناك نوع من العلاقات هام جداً وهو «المتحولات». ونحن نواجه هذا النوع في كل من الطبيعة والنشاط العملي. فالمتحولات هي علاقات بين عناصر أو مكونات نظام ما تثبت ما يلي: تحول بعض العناصر والمكونات النوعية إلى أخرى؛ تشكل عناصر ومكونات جديدة متوحدة في النوع مع القديمة، واختفاء وتدمير مكونات وعناصر معينة تدميراً نوعياً.

يمكن تقسيم جميع الأنظمة إلى ثلاثة أنواع كبرى.

الأنظمة ذات المجموعة الثابتة من الانظمة الثانوية والعناصر والعلاقات تسمى الأنظمة الثابتة. وعدد تركيب البنى فيها ثابت أيضاً. هذا الثبات يأخذ معناه في مرحلة معينة من الزمن فقط. وكمثال على النظام الثابت كتلة السطوح والبنى الفراغية والاتصالات الهندسية التي تظل سنوات كثيرة لا تتغير.

الأنظمة الوظيفية ذات مجموعة محددة من الأنظمة الثانوية والعناصر وبعض المتحولات. فيتغير تصرف وتداخل بنى النظام تحت تأثير هذه المتحولات. ولكن

في نهاية مرحلة مناسبة من الزمن تتطابق الحالات الأولية والأخيرة للنظام. والفترة الزمنية تسمى مرحلة، ومجموعة كل المتحولات المتحققة تسمى دورة النظام الشمسي والساعات الميكانيكية العادية مثالان على هذه الأنظمة.

الأنظمة المتطورة أو الديناميكية هي الأنظمة الأهم للمعرفة التاريخية.

يمكن تشخيص الأنظمة الديناميكية بالعوامل التالية:

أ ـ تمتلك كلا من المجموعات الثابتة المحددة للأنظمة الثانوية، والمجموعات غير الثابتة وكذلك تشتمل على عناصر غير حاسمة في الفترة التي تجري عليها الدراسة.

ب ـ مجموعات المتحولات الاساسية وغير الأساسية متأصلة فيها وليس من الضروري أن تكون ذات عدد ثابت.

ج ـ التركيب الكمي والنوعي للأنظمة الثانوية والعناصر تتغير في الفترة الزمنية المعينة نتيجة وجود بعض المتحولات.

دراسة الأنظمة الديناميكية، وعلى الأخص الأنظمة المعقدة، تواجه صعوبة بالغة. إن معضلة الأنظمة الثابتة والوظيفية والدينامية هي معضلة اعتسافية، ولا يكون لها معنى إلا في مراحل زمنية محددة. وفوق ذلك فإن الأنظمة الدينامية تشتمل على أنظمة ثانوية وظيفية وثابتة، أو أنها تكشف عن خصائصها عندما ندرسها من زاوية معينة.

هذا تصنيف عام جداً للأنظمة.

وعلى الرغم من عرضي الوجيز جداً، فإن مفهوم تركيب الأنظمة لم أعرضه هنا لتوضيح ما قلته سابقاً فقط، بل أيضاً لأضع النقاط الهامة لمزيد من المناقشة.

٣ ـ البنى الرئيسية المطبقة لمعرفة الواقع التاريخي

ربما يكون الواقع التاريخي أعقد الأنظمة الدينامية المعروفة لدينا. فأفعال ومصائر بلايين الناس والكثير من التحالفات والحروب والقبائل والشعوب والدول والمنظمات الدينية والسياسية، تلك التي اختفت وتلك التي ما تزال قائمة تظهر كلها أمام المؤرخ إذا ما فكر فيها. الخليط الكبير للغات والعادات والأساطير والصورة

الكثيرة الألوان، للتفاصيل اليومية والحركات الثقافية الكبرى، كل ذلك يترك انطباعاً أنه حتى أمنع العقول يشك في امكانية معرفة الماضي، أو حتى التعرف عليه بشكل كافٍ.

ولكن ماذا تعني المعرفة نفسها، وعلى الأخص معرفة التاريخ؟ عندما فكر «فاوست» غوته بهذه المسألة لفت نظر تلميذه التعيس إلى ناحية. وهي أن الجنس البشري يدفع غالياً ثمن المعرفة، وأحياناً يدفع حياته. فالسؤال يبقى من دون إجابة. ومع ذلك يمكن أن نقول بثقة ان التعرف على تطور المعرفة، وعلى الأخص المعرفة العلمية تساعدنا على تلخيص الشيء الأساسي وهو أن الفكر البشري يميز الواقع المدروس ويعكسه. ويمكن تعريف موضوع المعرفة أنه مجموع البنى النوعية الكبرى، بما في ذلك العناصر والمكونات التي تشكلها. إن الفهم الواضح لها لا يتأتى بصورة فورية. إن العقل عندما يشق طريقه إلى الضرورة من خلال فوضى التكرارات التصادفية يثبت قدرته، فيصل إلى النظام من خلال إفراد أهم العلاقات النوعية والعناصر التي تميز موضوعاً كهذا، بشكل عام جداً. فإذا نظرنا إلى الواقع التاريخي، فإن هذا يعني أن علينا في الدرجة الاولى ان نفرد فيه العلاقات التي تميزه كواقع تاريخي تماماً. وتلك العلاقات تحدد البنى الرئيسية التي تجعل بالامكان معرفة التطور السابق للمجتمع. فلنحاول الآن وصفها بايجاز.

١ ـ علي أن أشير أولاً إلى أن خاصية التأريخ «تجعل» هناك علاقة زمنية. وتظهر هذه الخاصية بشكل متميز عندما نسجل العلاقة المرتبطة بالماضي. سوف أسمي «حدث في الماضي» الأسبقية البسيطة. وفقط بمقارنة الماضي بالحاضر، وبالمعاصرة يمكن تثبيت هذا الشكل. ولكن مثل هذه المقارنة لا يمكن أن تسمى مبدئية، طالما أن مفهوم الحداثة أو المعاصرة (بالمعنى التاريخي للكلمة لا بالمعنى الفيزيقي) بحاجة إلى تحليل وتعريف. إذا كانت المعاصرة T ممثلة بنقطة على محور زمني مرسوم على خط مستقيم، ففي اللحظة التالية ستكون هذه النقطة في الماضي. إن عدم ثبات «المعاصرة» وعدم تحديدها ومراوغتها كما شرحت يجعل مفهوم «الماضي» غير واضح بما فيه الكفاية. لذلك يجب أن تعامل المعاصرة ليس على أساس تجمع نقاط مختلفة على محور الزمن بل على أساس مجموعة معينة من الأحداث المتداخلة الهامة اجتماعياً في فترة محددة من الزمن.

وبذلك تحقق مقاربة الاسبقية البسيطة شكل « A تسبق T » حيث T تمثل المعاصرة حسب الشرح الأخير. وفي الفصول الاستنتاجية سوف أبين أي قضايا ابستمولوجية وضعتها هذه العلاقة التاريخية الداخلية أمام الباحثين.

٢ ـ علاقة ثانية هامة تنشأ كتعقيد وتطور الأسبقية البسيطة هي علاقة النظام في الزمن الماضي. إن لها شكل A تسبق B . فمن المفترض أن كل حادث من الأحداث (المواقف والعمليات) مقسم بـ B,A تفصله فترة معينة عن المعاصرة. إن تقرير « A تسبق B » يسجل نظاماً تاريخياً ضعيفاً من الأحداث الأهم، فانه لا يؤدي إلى يقظة بارزة بالتكرار المحتوم، الكلي أو الجزئي، للأحداث في الزمن. ويمكن اكتشاف النظام الضعيف للأحداث في الاساطير والملاحم البطولية. فخصام أخيل ومصالحته مع القادة الآخرين لا يستطيع تغيير المكان، تماماً كما أن الاحداث في كل مغـامـرة من مغامرات سيغفريد لا يمكن أن تغير المكان، بينما عندما جعل برسيوس من الـدرع مرآة فانـه يفتـرض مسبقـاً معركة مع الغورغونة، لكن معظم موضوعات الاليادة والنبلونجنليد، ومعظم مآثر برسيوس المختلفة يمكن أن تغير المكان.

كل مجموعة من العلاقات الجديدة التي تعكسها المعرفة التاريخية تنشأ من علاقات الأسبقية البسيطة والتنظيم الضعيف.

٣ ـ يرتبط تشكيل المعـرفة التاريخية في المثال الأول بتسجيل المتتاليات «الاطول» من أفعال على نمط « A تسبق b ، و B تسبق M...C تسبق N ». إن فهم المتعـاقبـات «الأطـول» للأحـداث التاريخية نظمت بطريقة خاصة تسجل نقطة انعطاف في تكوين المعرفة التاريخية، طالما أنها تجعل من الممكن تركيب تعاقب الأحداث على خط زمني. إن التقويم الفلكي (الشمسي أو القمري) عرف منذ آلاف السنين قبـل عزل المعـرفـة التاريخية وتشكلها، واستخدم لتنظيم الزراعة والعبادات وتنظيم بعض الحالات العامة بما في ذلك الأفعال والدولة وهلمجرا. لكن الارتباط النظامي للأحداث التاريخية بتقويم دقيق كان اختراعاً متأخراً جداً. حتى لوائح السلالات في مصر مثلًا كانت ترتبط بالتقويم الفلكي.

التعاقب «الطولي» ليس خاصية حصرية للواقع التاريخي، إذا لم يفهم منه إلا أنه ماضي المجتمع البشري. مثل هذه التعاقبات، باعتبارها بنية حددتها العلاقة

«. . . بعد. . .» تقارن ايضاً بالعمليات الأخرى، في الطبيعة مثلاً. وحتى تشكل التعاقبات علاقة متأصلة في الواقع التاريخي لابد من أن تشتمل على أحداث ومواقف وعمليات اجتماعية، لأن معرفة الظواهر والعمليات الموضوعية الهامة اجتماعاً في الماضي، هي الهدف الرئيسي للمعرفة التاريخية. وبالتالي لابد من الموافقة على التداخل مع تعاقبات أخرى في كل من المجتمع والطبيعة. المجتمع شرط لفهم النظام الاجتماعي ككل، والطبيعة شرط للتحديد الدقيق للأحداث والتعاقبات في المجتمع، ولتفسير علاقة المجتمع الداخلية بالطبيعة (البيئة).

٤ ـ إن تداخل ومقارنة الأحداث المنفصلة أو تعاقب الأحداث إنما هي عملية منطقية. والأساس الموضوعي هو علاقة التزامني أو التعايش الذي يعبر عنه عادة الشكل التالي: B,A تتعايشان» أو «A توجد مع B في الوقت ذاته». إن سلسلة الاحداث الواقعة تزامنياً يمكن ان تكون ضخمة، فتجعل من الممكن في المراحل المبكرة لتشكل المعرفة التاريخية ان تتزامن الظواهر الاجتماعية للطبيعة المتنوعة وتشملها في بنية مفردة تتعلق بالماضي. وعلى الرغم من أن التعاقب يعقّد المعرفة التاريخية واتمام طرائقها، فان علاقات التعاقب «الطولي» والوجود التزامني يبقى القاعدة الاساسية للبحث التاريخي. في كتاب سكرينكوف الذي يوحد ديمتري الأول المزيف وغريغوري أوتريبيف، نجد أن تثبيت تعاقب الاحداث السياسية والبيوغرافية، وتزامن (داخل فترة محددة من الزمن) «اختفاء» أو تريبيف، والظهور المفاجىء لديمتري المزيف لعبا دوراً حاسماً في عملية توحيدهما. إن التركيب المتبادل للتعاقبات «الطولية» والتعايش يؤدي في الحقيقة، إلى خلق التاريخيات الاولى. ويبدو أنها نقطة انعطاف حقيقية في تكوين المعرفة التاريخية، وتنتمي، هي وخلق التاريخيات الدقيقة، أو بالأحرى وعي أهميتها، إلى زمن متأخر، فأوجد تأريخ التاريخ بحد ذاته القاعدة الموضوعية لدراسته. وقد أرست علاقة التعايش أيضاً القاعدة الموضوعية للتاريخ المقارن للتشكيلات الاقتصادية الاجتماعية والثقافة والدولة والعلم.. الخ.

٥ ـ هناك نمط هام هو نمط السبب والنتيجة، باعتباره بنية ثانوية في بنية تعاقب الأحداث «الطويل».. انه يأخذ شكل A هي سبب B وشرط C ». ولأن علاقة السبب والنتيجة تفترض في جوهرها أن الأول يسبق التالي، فالأحداث التي

تغطيها هذه العلاقة مشمولة في التعاقب الزمني بشكل طبيعي تماماً. فالحتمية متأصلة في المرحلة الاولية من تشكيل المعرفة التاريخية بحيث ان اسباب الاحداث التاريخية هي اسباب «تخمينية» عندما لا تكون معروفة حقاً. بعد ذلك بزمن طويل، عندما فهمت التعقيدات الفائقة والسمة المتعددة العوامل للتطور التاريخي، بدأت الحتمية التاريخية التي يمثلها الفكر الغربي تأخذ شكلها، وقد «أثارتها» اللا حتمية العلمية. ولكن ضخامة الدراسات التاريخية الجادة ملتصقة بمواقع الحتمية التاريخية، بغض النظر فيما إذا كانت تتحقق داخل اطار المادية التاريخية (أما مدى محدودية نتائجها فقضية أخرى).

٦ ـ وفي الوقت نفسه هناك علاقة حتمية قصدية معينة يمكن تمييزها من شكلها « A حققت B لأن لها غرضاً وهو C ». فمع التطور، وعلى الأخص مع الانتقال من غلبة الشكل القصصي إلى شكل النظام التفسيري، حققت المعرفة التاريخية مكانة بارزة في تراكيبها، بعلاقاتها بهذا النمط. أنماط التفسير التي سجلت السببية والفرضية في تعاقبات الأحداث التاريخية، اندمجت في النصوص التاريخية التي تميزت بالتحليل النظري. هذه الأنماط في شكلها غير المقطع الأوصال تقوم بوظيفة البحث عن محرك عام معين، والأهم من هذا، البحث عن محرك تفرضه الأغراض والأهواء والمقاصد البشرية، وليس فقط الآلهة والقدر والقوى الفائقة التي تواجه الانسان: تلك هي السمة النوعية للمعرفة التاريخية التي تتميز اكثر واكثر حالما تصبح شكلاً حراً للنشاط الادراكي.

حقيقة أن أفعال الشخصيات التاريخية يمكن تفسيرها وفهمها من خلال الهدف أو القصد، وليس فقط من خلال ما تمليه الأسباب لم يتحقق مباشرة. فكل من المؤلفين القدماء والوسطويين تابعوا جمع بواعث العمل الالهية والبشرية بنسب مختلفة. فهذا أو ذاك من البواعث يسود طبقاً للظروف التاريخية الاجتماعية الموضوعية. لكن الاهتمام بالبواعث البشرية قد ازداد باستمرار إلى أن تقدم أخيراً المفهوم المادي للتاريخ في القرن التاسع عشر، بمقاربة جديدة جعلت بالامكان تركيب الباعث السببي والقصدي في التحليل العلمي الموضوعي للتاريخ.

٧ ـ من المهم افراد مجموعة خاصة من العلاقات الاجتماعية العامة للتداخل والتفاعل. فهذه العلاقات، على وجه الدقة، ليست ملحقاً نوعياً لبنى الواقع

التاريخي، ثم ان الواقع التاريخي نفسه تقرره بنى الحياة الاجتماعية، المرتبطة بتطور نظام المجتمع. والفشل في فهم الوحدة العميقة للبنى الاجتماعية العامة، وعلى الأخص البنى التاريخية، أدى في الاغلب الى نزاعات طويلة نافلة حول الخطوط الفاصلة بين المعرفة التاريخية والمعرفة السوسيولوجية. وما شجع على هذا هو التقسيم الوضعي للعلوم الاجتماعية الذي قدمه كونت، إلى العلوم الديناميكية اجتماعياً والعلوم الراكدة اجتماعياً. مثل هذا التحديد للواقع الاجتماعي والواقع التاريخي لم يكن له سوى معنى توجيهي محدود، لأن الخلاف كان يدور حول ميزان القوى والفترات الزمنية أو هذا المظهر أو ذاك للبحث، أكثر من الخلاف الأساسي حول الواقع الموضوعي نفسه.

علاقات الترابط والتداخل، وشكلها المنطقي هو «A تعتمد على B»، «B,A تعتمدان على C»،«A تتفاعل مع B»، «B,A تتفاعل مع C» . . . الخ، لها عدة مزايا نوعية، على الرغم من مضمونهما الملموس المختلف. إن للعلاقات (عائلية، تبعية، إلى آخر ما هنالك) سمة وظيفية أساسية. والقول إن A هي مرتبطة بـ B لا يتضمن اشارة مباشرة إلى الميكانيكية السببية أو القصدية، وإن كانت الاسباب تتحكم فيها وتستخدم كقاعدة لأهداف معينة. والتفاعل بين الفرد والمجتمع على شكل صراع أو تعاون تؤكده تماماً المعرفة التاريخية كنمط مستقل للعلاقة على الرغم من حقيقة أن الأسباب الفعلية أو الوهمية والأهداف الواعية أو غير الواعية يمكن تلمسها في كل حالة منفردة. تلك الارتباطات والتفاعلات مترسخة في ديناميكيتها وتطورها وتناقضاتها الداخلية في المراحل المبكرة لتطور الوعي وتوفير الشروط المسبقة التي تقرر شكلها التاريخي.

وعي أهمية التفاعلات والتداخلات الاجتماعية الثابتة كعامل محدد ومهيمن، وفي الوقت نفسه كنشاط محدود للانسان، لم يظهر فوراً. انه يشكل مضمون الكثير من الليجندات والأساطير وهو عنصر هام لأي ثقافة، وعلى الأخص في مراحلها التطورية الاولى. إن افراد المعرفة التاريخية والنشاط المحترف المطابق لها يحض على الدراسة ووصف هذه الروابط والتفاعلات. وقد سيطرت دراستها لقرون طويلة على كثير من القضايا الاخرى في المؤلفات التاريخية وما تزال تشغل مكانة بارزة فيها.

يظهـر الواقع التاريخي كأنه نظام ديناميكي متعدد البنى، تهيمن على بناه المختلفة العلاقات التي أشرنا إليها أعلاه (ولم نستوفها كلها طبعاً). وكل هذه البنى خاضعة لتعديلات مختلفة وتظهر أمام عين المؤرخ الفاحصة في شتى «الأقنعة». وفهمها فهماً حقيقياً لا يتيسر مباشرة لأن التاريخ مثل جبل الجليد تعوم قطعة صغيرة منه على سطح خضم عاصف من الحياة. هذا الجزء من التاريخ التجريبي المدرك هو النـاس الفـرديون والـدول وكـوميونـات المدن والثورات والتمردات والمعارك والمؤامـرات والمخـططات والمقـاصـد. وهـذه هي التي تشكـل عنـاصر النظام ومكوناته، والعلاقات الواسعة المركبة الواحدة بعد الاخرى التي تحيط به، وعبرها يكـون الـطريق الى معرفة هذه العلاقات، وبالتالي بنية الواقع التاريخي. وهذه الظواهر الحسية الادراكية، في مصطلح العلم الحديث تسمى الأوضاع والأحداث والعمليات والخصوصيات. ولذلك سوف أنهي هذا المقطع، بتقديم هذه المفاهيم في جهاز المقاربة التاريخية للأنظمة.

الوضع هو نظام ثانوي نميزه في شيء ما كموضوع البحث، ويكون في فترة زمنية معينة. وتشكل بقية الانظمة الثانوية خلفية الوضع، ويتميز في هذه الخلفية بأنه نقطة واضحة بشكل خاص، أو هامة.

الحـادث يتميز بأنـه في قلب الـوضـع، فالمفهـوم لا يطبق إلا في أنظمة ديناميكية وظيفية. ويؤكـد هذه العنـاصـر والمكـونـات والمتحـولات والعلاقات والخصائص التي كانت مفقودة في الوضع لدى لحظة من الزمن T1، فتظهر في لحظة T2، وتظل موجودة إلى أن تحل لحظة T3 ثم تختفي أو تتغير. والأحداث دائماً تفرض مسبقاً ثلاث وجودات للزمن وللعلاقات الخاصة المرتبطة به.

إن الأحـوال العـامة في فرانسا السابقة في فرانسا عام ١٧٨٩، على سبيل المثـال، كانت وضعـاً محـدداً تمـامـاً، تقف على خلفية من الأزمـة السياسية الاجتمـاعية والـروحية العـامـة للنظام الاقـطاعي المطلق. ومحاولة وقف عمله والاجراءات المضادة التي قام بها النواب وعرفت بـ «قسم لعبة الكرة»، هي حادث مختلف داخـل هذا الـوضع، يحدده الزمن، الذي أعلن بداية الثورة البرجوازية الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر.

والعملية أيضاً تكتسب تعريفها في سياق مقاربة الأنظمة. وهناك أربعة أنماط للعملية تختلف حسبما يلي:

١ ـ العملية باعتبارها تعاقب مراحل أو فترات في ظهور وتطور واختفاء حادث ما في سياق الوضع.

٢ ـ عملية تعاقب أحداث في فترات محددة من الزمن داخل الوضع.

٣ ـ عملية تعاقب الأوضاع داخل نظام معين في فترة زمنية محددة.

٤ ـ أخيراً عملية يمكن اعتبارها أنها عملية تغير أنظمة في فترة زمنية محددة لا تشملها الأنماط الثلاثة السابقة، ومن الممكن أن تحدث في داخلها.

تعقيد العمليات التسلسلي هذا هام جداً لدى القيام بتوصيفات تاريخية ملموسة، من أهم صفاتها أنها قبل كل شيء توصيف للعمليات.

وأخيراً سألامس مفهوم الخصوصي. إنه يؤكد الافتراض أن ظاهرة معينة في قلبها عدد من العلاقات المحدودة، وبالتالي لها خصائص تجعلها مختلفة بطريقة خاصة. وليس من ظاهرة أخرى تمتلك مجموعة الخصائص نفسها التي تمتلكها. وهناك دائماً مجموعة هامة من الخصائص والعلاقات لأي شفع من الأوضاع والأحداث والعمليات الخصوصية داخل النظام، أو داخل النظام الثانوي المتأصل في واحدة من المجموعات وغائب من الأخرى. وبهذا المعنى تعمل الشخصية الانسانية باعتبارها خصوصية.

العلاقات والتعريفات التي درست في هذا المقطع يجسد السمات المجردة الشكلية التي تشكل «الاطار المنطقي» للمعرفة التاريخية في شكلها العام. إن الواقع التاريخي الحي، والعمليات التاريخية الحقيقية لأناس أحياء، مع السيكولوجيا الانسانية وصراع العواطف، وتطاحن الطبقات والأهداف الدينية وغير والتناقضات الحقيقية، هي أغنى وأدق وأشد تنوعاً من تلك البنى والعلاقات المجردة. وفي الوقت نفسه نجد أن هذه الأخيرة (أي العمليات الجارية في الواقع.. الخ) هي التي ترسي الأسس المنطقية الأولية لتطور طرائق معرفة الواقع التاريخي، الملموسة، أثناء الانتقال من المجرد إلى الملموس. هذا الانتقال الذي يسمح للسمة الخاصة لكل تشكيلة اجتماعية اقتصادية، وكل ملموسية تاريخية (الدولة، الثورة، الأحداث الصغيرة.. الخ) تخلق طيفاً كاملاً من الطرائق الخاصة

وتكنيك المعـرفة التاريخية التي «تبدأ» من البنى والعلاقات المشار إليها أعلاه، لكنها غير محدودة بها، بيد أنها لا تقلل منها. في القسمين الثالث والرابع من كتابي سوف أبين كيف يمارس تطور هذه التكنيكات والطرائق تأثيره.

٤ ـ المعرفة التاريخية والحقيقة التاريخية

قضية مصداقية، أو حقيقة المعرفة التاريخية، هي قضية مركزية لفهم علاقة المعـرفـة التاريخية بالواقع التاريخي. دراسة طرائق اقامة الحقيقة هي المشكلة الكبرى لنظرية المعرفة. إنها تنسق سلسلة كاملة من النظريات التي تقدم فكرة كافية تقريبـاً عن طرائق بناء واختيار المعرفة الحقيقية، وعلى الأخص في الرياضيات والعلوم الطبيعية. البحث في حقيقة التاريخ يزيد في تعقيده ثلاثة ظروف، نقص المعلومات عن الماضي، وعدم امكانية التفاعل العملي التجريبي مع الماضي، والارتباط الوثيق بين المعرفة التاريخية والأيديولوجيا.

أي بحث تاريخي جاد يشتمل على «جزء» أو «شذرة» من الحقيقة التاريخية المـوضوعية المقبولة في مبدأ التمحيص والالحاق.. الخ. لكن البنية المنطقية والأسس الشكلية لوصف أي وحدة معرفة باعتبارها حقيقة تاريخية يجري التحري عنها بتفصيل وعمق أقل بما لا يقاس منها في العلوم الطبيعية والرياضية. لماذا الأمر هكـذا؟ إن الجـواب الذي سوف يساعدنا على تحديد القضية وصياغتها بدقة، يستنجد هو نفسه بالتاريخ.

إن ما يسمى المفهوم الكلاسيكي للحقيقة، الذي انطلقت منه المفهومات الحديثة، إلى هذه الدرجة أو تلك، صاغه أرسطو. إنه كما يلي:

... الكائن في صميمه هو الحقيقة وهو الخطأ، ويتجلى هذا في نظرته إلى الأشياء، فهو يفكر تفكيراً صحيحاً إذا اعتبر المتفرق متفرقاً والمتحد متحداً، ولكنه يفكر تفكيراً زائفاً إذا اعتقد عكس ما توجد عليه الأشياء.

في مناقشة أخرى يشدد أرسطو على أن الحقيقة ترتبط قبل كل شيء بالكائن وبالثابت وبالصادق ذاتياً، وأوضح ذلك بأمثلة رياضية. وبما أن المثلث في جوهره صادق ذاتياً، وليس شيئاً متغيراً، فإن النظرية التي تقول إن مجموع زواياه يساوي

زاويتين قائمتين هي نظرية حقيقية. ولكن هذه النظرية خاطئة إذا تغير المثلث. فالتغير، ظهور الأشياء واختفاؤها، هو من سمة الملموس، وليس الكائن. وهذا هو السبب في أن الحقيقة لا تنطبق على متغير، على متحرك، على متطور. لكن ستاغيرتي يتحدث بوضوح أكثر في الفصل الرابع من كتابه الميتافيزياء. كتب شارحاً لماذا يخطىء المبتدئون في الفلسفة عندما يقولون ما يتراءى لهم حقيقة عن أشياء متغيرة، ناشئة، متطورة:

> يلجؤون إلى هذا المبدأ لأنهم، وإن كانوا يبحثون عن حقيقة الأشياء، يعتقدون أن الأشياء المحسوسة هي وحدها الموجودة، وفي هذه الأشياء توجد إلى حد بعيد، طبيعة اللا تحديد وطبيعة الكائن، بالمعنى الذي أشرنا إليه.

وذلك لا يعبر عن موقفه الشخصي، أو عن المفهوم السائد في الفلسفة القديمة. وقد سمى تولمين هذه الفكرة «بدهية بارمنيدس». إنها تقوم على التأكيد أن هناك شيئاً لا يتغير، صادقاً ذاتياً، أبدياً، وبالتالي شيئاً حقيقياً في صميم أي شيء يتغير. وفي رأي تولمين وآخرين من مؤرخي العلوم أن هذه البدهية هي التي دفعت العلم الأوروبي إلى التطور، إذ سعى إلى إيجاد قانون كشيء لا يتغير وضروري للتغير وللظواهر التصادفية.

السفسطائيون، الذين ركزوا اهتمامهم على دراسة المتغير ومعرفته، بيد أنهم في الوقت نفسه توصلوا إلى رفض حقيقة وجود امكانية المعرفة، أي توصلوا إلى أقصى درجات الشك، كان موقفهم متناوباً بين بدهية بارمنيدس والمفهوم الارسطالي عن الحقيقة. إن جوهر المسألة يكمن بالضبط في مقارنة هذه المفاهيم.

منذ البداية اتجه العلم التاريخي إلى معرفة المتغير، الناشىء والخاضع للصيرورة. ولكن من المهم أن نوضح هنا أن مؤرخي اليونان لم يذهبوا إلى فهم المتغير في أفعال الناس والأمم فقط، بل أيضاً المتغير في الميكانيزما العقلية للانسان، والمتغير في عواطفه وخداعه الماكر، والقرارات «الطوعية» للآلهة التي تقرر اسطورياً ميكانيزما هذه الأفعال والأعمال. والواقع أن توسيدس وافق على احتمال تكرار الأوضاع، بل اتخذها على أنها فرض رئيسي وتبرير لمخططه

الخلاق، لكنه أكد ما قلته آنفاً، طالما أن هذا التكرار يتعلق بالجانب الظاهري للتاريخ وليس بجوهره.

إن إدمان قراءة كتاب هيرودوت يبين أنه كان قلقاً جداً بشأن معقولية قصصه ومعلوماته التاريخية. وثيوسيدس أيضاً وضع الحقيقة التي شرحها فوق كل مزاياه الأخرى. وهكذا كان أبوا العلم التاريخي متنبهين منذ البداية إلى قضية حقيقة المعرفة التاريخية، طالما أن سياق الواقع الاجتماعي الثقافي، الذي خلقاه وأنتجاه يفسح المجال أمام هذا الاحتمال. على أي حال ظهر مفهوم الحقيقة التاريخية في وعيهما في مستوى الحس العام بالعصر مع شيء من القلق الأخلاقي حول مصداقية المعلومات المنقولة. والمظهر المنطقي والجانب الفلسفي لطبيعة الحقيقة التاريخية لم تجر ملاحظتهما، ولم يصاغا بدقة، لأن المفهوم الفلسفي عن الحقيقة، الذي كان قائماً على بدهية بارميندس وأدى إلى صيغة أرسطو، كان يشمل موضوع الدراسة التاريخية من الميدان الذي يفترض معرفة حقيقية.

لا تقديم القديس أوغسطين لفكرة المشروع التاريخي والتطور المباشر في نسيج المفهومية التاريخية، ولا ادراك هيغل للسمة الديالكتيكية الأساسية للحقيقة عامة، أحدث تغيرات بارزة في جوهر القضية المطروحة للمناقشة. فالتطور الأوغسطيني، كما نقله المؤرخون والفلاسفة الأوروبيون اللاحقون، انتهى إلى فكرة المخطط الالهي المتعالي، الصادق ذاتياً، بينما وجدت الحقيقة الديالكتيكية الهيغلية تطورها الأخير في الروح المطلقة. ومن المهم أيضاً أن انصار هيغل ونقاده يتهربون دائماً من أنه لم يلحظ الطبيعة النوعية لقضية الحقيقة التاريخية، حتى في كتابه فلسفة التاريخ، لأن الحقيقة عنده، كالحقيقة عند أرسطو متوحدة مع ذاتها في كل المظاهر العرفانية، ولذلك استثنى أي مظهر نوعي، حتى عندما يتعلق الأمر بمسألة التاريخ، الذي يختلف في رأيه عن الطبيعة اختلافاً كلياً. إن تذييلاً تاريخياً موجزاً قد يساعدنا في فهم أن الأوضاع الادراكية التي أدت إلى مفهوم منطقي عن الحقيقة التاريخية تبقى غير مصاغة وغير مدروسة لعصرنا.

عندما تحدث ماركس عن الحقيقة في أطروحات عن فيورباخ استخدم مصطلح «موضوعي» مشدداً أن الحقيقة الموضوعية بالضبط هي التي تجلت في النشاط العملي. والنشاط العملي في الفلسفة الماركسية يفهم منه أنه نشاط حسي

مع الأشياء والأدوات وهو نشاط اجتماعي بالمعنى الواسع، أساسه وفحواه العمل. فالنشاط العملي يقوم أيضاً بوظيفة الأساس والقاعدة للحقيقة الموضوعية.

مفهوم الحقيقة الموضوعية متوحد عادة مع الحقيقة عموماً، مع أي حقيقة. وبهذا الصدد سوف أشير إلى أن الحقائق الرياضية، على غير الموضوعية، ليست هكذا بالمعنى السابق، بأغلبيتها العظمى. هناك بعض طرائق ارجاع بعض فرضيات الجبر أو الهندسة إلى ممارسات عملية موضوعية، أو إلى عمليات مادية. فيمكن، مثلاً، أن يشرح المرء فرضيات عن الجمع على أنها عمليات تجميع قضبان مادية، أو عمليات مالية حسابية (فيها مثلاً تعامل اشارة الأعداد الناقصة على أنها ديون تجارية. . الخ). ويمكن أن يشرح التقارير الهندسية، وافرض أنها البصريات الهندسية، على أنها تقارير فيزيائية عن انتشار أشعة الضوء الضيقة . . الخ. هذا مفيد، ولكنه استثناء نادر للقاعدة. إن من يحاول تفسير المجموعات الكلية للرياضيات الحديثة بهذه الطريقة سيجد نفسه في مأزق حرج جداً. إن أي ارجاع لفرضيات الرياضيات إلى الحقائق الموضوعية، ينزع منها أهميتها الموضوعية، لأنها متطابقة تماماً مع فهم الحقيقة الموضوعية على أنها مضمون أفكارنا التي لا ترتكز إلى شخص ولا إلى البشرية. فمثلاً نستخدم الفرضيات الطوبولوجية مفهوم هلبرت الشائع عن المكان. وبما أن مكان هلبرت لا نهائي الأبعاد (– ∞) فمن المستحيل ارجاع نتائج الفرضية السابقة والمفاهيم التي تجسدها، إلى أشياء مادية مباشرة، على الرغم من ان هذا المكان هو تعميم خاص للمكان الاقليدي، على الرغم من ان استخدام مفهوم «مكان هلبرت» في الفيزياء الرياضية يجعل من الممكن الحصول على نتائج يمكن مقارنتها بالمعطيات التجريبية، التي يمكن وصفها بتفسير معين. هذه الفرضيات ليست موضوعية بالمعنى الدقيق، ولكنها تحوز صفة الحقيقة الموضوعية طالما أنه يمكن البرهان عليها دون غضاضة.

سبق أن أشرت إلى أن مفهومي «الحقيقة الموضوعية» بالمعنيين السابقين لا ينطبقان. ان لهما، بالأحرى، علاقة نوعية خاصة لأن المعنى الثاني هو نتيجة التطور الديالكتيكي وتعميق وتعميم لمضمون الأول، وللتقدير الاستقرائي لخصائصه داخل التصنيف الواسع للأشياء. وبهذا الصدد يجدر أن نفهم أن

الممارسة العملية، التي تعمل كقاعدة مباشرة بلا وساطة، أو في كل الأحوال تعمل كعلاقة لكل الأشكال وعلى الأخص الأشكال الرياضية للحقيقة الموضوعية (بالمعنى الثاني). لكن الأمر، على أي حال، ليس منوطاً بذلك فقط.

لندرس فيما إذا كان البحث التاريخي يقدم لنا معرفة الحقيقة موضوعياً. إن الجواب يعتمد، طبعاً، على عوامل كثيرة، وعلى الأخص في الموقف الطرائقي والأيديولوجي للمؤرخ، ولاتجاهه الاجتماعي والطبقي، ولوعيه وتدريبه الحرفي.. الخ فلنتخيل مؤرخاً من الطبقة الاولى عزم على اقامة وقائع تاريخية معينة. إنه يستطيع، اعتماداً على تحليل الوثائق، تثبيت تاريخ دقيق لمعركة كوليكوفو، فيصف اعداد الكتائب ونشرها، وطريقة القتال، ويقدم تقديراته التاريخية حول هذا المنعطف في تاريخ روسيا. فنحن نتلقف الحقيقة الموضوعية (بالمعنى الثاني) على الأقل من القسم الوقائعي؛ أي الوصف التجريبي للأحداث كتقرير أن المعرفة حرب في ١٣٨٠، ولن يشك أحد في ذلك. ولكن هل هذه الحقيقة موضوعية (بالمعنى الأول)؟ هل يمكن اختبارها على قاعدة عملية؟ الرد بالايجاب يعني أن المؤرخ قادر على تنفيذ تفاعل عملي مع موضوع الادراك، فيغيره وينقله في مجرى الاختبار العملي، الذي يعادل الاعتراف بامكانية تغيير الأحداث الذي انصرمت منذ أمد طويل، وبالتالي قادر أيضاً على التغيير في مجرى التاريخ نفسه. ويفضي بنا ذلك إلى معضلة عرفانية: إما أن نقر أن الممارسة العملية لا يمكن تطبيقها على الحقائق التاريخية كأساس لتكوين المعرفة، وكقاعدة لمصداقيتها، طالما أن الحقائق ترتبط بأشياء المعرفة التاريخية، أو أن نحاول تعديل وتوسيع ونقل بنية مفهوم «الحقيقة التاريخية» بطريقة تبرر تطبيق قاعدة الممارسة العملية عليها.

يمكن أن نشير على الأقل إلى ثلاثة ظروف هامة أخرى تستدعي مقاربة جديدة إلى قضية الحقيقة التاريخية. الظرف الأول يرتبط بفهم التاريخ وتحديد أهداف المعرفة التاريخية. يعتبر كولنغوود، ومعه كل المؤرخين الذين يرون رأيه (مثلاً الطريقة الأمريكية في كتابة التاريخ الثقافي) أن اعادة بناء البواعث العقلية لسلوك الناس في الماضي ـ أعظم هدف للمؤرخ، اذ يرى فيها الفرق الجذري بين المعرفة التاريخية والمعرفة الطبيعية العلمية.

المادية التاريخية، على عكس المادية الاقتصادية المبتذلة، لا ترجع التاريخ

إلى إزاحة تعاقبية لمواد التاريخ الخالصة، وعلى الأخص الأحداث والأوضاع والعمليات الاقتصادية، بل تعتبر التاريخ، حسب قول انجلز «لا شيء سوى نشاط الانسان نحو أهدافه». وإذ يعترف العلم الماركسي التاريخي بأن الكائن الاجتماعي هو العامل الحاسم في التطور التاريخي، فإنه يسعى إلى وصف وشرح البواعث والأهداف والظواهر الاجتماعية الثقافية الروحية المتحققة في نشاط الأفراد والفئات والطبقات الاجتماعية، والخاضعة بدورها للتأثير الحاسم للعوامل التاريخية الموضوعية، شرحاً نظرياً. فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار العوامل الروحية والمادية التي تؤثر في تطور المجتمع، والمتحققة منه، وأن نجعل، في الوقت نفسه، بالامكان تقصي فعل النماذج التاريخية الموضوعية، في وحدة ديالكتيكية، وفي نفوذها الداخلي وتفاعلها.

الظرف الثاني يتعلق بوجود عنصر تقييمي لا يمكن تجنبه في كل بحث تاريخي يرتفع عن مستوى الكتابة التاريخية المبتذلة. فلا ريكرت، الذي يشدد على تواشج المعرفة التاريخية والقيم الثقافية، ولا فيبر الذي ينادي بفصل المعرفة التاريخية عن الأحكام القيمية، كمثال أعلى للعلم التاريخي، وجها اهتمامهما إلى الناحية التي تمتاز كل تقاريرها الوقائعية بسمة تقييمية، ولم يشيرا إلى التقارير النظرية. إن السمة التقويمية للتعبيرات التاريخية تكون على النحو التالي: «× جنرال متميز»، «كذا وكذا من الناس كانوا أعلى مستوى ثقافياً من جيرانهم»، «معركة NN كانت منعطفاً في تاريخ هذه الامة». وغالباً ما يلجأ المؤرخون إلى البنى التقييمية الخفية عندما يصفون الوقائع التاريخية ويعيدون بناءها. فالتقرير مثلاً ان «الاسكندر الأول كان (لم يكن) منضماً إلى قتلة بول الأول» يتضمن عنصراً تقييمياً قاعدياً مثل أي مادة وثائقية تجريبية. إنه لا يشتمل فقط على معطيات المصادر التاريخية ونتائج التحليل التاريخي لاعادة بناء واعادة خلق الاجراءات فحسب، بل أيضاً يشتمل على أفكار المؤرخ فيمن يعتبره أو لا يعتبره مشاركاً في جريمة، وعلى الأخص في جريمة قتل الأب. لذلك فان التقارير التي على شاكلة التقرير الذي استشهدنا به يجب أن تقيم بميزان معين للحقيقة، وإلا فإن المعرفة التاريخية لا يمكن أن تدعي أنها معرفة علمية. مشكلة حقيقة التقييم ليست فقط علمية للمعرفة التاريخية، بل إنها أيضاً تؤلف قضية ابستمولوجية تنتظر التحليل والحل. فمسألة

ارتباط الموضوعية ومبادىء الحزب، وارتباط الحقيقة بالتقييم الايديولوجي، وارتباط الأهمية الاجتماعية للواقعة التاريخية وقواعد اختيار التجريب، تمتن الوقائع التي تكون في الصدارة، وكلها تستوجب الاختبار الابستمولوجي الدقيق.

يتعلق الظرف الثالث بمشكلة التطور التي أشرنا إليها آنفاً. إن المعرفة التاريخية لا تسجل ماضي المجتمع البشري ببساطة، بل تختبره في تطوره، وفي تقييمه التاريخي أيضاً. التقرير ببساطة ان روما اقيمت على نهر التيبر، لا يعني تقريراً تاريخياً، لأنه لا يسجل ظاهرة التطور، وإن كان ذلك حقيقة في أيامنا كما هو حقيقة في القرن الخامس قبل الميلاد. إن تقرير «ان الفلاحين Colonat خلقوا الشرط الضروري للعلاقات الاقطاعية» هو تقرير تاريخي ليس بفضل التحديد المكاني الزماني فقط، بل بفضل واقع أنه يثبت عملية اجتماعية اقتصادية موضوعية محددة تؤثر في التطور التاريخي. بالطبع تشتمل المعرفة التاريخية على المعرفة الجغرافية والثقافية وغيرها باعتبارها عناصر متكاملة. ومن الخطأ الواضح معاملتها على أنها مجموع هذه العناصر المتداخلة مع المجالات الجغرافية الفراغية والفترات الزمنية في الماضي. ولا تصبح هذه المعرفة تاريخية إلا عندما تسجل التطور الاجتماعي كعملية تاريخية طبيعية ثنائية، تتداخل وتتفاعل فيها العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية، لكونها محكومة بنماذج خاصة وتشكل الأساس للتكرار والتجديد، ولتداخل الحدس والوعي والقصد والعفوية. والبنية المنطقية للحقيقة التاريخية، التي تختلف عن الصيغة الارسطية الكلاسيكية تتصور اجراءات تسجيل العمليات الاجتماعية الدينامية المتطورة، ليس فقط من اشكالها المادية والاقتصادية الموضوعية، وإنما أيضاً من ثنائية المادي والروحي، الذاتي والموضوعي.

ولتوضيح عرضي أكثر، يجب ان استخدم رموزاً مختلفة. فلنرمز بـ S إلى نظام من التعبيرات يشكل نصاً أو قصاً تاريخياً S1.S2...Si فالجمل أو التعبيرات التي تؤلف S هي + S : تعبير نظري و SF : تعبير وقائعي. W هي تقييم الحقيقة، والتي يمكن أن نتبنى لها العديد من الرموز بحيث أن الرمز /W/1/ W/0/ W/p تعني «حقيقي تماماً»، و«مقنع مع احتمال P ، و«خاطىء». ثم لترمز K إلى نظام كامل من القواعد التي تشتمل على Kd ، وقاعدة أصالة المصادر التاريخية K2in ، وقاعدة

تقـدير مصـداقية المعلومات ذات المصدر الرفيع، المطبقة في إعادة بناء واجراءات خلاقـة Kid ، وقـاعـدة الأهمية الاجتماعية التاريخية مختارة ومقيمة على أساس الحجج الأيديولوجية Kr ، وقاعدة أهمية المنظور، أي جهاز الأحكام والقواعد، مشيراً إلى الأحداث والعمليات التي أثرت والتي تحدد الأحداث والعمليات المتعاقبة .

وسوف نجعل Ke قاعدة خاصة للتطور التاريخي فنجعل بالامكان الاجابة فيما إذا كانت القاعدة توجد في تعاقب منظم للأحداث والعمليات للحكم على تطور الظاهرة الاجتماعية التاريخية، أو فيما إذا كنا نعالج تغيرات لا تتعلق بنموذج من نمـاذج التطور. ومن المهم فهم أن قاعدة Ke تحقق الارتباط الضروري بين المعـرفـة التـاريخية والمعـرفة الفلسفية، طالما أن صياغتها تعتمد على المفهوم الفلسفي للتطور، وعلى الاقرار به أو رفضه . وأخيراً لابد من أن أوجّه الاهتمام إلى قاعدة أخرى هامة وهي قابلية التدعيم العملي KC . إن التقرير بأن التعبير النظري يتـطلب حسـاً تجريبياً فقط عندما يتلقى التأييد التجريبي، أي يختبر بالملاحظة والتجربة والنشاط العملي (مثلاً في اختيار فرضية) سيكون تقريراً تافهاً إن كانت القضية قضية معـرفة علمية أو تكنولوجية. لكن في حالتنا يتطلب أهمية خاصة . والقضية هي أن الوقائع، وعلى الأخص وقائع العلم التاريخي، يمكن أن تعامل على أنها تقارير تجريبية اعيد بناؤها، ويمكن للتقارير النظرية أن تقيّم على أنها تأييد لها (كلياً أو جزئياً) بتقارير وقائعية . والشائع أن القاعدة المطلقة للتأييد ليست واقعة تجريبية، بل نظام النشاط العملي الذي إليه ترجع الوقائع، طالما أن القضية هي قضية معرفة علمية أو معرفة تكنولوجية. لكن هذا الارجاع مستحيل في المعرفة التاريخية كما قلت سابقاً. إن التأييد التجريبي للتقارير النظرية يتم هنا عن طريق ارجاعها إلى المعرفة التجريبية الوقائعية كما تبدو في المعرفة التاريخية . وهكذا فإذا كانت الوقائع التاريخية S3F, S2, S1F . . الخ مسجلة على أنها حقيقة، فإن St يجب أن تؤخذ على أنها حقيقة، طالما تؤيدها تلك الوقائع، التي يمكن أن تكتب على النحو التالي :

$$W_{p/slt/p} \subseteq (s_{lt} / s_{lf} * S_{2f} * ..S_{nf})$$

P ترمز إلى احتمال التكرار و/رمز الدعم والتأييد و* اشارة العطف. ينجم من هذا أن مركز ثقل التحليل المنطقي للحقيقة التاريخية قد انتقل إلى البحث في قواعد البنى الشكلية لحقيقة الوقائع التاريخية. وهنا تهب لمساعدتنا ميكانيزما وظيفة الفرضيات المضادة للوقائع.

في الأبحاث المنطقية العرفانية تناقش قضية الوقائعية المضادة في ارتباطها بتحليل حقيقة فرضيات من نمط (إذا حدث A فإن B سوف تحدث).. الخ وأيضاً في ارتباطها بدراسة التقارير التصادفية والمونولوجية العامة. في الأحداث التاريخية، تلعب وقائعها المضادة أو أنظمتها التي تصف الأوضاع والعمليات والأحداث التي لا تتكرر وقد اكتملت تماماً، كما لو أنها يمكن أن تتكرر، دوراً خاصاً تماماً، أي أن دور الأوصاف العملية ظاهرياً المشابهة في وظائفها لما يسمى التجربة العقلية أو النمذجة العقلية في العلم والهندسة. ونمذجة الأوضاع التاريخية غير القائمة وتلك التي لا يمكن أن توجد تشكل قضية ابستمولوجية معقدة، طالما لا يوجد نوع من الوحدة والقبول العام للاجراءات المنطقية الملائمة نسبياً، لتقييم نمذجة التنبؤات عن طريق النمذجة الوقائعية المضادة. على أي حال سيكون خطأ لا يغتفر إذا رفضنا ذلك من موقف نظرية المعرفة التاريخية. وقد اعتبر رانكي وأتباعه أن من وظيفة المؤرخ أن يجيب عن لماذا وكيف كانت الأشياء. والواقع أن كل مؤرخ جاد، مثل مستهلك المعلومات التاريخية، يندهش باستمرار عندما يفترض: ماذا لو أن ما حدث من كذا وكذا لم يحدث بالطريقة التي حدث فيها، في الواقع التاريخي، أو تحقق على صورة مخالفة. لا نستطيع عملياً أن نغير أو نحول الماضي التاريخي ولكن خيال المؤرخين الابداعي وتجربتهم القائمة على معرفة الآخر، والمشابهة للأوضاع والعمليات التاريخية، تستطيع تسهيل صياغة الأوصاف الوقائعية المضادة أو الفرضيات التي تدور حول كيف تتطور الأحداث في كذا وكذا من الظروف. وسأجرؤ على القول ان تطور هذه الأوصاف والفرضيات الأساسية العلمية ليست سمة عارضة، بل سمة جوهرية شاملة للبحث التاريخي الجاد. فالمؤرخ مثلاً يستطيع طرح مسألة ماذا الذي يحدث لو أن المتآمرين لم يقتلوا بول الأول، وفي تلك الحالة كيف سيكون شكل العلاقات بين فرانسا النابوليونيه وروسيا البولينية، وفيما إذا كانت الحرب الوطنية عام ١٨١٢ تحدث، فتجعل ليسهما

تحالفاً، وإذا لم تحدث فكيف سيكون شكل تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر. إن المؤرخ الذي يتخذ موقفه استناداً إلى المادية التاريخية يستطيع أن يؤكد أن الرأسمالية لابد أن تتطور في روسيا وأوروبا بكذا وكذا من النماذج، لكن الأحداث التاريخية الملموسة والشخصيات التاريخية يمكن أن تظهر بشكل مختلف. ربما لا يكون ولنغتون هو المنتصر في واترلو وربما لا يعقد مؤتمر فينا على الاطلاق، وهلمجرا. إن وصفاً وقائعياً مضاداً لفرضيات من هذا النوع، لا يمكن تأييدها أو اختبارها، يختلف حقاً عن تنبؤات قارىء المستقبل، حتى عندما يصدق الأخير مصادفة، لأن الأول يتناقض مع قوانين التاريخ، والنماذج الاقتصادية والنفسية والسوسيولوجية وغيرها، فتعمل في مجتمع معين في زمن محدد، بينما الأخير لا يقوم على أي قوانين ولا يرسيها.

التقارير الوقائعية المضادة تقوم بدور يشبه النشاط العملي في سياق الأبحاث التاريخية، مع أنه لا يوجد نشاط عملي بالمعنى الحقيقي للكلمة. ولكونها تقارير عملية ظاهرياً، فإنها تجعل من الممكن صياغة نماذج العملية التاريخية وتجلياتها الفردية بدقة أكثر لفهمها بمزيد من العمق.

يمكن الآن أن أتقدم بمجموعة من المتطلبات المنطقية التي تساعد في الحصول على الحقيقة الموضوعية وتقديرها باعتبارها معرفة موضوعية علمية تتطابق مع واقع تاريخي محدد.

١ ـ لاقامة الحقيقة، أو درجة الاحتمال S لابد من تحديد المنطقة الجغرافية وفترة الزمن ونمط العمليات المدروسة (تطور المجتمع وتطور الثقافة والفن والحرب والدين. . . الخ).

٢ ـ لابد من إقامة نظام قاعدة K بحيث لكل تقرير Si في .S ، لابد أن تكون هناك علاقة مطابقة مع القاعدة الجزئية K1 في K . وهذه المتطلبات لا تعني أن على المؤرخ أن يختبر مطابقة K1 مع كل Si) i هي المسر والتسلسلي) في كل حالة منفصلة، ولكن لابد من الاختبار في المبدأ، أي يجب أن تكون العلاقة التالية لكل من + Si و + gi :

$$s_{ii} \simeq k_{idi} \qquad s \simeq k_{ri} \qquad s_{ii} \simeq k_{ci} \qquad s_{ii} \simeq k_{ei}$$

وللتقارير الوقائعية:

$$s_{gf} \simeq k_{di}; \qquad s_{gf} \simeq k^{1}_{in}; \qquad s_{gf} \simeq k^{2}_{in},$$

الرمز ـ يعني مطابقة تقريبية للقاعدة.

٣ ـ مقياس الحقيقة ومعقولية التقارير النظرية في المعرفة التاريخية يحددهما التأييد بالوقائع التاريخية، أي يجب ان يكون المقياس كما يلي:

$$W/S_{tt}/ \underset{p}{\subseteq} (S_{tt}/S_{tf} \cdot S_{gf} \cdot \ldots S_{nf}).$$

٤ ـ لابد أن يكون هناك امكانية وصف وقائعي مضاد لفرضية ما كوسيلة تقديم اجـراءات تجريبية ظاهرية للسيطرة المتباينة فتتيح فهماً أعمق للعملية التاريخية وتصنع الأساس لصياغة القوانين التاريخية.

سمـة أساسية لهذا الحل المقترح هي دلالة واضحة متميزة لقاعدة التقييم الحقيقي للأنظمة والأنظمة الثانوية، وللعناصر المنفصلة للمعرفة التاريخية. وهذا ما يوجد بحثاً تاريخياً منفصلاً، فيصوغ التقارير النظرية والوقائعية للعلم التاريخي، من الأبحاث الطرائقية، موطدة ومطورة نظاماً كافياً من القواعد. إن الارتباط العميق الذي لا ينفصل للاثنين يظهر في ذلك طالما أن نظام القواعد الدقيق للقواعد لا يسمح بتحديد مقياس حقيقة المعرفة التاريخية ومعقوليتها. ومن الهام جداً التشديد على وحـدة وارتباط فرضيات التاريخ النظرية والوقائعية طالما أن «التأريخ»، أي التابع لقاعدة Ke ، يظهر فقط في المستوى النظري المفهومي. وهذا هو السبب أن الأوصاف الوقائعية للتواريخ (الأحداث المتسلسلة ـ المترجم) تؤدي غالباً إلى رفض السمة النوعية للتاريخ وتعالجه كتجميع لحكايات تاريخية و«المواد الأولية لبناء الأخلاق».

طور المؤرخون طريقة البحث وتكنيكه تفصيلياً، متجهين إلى بناء الحقيقة التاريخية. فمعرفة البنية المنطقية لا تغير ولا تستبدل الاجراء التاريخي الخاص. هدفها شيء آخر، وهو اظهار أن علاقة الباحث مع موضوع البحث وموضوع المعرفة مسجلة بشكل موضوعي في بنية الحقيقة التاريخية، على النقيض من بنية الحقيقة الكلاسيكية، وان هذه الرابطة تتحقق من خلال نظام خاص للمتطلبات والشروط التي تلخص بدقة التطور الطرائقي لقواعد الحقيقة المختلفة والمعقدة.

القسم الثاني

بنية المعرفة التاريخية وحالتها الادراكية

المعرفة التاريخية نظام ديناميكي. مضمونها وبنيتها معقدان، وتتغير حالتها الادراكية في مجرى التطور. وحتى نفهم تلك التغيرات ونفسرها، لابد من اختبار ثلاثة عوامل تقررها وهي: علاقة المعرفة التاريخية بالموضوع النوعي؛ والميكانيزما الداخلية لبناء المعرفة الداخلية، وتفاعلها مع الأشكال الأخرى للادراك. تحليل تلك العوامل يستدعي مزيداً من التدقيق في عدد من المفاهيم العرفانية والاجراءات الطرائقية المختبرة في معظم الكتب التي عالجت نظرية المعرفة وفلسفة العلم، وعلى الأخص من العلوم المادية والطبيعية.

الفصل الثالث

بنية البحث التاريخي

١ ـ تصنيف المعرفة ونمطيتها

أي موضـوع معقـد يمكن أن يدرس بطريقتين: الأولى في عملية ظهـوره وتطوره، والثاني كنتاج جاهز ومكتمل لهذه العملية. ولكن أياً من هاتين الطريقتين ليست كافية بحد ذاتها، لأن لهما علاقة تكاملية، وتفضيل طريقة على طريقة يعتمد على الأهداف والظروف الملموسة لتحليل الموضوع.

ينجم من تعريف موضوع الأنظمة (انظر فصل ٢ فقرة ٢) أن بنية الموضوع تبرز نتيجة عاملين: آ ـ المجموعة الأصلية للخصائص والعلاقات من جهة وب ـ طريقة تقسيمها إلى أنظمة وعناصر ثانوية، من جهة أخرى. وهذه الطريقة تجعل من الممكن في وقت ما اقامة روابط مختلفة واشكال من التفاعل والتحويل اللذين يميزان الموضوع. والطريقة المناسبة للتقسيم والوصف لابد من اختيارها بطريقة تسمح لكل من الخصائص الموضوعية للنظام والأهداف الذاتية للباحث بالظهور. في نظرية المعرفة وطرائقية العلم يسمى الاجراء المتخذ لتقسيم النظام إلى أنظمة ثانوية مناسبة «التصنيف» بينما تسمى المكونات الناجمة «المصنفات».

وجود التنوع الكبير للبنى الحقيقية في موضوع الأنظمة الواحد نفسه واحتمال اختلاف أهداف البحث يولدان سلسلة من التصنيفات المختلفة تقريباً. لذلك فإن افتراض ان من الممكن الاقتصار على تصنيف واحد فقط لنظام معقد، هو غرور ميتافيزيكي يعكس المرحلة الدغماطية التيولوجية في تطور الفكر الما قبل علمي. وحتى لو كان النظام بسيط نسبياً فإنه يسمح بعدة تصنيفات. كنظام الاعداد الكلية. ومصنفات الأعداد المفردة، وحتى الأعداد المتطابقة، الصماء وغير الصماء، بمقاييس ١، ٢، ٣، ٤. الخ يمكن أن نميزها فيه. وعلى الرغم من اختلاف هذه المصنفات، ومن نتائجها المختلفة، فإنها موضوعية تماماً.

غدا مفهوم «علم الأنماط» Typology في السنوات الحديثة شائعاً في الكتب التي تتناول طرائقية العلم ونظرية المعرفة، وفي الأبحاث الاختصاصية. في بعض السياقات تقع النماطية Typology خارج مفهوم التصنيف، وفي بعضها الآخر نجد أن مفهوم النماطية مرادف لمفهوم التصنيف، بينما في سياقات أخرى ما يزال يتضمن ملامح «غامضة» من اجراء أعمق لتقسيم الأشياء التي تشتملها الأنظمة إلى أجزاء. ومن الصعب مضاعفة المصطلحات أو إحلال بعض المصطلحات المقبولة عموماً محل اخرى، إن لم تكن هناك أرضية خاصة لها. لذا من الضروري الاشارة الى سمات الائتلاف والاختلاف في مصطلحي «التصنيف» و«النماطية»، والسمة النوعية للمفاهيم القابعة خلفهما، والأوضاع الادراكية التي تبرر استخدامهما.

يتألف اجراء التصنيف عادة من تمييز مجموعة محددة من الصفات التي تعكس الأجزاء والعلاقات الرئيسية للبنى والمكونات التي تشكل النظام، ومن تقسيم لاحق للنظام إلى مصنفات تتطابق مع الاسهامات. إن تصنيف الأنظمة التسلسلية يفترض تغيراً في المجموعة الأولية للاسهامات، كلما عبر من مستوى نظام إلى آخر. ولكن في كل الأحوال من المفروض أن التصنيف يوضع طبقاً لنظام «جاهز» منته، موضوع. هكذا هو التصنيف اللنياني للعضويات الحية، والتصنيفات العديدة التي وضعت فيما بعد على يدي الفلكيين والفيزيائيين والاقتصاديين وحتى السوسيولوجيين، حيث عوملت موضوعات التصنيف أو انظمة التصنيف على أنها جاهزة. تلك المقاربة تبرر في مرحلة معينة من المعرفة، لكنها محدودة جداً، ويتضح ذلك عندما يتعلق الأمر بالأنظمة الديناميكية التطورية (التي

تنتمي إليهــا أنـظمـة المعرفة، وعلى الاخص الادراك التاريخي). وهنا لابد من تصحيح صغير.

يمكن النظر إلى المعرفة من وجهين. ففي أي لحظة نستطيع الحصول على قطاع «فوري»، أي على صورة خاصة لكل المعلومات المتوافرة لنوع محدد حول موضوع محدد. ولا يمكن للصورة أن تكون ثابتة حقاً عندما يتعلق الأمر بالمعرفة العلمية التي تتغير باستمرار. (الادراك ـ التعرف). وبهذا المعنى من الضروري التحدث عن عملية التعرف. لذلك سوف استخدم مصطلح «الادراك التاريخي» أو «التعـرف التـاريخي» من أجـل تحديد العملية العامة لـ «صنع» و«خلق» و«بناء» المعلومـات حول الماضي، عندما يتعلق الأمر بقطاع «فوري» معين، وفي حالة وجود المعلومات في مرحلة معينة من الزمن، وعند الحاجة إلى تركيز الاهتمام بذلك سوف استخدم مصطلح «المعرفة التاريخية».

أستــطيع الاشــارة الآن إلى الفـرق بين اجـراءات التصنيف والنمـاطية. فالتصنيف يوضع في علاقته بالأنظمة الثابتة أو الوظيفية. فأسسها هي مجموعات ثابتة من الصفات التي يمكن أن تتغير وتختلف بصورة واضحة تقريباً داخل حدود معينـة في كل خطوة من خطوات التصنيف، ولكن تترسخ في تلك الرابطة التي توصلها موضوعياً الخصائص والعلاقات التي تسجل ضمن السمات المعينة، قبل بداية التصنيف. وهكـذا فإن اختـلافات السمات تعتمد على أهـداف البحث، ومضمونها يحدده الموضوع بصورة كلية.

النماطية (وأحياناً تسمى التنميطية) تستخدم غالباً مع الأنظمة الديناميكية. وطالما أن المكونات والعناصر قد تتطور داخل هذه الأنظمة، فسوف تقوم ارتباطات جديدة، وتحـدث تحولات جديدة، فلا يتحدد الاختلاف في مجموعة السمات التي تشكل أساس النماطية بنتائج الأبحاث فقط، بل أيضاً بالتغيرات الموضوعية في النـظام نفسـه. فالنمـاطية على هذا تكـون شكـلاً خاصاً، أو بالأحرى هاماً للتصنيف الذي يحسب حساب الطبيعة الخاصة للأنظمة المتطورة. سمة نوعية أخرى للنماطية هي توجيهها المسيطر على علاقة السمات بالموضوعات المصنّفة. وعندما نصنف المضلعات المستوية، نستطيع تقسيمها إلى منتظمة وغير منتظمة، ونقسم الأخيرة إلى مضلعات N المختلفة. ومن هذه المصنفات ستكون المثلثات.

فقاعدة التصنيف حتى الآن هي عدد من الزمان، ويمكن الآن تحليل العلاقات الداخلية للمثلثات، ليس بالنظر إلى الزوايا بحد ذاتها، القطوع، التي تؤلف الجوانب ومنصفات الزوايا والمستقيمات المتوسطة والارتفاعات. . . الخ، وإنما علاقاتها. هذه الطريقة من التقسيم داخل مصنف معين يمكن أن نسميه أيضاً النماطية Typology ، التي تساعدنا على تذكر اهميتها الادراكية الخاصة. وبالتالي فاننا عندما نتكلم عن نماطية المعرفة، وعلى الأخص المعرفة التاريخية، سنأخذ كلًا من معنيي النماطية في الحسبان.

سأعود الآن إلى المعرفة التاريخية (التعرف، الادراك). إن تطورها يفترض مسبقاً (وهذا ينطبق على أي ظاهرة) نمواً كمياً للعناصر التي تشكل نظاماً ما، وتغيراً نوعياً في مكوناتها، وتغيراً وتعقيداً في بناها. وبالنظر إلى الظروف الملموسة فإن العامل الأول يدل على تزايد في حجم المعلومات التاريخية، أي على كمية المعرفة الوقائعية الجاهزة التي تؤلف النظام، والعامل الثاني يتضمن علو مصداقية المعرفة وتقديرها للحقيقة الموضوعية، وأخيراً، العامل الثالث يسجل ظهور الأنظمة التاريخية المختلفة ونوعيتها وحملها المعرفة التاريخية الاحترافية والتي ظهرت أصلًا في الفلسفة العلمية الحديثة. سوف أدرس الآن العامل الثالث، ثم أعود إلى العاملين الآخرين فيما بعد.

عندما نعتبر المعرفة التاريخية ظاهرة اقيمت ووجدت في هذه الأيام، فان بالامكان تصنيفها في مبادىء مختلفة. سأبدأ بما يمكن أن يكون شيئاً مميزاً في التجمع العام للمعرفة التاريخية كتاريخ عالمي وتواريخ اقليمية مختلفة (أي تاريخ أوروبا وأمريكا. . الخ وتاريخ مختلف الأقطار منفردة وتحالفات الدول). تصنيف آخر يقوم على مبدأ تقسيم العملية المدروسة إلى عصور منفصلة، ربما يقدم مجموعاً عاماً للمعرفة التاريخية مثل تاريخ المجتمع البدائي، وتاريخ العالم القديم وتاريخ العصور الوسطى، والتاريخ الحديث، والتاريخ المعاصر. ومن الممكن أن تصنيفات أخرى تقوم على أفراد مصنفات أو أنظمة خاصة تدرس أنماطاً منفصلة من النشاط الاجتماعي (تاريخ الصناعة والهندسة والتجارة وتاريخ الجيش وتاريخ العلم والابحاث الهندسية المعمارية والدين والفن. . الخ). إن اختيار أسس أخرى للتصنيف يبيح لنا الحديث عن تاريخ الاخلاق والعادات وتاريخ الاسرة. .

الخ . هنا تكون المؤسسات الاجتماعية موضوع الادراك التاريخي، في نشأتها وتطورها .

الواقع التاريخي يقدم الاسس الموضوعية للتطبيق المتبادل لكل هذه التصنيفات التي بها تتكشف السمة النوعية المتعددة البنى لكل من الادراك التاريخي والمعرفة التاريخية الجاهزة التي هي نتيجة له . إن التصنيفات المختلفة لا تستثني واحداً وليست تناوبية فاختيارها وصلتها يعتمدان في كل حالة ملموسة على مضمون المهمات الادراكية المتطابقة .

النقطة المشتركة لكل تلك التصنيفات هي انها تسجل اشكال الادراك التاريخي لظهور وصف او تعميم جزئي لمادة محددة تجريبياً. وسواء كان تاريخ أسرة أو هندسة مدنية او تجارة او تاريخ الامبراطور اسكندر الكبير، أو تاريخ تشكيل ايفان الرابع للاوبرشيفنا (هيئة خاصة للجيوش والجهاز الاداري)، فان تاريخ المعرفة يظهر باعتباره نتاج التعرف، نتاج المادة الأساسية التي منها انبثقت الظواهر، أي الشهادة التاريخية والبرهان التاريخي (الوثائق). ذلك كان الشكل الوحيد أو النمط الوحيد لمعرفة التاريخ لعدة قرون . ودراسة تلك الوثائق أعظم مهمة لكتابة التاريخ ودراسة المصادر.

التصنيف والنماطية وبناء المعرفة الملائمة ليست قضية فلسفية خاصة . إن دور الابستمولوجيا والطرائقية محدودة في هذه الناحية بتوضيح وتحديد المفاهيم نفسها، واجراءات التصنيف والنماطية . إن تطبيق هذه الاجراءات وخلق مخططات تصنيفية مناسبة هي شغل المؤرخ . الابستمولوجيا، كما في حالات أخرى مشابهة، مفيدة هنا في الناحية المنطقية للمادة ولا يمكن أن تطمح إلى دور القاضي الذي يأتي بالاثبات على شرعية أو أفضلية هذا التصنيف أو ذاك .

سأسمي الادراك التاريخي، وهو نقطة البداية للوثائق والبراهين التجريبية بـ «كتابة التاريخ» Historiography . وترتبط كل التصنيفات المشار إليها أعلاه بالكتابة التاريخية، وافراد بناها الاصيلة، وقضية الابستمولوجيا المرتبطة بتحديد حالة الادراك التاريخي لا تمس، بصراحة، تلك البنى . ولكنها تركز الاهتمام على بنية عامة اخرى تجعل العلاقة وتداخل المعرفة التجريبية وغير التجريبية في نظام الادراك التاريخي . ولم تكتشف هذه العلاقات لزمن طويل، حتى لتبدو كأنها غير

موجودة. واثباتها الزمني الأول ترافق مع ظهور وعزل نمط المعرفة الماضي الذي يسمى، طبقاً لمثال فولتير، فلسفة التاريخ.

باحثون كثيرون في هذا الموضوع (من بينهم كولنغوود) اعتبروا (وما يزالون) أن فلسفة التاريخ وكتابة التاريخ متناوبان واستثناء متبادل. مثل هذا التقييم تجميد دوغماطي لهذه المسألة يبالغ فيها ويشوهها، فلابد أن يكون التحليل الديالكتيكي لتشكل وتطور الادراك التاريخي معارضاً له في تجريبيته، وهي الشكل الكتابي النقي للتاريخ، وفي الشكل غير التجريبي الذي يظهر في شروط معينة كالفلسفة، أو بالأحرى فلسفة التاريخ. إن البنية العامة التي تشمل العلاقة بين هذين المكونين الرئيسيين للنظام المتطور للمعرفة التاريخية، تفترض نماطية خاصة، تأخذ بالحسبان التغير في الوضع الادراكي، ونشوء عوامل جديدة في العملية نفسها، وبالتالي في مضمون التعرف وبنيته. ولذلك فإن الخطوة التالية لتحليلي هي مزيد من الاختبار المفصل للأسس التي تقوم عليها النماطية، وايضاح الحالة الابستمولوجية العامة.

٢ ـ الأشياء، القضايا، الطرق
كقاعدة لنماطية التعرف التاريخي

لاحظت في مقدمة الجزء الأول أن الميكانيزما الداخلية Mechanism للتعرف التاريخي وعلاقتها بالموضوع النوعي تحدد عوامل تطورها. وأنا أعني بـ «الميكانيزما الداخلية» مجموعة الاجراءات والعمليات المستخدمة في خلق معرفة تاريخية، التي تحدد جوهرياً بنية المعرفة التاريخية. وتحليل هذه الطرق المتحكمة بتلك الاجراءات والعمليات تجعل من الممكن الوقوف على أهم عناصر نماطية المعرفة التاريخية في شكل عام جداً. عنصر هام آخر هو العلاقة النوعية للمعرفة التاريخية بموضوعها، الذي يعتبر نفسه نوعياً. وبما أن الطريقة تتحدد بطبيعة الموضوع، فسأبدأ مناقشتي بتحليلها.

لابد أن أشير، قبل كل شيء، إلى ظرف جوهري، أي أن موضوع النشاط وموضوع الادراك (أو المعرفة) هما ولا شك ذات الأشياء التاريخية في المبدأ، مع

أن من الصعب جداً التفريق بينهما في كل من النشاط اليومي العملي والعلم والهندسة. ولا حاجة إلى مثل هذا التفريق. وهذا هو السبب في أن العرفانية، حتى كانت وهيوم، ترعرعت على مواد العلوم الطبيعية، وسجلت هذا التفريق بصورة متقطعة. أما الابستمولوجيا التاريخية، فعلى العكس، انها ذات أهمية أساسية، تقيم الدليل على قدرة هذا النظام على طرح الأمور العرفانية العامة، مثلما يطرح قضاياه النوعية الخاصة.

مم يتألف جوهر تحديد موضوعات المعرفة وموضوعات النشاط؟ لنختبر هذه المسألة عموماً، حتى نبدأ منها، وهنا لابد من تحفظ. فبما أن شكل التعرف الحسي النوعي، وعلى الأخص التعرف العلمي، هو نشاط استقصائي، أو نشاط بحثي، فسوف أستخدم مصطلح «موضوع النشاط الاستقصائي» و«موضوع البحث» في هذا السياق بمعنى واحد.

لنفرض أنا نريد الحصول على أكمل ما يمكن من المعلومات عن المكون العام لقشرة الأرض وجعله طيناً. حتى نقوم بذلك نطبق عدداً من المعالجات التجريبية العملية (خلط الطين بالماء واختبار لزوجته وقدرته للاحتفاظ بشكل محدد، نشويه ونقيس قوة الطين المشوي، ونختبر حزمة منه تحت المجهر ونقيسها، ونحلل شتى أنواع الطين كيميائياً). إن موضوع النشاط (البحث) في كل هذه الاجراءات هو الطين، وللوهلة الأولى يبدو موضوع المعرفة الذي حصلنا عليه من تحليل الاجراءات المطبقة. وبمقاربة دقيقة يمكن أن يشير المرء إلى فارق رفيع هنا، يتكون في النقطة التي تكمل اجراء معيناً، ويغير الموضوع الأساسي في كل حين، بحيث أن المعرفة التي تحصل أخيراً تسجله ولكن إلى درجة معينة وليس إلى درجة مطلقة. وقد يثير الفارق الشك هنا ولكن في المثال التالي سيكون أوضح.

عندما يستقصي الفيزيائي بارامترات الجزيئات الكونية، فانه يمررها عبر غرفة ولسون الملأى بالغيوم، وببخار مادة خاصة. فتتطاير الجزيئات عبر الذرات المكثفة للبخار، تاركة ذيلاً على شكل سلك ضبابي، يظهر ربما في جزء من الثانية، لكنه وقت كاف لتصويره. يستطيع الفيزيائي أن يحدد طاقة الحزمة وكتلتها.. الخ من شكل الذيل. فموضوعات النشاط، أي الأشياء التي يعالجها الفيزيائي، هي غرفة ولسون الغائمة، «السلك البخاري»، الصورة الملتقطة..

الخ. لكن المعرفة الحاصلة من كل هذه المعالجات، والقياسات، ومن الحسابات المتتالية، ليست حاصلة بفضلها، وإنما بفضل المادة الكونية. إنها أيضاً موضوعات معرفة. وفوق ذلك نستطيع تقديم «مرحلة» أخرى، أي رموز، أي سجلات وبطاقات ومخططات لفظية عديدة. وبالعمل فيها والحصول على المعرفة المطلوبة عن طريقها، يربطها الفيزيائي بالأجزاء التي تهمه. في هذه الحالة موضوعات المعرفة وموضوعات النشاط الداخلة في التجربة تختلف اختلافاً بيناً. وهذا الاختلاف يغيب عن النظر طالما أن بمقدور هذه الاوضاع أن تكرر إنتاجها، بحيث تجعل المعطيات الحاصلة أكثر دقة. وفي هذه الحالات، عندما لا يتعامل الباحث مع أشياء مكروسكوبية، فإن من الممكن للأشياء الفيزيائية للمعرفة أن تخضع مباشرة لمعالجته.

الموضوع الذي يربط به المؤرخ المعرفة التي حصل عليها هو واقع تاريخي ككل، أو جزء منه، أو عملية أو حادثة أو صنع أو فراد، مشمول ضمن بناها المختلفة. لكن الواقع التاريخي منفصل عن المؤرخ بحاجز زمني لا يمكن اجتيازه. وهكذا يثبت موضوع المعرفة ليس فقط أنه عسير على مفهوم الباحث، بل أيضاً يقع خارج نشاطه. ومن المحال معالجة ذلك الموضوع تحت أي ظروف مهما كانت.

في تلك الحالة قد تسأل هل الباحث في التاريخ يتعامل مع موضوع المعرفة؟ الجواب هو نعم إنه موضوع المعرفة العامة، من دون وثائق أو مصادر تاريخية.

جميع المصادر المستخدمة في البحث التاريخي يمكن تقسيمها جوهرياً إلى فئتين رئيسيتين، وهما المصادر التاريخية والمصادر الأيديولوجية. والخط الفاصل بينهما هو خط اعتسافي إلى حد ما، ومع ذلك توجده وتقرره طبيعة مادة المصادر وطريقة شيفرة المعلومات ووظائفها المادية والعملية والابستمولوجية. ويمكن فهم المصدر التاريخي عامة على أنه موضوع يوجد في لحظة معينة، ويقبله ادراك الباحث، ويشتمل على معلومات عن وقائع الماضي ذي الأهمية التاريخية الادراكية، والتي تجسد العملية التاريخية.

النصوص المكتوبة (الحوليات والوثائق والرسائل. . الخ) لها مكانة معينة بين

المصادر التاريخية. عندما لا توجد مصادر كتابية مطلقاً، وذاكرة البشرية، حتى لو على شكل تراث شفهي قريب من شكل النص، لا تقدم للمؤرخ المعلومات اللازمة، فإننا نلجأ إلى المصادر الاركيولوجية. وتلك آثار الماضي المادية (أبنية مختلفة ودفائن وأدوات ومنزليات ونقوش حجرية ورسوم عظمية وأشياء قدسية وأسلحة وتزيينات وعظام حيوانات تستخدم كطعام . . . الخ) محفوظة كلها أو بعضها. وحتى نستخدمها كمصادر لابد من أن «نقرأ»ها بطريقة خاصة، وهذه الطريقة الخاصة تعني أن الأدوات ونتائج النشاط البشري تعتبر ظواهر تنتقل عن طريقها معلومات هذا النشاط والظروف والمتطلبات المسبقة لتحقيقه. ولذلك فان المصادر الاركيولوجية لابد أن تخضع لنوع ثنائي من «التشفير». الخطوة الاولى هي وصف المعلومات التي تشتمل عليها بلغة عادية. والخطوة الثانية هي ترجمة هذا الوصف إلى لغة الباحث. فلا بد من علم خاص بذلك، وهو علم الأركيولوجيا بجهازه المفهومي وطرائق بحثه.

وهكذا فان موضوعات البحث التاريخي هي المصادر التاريخية والأركيولوجية، التي تؤخذ ضمن نظام الاجراءات والعمليات البحثية: فتقرأ وتقارن وتحل شيفرتها، وتبين أصالتها وزيفها، وتحدد أزمانها وزمن تأليفها وهكذا. والمعرفة التي تنشأ من هذه الاستقصاءات يمكن بدورها أن تنقسم إلى فئتين. بعضها يتعلق بالمصادر نفسها ويشكل مضموناً لما يعرف بالأنظمة التاريخية المساعدة (دراسة المصادر وآثار الماضي والدبلوماسية والمسكوكات. . الخ) ، وفي كل حالة من الحالات يعمل موضوع البحث عمل موضوع المعرفة. وفي كلا الحالين فان المصادر يتقبلها الادراك التجريبي، ويمكن أن يرجع إليها المرء كثيراً.

الفئة الثانية من المعرفة تشكل مضمون الكتابة التاريخية التجريبية. حيث تتعلق المعرفة بالواقع التاريخي الموضوعي وليس بالمصادر. إن موضوعات المعرفة وموضوعات البحث تختلف من حيث النوع، وتقوم بينها علاقة معينة. وموضوعات النمط الثاني هي الوثائق والأفكار والصور أو آثار الماضي الذي يجب أن تعالج لخلق معرفة حول موضوع من النوع الأول، أي اعادة بناء الواقع التاريخ في تعرفنا. إن المؤلفات التاريخية تنجم من إعادة البناء هذه (الأوراق، الكتب ذات الموضوع الواحد، تعليمات) واختصاراً سوف أسميها النصوص التاريخية الثانوية. والخط

القائم بين المصادر والنصوص الأولية من جهة، والنصوص الثانية، من جهة أخرى، هو خط اعتسافي.

لنأخذ مثالاً. كتاب المؤرخ الغوطي الشهير جوردان الذي عنوانه (جيتيكا) الذي يدور حول أصول ومآثر الغوط، يمكن اعتباره نصاً ثانوياً، طالما انه يعتمد على مؤلفات سابقيه وعلى بعض الوثائق التخمينية. ولكن بما أن الوثائق والمؤلفات السابقة لم تعد موجودة، فان كتاب جوردان نفسه بدأ يلعب دور النص الأولي، مما يستوجب أن يبحث فيه عن العديد من القضايا. إن سمة بارزة مميزة للكتابة التاريخية هي أن النصوص الثانوية التي تخلقها، تعتمد على النصوص الأولية وتقدم نتائج التحليل والتعميم وتستقصي التعميم بالمعنى الواسع للكلمة.

مزيد من التحليل لبنية الادراك التاريخي يستدعي خلق مزيد من الأجهزة الابستمولوجية الكافية. وفي كتابي عن منطق العلم قدمت مفهومين متداخلين، لكنهما غير متوحدين، وهما «موضوع المعرفة» و«موضوع البحث» أو «الموضوع الموضوعي للبحث». بموضوع البحث أقصد تجمع توجهات ادراكية محددة وقضايا وطرائق بواسطتها تظهر بعض الملامح والارتباطات والخصائص والعلاقات في موضوع المعرفة التي تقدم فائدة قصوى، لسبب أو لاخر، أو عوملت على أنها جوهرية وهامة لتحقيق نتائج بحثية معينة. هذه الملامح والارتباطات والخصائص والعلاقات يبرزها مفهوم «الموضوع الموضوعي للاستقصاء». أسس تقديم هذه المفاهيم هي الظروف التي يعرفها كل عالم، لكن الشيء المدروس غير معروف ككل بشكل نهائي وفوري، في كل ارتباطاته وخصائصه ووسائطه الداخلية والخارجية، في قطاعيه الزمني والتزامني. بل العكس فالطبيعة الفعلية لقوى الادراك البشري واحدة في كل مرحلة من البحث لابراز العوامل الاولى للموضوع المدروس، ثم الموضوعات الاخرى التي تتناقض غالباً على الرغم من الأصالة الموضوعية في الظاهرة الادراكية الحقيقية. في مجرى التعرف نجد المعلومات المناسبة للعوامل المميزة التي تشكل الموضوع الموضوعي للبحث مركبة على شكل نظام مفرد للمعرفة. وهذا يتطلب تغيرات مناسبة وتعديلات وتحولات في الموضوع الموضوعي للبحث، الذي يشتمل على اكبر عدد من الارتباطات والخصائص والعلاقات. واعتقد أن الجهاز المفهومي القائم على التمييز بين

مفاهيم مثل «موضوع المعرفة» و«الموضوع الموضوعي للبحث» و«موضوع المعرفة العيني» . . الخ يؤدي إلى قيام مناقشة واسعة يساهم فيها الباحثون الذين انشغلوا بطرائقية ومنطق مختلف الأنظمة الخاصة. كانت المناقشة حامية حول مشكلة طبيعة المعرفة التاريخية، وعلى الأخص طبيعة المعرفة الاركيولوجية. احدى النتائج يمكن نشرها في المؤلف الأساسي لجيننغ حول موضوع العلم وموضوع الاركيولوجيا، وهذا ما شكل «موضوعاً عينياً» و«موضوعاً»، وهذا ما يشكل ميكانيزما أساسية محورية للنماطية وبناء نظام المعرفة الاركيولوجية. وبعد أن أثبت أهمية الفارق الذي قدمته بين الموضوع العيني object وموضوع البحث والمعرفة. ويشير كتاب جينغ في الوقت نفسه الحاجة إلى المزيد من تطور الابستمولوجيا التاريخية. ان كثيراً من الأشياء غير الصحيحة المنكشفة في المناقشات الماضية لابد من القضاء عليها بتحسين الجهاز المفهومي. وهذا ما جرى القيام به إلى حد ما بالتحديد الدقيق لموضوع المعرفة وموضوع البحث. وستكون الخطوة التالية تحديداً نوعياً دقيقاً لمفهومي «موضوع المعرفة» و«موضوع البحث».

موضوع البحث العيني object (وهو تاريخي في هذه الحالية) اذا كان نمطاً أو مجموعة من المصادر التاريخية والاركيولوجية، عندئذ فان الارتباطات والعلاقات والاوجه والخصائص المميزة فيه تشكل أيضاً موضوع البحث Subject- matter سواء بسواء. تلك هي العوامل الجوهرية في الموضوع العيني التي تدرس مباشرة، والتي على أساسها تصاغ الاجابات عن القضايا التي تشكل ميدان القضية للعلم. ويمكن تمييز موضوعات مختلفة، في الموضوع العيني الواحد للبحث،اعتماداً على ميدان القضية وطرائق البحث المرافقة لها. إن الانواع المختلفة للاختام التي وجدها الاركيولوجيون (مثلاً البيزنطية والنوفغوردية) تشكل الموضوع العيني object للبحث في نظام تاريخي مستقر خاص هو علم الاختام. أما النقود المسكوكة أو الذخائر فانها موضوع نظام مستقر آخر هو علم المسكوكات. لكن موضوعاً مختلفاً للبحث يمكن تمييزه في شتى المراحل وبمقاربات مختلفة لتلك الموضوعات العينية. وعن طريق الكفاية الذاتية والمقاربة المصدرية (الاعتماد الكلي على المصادر ـ المترجم)، كما يؤكد لينين، يمكن الجمع بين هذين النظامين في وصف واحد وتصنيف واحد للأختام أو المسكوكات، ودراسة وسائل الحفر والزخرفة

والمواد المستخدمة لصنعها وهكذا. ولكن يمكن معاملة الموضوع العيني من زاوية أوسع، فتجمع المعلومات عن الاصلاحات المالية وعن نضال الدولة من أجل الاستقلال (كنوفغورد مثلاً)، وعن الروابط الاقتصادية، والتغيرات التاريخية في النظام الحقوقي، وهكذا. وفي الحالة الاخيرة ليس الأمر مقصوراً على افراد موضوع البحث الموضوعي، بل انه أيضاً نصب «جسر» للعبور إلى موضوع المعرفة، أي إلى اعادة بناء العمليات والوقائع والنماذج والأحداث التاريخية.. الخ، التي هي جزء من الموضوع الواقعي للمعرفة. أي من العملية التاريخية ذاتها. وبالتالي فان موضوع المعرفة لا يستنفذ موضوعه العيني object. إنه يميز فقط تلك الأركان والروابط والخصائص.. الخ التي فيه، بحيث يجب أن يدرس في ضوء المعلومات التاريخية المتوافرة، والقابلة للتعرف، حول القضايا التي تواجه الباحث والطرائق الموجودة بين يديه.

إن الموضوع الموضوعي للبحث وموضوع المعرفة لا «ينتشران» فقط وفقاً لموضوعات بأوضاع ابستمولوجية مختلفة، ولكن ايضاً يعرضان سمتهما المحددة الثنائية. فمن جهة يتحددان بطبيعة الموضوع المدروس. ولكنهما يختلفان عنه، من حيث أنهما لا يوجدان مستقلين عن الباحث والقضايا التي يطرحها (ميدان القضية). إن الموضوع العيني للبحث (الأختام أو المسكوكات القديمة) يمكن أن يوجد في ميدان اركيولوجي بشكل مستقل عما إذا كان الأركيولوجي قد اكتشفه أم لا. إن موضوع البحث يفرد ويصاغ عندما «تطرح» أو «تفرض» مسألة على موضوع عيني، ويمكن استخلاص جواب بواسطة طريقة محددة تماماً. إن موضوع البحث يحدده النشاط الثقافي للمؤرخ وميدانه وطريقته.

والشيء نفسه يمكن قوله عامة عن الموضوع العيني للمعرفة وموضوعها Sub-ject matter. والفارق الأساسي هنا هو أن الطريق إلى الموضوع الشبيه بالطريق إلى الموضوع العيني (معرفة أيهما يشكل الهدف النهائي للبحث التاريخي) هو وساطة، والموضوع العيني وموضوع البحث هما حلقة الوساطة الكبرى.

إن الفروق المفهومية المناقشة اعلاه لابد من أن تعامل على أنها شديدة التعقيد، طالما أن مهمة بناء نظرية كافية للمعرفة التاريخية هي مهمة بسيطة جداً. إن تثبيت النقيض الديالكتيكي وفي الوقت نفسه تثبيت العوامل المترابطة داخلياً في

الادراك التاريخي بالتفريق بين الموضوع والموضوع العيني، أمر هام لبناء مثل هذه النظرية. ولدي ما يخولني أن أؤكد دور طرائق البحث والقضايا، أو ميدان القضية في النماطية التاريخية والتصنيف بالتساوق مع الموضوعات العينية للمعرفة والبحث وموضوعاتهما الأخرى.

وإذ يعكس التفكير الواقع الموضوعي عامة، فان له أيضاً قوانينه الخاصة في العمل والتطور. لكن هذه القوانين ليست مرآة تعكس قوانين الموضوعات العينية الادراكية بشكل التي يعمل فيها التفكير بشكل بسيط. لذلك فان لكل طريقة ادراك علمي بنيةً ذاتَ مكوّن ثنائي. فالقواعد والمقاييس التي تكونه يجب أن تسمح بدراسة الطبيعة النوعية للموضوع العيني، وفي الوقت نفسه، تسمح بدراسة الطبيعة النوعية للمنطق الذي يتحكم بالتفكير العقلي. تحمل معرفة ذاك الذي يظهر نتيجة النشاط البحثي الذي تخلقه طرق معينة كلاً من طابع تلك المكونات، في المضمون والبنية. وتختلف النسب المتبادلة في كل طريقة ملموسة. ففي ميدان الادراك التجريبي تسود الطرائق التي تصمم على اعادة انتاج الموضوع بشكل حسي. وبالانتقال الى الادراك النظري تتغير النسب لصالح الطرائق التي تتناسب مع المتطلبات المنطقية. وبما أن الفهم المنطقي بالمعنى الواسع، يصلح نفسه لكل أشكال التعرف، فان دراسة طرائق هذا الاخير تدخل في ميدان الابستمولوجيا، الذي يشتمل على المنطق والطرائقية والعلم. لكن المسائل المرتبطة بالمضمون الحسي والبنية والتركيب للطرائق القائمة تماماً على تعرف موضوع المعرفة النوعي، تتطابق مع الأنظمة المناسبة.

كتابة التاريخ التجريبية والأنظمة التاريخية المستقرة، لها موضوعات بحث مشتركة، وموضوعات معرفة مختلفة، فتستخدم طرائق متداخلة لكن أنماط المعرفة الحاصلة تكون أنماطاً مختلفة. ويظهر ذلك في المؤلفات بشكل واضح، كمؤلفات فيسلوفسكي وسكرنيكوف. وعندما تدرس المصادر القليلة أو المعدومة حتى الآن، فمن الطبيعي أن تستخدم طرائق الكتابة القديمة والنقد الفيلولوجي للنصوص وهكذا (كطرائق الانظمة المستقرة مثلاً) لكنها نتائج مكتشفاتها الاخير ترجع الى عصر تاريخي معين. وليس إلى المصادر نفسها.

إن العلاقة الداخلية للأنماط المختلفة للطرائق والموضوعات تتمايز

وتختلف، لكنها تسمح بممارسة الوظائف الادراكية وبذا تجعل من الممكن خلق نماطية معرفة تاريخية معقدة. هذه النماطية ليست كافية تماماً، ان لم يكن معها تجمع قضايا البحث أو مهماته التي نعمل فيها.

لأي مشكلة أو مهمة ثلاثة مكونات في الشكل العام: ١ـ وصف الوضع الذي يشتمل الموضوع ويسجل غياب آخر، ٢ـ والاتجاه القصدي الخاص أو حاجة خلق الموضوع الغائب، ٣ـ ومجموعة المعاني والشروط والحدود التي بواسطتها يمكن الحصول على هدف معين.

والمكـون الثاني هو الأهم، أي صياغة الهدف. ففي المهمات الانتاجية يتكون الهدف من خلق الموضوع المادي. وفي الممارسات الادراكية يتكون عادة من خلق المعرفة الجديدة.

ثمـة رابط عميق بين الأهداف التي تكـون المهمـات الادراكية والاهتمام الادراكي. وبهذا الصدد يجدر أن نتذكر رأي ريكرت حول تأثير الاهتمام التاريخي على اتجاه وهدف البحث التاريخي. وقد أشرت في الفصل الأول أعلاه إلى أن الاهتمام التاريخي لا تحدده الارادة او هذه القيم الثقافية أو تلك، وإنما يحدده بشكل رئيسي المضمون الموضوعي للواقع التاريخي نفسه. وعندما يحقق الاهتمام التـاريخي استقـلالاً نسبياً يبـدأ بالخضوع لتأثيرات جانبية كثيرة من الاهتمامات السياسية والايديولـوجية والـدينية وغيرها. ويسهم الوضع الشخصي للباحث في مضمون الاهتمام التاريخي. ويشمل الوضع الشخصي على تربية الباحث وثقافته وتجربته الحياتية وموهبته الشخصية. . الخ. فالاهتمام التاريخي بصوغه وتشكله تحت تأثير كل هذه العوامل، يغير أيضاً مضمون المهمة التاريخية الادراكية. لكن يبقى العـامـل المـوضـوعي هو العـامـل القاعدة في ميكانيزما تشكيل المهمات الادراكية. وعلينـا أن نفهم من العـامـل المـوضـوعي ليس فقط عمليات الواقع الاجتماعي التاريخي الذي يؤثر في المؤرخ بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بل أيضاً البنى المنطقية التي تظهر بصورة مستقلة عن ارادته، و«تعمل» في مجرى البحث التاريخي نفسه. سأقترب الآن من مظهر القضية الذي يجعل من الممكن اكتشاف الرابطة الداخلية لموضوعات وطرائق ومهمات الادراك التاريخي أو التعرف التاريخي.

٣ ـ بنية البحث

أي نشاط انساني عقلي هو عملية تقرير مشكلة ما أو أخرى. ويمكن تقسيم المهمات بشكل عام إلى مادية وعملية وادراكية. وفي كل الاشكال الواقعية للنشاط لا نجد المهمات منعزلة ومحصورة بل على العكس، إن كل واحدة تفترض مسبقاً الأخرى.

عندما يحاول بانٍ في مجرى عملية الانتاج أن يقيم شيئاً مادياً، كمنزل مثلاً، فانه يقوم في الوقت نفسه بمهمة ادراكية، إذ لابد من أن تكون لديه معرفة بمواد البناء وكمية وكلفة البناء، وقواعد تصميم موقع البناء وهكذا. لهذه المعرفة سمة مستقرة، ومثل ذلك المهمات الناجمة عنها. إنها تتبع المهمة الرئيسية، مهمة الانتاج، التي هدفها بناء منزل. ويستحيل تحقيق هذا الهدف من دون تحقيق سلسلة كاملة من الاهداف التابعة له والتي هي جزء من المهمات الادراكية «المستقرة».

وبالطريقة نفسها نجد أن حد المشكلات الادراكية يفترض مسبقاً تنفيذ اجراءات وعمليات تطبيقية عملية، تابعة ولكنها ضرورية، لتحقيق الهدف الادراكي. عندما يضع الفلكي أمامه هدف معرفة كوكب من الكواكب فانه يضع أيضاً عدداً من المهمات العملية التطبيقية المرتبطة بتجهيز آلات بصرية والسيطرة عليها (تذكر غاليلي) والقيام بالمراقبة والتسجيل. . . الخ. في تلك الحالة تكون المهمات التطبيقية مستقرة وتكون المهمات الادراكية هي الرئيسية.

كل اشكال النشاط يمكن تصنيفها بحسب نمط عملها الرئيسي. فان كل عملها ادراكياً فان النتيجة تكون المعرفة، أي إنها النتاج النهائي للنشاط الادراكي. فان كانت المهمة الرئيسية عملية، أي كانت عملاً انتاجياً، فان النتيجة الأخيرة المقابلة هي الموضوع المادي، أي أنها النتيجة النهائية للنشاط المادي العملي. إن أساس انماط النشاط المميز هو علاقة المهمة بالنتاج النهائي الذي يحققه نشاطها. وتعميق نماطية النشاط يستدعي دراسة الطريقة أو وسيلة القيام به، طالما أن المهمة الواحدة نفسها يمكن أن تحل بوسائل مختلفة.

إن البحث، كما أشرت سابقاً، هو نمط خاص للنشاط المعرفي. فسمته

المميزة هي خلق معرفة جديدة. وبهذا تختلف مهمات البحث باختلاف المعارف الادراكية. وحل المهمة، المرتبط مثلاً، بتمثل المعرفة الموطدة السابقة (أثناء التثقيف)، أو بتمثل القضايا المرتبطة بالنتائج الحاصلة سابقاً والمختبرة، لا يعتبر بحثاً. وبالطريقة نفسها لا يعتبر كل بحث علمياً. فالدراسات الهندسية، مثلاً، غالباً ما تقود إلى اكتساب معرفة جديدة قيّمة عن التكنولوجيا أو بناء شيء ما، لكن طالما أنها خاضعة لمهمة الانتاج فانها «مستقرة» ووصفها بالعملية لا يبرر إلا عندما تتضافر نتيجتها مع علم من العلوم. والنتائج التي يحصل عليها الكيميائي أو المنجم قد تكون «جديدة» لكن هذه الجدة بحد ذاتها لا تجعل الابحاث علمية. إن قاعدة الجدة يجب أن تمدها قاعدة السمة العلمية.

تاريخياً، كل علم يتشكل يلتمس ويطور قواعد «العلمية» في «صورته الخاصة». فمفهوم «علم» ومثله القاعدة العلمية الناجعة منه هي مفاهيم حزمية. وحسب تعريفي لهذه المفاهيم (انظر الفصل ١ الفقرة ١) فانها لا تشمل خاصة مركزية واحدة مشتركة مع الجميع، ومن الصعب استخدامها. لذلك غالباً ما يحاول المرء تحديد الحالة الادراكية لأي معرفة خاصة، بما في ذلك المعلومات التاريخية التي تأتي تحصيل حاصل، أي عن طريق عملية البحث. فالمعرفة تعتبر علمية عندما تحصل نتيجة بحث علمي، ونعني أن الطرائق العلمية للادراك هي التي تستخدم. وتثبت أنها دائرة مفرغة، فحالة البحث تحددها قواعد العلمية، ومفهوم العلم بينما مفهوم العلم يسجل السمة العلمية لهذا البحث أو ذاك.

وحتى نكسر هذه الدائرة ونتخلص منها، لابد من متابعة تحليل القضية في اتجاهين وهما: ١) بمحاولة ابراز العوامل العامة المجردة الضرورية للنشاط الادراكي التي تدعى تشخيص حالة البحث العلمي، ودراسة الأمثلة التجريبية. ٢) باختبار الاطروحات الاجتماعية التاريخية الفلسفية لصياغة الأشكال الحسية للمعرفة الاحترافية المتخصصة، وهي تاريخية في هذه الحالة. الاتجاه الأول سوف أعالجه في هذا الفصل وأرجىء الأمر الثاني إلى الفصل التالي.

فما هي، إذن، خصائص النشاط الادراكي العامة المجردة الضرورية التي تقدر كبحث علمي؟ إن الأبحاث التي يقوم بها الرياضيون والفيزيائيون والبيولوجيون وعلماء النفس والمؤرخون، لها موضوعات معرفة مختلفة تماماً، ولها موضوعات

أبحاث أولية. فلا جدوى من مقارنتها بتلك الخاصة. لكن من السهل نسبياً أن نفرد المكوّن المشترك، وبالتالي البنى التي هي جزء من انظمة النشاط البحثي. بشكل عام، الشكل المجرد لهذه المكونات يكون على النحو التالي:

آ ـ مهمات البحث التي تثبت الوضع/ المشكلة والهدف، وأيضاً ظروف تحقيق هذه المهمات وطرائقها.

ب ـ مجموعة الفرضيات الأولية.

ج ـ تجمع المعرفة الأساسية الأولية (بما في ذلك المعرفة النظرية).

د ـ طرائق وتكنيك دراسة المواد التجريبية (موضوعات البحث) واختبار الفرضيات (وتشتمل على الطرائق المنطقية والرياضية وغيرها).

هـ ـ النتيجة النهائية للبحث، أي المعرفة الجديدة.

تلكم قائمة أولية لمكونات النشاط البحثي. فقد تتحقق في الوقت المناسب، وقد تتكرر في تجمعات مختلفة. واثناء الأبحاث الحقيقية فان المهمات تنتقى وتصحّح باستمرار، فتطرح الفرضيات وترفض، وتطرح مختلف التجارب وهكذا. إن التعاقب المنظم والدقيق لاجراءات وعمليات كل مرحلة أو كل مكون من مكونات البحث لا يمكن تحديده سلفاً. فالبحث نظام متعدد البنى يتطور ويتغير. والمضمون الحسي للمراحل في الميادين المختلفة للمعرفة قد تكون فيه فروقات بارزة. ففي البحث الفيزيائي مثلاً توجد تجربة كقاعدة أو كملاحظة مباشرة، وغالباً ما تتطابق موضوعات المعرفة مع البحث. لكن في البحث التاريخي، التجربة مستحيلة، فموضوعات المعرفة والبحث منفصلان زمنياً، ومختلفان نوعياً.

فاذا انتقلنا من البنية العامة للبحث إلى العمليات والاجراءات البحثية الملموسة فان التباينات تتضاعف، بسبب تنوع موضوعات المعرفة، والأوضاع الادراكية الاولية والمشكلات الناشئة من ممارسة البحث الواقعي. وحتى في سياق ابحاث النمط الواحد، أي النمط الاركيولوجي فان بنى البحث المختلفة محتملة، وفيها يختلف تعاقب وتركيب الخطوات والاجراءات والعمليات اختلافاً بارزاً تقريباً. هنا أيضاً يمكن اكتشاف الاجراءات والعمليات المتشابهة في الطبيعة المنطقية. ففي أيٍ بحث تاريخي أو اركيولوجي لابد أن يكون هناك سعي، وتجميع،

للمصادر، فتعالج معالجة أولية وتوصف وتصنف وتوضع في نظام وتقارن وتحلل وتشخص وتقدر أصالتها وأهميتها . . الخ .

التحليل المنطقي الطرائقي لبنى البحث الحسي المترافقة بتنفيذ العمليات والاجراءات المتشابهة في الطبيعة المنطقية (كالتصنيف والتنظيم والمقارنة . . . الخ) يتطلب حتماً اختبار عدد من المهمات التي تكون خارج اطار العملية الادراكية الرئيسية الأصلية . وتتجلى ذلك بوضوح حالما تجمع المادة التجريبية . فمن المستحيل فعلاً مقارنة الوقائع والمعطيات التجريبية المختلفة بدون تصنيفها ووضعها في نظام، فمن المستحيل، دون مقارنة، تشخيصها وتحليلها تحليلاً انتقادياً، وتقدير المصادر . . الخ . عندما تحدث انجلز عن صفة الادراك العلمي، شدد على ان الحاجة الى تصنيف وتنظيم المادة التجريبية نفسها قادت علماء الطبيعة إلى المعرفة النظرية . وكان ذلك مستحيلاً من دون مقاييس منطقية وأحكام ومبادىء . والاشكالية المنطقية الطرائقية خلقتها بالضرورة عملية البحث نفسه، بغض النظر عن رغبات الباحث ومقاصده . ونتيجة هذا فان المعرفة الفلسفية الاشكالية تخترق ايضاً بنى الابحاث الملموسة، مشكّلة مكوناً خاصاً، أو نظاماً ثانوياً من المعرفة الايديولوجية والنظرية بشكل عام، لا تشملها المصادر.

يمكن أيضاً توسيع هذه النتيجة وادخالها إلى الدراسات الاجتماعية بما في ذلك الكتابة التاريخية . رانكي، أحد المتحدثين البارزين باسم الكتابة التاريخية البرجوازية، حاول طبعاً تحديد عمل المؤرخ ليقتصر على وصف «كيف حصل هذا» . لم يكن متحرراً من المكون الفلسفي الطرائقي الذي كان ظاهراً في كتبه، والذي يشكل جزءاً من الميكانيزما الداخلية لعملية البحث. هنا نقترب جداً من مشكلة ترافق التطور، وتميز ما يسمى بالأبحاث الأساسية والأبحاث المشتقة .

فالأبحاث المشتقة والمهمات المتطابقة معها قد تظهر في كل من النشاط الادراكي والمادي والانتاج العملي . ولنأخذ المثال التالي :

أحد التراجيديين اليونان قدم الملك الاسطوري مينوس، الذي اقترح مضاعفة ابعاد قبر غلوكوس ليعيد إليه اعتباره فيقول «ضاعف كل جانب من جوانب القبر من دون أن تشوه الكشل الجميل . وحتى نبسط المهمة لنستبدل المكعبات الرخامية للأبعاد بالموضوع الأولي (التمثال الاصلي) والموضوع النهائي (النسخة)

(كما كان يفعل الرياضيون الاغريق). فإذا كان طرف المكعب الأصلي هو a فان الفراغ هو a3 . فالمشكلة تحقق الشكل: «اجعل المكعب اكبر بمرتين عن الأصل».

إن المثال اليوناني العارف كيف يعمل مع الكميات يقسم المهمة الأساسية الأولية إلى عدة مهمات ثانوية، وهي مضاعف كل بارامتر، أي الطول والعرض والارتفاع في الشيء الأساسي. لكن الحساب البسيط يشير إلى أن هذا الحل سوف يؤدي إلى نتيجة غير متوقعة تماماً وهي: 8a - 2a. 2a. 2a ، التي هي عظيمة أربعة أضعاف مما تتطلبه شروط المسألة، أي 2a3 . فالوضع الناجم يمكن أن يسمى وضعاً تصارعياً أو وضعاً اشكالياً. إنه يتطلب تكوين وحل مهمة مشتقة جديدة وهي العثور على السبب وتلافيه. ومع أن المهمة الاساسية هي مهمة مادية عملية، فان المهمة المشتقة هي دائماً مهمة درسية. وحتى نحلها لابد من تحليل صيغة المشكلة الأساسية والطرائق والوسائل التكنيكية لحلها، وكذلك «تناسق» المشكلة والموضوعات. لابد من أن نلاحظ سلفاً أن مصدر الوضع التصارعي في حالة التمثال كان طرائق غير كافية لمضمون المهمة الأساسية. فالمشكلة المشتقة منه تؤدي طرائقياً (بالمعنى الضيق) إلى خلق معرفة حول الطرائق الجديدة لحل المشكلات الأساسية.

في ابسط الحالات المشابهة لتلك التي اختبرت يمكن بسهولة تمييز القضية المشتقة من القضية الاساسية. فالسابقة ترتبط بميدان النشاط الادراكي، والثانية ترتبط بالادراك المادي والعملي، فالموضوعات الاولية والنهائية للسابقة هي المعرفة والموضوعات الاولية والنهائية للثانية هي الموضوعات المادية. ان الاشياء تزداد تعقيداً عندما تنتمي المهمات المشتقة والأساسية إلى صنف المهمات الدرسية. وبذلك يمكن للمشكلات والابحاث المشتقة المطابقة لها أن تنتمي إلى أنماط مختلفة، وتكون طرائقية (بالمعنيين الضيق والواسع) وابستمولوجية ومنطقية/ دلالية وفلسفية/ تاريخية. إن نماطية هذه الابحاث والمعرفة المطابقة لها عمل سهل ولا شك.

إن الأبحاث المشتقة التي تنجم عن دراسات الكتابة التاريخية الاساسية غالباً ما يقدمها المؤرخون أنفسهم. وعندما يكون حجمها صغيراً نسبياً، ولا

تتطلب تدريباً منطقياً طرائقياً خاصة للقيام بها، فان الفرق بين نمطي البحث لا يلاحظ. ومع ذلك لابد من الانتباه الى ان تطور الافكار عن انواع السببية التاريخية والهدف التاريخي والارتباط التاريخي وقانون التطور التاريخي.. وهكذا، لا يؤلف ـ إذا أردنا الدقة ـ جزءاً من مجال المشكلات الأساسية للكتابة التاريخية التجريبية. ولكن من دون حل تلك المشكلات المشتقة ربما كان من المستحيل القيام بالدراسات الأساسية.

إن الميكانيزما الداخلية للتعرف التاريخي المحترف، يكررها آلاف المرات دارسون فرديون يعالجون قضايا الكتابة التاريخية المختلفة المضمون، وهي تقود بالضرورة الى تشكيل «طور جديد» ونمط جديد من المعرفة التاريخية. هذه المعرفة تظهر من خلال تحليل البحث التاريخي نفسه والنصوص التاريخية الثانوية الموجودة فيه، وليس من دراسة المصادر التاريخية والاركيولوجية. نتائج «دراسة الدراسات» المشتقة هذه مسجلة في شكل انظمة ثانوية خاصة للمعرفة التاريخية. في المراحل المتطورة جداً فقط يمكن أن تتخذ شكلها كبنى ادراكية مستقلة. يعكس مضمونها عادة بنية و«تكنولوجيا» البحث التاريخي، لكنه يحمل معلومات عن الواقع التاريخي في قسم منه. هذا التعقيد للمعرفة التاريخية المشتقة يطرح، بدوره، عدداً من المشكلات المشتقة للنظام الثانوي، الذي يدخل حلها قسم الابستمولوجيا التاريخية، كما سوف أظهر فيما يلي:

إن تعقيد بنية المعرفة التاريخية، وظهور أنماط شتى للبحث لا يمكن ادراكها إلا بأفرادها عن طرائق التعرف المصاغة. ويمكن مقارنة التعرف التاريخي، باعتباره نشاطاً عقلياً، بالاشكال المتطورة الاخرى للادراك العقلي، ولابد من تحديد مكانته وحالته التاريخية بين هذه الاشكال.

٤ ـ الحالة الادراكية للمعرفة التاريخية
مفهوم العلم
(الصورة الضيقة أو القوية)

مناقشة حالة الادراك التاريخي يدفع المرء إلى تذكر العامل الثالث المؤثر في

بنيته وتطوره (أشرت اليه في مدخل هذا القسم). يظهر هذا العامل أثناء تفاعل التعرف التاريخي مع الاشكال الاخرى للتعرف. وبعض هذه الاشكال، معرفة الطبيعة مثلاً، تبدأ تقدمها في العصر القديم كمعرفة تاريخية في الوقت نفسه، ولكن تصل إلى النضج الطرائقي والنظري والمؤسساتي أبكر بكثير من التعرف التاريخي، فتصبح مفيدة عملياً وتحوز لقب المعرفة الدقيقة، أو العلم. وقد اختبر المؤرخون والفلاسفة وقارنوا مختلف أشكال المعرفة من تلك الزاوية أو من زاوية أخرى.

فأرسطو، مثلاً، يربط المعرفة التاريخية بمظاهر الذاكرة ويرى أن التعرف التاريخي يخلي مكانه للشعر، فهو أقرب إليه منه إلى العلم. وفرانسيس بيكون، الذي يخالف أرسطو، يجعل التعرف التاريخي خارج العلم. وتفسيره على أنه نوع من الفن ونظام سياسي أخلاقي مساعد لا يثير أي اعتراضات، وقد ظل هذا التفسير سارياً مدة طويلة من الزمن. في القرن التاسع عشر فقط حققت مسألة امكانية العلم التاريخي وظهرت حلول جديدة. وإلى جانب الحاجات الداخلية للتصميم الذاتي، فان العوامل التالية شجعت على هذا التطور:

١ ـ من نهاية القرن السادس عشر، وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر تطور في أوروبا علم طبيعي ميكانيكي جديد وكذلك علم رياضي وتجريبي. واختبرت الفرضيات بالتجارب، وقد صيغت قوانين هذا العلم بدقة بالغة، لقد كانت قوانين موضوعية وسرعان ما وجدت تطبيقاتها العملية. إن المفكرين الكبار للمرحلة ـ من بيكون إلى كانت ـ علقوا الأمال الكبار على العلم، معتقدين أنه سيجعل الانسان سيد الضبيعة، وسوف يعقلن المجتمع نفسه، ويحرر البشرية من البؤس والجور والمرض. وتعاظم احترام العلم. ولكن في القرن التاسع عشر بات من الواضح أن تقدم العلم والهندسة لم يلغ الظلم الاجتماعي والبؤس والمرض والاستبداد السياسي. فانقلبت آمال المفكرين تدريجياً إلى معرفة المجتمع، وقبل كل شيء المعرفة التاريخية. لكن المعرفة التاريخية هي وحدها المفيدة لعقلنة المجتمع إذا كانت علمية، أي لها حالة ادراكية خاصة.

٢ ـ من العصور الوسطى وحتى العنصور الحديثة استخدم الاعلام التاريخي من شتى الأنواع على قدم المساواة مع المهمات القانونية والسياسية العملية

(تنازعات الوراثة، والمزاعم الاقليمية المتبادلة ومزاعم الملكية . . الخ) واستخدام البراهين التاريخية بات مستحيلاً في العصر الحديث من دون اثبات ناصع لها. فالمحامي أو السياسي يدعي أن الوقائع التاريخية التي يعتمد عليها موثوقة، مما يضطر الآخر إلى الغوص في مشكلة الحالة الادراكية للمعرفة التاريخية ويطرح التساؤل عن السمة العلمية لطرائق البحث التاريخي.

٣ ـ أما بالنسبة الى التثقيف والوظائف التثقيفية للادراك التاريخي، فان المعرفة التاريخية بشتى مستوياتها تستخدم في البيت والتنشئة المدرسية منذ قديم العهود. لكن المدرسة هذه الأيام والثقافة العليا وضعت على عاتقها متطلبات خاصة. فنظام التثقيف المدرسي يشمل عادة دراسة أسس العلوم. والمدرسة العليا مدعوة لتهيئة اختصاصيين يلبون كل المتطلبات الحديثة، وقادرين على تقديم بحوث في مستوى العلم الحديث. إن الادراك التاريخي نفسه يتطلب مختصين مهرة بترسانة كبيرة من المعلومات ينقلونها الى الانظمة العلمية الاخرى (اللغويات والاقتصاد وعلم النفس والفلسفة والاتنوغرافيا وحتى الرياضيات). في المجتمع الاشتراكي حيث هدف النظام التثقيفي هو ترسيخ النظرة العلمية للعالم في الاذهان، نجد أن متطلبات المعرفة في هذا النظام على درجة عالية. وذلك ما يجعل قواعد الادراك التاريخي مسألة حيوية.

٤ ـ كافحت البشرية دائماً لاختراق حجب المستقبل والتنبؤ به. وأجراء التنبؤ يقوم على مبادىء تختلف باختلاف العصور، مثل مبادىء الكون (كالتوزيع وحركات الأجسام الثقيلة) ومبادىء علم المناخ (حالة الطقس: صاف، مشمس، غائم، حالة البحر) ومبادىء علم الحيوان وعلم النبات. . وهكذا. وسائل الاستبصار والتنبؤ العلمية في هذه الايام، والطرق الاخرى المرافقة لها قائمة على استخدام المعلومات التاريخية. ومن الطبيعي ان تلك المعرفة لا تحوز الثقة إلا عندما تحقق الطرقُ السمة العلمية الاصيلة.

٥ ـ يحقق التعرف التاريخي أهمية خاصة بتعمقه في الطرائق التاريخية وبالمقاربة التاريخية في الميادين الاخرى للمعرفة العلمية. شملت التاريخية في القرن التاسع عشر، بصورة تدريجية، اللسانيات والعلم الاقتصادي والبيولوجيا، بل حتى أبكر من ذلك كانت قد اصبحت عنصراً ضرورياً في بنية العلوم القضائية

وحـظيت باقـرار واسع بفضل المدرسة التاريخية في القانون. وقد شجع انتصار الماركسية المقاربة التاريخية في دراسة الظواهر الاجتماعية والطبيعية. وفي القرن العشرين لم تقتصر الطرائق التاريخية على غزو السوسيولوجيا، بل شملت علوم العالم غير العضوي كالفيزياء والفلك، اللذين كانا من قلاع النظرة الميكانيكية. ويمكن لشرعية هذا النفوذ أن تظهر فقط إذا جرى الاقرار بالتعرف التاريخي كعلم وكذلك بالطرائق المتطورة داخل اطاره. وبسبب ما قلته أعلاه عندما ناقشت مشكلة الحالة الادراكية للكتابة التاريخية، فان من المسوغ أن أناقش وأوضح مفهوم العلم.

عنـدمـا نمعن في تطور انـظمـة المعـرفـة التي تعتبر علوماً، في الماضي والحاضر، يمكن أن نرى اتجاهات معينة ثابتة. من هذه الاتجاهات ان كل مرحلة وكل تراث ثقافي يخلق مثله الادراكية، وهو اصطلاح مستخدم منذ بداية القرن. فالمثل الادراكية تثبت السمات التي تعكس بشكل مجرد ومثالي الاتجاه الرئيسي للادراك، وشكله الاكمل (من وجهة نظر المعاصرين). هذه المثل هي نوع من الموديل العقلي، من «الصورة» المرغوبة للظاهرة، وتختلف في قياسها، في كون الاخيرة واقعية، في كونها أعظم موديل، وإن كان بصفة اطلاقية.

في القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر ظهر المثال الادراكي للصفـة العلمية نظامـاً رياضيـاً متمـاسكا، بينما المقياس الحقيقي كان هندسة اقليدس. وعلى هذا المـوديل أقـام سبينـوزا نظامه الفلسفي، كما حاول الحاق التعرف التاريخي به. في القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر كان مقياس الصفـة العلمية هو الميكـانيكيا الكـلاسيكية وتقسيمها المتميز لكل المعرفة إلى مستويين هما المعرفة النظرية والمعرفة التجريبية. ففي المستوى الاول تحقق تطور رياضي استنتـاجي، واقيمت الفـرضيات الكبرى للنظرية، وفي المستوى الثاني تحققت المعـطيات التجـريبية المـطلوبـة لصياغة التعميمات (القوانين) واختيار الفرضيات عبر الملاحظة والتجربة. ونظام موضوعات العلم يمارس وظيفته كموديل ميكانيكي من الحزم المتداخلة بطريقة محددة. وقد امتد هذا المثال الادراكي الى الانظمة الادراكية الاجتماعية. وقد ظهر في المفاهيم العلمية لكونت وأتباعه وحتى الوضعيين الجدد في أواسط القرن العشرين.

إن التغيرات العميقة التي جرت في النصف الثاني من القرن العشرين في البنية الاساسية للمعرفة العلمية انعكست في تغير حصل في المثال الادراكي. واقترح تسميته المثال الابستمولوجي، طالما انه مادة للعلم في هذه الحالة وليس مادة للمعرفة ككل.

لابد من ان يتذكر المرء أن المثال الابستمولوجي هو واقع الاجراءات المنطقية للتجريد والتحول الاعلى والمثلنة، نقطة الانطلاق التي تكونت فيها الانظمة القائمة للمعرفة العلمية الحديثة. وقد امسك التحول المحدود والمثلنة وقويا وجمعا الخصائص الرئيسية المكتشفة في الميكانيكيا ومارسا وظيفتهما في معظم العلوم الحديثة المتطورة كالفيزياء والفلك والميكانيكا والسيبرنتيكا . . . الخ. انها تلك الانظمة التي أقامت اسلوبها في العلم الحديث. إن مفهومات العلم التي تعمل كمثال ابستمولوجي هي نوع من الموديل الذي إليه تتجه العلوم الكبرى للعصر. ويمكن أن يتغير جذرياً مع الزمن لكنه، ومن غير المحتمل أن ذلك سوف يتم في المستقبل العاجل.

بهذا المعنى نجد أن العلم نظام من المعرفة حول نظام من الموضوعات المادية، وحول خصائصها وروابطها وعلاقاتها. وتنقسم هذه المعرفة إلى عدد من الأنظمة الثانوية الوظيفية أو عدد من الفئات على النحو التالي.

١ ـ النظرية: هي تجمع تقارير حقيقية يرتبط الواحد بالآخر عن طريق علاقات منطقية في الاستنتاج والمعرفة التعبيرية للقوانين المنسجمة مع الأنظمة الانطولوجية (موضوعات المعرفة).

٢ ـ الوقائع: هي تجمع تقارير تثبت نتائج التجارب والملاحظات الحاصلة وفقاً لقواعد معينة بوساطة أجهزة خاصة وفقاً لقواعد الدقة التي أملتها نظرية معينة. هذه التقارير تعامل على أنها صادقة ومحتملة احصائياً.

٣ ـ الطريقة: مجموعة أحكام ومقاييس وقواعد تتحكم بكل العمليات والاجراءات المطلوبة لبناء وتطوير نظرية وللحصول على وقائع مناسبة. ويمكن تقسيم الطرائق إلى تجريبية ونظرية.

٤ ـ القضايا: مجموعة من المهمات تعبر عنها فرضيات قصدية، وهي تحدد مسبقاً إلى حد ما كل اجراءات بناء نظرية والبحث عن، أو اكتشاف وقائع تجريبية.

إن علماً ما، باعتباره نظاماً من المعرفة يعمل في مظاهره الخارجية كنظام اشارة خاص على شكل لغة خاصة، أي لغة العلم، التي يمكن أن تختلف تقريباً عن اللغة العادية التي تستخدمها المعرفة العادية اليومية (الحس العام). وعن لغات العلوم الاخرى.

ويمكن تمييز الطرائق والوقائع في بنية أي نشاط مادياً عملياً كان أو ادراكياً. إن السمة المميزة الرئيسية للعلم هي وجود النظرية فيه (تفهم بالمعنى المشار إليه أعلاه). في المثال الابستمولوجي تعمل النظرية كنوع من آلة رياضية، لا تتوحد مع أي أجهزة تكنيكية (أدوات آلية، أجهزة نقل، كومبيوترات . . الخ). ويمكن اعتبار مثل هذه الآلات أتمتة منفصلة بالمعنى الذي يقصده آشبي. ولابد من تشخيصها على شكل وظائف بسيطة أو عقدة (شبيهة بآلات تيورنغ) وتستخدم لمعلومات العملية. تعمل عادة كأنظمة متوازنات متداخلة، وتفسر اختلافاتها بمعنى النظام الانطولوجي وتسم الخصائص والعلاقات المتطابقة، أو المقاييس الكمية التي تشخص موضوع المعرفة. وتعامل هذه التوازنات على مستوى المضمون على انها فرضيات ونظريات أو قوانين تشكل النظرية. بعد استبدال المعطيات التجريبية (الوقائع المعبر عنها بالكمية) وحل التوازنات (عمل الآلة) فان وقائع مية جديدة نحصل عليها (المعلومات الناتجة) وهي تخضع لاختبار عملي (ضبط الآلة، اختبار الفرضية) أو الانتاج التكنولوجي. إن الايضاح الكلاسيكي لمثل هذه «الآلة» هي الميكانيك الفلكي لكبلر ونيوتن. واستبدال المعطيات التجريبية الأولية الداخلة الحاصلة في زمن يمكّن من الحصول على المعطيات الناتجة عن وضع الكواكب في المدار في الزمن t3-t2 . . الخ.

المخطط البسيط الموصوف هنا لـ «عمل» النظرية يمكننا من معاملته على أنه نظام وظيفي للمعرفة يزود تطور الجديد «الانتاج» أي المعرفة التجريبية. ومعنى هذا النشاط أنه يحرر الباحث في فترة زمنية ما من الحاجة الى العودة باستمرار الى التجربة والملاحظة. والحاجة الى ذلك تهدف الى تصحيح وتحقق وتعميق النظرية «العاملة». ويصبح اساس مهمة المجرب بحثاً عن وقائع جديدة تحرض على تقدم فرضيات جديدة، وبناء نظريات جديدة، وضمان اثباتها أو دحضها. والنظرية المتأصلة لمكون في العلم باعتبارها مثالاً ابستمولوجياً فقط.

المفهوم المشروح آنفاً يعبر عن مثال ابستمولي مشروط بتطور العلم. وكما أشرت سابقاً، فانه مبني على اساس انظمة علمية رياضية متطورة. ولذلك سأسمي هذا المفهوم الصورة الضيقة أو القوية للعلم. وحتى الانظمة الحقيقية التي تبنى عليهـا الصورة القوية لا تنضوي تحته كلياً، ولا تتوحد به. وفي تلك الحالة هل يستطيع التعرف التاريخي ان ينضوي تحت هذا المفهوم؟ سأنتقل الآن إلى التمعن في هذه القضية.

٥ ـ مساهمة في التحليل المقارن للادراك التاريخي

التحليل المقارن لبنية الدراسات العلمية والتاريخية يجعل من الممكن كما سبق وبينت، اقامة عدد من السمات المشتركة. ولكن حالما ننتقل إلى دراسة هذه السمات دراسة ملموسة حقيقية تصبح غامضة أكثر فأكثر وتحل محلها صفات نوعية وخصائص بنيوية. ويساعدنا تقديم مفاهيم «مثال الابستمولوجيا» و«مقياس العلم» في معالجة القضية كلها من زاوية المعرفة الجاهزة سلفاً، اكثر من معالجتها من زاوية بنية المعرفة التي ستجهز. ولهذه المقارنة تاريخها الخاص، لكن يفضل البدء من اللحظة التي تصل فيها ذروتها، وكل الأوجه البوليميكية تظهر بوضوح، والمواقف الطرائقية والمنطقية تفرض بكاملها مرتبطة بالمبادىء الفلسفية العامة.

في نهاية القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين وضع قائدان من قادة الكانتية الجديدة في العلم الفلسفي وهما وندلباند وريكرت، فرضية وجود نوعين من العلوم: التاريخية والعلمية. أما العلوم التي من التصنيف الأول فهي علوم فردية، تصف الفرد والأحداث والمواقف والعمليات غير المتكررة، أو التي من التصنيف الثاني فهي علوم قوانينية تثبت الخصائص العامة النظامية المتكررة للموضوعات المدروسة، فتجرد منها خصائصها غير الجوهرية. والعلوم القوانينية (الفيزياء، البيولوجيا، علم النفس....... الخ) قادرة على صياغة القوانين والمفاهيم العامة المناسبة لها.

في تطوير هذه المقاربة ينقل ريكرت مركز الجاذبية إلى طرائق البحث. ففي رأيه أن العلوم التاريخية تستخدم الطريقة الفردية وأن العلوم الطبيعية تستخدم

الـطريقـة العـامة. وكلتاهما تستخدمان المجردات والمفاهيم العامة، لكن هذه الوسائل هي مجرد وسائل مساعدة للأولى لأن هدفها انتاج الحسي وتقديم وصف كامل قدر الامكان للظاهرة التاريخية اللا متكررة، أما بالنسبة للعلوم الأخيرة فان المفاهيم العامة هي غاية في حد ذاتها بمعنى ما، غايتها التعميم وهذا شرط لصياغة القـوانين. ولـذلـك تتميز العلوم التاريخية بذاتية كبيرة، والتاريخ نفسه هو تطور الثقـافة، ويفهم باعتباره نظاماً من القيم. وفي رأيه أن اختيار موضوعات التعرف التاريخي يقرره الاهتمام التاريخي، الذي يعتمد من جهة على سمة الثقافة، ومن جهة اخرى على الموقف الفردي للباحث. وهكذا فاختيار الزاوية التي تدرس منها الأحداث التاريخية يتحكم فيه التقدير الفردي بشكل مطلق. وهذا التقدير تقدير ذاتي برمتـه على غير ما هي عليه القيم الثقافية. فبينما تدخل القيم الثقافية بنية الاهتمام التاريخية من الباب الأمامي، إن صح القول، فان التقدير يدخل من الباب الخلفي. فالمعرفة التاريخية لا تسجل فقط الفردي وغير المتكرر في التاريخ، بل أيضـاً تقـوم على التقـدير الفردي والأهواء الشخصية للباحث. أما قوانين العلوم الـطبيعية فانها، على العكس، موضوعية، لذلك لا علاقة لها بثقافة معينة، من حيث الجوهر.

إن نقـاد هذا المفهـوم، إذ يشـددون على جذوره الـطبقية ومحـدوديتـه الأيديولـوجية، غالبـاً ما يتجـاهلون حقيقـة أنـه يثبت عوامـل حقيقية في البحث التـاريخي العملي. وحتى نقتنع بذلك يكفي أن نتعرف على مؤلفات المؤرخين الألمـان الكـلاسيكيين: نيبوهر ورانكي ودرويسن وآخرين التي لا تتخطى حدود الـوصف الوثائقي لأحداث الماضي الفردية، وقد تم اختيارها وتقييمها من موقع الاحسـاس بالقيم (وأحيانـاً عن طريق الصـدف وأحياناً بشكل غير واع). أولئك المؤرخـون كانـوا يسعـون بشرف وإخلاص إلى تحقيق الموضوعية لدى صياغة أهدافهم ومقاصدهم، لكن تحقيق هذه المقاصد كشف بواعثهم الذاتية الخبيثة. وعندما درس البروفيسور غاي، من جامعة يال أسلوب رانكي التاريخي القابع خلف موضوعيته ونفوذه من الحكم على التاريخ، وجد اختيارات سياسية غير واعية خبيثة. وقد ظهرت هذه الابحاث الحقيقية في شكل مبالغ فيه في مرآة الفلسفة الكانتية

الجديدة. وبهذا الصدد فإن حدودها الطرائقية استخلصت مبدئياً ووضعت التصميم العام وجوهر العلم التاريخي والادراك التاريخي.

من السهل أن نلاحظ أن العلم التاريخي، حسبما يفهمه وندلباند وريكرت، ذو صلة واهية بالعلم الطبيعي العلمي. وللتدليل على هذا يكفي القاء نظرة على الجدول رقم ١.

اللوحة مبينة تماماً وليست بحاجة إلى أي تعليق. وكما يظهر فيها فإنه لا توجد أي خصائص مشتركة بين المعرفة العلمية والمعرفة التاريخية. وفي هذه الحالة من المشروع أن نسأل على أي أسس تصنف هذه أو تلك على أنها «علم».

الجدول رقم (١)

	العلوم التاريخية	العلوم الطبيعية
١ ـ النتيجة النهائية للتعرف	وصف القوانين الفردية للأحداث	القوانين
٢ ـ المصدر الرئيسي للمعلومات	النصوص والمصادر المكتوبة (التواريخ الزمنية والمذكرات والرسائل والوثائق)	الطبيعة والتفاعل مع الطبيعة
٣ ـ طرائق التفاعل مع موضوع المعرفة	من خلال المصادر التاريخية والاركيولوجية	من التجربة والملاحظة المباشرة
٤ ـ طريقة البحث	وصف الأحداث والعمليات الفردية	التعميم وبناء مفاهيم عامة
٥ ـ سمات موضوع المعرفة	فريد من نوعه، تسهل إعادة انتاجه	يتكرر في الزمان والمكان
٦ ـ العلاقة بالقيم	تعتمد المعرفة التاريخية كلها على القيم والتقديرات	المعرفة العلمية الطبيعية هي بحد ذاتها قيمة، لكنها لا تعتمد على قيم وتقديرات

هذا التصنيف الذي لا يقوم على تحليل منطقي متين لعملية المعرفة المصنفة، يرجع إلى ظرفين وضعا بشكل عفوي. احدهما يرتبط بالتقليد الاكاديمي

لدمج التدوين التاريخي في الأنظمة الجامعية، ومن ممثليه المحترفين كثير من الأساتذة ذوي المستوى الرفيع، لكن هؤلاء الأساتذة يورطون أنفسهم بأشد القضايا خلافاً، لكن ذلك لا يعتبر بحد ذاته من الأسس الطرائقية المنطقية التي تعتبر نظام المعرفة علماً.

أما النقطة الثانية الواضحة في موقف الكانتيين الجدد، والتي شاعت في المدارس الفلسفية المعاصرة، هي أن لمفهوم «العلم» ألواناً شتى تعتمد على تفسير المادة المعجمية الصوتية المستخدمة.

فمثلاً كلمة علم بالانكليزية تعني العلوم الطبيعية والمعرفة المادية تماماً، التي تخلق على الفور حداً لغوياً بين العلوم الطبيعية والمعرفة الانسانية. أما المصطلح الألماني Wissenschaft فعلى العكس، فهو يرجع باستشقاقه اللغوي إلى أي معرفة منظمة. بينما المصطلح الروسي Nauka فانه بأصله اللغوي يشير إلى أي معرفة، إلى تمثل يستدعي تدريباً.

ومن الواضح أنه علينا عندما ننظر إلى المعرفة التي تدعي أنها تقوم بدور العلم، ان ننتبه إلى الخصائص الابستمولوجية المبدئية المدروسة اكثر مما ننتبه إلى العوامل الخارجية مثل التراث اللغوي والتراث الثقافي. إن المفهوم الكانتي الجديد عن التعرف التاريخي لم يؤثر فقط على أولئك المهتمين بمنطق التاريخ وطرائقيته في النصف الاول من قرننا، بل أيضاً على القضايا التي ناقشها الفلاسفة والمنطقيون والطرائقيون والابستمولوجيون والمؤرخون حتى يومنا هذا. ويكفي الاطلاع على مؤلفات ابرز ممثلي الفلسفة والتاريخ والتدوين التاريخي، الذين عالجوا هذه القضايا.

إن مقارنة بين المعرفة التاريخية والعلوم الطبيعية تؤدي إلى نتيجتين متغايرتين. أحدهما ارتأاها الكانتيون الجدد أنفسهم. فإذا اختلفت الواحدة عن الأخرى اختلافاً جذرياً، وإذا اعتبرت العلوم الطبيعية علوماً من دون تحفظ، فمن غير الممكن اعتبار التدوين التاريخي علماً (مع أن الكانتيين الجدد لم يتحدثوا عن هذا). ولكن إذا اقر التدوين التاريخي كعلم، فان مصطلح علم يجب أن يكون له معنى خاص وفي تلك الحالة لا يكون له أي صلة بالمعنى الذي يقصده المرء حين يتكلم عن الرياضيات والفيزياء والفلك والميكانيك.. الخ.

مثل هذا الرفض الجذري للسمة العلمية للتدوين التاريخي ليس جديداً، بشكل عام. ففي القرن التاسع عشر نجد هذه النظرة عند شوبنهور. وفي القرن العشرين أيضاً وجد غير قليل من المؤرخين والفلاسفة الذين رفضوا هذه السمة العلمية. لكن هذه «النهلستية التاريخية» المتطرفة وجدت من يعارضها من المؤرخين المحترفين ومن قبل الاشتراكيين العاملين في حقل الابستمولوجيا والمنطق وطرائقية العلم. وكما حدث في تاريخ العلم، فقد اقاموا براهينهم في الدفاع عن السمة العلمية للتدوين التاريخي على مخطط منطقي بسيط جداً. فبينما اتخذ خصوم «السمة العلمية» للتدوين التاريخي العلوم الطبيعية مقياسهم ورفضوا الاقرار بالتعرف التاريخي على أنه علم، أقام خصومهم البراهين على أنه لا فرق بين أشكال الادراك التاريخي والعلمي. والنتيجة أن كل طرف يثير الآخر.

إن خصوم المفهوم الكانتي الجديد للتعرف التاريخي يسعون إلى اثبات أنه يوجد فيه من السمات والخصائص ما يوجد في المعرفة العلمية والتاريخية. فوجود القوانين (وأقل ندرة وجود النظريات) والطرائق العلمية العامة المشتركة تبرهن على هذا. وقد كان المؤرخ الروسي بتروشفسكي ممثلاً معقولاً للمقاربة الاولى. ففي رأيه أن على العلم التاريخي، حتى يكون علماً للفردي، أن يكون علماً للعام، والعكس بالعكس. وتجنباً للتبسيط المفرط، لابد من بناء نماذج سوسيولوجية واستخدامها. فلدى تطوير القوانين والمفاهيم العامة لا يكون ثمة اختلاف في الجوهر المنطقي عن العلوم الاخرى.

عبر بدقة عن هذا الرأي المؤرخ والفيلسوف البولوني توبولسكي. فقد عارض الشكية التاريخية التي ترفض امكانية التعرف على الماضي فيرى:

> ان علينا ان نثبت غياب الصفة العلمية عن الادراك التاريخي، التي هي هامة جداً لتطوير علم التاريخ. (وفوق ذلك) نقترب من النتيجة ان كل القضايا التي تهم التعرف التاريخي هي في الوقت نفسه القضايا التي تهم أي ادراك.

يشدد توبولسكي على المشابهة، بل حتى على المطابقة بين الطرائق العلمية. فالمعرفة التاريخية، مثل المعرفة الفيزيائية، يمكن اثباتها أي يمكن اثبات أهميتها التجريبية باجراءات مماثلة لتلك التي تستخدمها العلوم الطبيعية. فالملاحظة المباشرة (مثل ملاحظة الموضوعات المادية للماضي كالمحاريث

القديمة أو رؤوس السهام الحجرية ورؤوس الرماح) ممكنة في البحث التاريخي مثلما هي ممكنة في العلم الطبيعي.

ومع أن آراء بتروشيفسكي وتوبولسكي كانت بغرض الدفاع عن الوضع العلمي للتعرف التاريخي، فان من المحال قبولها. إذ يكفي أن نقارن أهم الصفحات «النظرية» في مؤلفات نيبوهر أو رانكي أو مومسن أو سولوفييف أو كليوشيفسكي أو برسيناكوف بالمؤلفات النظرية لنيوتن أو لاغرانغ أو ماكسويل أو انشتين أو ديراك حتى نرى الفارق وأن الصفة النوعية التي بالغ فيها وندلباند وريكرت والتي جعلها بتروشيفسكي وتوبولسكي مقولة هي صفة مرفوضة.

والشيء نفسه يقال في طرائق البحث. فالشخص الذي يتفحص رأس سهم حجري أو يستمع إلى شريط مسجل لحديث قديم (وهو المثال الذي قدمه توبولسكي) يدرس ولاشك آثاراً من الماضي. لكن من الصعب أن يشبه هذا دراسة اشعاع النوابض أو يشبه تجربة لاكتشاف الكواركات (اصغر جزيء في الذرة ـ المترجم). وإنكار الطبيعة النوعية للمعرفة التاريخية والبحث التاريخي، من الصعب استخدامه برهاناً على صفتهما العلمية.

وفوق ذلك فان توحيد التعرف التاريخي والتعرف في العلم الطبيعي وطرائقهما وقواعدهما يثير اعتراضات مشروعة لدى المؤرخين. فغورفتش يلاحظ، مشدداً على الحاجة الى طرائقية خاصة بالادراك التاريخي أن:

> محاولة معرفة «الموضوعي» بتجريد «العامل الذاتي» في التاريخ لا تدل إلى على وضع العضوية الحية للثقافة الانسانية على السرير البروكروستي لفكر العلوم الطبيعية.

والنتيجة التي يخلص إليها تحليلي هي أن القضية أشد تعقيداً مما تبدو. وحلها لا يستدعي التجاهل الأحادي الجانب للطبيعة النوعية أو تجميع شتى أشكال الادراك التاريخي المحترف، بل يتطلب تحليلاً ديالكتيكياً على أساس المادية التاريخية ومبدأ وحدة الأضداد. والفروق بين الادراك التاريخي والادراك العلمي المشار إليها أعلاه يجب أن تعتبر هي نفسها ظاهرة تاريخية.

الفصل الرابع

تمييز المعرفة التاريخية ونشأة العلم التاريخي

١ ـ مفهوم العلم (الصورة الضعيفة أو العريضة) والادراك التاريخي

ما انتهينا إليه من قبل هو نقطة البدء الآن لمزيد من التحليل.

اذكر هنا أن مفهوم العلم المصاغ في الفقرة الرابعة من الفصل الثالث قائم على افتراض وتجريد أهم السمات الجوهرية للفيزياء الحديثة والسيبرنتيك وأنظمة المعرفة الاخرى المشابهة لها. وبما أن دراسات السمات الشكلية والشاملة للعلم في معظم المؤلفات عن فلسفة العلم قائمة، بشكل عام، على أنظمة المعرفة التي اتخذت شكلها في معظم الفروع المتطورة للعلم الطبيعي والرياضيات، من دون أن يحسب حساب لمعظمها، وعلى الأخص الانظمة الاجتماعية، فان الافكار والتعريفات الناتجة محدودة جداً.

إن الصورة القوية تجعل مفهومي «علم» و«فيزياء» مترادفين إلى حد ما. فاذا أخذنا هذه الصورة على انها الصورة الوحيدة، وتساءلنا عن نظام معرفة معين هل هو علمي، فاننا في الحقيقة نتساءل فيما إذا كان هذا النظام فيزياء (أو سيبرنتيكا).

وعندما تكون القضية قضية جغرافيا أو جيولوجيا أو طب أو قضاء، أو حتى قضية تدوين تاريخي، فلابد أن يكون الجواب سلبياً. في هذه الحالة لماذا تعامل الصورة القوية على أنها الطرائقية والفلسفة الوحيدة الممكنة للعلم في معظم كتب المنطق؟

هناك أسس كافية للاهتمام الشديد بالصورة القوية. فقد لاحظ ماركس أن العلم لا يحقق كماله إلا عندما ينجح في استخدام الرياضيات. وبالطبع لم يكن لديه هنا أي فكرة لاستخدام الرياضيات، لأنها كانت مستخدمة منذ أمد بعيد في الجغرافية والجيولوجيا والقانون والمعرفة التاريخية (الحسابات الستاتيكية مثلاً) بل وفي الهندسة وفي الممارسة اليومية. إن العلم يحقق كماله عندما يستخدم النظرية الرياضية بطريقة معينة متميزة في العلم فقط.

لا تعمل الرياضيات كوسيلة حساب وصيغ احصائية، بل تعمل أيضاً كلغة، شكلية أو كنظام تحولات شكلية، يمكن بواسطتها وحدها بناء نظرية استنتاجية. كما انها تؤلف المكون الرئيسي للمثال الابستمولوجي في العلم، لكونها نوعاً من «الآلة» أو «الأتمتة» لانتاج معرفة (تجريبية) جديدة. فالمعلومات الجديدة يمكن أن تتخلق عن طريق هذه «الآلة» من دون الرجوع إلى تجربة أو ملاحظة. وفي الادراك التاريخي لا نجد شيئاً من ذلك أبداً. نجد ذلك النوع من النظرية الرياضية (الآلة) فقط في الفروع المتطورة للفيزياء والسيبرنتيكا والبيولوجيا الذرية.. الخ. وأنظمة المعرفة هذه هي التي تظهر اليوم على أنها العلوم التي حققت «الكمال» بحسب معنى ماركس الذي في ذهنه. ولكن هل يعني هذا أن الأشكال الأخرى للمعرفة الاحترافية التي لا تحقق الكمال ليست علوماً؟ أي جواب على ذلك يشخص وضع المجتمع من أنظمة المعرفة ومدى موضوعيتها ومصداقيتها وامكانية استخدامها في بعض الأوضاع الهامة اجتماعياً وهكذا. ولكن قبل كل شيء علينا اختبار علاقة التعرف التاريخي بالحس العام.

أشكال التعرف هذه التي لا يمكن وصفها بأنها علوم من زاوية الصورة القوية، وفي الوقت نفسه لا تنتمي إلى المعرفة الفنية والدينية أو السياسية أو الحقوقية أو الأخلاقية تصنف عادة على أنها معرفة عامة أو عادية. والحس العام هو خليط فوضوي من نتف غريبة من المعلومات ذات الصفات المختلفة. لقد تشكل تاريخياً وهو نظام عضوي من المعلومات حول موضوعات العالم الخارجي، عن

الانسان والنظام الانتاجي اليومي والحياة. انه ينقل وينتقل ويستخدم في بنى النشاط اليومي ويلبي الحاجات الضخمة القياسية لمجتمع معين أو طبقة أو فئة اجتماعية. ان المعرفة العلمية تنشأ وتتطور من الحس العام، ولكن عندما يصل مرحلة معينة فانه يتناقض معها. ومع الزمن يخضع الحس العام لتغيرات بارزة تقريباً تحت تأثير العلم. فمختلف المعلومات من الفيزياء والرياضيات والفلك والكيمياء والبيولوجيا والطب. . الخ تضطر الى مواجهة المهمات اليومية والدخول فيها. ويختلف الحس العام المعاصر اختلافاً بيناً طبعاً عن الحس العام للعصور الوسطى أو القديمة.

لا يكمن الفارق الأكبر بين الحس العام والعلم في كمية المعلومات ومضمونها فقط، بل أيضاً في المبادىء التي تشكل نظاماً لأن كل معلومات تختلف عن الأخرى باعتبارها نظاماً قائماً على مبادىء اكثر من اختلاف الفوضى عن النظام.

فمبدأ الادراك العلمي الذي يشكل نظاماً يمكن أن يصاغ على النحو التالي: «كل شيء عن الموضوع». وكل مكونات أي علم تتجه للحصول على معلومات حقيقية صادقة حول نظام انطولوجي معين. والتطبيق العملي للعلم قائم على هذا.

إن مبدأ الحس العام الذي يشكل نظاماً نجده على العكس، يتبع ما يلي: «كل شيء من أجل الذات». ويمكن للمعلومات المناسبة أن ترتبط بموضوعات وعمليات وأوضاع هجينة الأنواع، فيها أحكام عشوائية للنشاط مع أحكام على خصائص الأشياء، وقد تكون زائفة لكنها معلومات مفيدة للمعرفة الحقيقية. إن اشتمال بنية الحس العام على معلومات زائفة خاطئة له ما يسوغه. ففكرة أن الشمس تتحرك وأن الأرض ثابتة ومسطحة، مثلاً، معقولة عند السفر من قرية إلى أخرى أو لتحديد بداية يوم العمل، مع أن ذلك خاطىء من الناحية العلمية. لن أسهب في هذه الناحية لأن الطبيعة الابستمولوجية للحس العام ما تزال بحاجة إلى دراسة. سأشير ببساطة إلى أن قواعد تلك الوظيفة في الحس العام، لها أساسها النفعي، ولا تقوم على معرفة قوانين الواقع الموضوعي، بينما قواعد طرائق العلوم الحديثة المتطورة تقوم بشكل رئيسي على مثل هذه القوانين وعلى النظريات العلمية التي تتضمنها.

يختلف الادراك التاريخي في مرحلة نشأته وتطوره الأولي عن المعرفة التي في مستوى الحس العام. وحتى في المراحل المتأخرة، كما في العصور الوسطى مثلاً، تابع خضوعه للأهداف البراغماتية الصرفة.

الادراك التاريخي المحترف، المتطور عبر قرون في سياق التراث الثقافي الأوروبي، يصعد حيناً إلى ذرا من المصداقية والحقيقة، ويهبط ثانية إلى مستوى الليجنده والتقاليد الغامضة التي تختلط فيها الحقيقة التاريخية بالاهواء والأوهام حيناً آخر. أشكال اخرى من المعرفة المحترفة (الجغرافية، الجيولوجية والطب. . الخ) تطورت أيضاً تطوراً غير منتظم. وكان تطورها أقل خضوعاً لهجمة العواطف السياسية القوية وللدوافع الدينية والعرقية والأيديولوجية. ومع ذلك بالنسبة إلى التغير المفاجىء، تبدأ فترة في تطور كل شكل للمعرفة المحترفة عندما يصبح الفرق بينها وبين الحس العام ليس بارزاً بل يصل إلى درجة النقيض. وعلى الرغم من الموضوعات والطرائق والقضايا المختلفة فان السمات العامة المتأصلة في كل أشكال المعرفة لا تجعل من الممكن فقط معارضتها بالحس العام، بل أيضاً تفصح عن المبدأ الذي يشكل نظاماً ويبطن الأنظمة الادراكية التي تغطيها الصورة القوية للعلم. يمكن أن نجمع هذه السمات ونصوغها كما يلي:

١ ـ كل شكل ادراكي ينتمي إلى تجمع منعزل لموضوعات المعرفة التي تشكل نظامها الانطولوجي.

٢ ـ مجموعة علاقات وخصائص وتداخلات وتحولات قائمة بين الارتباطات المحددة، وتتميز في كل مجموعة من الموضوعات (عمليات وأوضاع) وتثبت في كل مرحلة وفي الوقت نفسه قابلة للتوسع. هذه العلاقات والخصائص المتداخلة. . الخ تشكل موضوع المعرفة أو تشكل موديلاً انطولوجياً.

٣ ـ نميز مستوى من القضايا محدودة نسبياً، هامة اجتماعياً يمكن فهمها (على الأقل من قبل المختصين). وبتطور المعرفة نجد أن المجموعة ومضمون تلك القضايا يمكن أن يتغير، مع الحفاظ على الاستمرارية. ويرافق ذلك دائماً وجود قضايا «تمهيدية» واحدة لكل مراحل الشكل المحدد للادراك، الذي يحافظ على توحده الذاتي.

٤ ـ توجد القواعد المقبولة للحقيقة داخل كل شكل للادراك.

٥ ـ طرائق البحث المعتمدة في شكل الادراك هي طرائق عقلية وتابعة لحل القضايا المصاغة عقلياً وللقواعد المقبولة للحقيقة وتتجه إلى موضوع المعرفة المحدد نوعياً.

٦ ـ هناك أساس تجريبي أولي للمعرفة، أي يتم الحصول على بعض المعلومات من خلال الملاحظة الحسية المباشرة وغير المباشرة.

٧ ـ هناك معرفة نظرية نوعية لكل شكل ادراكي، الذي يجب ألا يتوحد مع مفهوم نظرية تشكلت في اطار المثال الابستمولوجي للعلم. فالمعرفة النظرية، عموماً، لا تعمل بالضرورة كنظام استدلالي صارم. فمعاني تعبيرها ربما لا تكون دائماً حسابات رياضية شكلية. وفوق ذلك، على غير النظريات بالمعنى الدقيق، التي تشتمل فقط على القوانين المتداخلة منطقياً، نجد المعرفة النظرية، إذا فهمت بالمعنى الواسع، تشتمل على فرضيات من شتى المستويات وتحفظات ومبادىء وشروط.. الخ، التي سمتها المميزة هي أنها ليست ذات نشأة تجريبية، على الأقل داخل سياق شكل ادراك معين. فالنظرية، بالمعنى الدقيق للكلمة هي الشكل الأعظم تطوراً وكمالاً للمعرفة النظرية لكنها ليست الشكل الأوحد اطلاقاً.

٨ ـ ليس هناك لغة مصنعة شكلية منعزلة تماماً خاصة فقط بفرع معين للمعرفة، مع أن المرء يستطيع التحدث عن مفهومية جزئية احترافية، أي عن تغير جزئي في معنى المصطلح، وتلاؤمه مع حل مسائل نظام النشاط البحثي الاحترافي. اشكال اختصاصية كثيرة للتعرف استخدمت لغة عادية لمدة طويلة، فعدلت من معجم مفرداتها. لغتها تختلف عن لغة الاستخدام اليومي في معجمها المفهومي، ولكن ليس في بنيتها الخاصة، كما يحدث لأنظمة تابعة للصورة القوية من العلم.

مجموعة الخصائص هذه يمكن أن نسميها الصورة الضعيفة أو العريضة لمفهوم العلم. وصفة «ضعيفة» يجب ألا تثير تداعيات انفعالية. انها ببساطة تثبت الوضع القائم الذي فيه لا تفي أشكال الادراك المحترف بمتطلبات الصورة القوية أي المثال الابستمولوجي للعلم الذي يتخذ شكله في ظروف تاريخية محددة ويسجل مستوى معيناً من تطوره. وفي الوقت نفسه نجد أن أشكال الادراك هذه متميزة بشكل حاد، بمبدئها المشكل للنظام وبطرائق ونتائج الواقع الادراكي، عن

نظام الحس العام، ومعارضة له في كثير من الطرق. فإذا تمعنا في الأنظمة التابعة للصورة الضعيفة للعلم في المنظور التاريخي، وقبلنا اتجاهات تطورها، أمكننا ملاحظة أنها تميل إلى المثال الابستمولوجي، وإن بغير انتظام. لكن المسافة بينها وبين هذا الهدف أوسع مما بينها وبين الحس العام.

الصورة الضعيفة يجب ألا تعتبر مفهوماً مسلماً به. والأنظمة التي تتبع الآن الصورة القوية، لم تكن متطابقة معها تمام المطابقة، وكانت على مسرح الأحداث الذي وجدت مجموعة الأنظمة المتطابقة مع الصورة الضعيفة، نفسها فيه في الوقت الحاضر. إن كلتا الصورتين تسجل بشكل منطقي صاف، قطاعات مختلفة من العمود المشترك لتطور المعرفة العلمية. انهما تجردان مسرحين مختلفين لتاريخ المعرفة التجريبي، مما جعل من الممكن أن نناقش على اساس مفهومي واضح، ليس العوامل الماضية في تطور التعرف التاريخي، بل أيضاً في توقعات التطور القادم أيضاً.

٢ ـ المعرفة النظرية وفلسفة التاريخ

على عكس الصورة القوية للعلم، نجد أن الصورة الضعيفة تعميم تجريبي لأشكال التعرف الاحترافي الذي، وإن اختلف في المبدأ عن الحس العام، له عدد من السمات تقاربه من العلم.

عندما نصنف المعرفة وفقاً لعلاقتها بالواقع الموضوعي وطبقاً لوسائل تسجيل المظاهر والتبعات التي تميزها، نجد أن المعرفة العلمية هي النقيض لكل أشكال المعرفة. إن النظرية تشكل أهم مكون جوهري نوعي للعلم، كما سبق وأشرت. لكن تحليل عدد كبير من الأنظمة يشير أنها لا تملك نظريات بالمعنى الدقيق الذي اعتاد المرء استخدامه في الرياضيات والفيزياء والكيمياء والميكانيك.. الخ. هذه الانظمة الهامة بالمعنى العملي والاجتماعي السياسي تخلصت من المعرفة النظرية التي تشكل الخاصية المركزية لأشكال الادراك التي تندرج تحت الصورة الضعيفة للعلم. وإذ تختلف المعرفة النظرية عن النظريات الصارمة في ناحية، فانها تشبهها

من نواح اخرى، وتقوم بوظائف معرفية مشابهة بشتى الطرق. إن النظريات الصارمة غالباً ما تصاغ من المعرفة النظرية في مجرى تطور الادراك.

وحتى نفهم خصائص تشكل المعرفة النظرية في بنية التعرف التاريخي، لابد من أن أرجع وأوضح ما هي المعرفة النظرية بشكل عام. سأقدم بايجاز بعض الأمثلة من الفيزياء. وهذا أهم شيء لأن كلاً من خصوم وأنصار الادراك التاريخي والعلمي يبنون حججهم على المقارنة، ويعارضون بين الفيزياء والتدوين التاريخي.

تنشأ المعرفة النظرية في شكلها الأولي كتعميم تجريبي. والمثال النموذجي هو المبدأ الثاني من قانون الميكانيكا الحرارية. ففي صيغة من صيغه نقرأ: «عملية، نتيجتها الوحيدة ان تحويل الطاقة التي على شكل حرارة من جسم حار الى جسم بارد مستحيل» وهذا تعميم بسيط للملاحظات والتجارب التي تتكرر ملايين المرات في العمل اليومي والانتاج. ولكن كل تعميم هو معرفة نظرية، ولكن ليس كل معرفة نظرية تشكل نظرية صارمة أو جزءاً منها. لماذا اذن يعامل هذا التعميم على أنه معرفة نظرية أو حتى كمبدأ ميكاحراري؟ النقطة هي أن القانون الثاني، مع الأول والثالث، هو الأساس الذي عليه يقوم عدد كبير من الفرضيات، وتستخلص النتائج وفق احكام منطقية عن طريق التحويلات الرياضية والفرضيات والنتائج التي تشكل نظاماً من المعرفة عن العمليات الحرارية. فاذا اخذناها معاً فانها تشكل نظرية صارمة، لكل عنصر منها معنى خاصاً، لكنها لا تملك العناصر كلها. وبالتالي يحقق هذا المبدأ حالة المعرفة النظرية كعنصر في النظرية تماماً.

وبغض النظر عن ذلك فان المعرفة النظرية تعميم تجريبي، عدا عن انها تشكل جزءاً من نظرية صارمة. ومثال ذلك مبدأ ماخ، الذي اقترحه لتفسير بعض الظواهر الفيزيائية. فاذا ألقينا حجراً من بناء عال في هدأة من الريح، فلن يسقط بخط عمودي ذهني من نقطة القائه إلى الأرض، بل يميل قليلاً إلى الجانب. وكذلك اذا دحرجنا كرة صغيرة فوق سطح واسع جداً يدور حول محوره، فسوف تنحرف قليلاً من خط السمت. وحتى نفسر هذا الانزياح هناك فرضية تقول إن تأثير الجاذبية الفوري هو التأثير الذي تمارسه كل أجسام الكون على الحجر والكرة.

هذه الفـرضية ليست تعميماً تجريبياً، طالما أن تفاعل كل الاجسام لا يمكن ان يلاحظ «فوراً» و«في الوقت نفسه». يضاف الى ذلك ان عدد الاجسام ضخم جداً بحيث انه غير محدود عملياً.

لابـد أن نلاحظ أن مبدأ ماخ يتناقض مع احدى فرضيات النظرية النسبية الخـاصـة، التي تقـول إن معـدل سرعـة الضـوء محدود. فالضوء ينتشر في كل الاتجاهات (في الفراغ) بمعدل سرعة تساوي ٣٠٠,٠٠٠ كم/ دقيقة، بغض النظر عن سرعة حركة مصدره. تلك الفرضية تقرير لحقيقة تجريبية مثبتة، وعلى الأخص في تجـربـة ميخلسون ـ مورلي. عنـدما تدخل هذه الحقيقة التجريبية في نظام فرضيات النظرية النسبية الخاصة، تصبح معرفة نظرية، لاننا نعزو لها أهمية شمولية عامة. هناك فرضية اخرى في النظرية النسبية الخاصة وهي انه لا يوجد نظام مرجعي أولي مفضل لا يكون تجريبياً. إن هذا لا يقوم على الملاحظة، إنه فرضية وضعت نتيجة التأمل والتحليل بهدف بناء نظرية فيزيائية مناسبة. وبما أن النتائج الكبرى للنـظرية النسبية الخـاصة قد أثبتتها التجارب، فكلتا الفرضيتين يمكن اعتبارهما ثابتتين، وفيهما ضمانة اجرائية للحصول على حقائق فيزيائية موضوعية.

فان كان التعميم التجريبي البسيط ان لا معدل سرعة حركة ولا معدل سرعة انتشار للتفاعل تسبق سرعة الضوء، الذي لوحظ في كل التجارب الفيزيائية، لم يرتفع إلى مستوى المعرفة النظرية من خلال دخوله بين فرضيات النظرية النسبية الخاصة، فان مبدأ ماخ لا يتناقض مع أي معرفة نظرية. وحقيقة أنه يتناقض مع وقائع تجريبية معينة، إنما هي دلالة على محدودية تطبيقه، التي تحد من ميدان فعله، أو حتى تلقي الشـك على شرعية المبـدأ وربمـا على صحة الملاحظات والتعميمات التجريبية.

تشير هذه الأمثلة أن المعرفة النظرية هي هجينة في أصلها، فلا تعادل مفهوم «النـظرية الصارمة» وأن هناك تنوعات، وحتى تناقضات مختلفة في النظام العام للمعرفة الفيزيائية بين النظريات والمعرفة النظرية. إن ظهور هذه التناقضات نتيجة حتمية لتـطور العلم ومصدر تطوره. والآن سننتقل إلى الوجه الآخر للمسألة وهو عملية بناء معرفة نظرية.

يمكن للتعميمات التجريبية نفسها أن تختلف في وضعها الادراكي. وكما

أشرت من قبل، انها انتقلت في ظروف معينة وأصبحت معرفة نظرية. وفوق ذلك فان عملية التعميم التجريبي التي تشترك مع نظام الحس العام، تحقق بنية منطقية خاصة عندما تتصدى لبناء نظريات، أو بناء نظرية معرفة.

حسب الفرضية الاولى للديناميك النيوتوني الكلاسيكي، مثلاً، فان أي جسم ضمن اطار مصدر الطاقة، سوف يستقر، أو سوف يتحرك بخط مستقيم مالم تدخل قوة وتعوقه. والبرهان التالي يثبت ذلك. إذا دحرجنا كرة على سطح مائل، فسوف تتدحرج بقدر ما يكون السطح ناعماً، فلا أثر للاحتكاك. فافتراض الانعدام الكامل لتأثير الاحتكاك ومقاومة الهواء وكل تأثيرات القوى الاخرى، يمكن ان يخلق الظروف لتعميم هذه الفرضية تعميماً تجريبياً. لكن هناك مصيدة في هذا الافتراض. فنحن لا نستطيع حقاً أن نزيل كل تأثير لجميع العوامل الفيزيائية (الجاذبية والكهرطيسية والميكانيكية.. الخ). فالكرة سوف تتدحرج لكنها لابد أن تتوقف أو تبدأ بالانعطاف، أي بالتسارع. وسيسجل التعميم التجريبي البسيط هذه الناحية من المسألة. فالفرضية الأولى للديناميكياالكلاسيكية، اذن، ليست تعميماً بسيطاً، بل إنها تعميم مغاير، إنها لا تعكس ما هو قائم فعلاً، بل تعكس ما يمكن أن يكون في ظروف معينة. ان الانحراف عن تلك الشروط بالضبط هو ما يجعل من الممكن في التجارب الحقيقية فسح المجال لتأثير القوى التي توقف الكرة أو تغير اتجاه حركتها وسرعة هذه الحركة. إن التعميم المغاير قائم على الملاحظات لكنه يقلب الارتباطات والعلاقات التي تتم ملاحظتها رأساً «على عقب». من أجل بناء نظرية فيزيائية صارمة. هذا «الجانب الخاطىء» بالضبط هو جوهر ظاهرة سجلت في القانون لكنها لم تخضع لملاحظة مباشرة. ليس ثمة علاقة غير غامضة بين النظريات والمعرفة النظرية عامة، من جهة والملاحظات والتعميمات التجريبية من جهة اخرى، فالاولى ليست مرآة للثانية.

المعرفة النظرية، وهي شكل هام وخاص للنظرية، تنفذ الوظائف الادراكية مثل التفسير والتنبؤ والتنظيم والتصنيف والتوحيد والتحويل البنائي للظواهر المدروسة.

وهذا ما يسوغ الضرورة الموضوعية لادخال المعرفة النظرية في بنية العلم.

وليس عن طريق المصادفة أن أشكال التعرف التي تعمل فيها المعرفة النظرية، وليس فقط النظريات الصارمة، لها وضع المعرفة العلمية.

لننظر الآن في وضع الأشياء في المعرفة النظرية ضمن نظام التعرف التاريخي. إن ذلك سيقربنا من مسألة علاقة التدوين التاريخي بفلسفة التاريخ. المسألة هي أن النظريات والمعرفة النظرية تنشأ وتتطور في العلوم الطبيعية، وعلى الأخص في الفيزياء والفلك والميكانيك، أي في كتلة هذه الانظمة نفسها، مع أنها اعتبرت لفترة من الوقت فروعاً فلسفية. وحتى العصر الحديث لم يرسم خط فاصل حقيقي بين العلم والفلسفة، وكثير من مفاهيم العلم الطبيعي تزيت بزي الفلسفة. إلا أن المعرفة النظرية الصارمة تطورت في النضال ضد المفاهيم الميتافيزيكية واللاهوتية التي سادت في العصور الوسطى، وعلى الأخص الفلسفة السكولائية. أما المعرفة النظرية لتاريخ المجتمع وفهم تطورها فتستدعي توضيح الطبيعة النوعية للعلاقات بين فلسفة التاريخ والتدوين التاريخي التي لا وجود لها في تاريخ العلوم الطبيعية.

وبتطور المعرفة الاحترافية، واقترابها من مستويات معينة للعلمانية، وانتقالها من الصورة الضعيفة إلى الصورة القوية للعلم، ينمو دور المعرفة النظرية إلى أن يقود إلى مرحلة جديدة نوعياً وهي مرحلة خلق نظرية صارمة.

إن التعرف التاريخي، في شكله المحترف الحديث، لا يملك نظريات تلبي متطلبات المثال الابستمولوجي. وفي الوقت نفسه فان العلم التاريخي يتطابق مع الصورة الضعيفة للعلم ويشتمل على كمية كبيرة من المعرفة النظرية. اكتشاف ذلك الظرف تعقده الخصائص النوعية لتطور العلم التاريخي أو بالأحرى السمات الخاصة الملموسة لانتقال التعرف التاريخي المحترف إلى علم تاريخي. ويمكن فهم تلك العملية عندما ننتبه إلى دور المعرفة النظرية التي جرت (وما تزال تجري) داخل التعرف التاريخي، المعتبر صنفاً خاصاً في نظام العلوم، وقد اعتبرته كذلك فلسفة التاريخ، لكن كثيراً من المؤرخين والفلاسفة اعتبروه نظاماً مستقلاً أي اعتبروه نظاماً فلسفياً اكثر منه تاريخياً.

هذه النظرة لعلاقة فلسفة التاريخ والتدوين التجريبي تقدم صورة خارجية ظاهرية، وواقعية أيضاً للتطور، من دون المساس بالروابط الداخلية الوظيفية. من

جهـة تؤدي إلى الفشـل في فهم النقطة التي نعالجها بشتى الاشكال، ومختلف الوسائل للتعرف التاريخي، ومن جهة اخرى تضطرنا الى الشك في الصفة العلمية لكل نظام من هذه الانظمة، طالما ان المرء يدلل على حاجته إلى أساس تجريبي ويدلل الاخر على حاجته إلى المعرفة النظرية.

من الصعب جداً ايضـاح وفهم العـلاقـة الحقيقية بين التـدوين التاريخي التجريبي وفلسفة التاريخ، وعلى الأخص لأن المؤلفات الغربية تشرح مفهوم فلسفة التاريخ بطريقة غامضة.

ادعى ريكرت أن هناك ثلاثة معانٍ لمصطلح «فلسفة التاريخ» وهي: التاريخ الشـامل، ومذهب مبادىء الشؤون التاريخية، ومنطق علم التاريخ. هذه الثلاثة مختلفة اختلافاً جوهرياً لكنها علوم مشروطة ومتبادلة مع بعضها ومتداخلة. فالأول يقـوم على الثـاني، والثـاني يقوم على الثالث، والثالث هو أساسهما المشترك. ويقصد ريكرت بمنطق العلم التاريخي مبدأ طرائق وأشكال التفكير التي لا علاقة لهـا بالمواد التجريبية الملموسة. هذا «المنطق» بالاضافة الى المبادىء الشاملة لكينونة التاريخ تشكل في رأيه المضمون الاساسي لفلسفة التاريخ.

تطور موقف ريكرت على يد ممثلي الفلسفة الاوروبية الغربية والامريكية لكن مذهب مبادىء الكينونة التاريخية نبذ من التدوين التاريخي التجريبي وفلسفة التاريخ باعتبارهما من الميتافيزيك، بينما ارجعت فلسفة التاريخ إلى الابستمولوجيا التاريخية في صورتها المثالية. فكولنغوود، مثـلاً، على الرغم من نقده لأسلافه، بمن فيهم ريكرت، ارجع فلسفة التاريخ إلى هذا المعنى وعاملها كفرع من الفلسفة.

الحقيقة التي تسترعي الانتباه بالنسبة إلى الفيلسوف ليست الماضي بحد ذاته، فهذا شأن المؤرخ، وليست فكرة المؤرخ عن الماضي بحد ذاتها، فهذا شأن عالم النفس، بل الاثنان معـاً في علاقتهما المتبادلة. الفكرة في علاقتهما بموضوعها ليست فقط فكرة بل معرفة.

والفيلسوف على عكس عالم النفس الذي يسأل «كيف يفكر المؤرخون؟» يسأل «كيف يعرف المؤرخون؟». فالفيلسوف لا يهتم بالماضي، لأن هذا عمل المؤرخ، الفيلسوف يهتم كيف يعرف المؤرخ أشياء عن الماضي. ولاحظ كولنغوود

أن المعنى المعجمي والمعنى السياقي لفلسفة التاريخ قد تغيرا خلال تطورهما. فقد بدأت بتحليل نقدي للتعرف التاريخي (فولتير وآخرون) ووصلت الى مرحلة التاريخ الشمولي (هيغل) ثم مرحلة صياغة قوانين التطور التاريخي الشمولية (منتصف القرن التاسع عشر) وقد تكرر هذا في قسم من مخطط ريكرت. ويوافق كولنغوود من حيث الجوهر معارضة الكانتيين الجدد لنظرية العلم الطبيعي والتعرف التاريخي. وقد ألح في الوقت نفسه على أن تحليل الأخير أدى إلى اعادة بناء الفلسفة. لكنه في اعتماده على مواقع المثالية لم يستطع العثور جوهرياً على حل هذه القضية.

اعادة فلسفة التاريخ إلى نظرية التعرف التاريخي، أو إلى منطق وطرائقية التاريخ هو تجسيد أيضاً للفلسفة التحليلية الحديثة. ويعتبر دانتو من أعظم شرائحها. إنه يميز بين فلسفة التاريخ الجوهرية وفلسفة التاريخ التحليلية. فالأولى تعالج موضوع التعرف التاريخي نفسه وتنشأ الفروق بسبب الحدود الزمنية. فلسفة التاريخ الجوهرية تعالج «التاريخ ككل»، الماضي والحاضر والمستقبل، بينما التعرف التاريخي يصف الماضي فقط.

فلسفة التاريخ الجوهري تدعي القيام بدور النظرية، أو بالأحرى النظرية الوصفية، في ارتباطها بالتعرف التاريخي. وعلاقتهما تشبه العلاقة بين نظرية كبلر وملاحظات تيكو براهي وأوصافه. وحتى تتحول فلسفة التاريخ الجوهرية الى نظرية علمية معقدة، لابد من رفدها بالنظريات التفسيرية كما رفدت نظرية كبلر ميكانيكيا نيوتن. لكن مثل هذه الفلسفة للتاريخ مستحيلة في رأي دانتو ومتناقضة داخلياً، لأنها تحاول أن تقدم تفسيراً تاريخياً ليس فقط لأحداث الماضي، بل أيضاً لاحداث المستقبل، ومن المستحيل كتابة ما لم يحدث في التاريخ. بالاضافة الى ذلك تحاول تفسير تعاقب الاحداث الذي ليس خاصاً بالنظريات العلمية في رأيه. لذلك يولي دانتو أهمية حقيقية لفلسفة التاريخ التحليلية فقط، التي تدرس الأحداث المنظمة والمحدودة في سياق التعرف التاريخي.

توحيد الحدود هو العمل العام للفلسفة، وتوحيد هذا الحد هو العمل الاختصاصي لفلسفة التاريخ التحليلية كما أفهمها.

إن مواقف ريكرت وكولنغوود ودانتو، على الرغم من خلافاتها، تعبر عن

اتجاه محدد تماماً في تطور فلسفة التاريخ التي فرضت نفسها بشكل واضح طيلة القرن الماضي، وتكمن في التحليل الفلسفي المركز على دراسة التصرف التاريخي وليس على البحث في الواقع التاريخي. وعلي أن أقول انصافاً ان كل المؤلفين الذين ورد ذكرهم اعلاه متمكنون من تاريخ فلسفة التاريخ. لكن المشكلة بالضبط هي أنهم رفضوا كل عوامل مضمونها السابق عامة باعتبارها «ميتافيزيكيا التاريخ». وهكذا فان الطريق إلى فهم دور ميكانيزما نشأة التعرف النظري في بنية الادراك التاريخي هو طريق مغلق.

كثير من المؤرخين الغربيين المعاصرين يشاركون أيضاً في هذه السلبية تجاه فلسفة التاريخ، وعلى الأخص تجاه ذلك الجزء منها الذي يسميه ريكرت «مبدأ تنظيم الكينونة التاريخية». إن موقف المؤرخ الامريكي كوماجر لا يختلف عن ذلك. ففي رأيه أن:

فلسفة التاريخ.. هي شيء متأصل في المؤرخين. إنها ليست نتاج منطق داخل التاريخ أو حتى ليست نتاج منطق في المؤرخ. إنها نتاج التجربة الفردية وشخصية الدارس.

٣ ـ التعرف التاريخي ونشأة فلسفة التاريخ

متى ولماذا نشأت فلسفة التاريخ؟ ما العوامل التي تشترط ظهورها ومضمونها؟

إن الطالب السوفياتي المميز في دراسة التاريخ القديم، الكسي لوسيف، يرى أن فلسفة التاريخ نشأت في اليونان، عندما أخذت اشكاليتها تظهر، وأن فلسفة التاريخ اليونانية كانت من نواح كثيرة متفوقة جداً على فلسفة التاريخ في الأحقاب الأخرى.

مقولة الحركة، وعلاوة على ذلك الحركة العامة الشاملة التي لا تنتهي جرى الحديث عنها بوضوح كبير جداً في اليونان القديمة، ففلسفة التاريخ اليونانية، وكل فلسفة الثقافات اليونانية على الاطلاق، ليس فقط أنها لا تتخلف عن تطور هذه المقولة لأي

فلسفة تاريخ بعد العصور القديمة، بل إنها ربما كانت تتفوق على أي فلسفة تاريخ غير يونانية.

ولوسيف محق في الاشارة الى ان مقولات الصيرورة والحركة والتطور وتفاعل الفردي والاجتماعي.. الخ ضرورية لفهم التاريخ وبناء التعرف التاريخي. ومع أن تطورها في الديالكتيك اليوناني يبعث الدهشة، فإن تلك أسس غير كاملة لاعتبار فلسفة التاريخ المتطورة قد اتخذت شكلها في الثقافة اليونانية. إن التفكير على هذه الشاكلة أشبه بمسافر يبحث عن ملجأ في ظل بلوطة في يوم قائظ مشترطاً أن تكون سنديانة المستقبل. لقد درس لوسيف بالتفاصيل تكون وتطور الأفكار الميثولوجية والملحمية والدولة المدينة والمكان والشخصية، وكشف بعمق عن الافكار اليونانية عن المتفرد وسببية الأحداث في المجتمع والكون، لكن كل ذلك لم يقدم له مسوغات توحيدها مع فلسفة التاريخ. وحتى يقوم الفكر اليوناني بذلك لابد له من أن يحقق ويصوغ المفهوم نفسه عن التاريخ كظاهرة خاصة مستقلة. لقد لاحظ لوسيف بحق أن التطور الخاص هو أيضاً عملية تاريخية، لكن هذا المفهوم بكل محدوديته كان غريباً تماماً عن الفكر اليوناني، وبالتالي عن الشكل الانعكاسي المتوافق معه، أي أن فلسفة التاريخ لا يمكن أن توجد.

وحتى بعد نشأة التدوين التاريخي التجريبي وانفصاله في القرن الخامس قبل الميلاد، لابد من مرور عدة قرون قبل أن تظهر الاشكالية التي أدت إلى بحوث تبلورت كتعرف تاريخي وظهرت وتجلت لنا على أنها فلسفة تاريخ.

في مؤلفات أفلاطون وارسطو، ثم في مؤلفات المؤرخين والفلاسفة اليونانيين/ الرومانيين، يوجد غير قليل من الدراسات والمعلومات الثمينة عن ماضي البشرية، لكنها لا تؤلف أي نوع من نظام متسق مع الاشكالية، ومع الطريقة الخاصة للتفلسف وموضوعه. لذلك من الصعب أن نعاملها على أنها فلسفة تاريخ. لماذا اذن يفعل هذا علامة كبير في التاريخ القديم، من أمثال لوسيف؟ لابد أن يكون تفسير ذلك كامناً في فهمه لمبدأ التاريخية وتفسيره الحر لمصطلح «فلسفة التاريخ».

فالتاريخية في رأي لوسيف هي فكرة عن الحياة عندما يكون هناك تبدل في الأهداف وفي اتجاه التطور التاريخي. ومثل هذه التاريخية غريبة عن النظرية

العـالمية للاغـريق، الذين اعتبروا العالم دائرة ابدية وتكراراً لكل شيء موجود. ولذلك يقول لوسيف إن التاريخية «الطبيعية» أقرب إلى الاغريق، فلم تطبق على المجتمع بقدر ما طبقت على العالم ككل (كل شيء يتحرك مستقر في الوقت نفسه ضمن ميدان واحـد). «فـالطبيعة هنا هي نموذج التاريخ، وليس التاريخ نموذجاً للطبيعة». فاذا كانت الامور على هذه الشاكلة فان عنوان «فلسفة التاريخ اليونانية» غير كاف لان الامر هو في جوهره فلسفة تفسير الكون وفهم الكوزموس والعالم ككل، فيها تبدو العناصر المنفصلة للتعرف التاريخي ليس اكثر من عناصر ضبابية غير متشكلة وغير منعزلة للتفكير التاريخي.

ظهرت قضايا التاريخ الفلسفية تدريجياً. إنها تشكل نوعاً من «النمو»، نوعاً من النيوبـلازم على الهيكـل التـطوري للتـدوين التـاريخي التجريبي. ويصبح مضمـونهـا واضحـاً طالمـا تغتني المادة التجريبية بالابحاث التاريخية الملموسة المتـزايدة. ابتدأ التدوين التاريخي التجريبي بقص الاحداث (الحروب اليونانية الفـارسية وحـرب البلبونيز) لكنه اتسع تدريجياً في موضوعه، وضم إلى مضمونه تاريخ المدن/ الدول، ثم الدول والشعوب (وعلى الأخص في الفترة الرومانية) وأخيراً ضم البيوغرافيا التاريخية.

يلاحظ لوري في مقـدمـة كتـابـه عن هيرودوت، أن البيوغرافيا المتكاملة لـ «أبي التـاريخ» لـم تصـل إلينـا، طالما أن وصف حياة الأفراد كانت لا تحظى باهتمام حقيقي في تلك الآونة. لكن في زمن بلوتارك شاعت البيوغرافيات التاريخية المرتبطة بوصف أهم الاحداث في حياة المجتمع. ويشير أفيرنتسيف إلى أنها تعد بالمئـات، فكثير منها يبلغ عدة مجلدات، وتتضمن سيراً عن الفلاسفة والشعراء والشخصيات السياسية، وعلى الأخص الحكام المشهورون. بعض البيوغرافيات كتبت من زاوية محددة تماماً، فركزت الاهتمام على تغير مختلف اشكال النشاط الهامة اجتماعياً. ونذكر بهذا الصدد البيوغرافيات هيرميبوس.

حتى القصص التاريخية لليفي وبوليبيوس وبقية المؤرخين الرومان لم تتخط اطـار تاريخ شعب واحـد أو نظام دولة واحدة. في الفترة المسيحية فقط ظهرت المـواقف الادراكية التي ولـدتهـا بنية البحث التـاريخي في التـراث التـاريخي الاوروبي، ويمكن أن تسمى المواقف النزاعية. ففي بداية عصر يوسيبيوس الذي

من قيصرية (في القرن الرابع بعد الميلاد) ظهر أول استعراض للتاريخ العالمي الذي يجمع التاريخ التوراتي إلى التاريخ اليوناني الروماني في سياق واحد. ولم يضع هذا التاريخ فقط مهمة الوصف البسيط للاحداث، بل يمكن القول إنه وضع أمامه مهمة نظرية. ولقد فرضتها الحاجة إلى خلق دورية تاريخية عامة (داخل سياق العالم المتحضر آنذاك) حيث من دون ذلك يستحيل استيعاب حتى ارتباطات وتداخلات الاحداث خارجياً. هذه الدورية خلقها المترجم اللاتيني ومتابع عمل يوسيبيوس القديس جيروم الذي قسم التاريخ إلى أربعة ادوار وهي الامبراطوريات الاربع (الأشورية ـ البابلية والفارسية ـ الميدية واليونانية ـ المقدونية والرومانية). هذه الدورية Peridisation التي وضعت الاساس لشتى الأقطار، ولم تخلقها المادة التجريبية، كالثيولوجيا المسيحية، طرحت مسألة حدود الأدوار الرئيسية، ودعت إلى تحديد أدق للتاريخ الزمني، مما جعل المرء يفكر في خصائص تلك الأدوار، ويفسر سبب الانتقال من دور إلى دور.

لاحظنا من قبل أن الدورية التاريخية، من وجهة نظر ابستمولوجية، حتى في شكل خفي، تقوم بوظيفة المعرفة النظرية. وتقدم لنا، من حيث الجوهر، تصنيفاً معيناً ونمطية ونظامية المادة التاريخية بطريقة خاصة، فتركز الانتباه على تلك الوجوه التي قد تمر من دون أن تلاحظها مقاربة أخرى. لم تتحقق وظائف الدورية التاريخية مباشرة، إلا أن نظاماً معيناً نتج من المادة التجريبية الفوضوية.

ومن السابق لأوانه هنا حتى التحدث عن فلسفة تاريخ بالمعنى الخاص للمصطلح، لأن التاريخ فُهِمَ من مواقع كهنوتية مسيحية خارجية. إن مفهوم القديس أوغسطين (٣٥٤ ـ ٤٣٠) يعتبر نموذجاً للفهم الكهنوتي الديني للتاريخ.

قسم أوغسطين التاريخ إلى ستة أدوار: من آدم حتى الطوفان، ومن الطوفان حتى ابراهيم، ومن ابراهيم حتى داود، ومن داود حتى السبي البابلي، ومن السبي البابلي حتى ولادة المسيح، ومن المسيح حتى يوم القيامة. وتنطبق هذه الأدوار على عمر الانسان: الرضاعة، الطفولة، الشباب، الرجولة الشابة، الرجولة، الشيخوخة. والدور الأخير هو عهد المسيحية، وهو عهد الانتقال من مدينة العالم الى مدينة الله.

فالعناية الالهية هي السبب الاكبر وراء تعاقب الادوار. فكما ان الاسكندرية

بناها المهندسون، ولكن مخططها هو الاسكندر، كذلك تاريخ البشر، فمع أن الناس يصنعونه إلا أنه يسير وفق غاية الهية. ويبدو التاريخ صراعاً بين الشر(الظلمة) والخير (النور). وانتصار النور المحتوم هو الذي يحدد معنى التاريخ. هنا يمكن للمرء أن يرى ليس فقط تأثير المذاهب الصوفية الشرقية، بل يرى أيضاً الرفض النوعي للفكرة الأفلاطونية، والفكرة اليونانية عامة عن الدورة Circulation، على الأقل في تطور المجتمع. وبرز أوغسطين، بمعنى ماه كمجدد، واعتبره المؤرخون الغربيون أحد مؤسسي فكرة التقدم التاريخي.

يقارن ميورف مفهوم أوغسطين بالفهم الاغريقي للتاريخ فيقول:

لا نعرف أحداً من مفكري الاغريق قدم آراء عن التاريخ في نظام، ولم يبن أحد منهم نظرية تاريخية. ربما كانت الدائرية، التكرار الأبدي والشرير الذي لا يذلل، هي التي دفعت إلى البحث المعمق في العملية التاريخية عن العصور القديمة. وإلى جانب ذلك لم تعرف العصور القديمة المفهوم الفعلي للعملية التاريخية.

فاللاهوت المسيحي، الذي نضج في ظروف النظرة الرؤيوية للمستقبل، صاغ ليس فقط فكرة عدم تماثل الماضي والمستقبل، بل أيضاً فكرة المسؤولية الشخصية ومبادىء النشاط الأخلاقي والديني كقواعد لتصنيف البنى الاجتماعية والأفعال الفردية. وليس من فكرة من هذه الافكار أقيمت على التحليل التجريبي للمصادر، والتعميم. حتى في نشأتها، لكنها كلها اعتبرت مغطاة بالشكل اللاهوتي الأخلاقي التي يسم الفترة، في وظائفها الادراكية كمعرفة نظرية عن الماضي.

إن الحتمية والمقاربة اللاهوتية والتخطيط التاريخي، التي اقترحها اوغسطين لعبت دوراً معقداً متناقضاً. فمن جهة رمت إلى اكتشاف المقصد التاريخي للخالق وأجبرت التاريخ على أن يعتبر ليس تراكماً فوضوياً لأحداث المأساة البشرية، بل كروابط لعملية رسولية يريدها الله. ومن جهة أخرى دفع المخطط اللاهوتي المفروض تطور الادراك التاريخي إلى الخلف، فحد من حرية البحث العلمي. ودور مفهوم أوغسطين عن التاريخ يشبه في بعض الأوجه النموذج البطليموسي في علم الفلك. لكن مفهوم أوغسطين، على غير مخطط بطليموس، لم يكن ببساطة تعميماً محدوداً وخاطئاً للمادة التجريبية، بل كان سرير بروكروست الذي مدد عليه

هذه المـادة. وبسبب اختيار المـادة التي تدعم المفهـومين المخططين تعرضا للانهيار قبل هجوم الوقائع التي تناقضهما.

حدث هذا بظهور المجتمع البرجوازي الرأسمالي. وفي الوقت نفسه تطور الشكل المبكر للعلم الحديث بروحه النقدية الساعية إلى الحقائق الموضوعية. وقامت محاولات أولية لفصل الحقيقة عن الايمان (عن العقيدة)، ثم ناقضتها، وأخيراً أثبتتها على أنها قيمة مستقلة وفائقة. عندئذ فقط ظهر موقف احتدامي في ميدان التعـرف التـاريخي، سببـه التنـاقض العميق بين الكمية الضخمة للمواد التجريبية التي تمثلتها الكتابة التاريخية السابقة، التي لا تلائم الاطار اللاهوتي، والحـاجـة الاجتمـاعية لاستيعـاب وفهم وتوظيف هذه المادة لمصلحة المجتمع البـرجـوازية الـوليد. وفي ذلك الوقت وجدت على المسرح الماهدات التجريبية والشروط المسبقة لتطور فلسفة التاريخ بالمعنى الدقيق للكلمة.

٤ ـ التعرف التاريخي والفلسفة التاريخية والابستمولوجيا التاريخية

وجد التعرف التاريخي على شكل تدوين تاريخي لسبب الاهتمام التاريخي المتـأصـل الناجم عن التغيرات الموضوعية في التطور الاجتماعي والمتجه إلى ماضي المجتمع وإلى الواقع التاريخي نفسه. ومع الزمن تغير الاهتمام التاريخي وانتشر ليس فقط في التاريخ الموضوعي، بل أيضاً في الادراك التاريخي نفسه. وقـد أدى هذا إلى تشكل نظام ثانوي جديد له، أي فلسفة التاريخ التي بدورها اختلفت عنه فيما بعد. ويمكن تمييز طبقتين فيه: الاولى هي المعرفة التي تهتم بالـواقـع التـاريخي، والأخـرى هي المعرفة التي تظهر البنية المنطقية والأساس الطرائقي للادراك التاريخي نفسه.

وقد لاحظ البروفيسور أسموس تعقيد هذه العملية فكتب:

الاهتمام بدراسة وقائع وقوانين التطور الاجتماعي برز اكبر من اي اهتمام آخر معه، وقد طفق يفسر الشروط التي يمكن أن يظهر فيها الادراك التاريخي، أو بمعنى آخر، يسعى إلى توطيد شخصيته الخاصة التي تحدد علاقة التاريخ بالعلوم الأخرى. وهكذا

ظهرت «فلسفة التاريخ جنباً إلى جنب مع علم التاريخ، واعتمدته أساساً لها، ومع دراسة النماذج الحقيقية للعملية التاريخية ظهرت دراسة الطبيعة المنطقية والمقدرة الادراكية للمعرفة الموجهة إلى تلك العملية. وبالعودة إلى التاريخ، لا يسأل الفكر العلمي ماذا حدث وكيف، ولا لماذا حدث هذا الشيء، بل إنه يسأل أيضاً، بأي طريقة ظهر التعرف على ما حدث، أو بكلمة أخرى، يسأل: أي تاريخ ينظر إليه كعلم. وبتلك الأهمية المزدوجة ـ كادراك للمضمون المادي للتطور التاريخي للمجتمع، وكادراك للطبيعة المنطقية للعلم التاريخي نفسه، يعتبر التاريخ احدى القضايا المركزية للفكر الفلسفي والعلمي للبرجوازية، الذي ظهر في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية للبرجوازية.

ثلاثة فروع يمكن تمييزها في التعرف التاريخي في الأزمنة الحديثة وهي التدوين التاريخي التجريبي والفلسفة التاريخية والابستمولوجيا التاريخية. الأول يشكل مضمون العلم التاريخي وأساسه. والاثنان الأخران وغالباً ما يتداخلان ويمتزجان، تطورا لزمن طويل في رحم العملية العقلية التي تسمى تاريخ الفلسفة. لكن وظائفهما مختلفة، فالفلسفة التاريخية تقدم استيعاب التاريخ أو بالأحرى المعرفة النظرية عن التاريخ والمعرفة التجريبية التدوين التاريخي. وموضوع المعرفة للتدوين التاريخي والفلسفة التاريخية واحد. لكن خصوصية موضوع المعرفة تختلف، فالأول يصف الاحداث والمواقف الحقيقية في العمليات الموضوعية، والثانية تحاول فهم الارتباطات الضرورية أي القوانين. وموضوعات البحث مختلفة أيضاً، فالتدوين التاريخي يعالج المصادر التاريخية والفلسفة التاريخية تعتمد على النصوص التاريخية الثانوية. أما الابستمولوجيا التاريخية فهي نظرية التعرف التاريخي وتحيط بكل من الفلسفة التاريخية والتدوين التاريخي.

لم يظهر التدوين التاريخي والفلسفة التاريخية والابستمولوجيا التاريخية فني آن معاً، ولم يواز فرع منهما الفرعين الآخرين، بل حيناً يتخلف وحيناً يتقدم. وتكمن وراء ذلك أسباب. وسوف أعالج الآن التدوين التاريخي والابستمولوجيا التاريخية.

لم يظهر مجتمع الطبقة الوسطى البرجوازية جاهزاً. لقد نضج في رحم الكينونة الاجتماعية ردحاً طويلاً، وحالما نضج ظهر في الوعي الاجتماعي، وأحدث تغيرات كبيرة فيه. فالنفعية البرجوازية الكامنة عميقاً، التي رافقها نضال

من أجـل الحرية الاقتصادية ثم السياسية ظهرت على شكل نهضة انسانية وآراء فلسفية. في مركز النهضة كان الانسان، والانسان البرجوازي أساساً، يعادي بعمق العصـور الوسطى وكل ما يمت اليها، فيحاول تحرير نفسه من اللاهوت، وفهم العالـم وفهم نفسه، وبالتالي فهم الماضي. وهذا ما أدى إلى التعرف، لأن التدوين التـاريخي يقـدم معلومـات نظمية واسعـة، لكنهـا غير مضمـونة، و«صامتة» في جوهرها. فثمة فجوة في كل من ميدان الوقائع التاريخية وميدان فهم تداخلاتها. والحاجة إلى ملء الفجوة وبالتالي استخدام المعرفة الناتجة في النشاط السياسي هي المحـرض الاكبـر لخلق فلسفـة تاريخية. وعلى هذا النحـو نضج الموقف الادراكي الخاص.

كانت هذه قضية جديدة، ولم تكن بعد هناك طرائقية لتذليلها. لذلك لجأ مفكـرو النهضـة إلى استخـدام النمـاذج الادراكية المتطورة اثناء تكون الفلسفة الـطبيعية. وقد لاحظ بعض الدارسين بحق أن فلسفة التاريخ (أو بالأحرى ذلك الجـزء أو تلك الصورة منه التي يمكن أن تسمى الفلسفة التاريخية)، لعبت في علاقتها بالتاريخ الدور نفسه الذي لعبته الفلسفة الطبيعية في علاقتها بالطبيعة في القرن السادس عشر حتى الثامن عشر. وإذ اكتشف مفكرو النهضة، والتنوير فيما بعد، الروابط المفقودة والتفسيرات السببية على أساس تأملي، وحاولوا اكتشاف النظام الداخلي للتاريخ من دون أسس موضوعية، فقد ظلوا بشكل عام داخل اطار المثـالية التـاريخية. لكن من الخـطأ ألا نلاحظ اسهـامهم الايجابي في صياغة المعرفة النظرية للعملية الاجتماعية.

كان مكـيافيلي (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧) وبـودين (١٥٣٠ ـ ١٥٩٣) من أبـرز المهتمين في هذا المجال. لقد نظر مكيافيلي إلى التاريخ من زاوية تنظيم السلطة واتخاذ القرارات السياسية. والنجاح في هذا المجال يعتمد على استخدام التجربة التاريخية التي تقدم دروساً من الماضي، طالما أن الأحداث والمواقف والعواطف المثـارة والقضـايا الأخلاقية تتكرر في تاريخ الدولة والشعوب. ومثل كثيرين من مفكري النهضة، أولى اهتماماً بمدأ الدورة circulation القديم، وعلى الأخص في صورته الافلاطونية الحديثة. ونجد تجديد مكيافيلي في دراسته للتاريخ العام الذي تمليه أهداف سياسية، وقد تحرر من الفكر اللاهوتي. وكل الأفكار التجريبية كانت

تابعة لفكرة واحدة، وهي البحث عن النماذج السياسية التي يمكن استخدامها من قبل الحكام الجدد.

أما بالنسبة إلى مودين فقد كان أول ممثلي الفلسفة التاريخية الجديدة، التي رفعت فكرة التقدم التاريخي. ومع أنه يملك المادة نفسها التي يملكها مكيافيلي، فقد عاملها كبرهان على أن «العصر الذهبي» الذي كان منذ أيام هسيود محصوراً في الزمن الماضي القديم، لم يكن سوى عصر حديدي في حقيقته. وفي رأي بودين أن المجتمع الحديث تخطى كثيراً المجتمع القديم ومجتمع العصور الوسطى بسبب التقدم في الهندسة والاختراع والملاحة. وهذه نظرة جديدة في التاريخ وفهم جديد لميكانيزماه، وبودين في هذا إنما هو يقلد سلفه بيكون. ولكن على الرغم من اقراره بأهمية دور العوامل الطبيعية والأخلاقية، ظل بعيداً عن المادية. كان في جوهره صوفياً جمع خياله بين الكاثوليكية والفيثاغورية والكابالية. كان لديه طموح أن يرى انسجام الأعداد في كل شيء يوحي إليه بفكرة البحث عن نماذج رياضية في التاريخ أيضاً. وكان له تأثير بارز على المؤلفين بعده مثل كوندورسيه. على الرغم من مثالية بودين كانت الفلسفة التاريخية عنده جديرة بالاهتمام. فهو على النقيض من ميكافيلي لم يجعل المعرفة التاريخية تابعة للسياسة، بل رأى فيها أساس الفلسفة واداة تحقيق الحرية الانسانية.

لم يكن فرانسيس بيكون (١٥٦١ ـ ١٦٢٦) سياسياً ومفكراً فقط كان مؤسس الفلسفة التجريبية في العلم. ومع أن اهتماماته الكبرى تركزت في قضايا العلم الطبيعي والتقدم التقني فقد احتلت قضايا التاريخ أيضاً مكانة هامة في تراثه العلمي الواسع. وفي هذا الصدد من الجدير أن نلاحظ أنه برز في الوقت نفسه كمدون تاريخي (تاريخه عن هنري السابع) وكمنظر للتاريخ. ويمكن للتعرف التاريخي عنده أن يشترك مع الوجه السياسي ويفتي رجل الدولة بالخبرة التاريخية، بل إن له علاقة بالظروف الخارجية للتجربة الانسانية (الطبيعية، المناخية. . . الخ). ومع أن بيكون، على النقيض من مكيافيلي وبودين، لم يطرح أفكاره عن الانتظام التاريخي، فإنه مهد الأساس لمحاولة العثور على مثل هذه القوانين في تفاعل الطبيعة والمجتمع. وإذ طور قضايا المنطق والطرائقية من جهة، والتدوين التاريخي

التجـريبي من جهة ثانية، فانه لم يفعل شيئاً تقريباً لخلق ابستمولوجيا تاريخية، فكان أشبه بسابقيه في هذه الناحية.

الـطمـوحات السياسية لتلك الفترة وعجز التدوين التاريخي التجريبي عن تلبيتها، لم يكونا الباعث الوحيد على تطوير الفلسفة التاريخية. يضاف إلى ذلك تأثير ونفـوذ العلوم الرياضية والطبيعية وبتحقق مستوى عال من التطور في القرن السادس عشر، وعلى الأخص في القرنين السابع عشر والثامن عشر، طورت تلك العلوم مثل المعرفة الرياضية والميكانيكية الذرية وقد انتشر المثال الرياضي أبعد من حدود العلم الطبيعي وبات شائعاً في الفلسفة (ديكارت وسبينوزا وهوبز) وتخلل تدريجياً مؤلفات منظري القانون الطبيعي (غروتيوس بوفندورف وآخرين) حيث فيه يقـدم المجتمع لا على أنه موضوع القانون المتجانس رياضياً والوسيط الموحد الذي يوصف بأنه نظام الفرضيات الاستنتاجية فحسب وإنما دائماً على أنه مجموعة من النقاط الميكانيكية المتداخلة.

إن التقدم الكثيف للميكانيك طرح مثال المجتمع التصوري نفسه على أنه مجمـوعـة ميكـانيكية. لكن بما أن هذه المحاولة كانت في جوهرها ضد النزعة التاريخية، كان من الضروري النظر إلى المجتمع الفعلي بطريقة جديدة، مهما بدت متناقضة ظاهرياً، إذ لابد، بطريقة ما، من وصف نشأته ووجوده وتغيره. هنا نواجه واقع التأثير المحرض السلبي، السمة المحدودة للمثال الميكانيكي للمعرفة الذي أدى إلى مراجعة تدريجية وتقدير نقدي للتدوين التاريخي التجريبي نفسه.

تدعم ذلك الاتجاه نتيجة الرتيبية والعقلانية في الفلسفة الديكارتينة. ومع أن ديكـارت نفسه (١٥٩٦ ـ ١٦٥٠) لم يعتبر المعرفة التاريخية علماً، فان مفاهيمه الطرائقية (الوضوح، البرهان الذاتي، الصعود من الوسط إلى المركب، التقسيم المستمر للموضوعات) حرضت على قيام المذهب النقدي التاريخي، بينما ارست النظرة التطورية لتطور الكون الفكرة الشاملة للتطور. وقد لوحظ الدمج بين شتى التـأثيرات بشكـل خاص لدى مفكري عصر التنوير. وقد أدخل فولتير (١٦٩٤ ـ ١٧٧٨) مصطلح «فلسفة التاريخ» في كتاب يحمل العنوان نفسه (١٧٦٥). بالطبع لم يسجل بروز الظاهرة وإنما سجل وجودها الفعلي. والابن الوليد يوجد قبل اسمه.

مفكرون من أمثال فيكو (١٨٦٨ ـ ١٧٤٤)، وفيما بعد مونتسكيو (١٦٨٩ ـ

١٧٥٥) وروسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) قدموا فلسفة تاريخية جديدة، بطريقة ديالكتيكية، لكن بمضمون مثالي جداً في الوقت نفسه. إن ايديولوجيي عصر التنوير (وهذا ينطبق على الماديين والمثاليين) لم يروا عندما أقاموا المخططات النظرية للتاريخ، في نهاية التحليل، سوى المصادر الروحية لتطوره. وكما قال انجلز عالجوا:

فهم التاريخ ككل، كما لو أنه أجزاء منفصلة، كما لو كان تحققاً تدريجياً للأفكار - وبالطبع دائماً تكون الأفكار الأثيرة للفيلسوف نفسه.

النتيجة الكبرى لتطور الفلسفة التاريخية التي جعلت بالامكان ليس فقط تمايزها من التدوين التاريخي التجريبي، بل أيضاً عارضتها بهذا التدوين، هي الحاحها الدؤوب على ايجاد قوانين للتطور التاريخي. إن فكرة القانون التاريخي المستعادة من الفلسفة الطبيعية وفلسفة القانون، والتي تحولت في الاتجاه المناسب، باتت القضية المركزية للفلسفة التاريخية، وبمعنى ما باتت المبدأ الذي يشكل نظاماً كبنية خاصة في فلسفة التاريخ.

تقدم فيكو بفكرة التطور الثلاثي المراحل لكل حضارة. ـة الآلهة والأبطال والبشر، أي فجر الاشكال الاجتماعية وازدهارها ثم انحطاطها. وهذه اولى المحاولات لجمع المفاهيم المتناقضة للتقدم والدورة Circulation . لكن مفهوم القانون يشمل فقط الظواهر التاريخية الروحية كان في حد ذاته منفصلاً عن المادة التجريبية الملموسة بسبب تجريده المتطرف.

إن نظريي التنوير الالمان هردر (١٧٤٤ - ١٨٠٣) وكانط (١٧٢٤ - ١٨٠٤) قاما بتطوير هام آخر. فقد طورا مفهوم تاريخ العالم، لكن هناك خلافاً كبيراً في آرائهما. فهردر يجمع تطور الطبيعة الحية والطبيعة غير الحية ليصل إلى تاريخ البشرية في مفهومه للتاريخ العالمي، الذي يهدف إلى تحقيق انسانية وسعادة مجردتين. وعلى العكس منه اعتبر كانط المبادىء الأخلاقية أساس التقدم التاريخي ففصل بذلك عوامل تطور الطبيعة عن عوامل تطور التاريخ. وقد جعل الدولة القانونية ضمانة لتحقيق الحرية والعدالة والكمال الأخلاقي. وبذا أرسى كانط أساس فلسفة التاريخ، التي هي الانجاز الاكبر للمثالية الكلاسيكية الالمانية، والتي أكملها هيغل (١٧٧٠ - ١٨٣١). إن علاقة الضرورة والحرية،

والقانون والمصادفة، المخطط النظري والأحداث الفردية، القضايا المركزية لفلسفة التاريخ. وقد طمح هيغل إلى إيجاد قوانين في التاريخ نفسه تكون موضوعية كقوانين كبلر، قوانين تمثل عقل التاريخ وروحه. فالتاريخ عقلي عندما ننظر إليه عقلانياً، وهدفه الأعلى وهو تحقيق الحرية التي هي كفاية العقل، ووعي الضرورة، لا يتحقق إلا من خلال دولة يحكمها القانون.

فيخته (١٧٦٢ - ١٨١٤) وفيما بعد شيلنغ (١٧٧٥ - ١٨٥٤) وهيغل، كشفوا بوضوح التناقض العميق بين المخطط النظري للتاريخ والتدوين التاريخي التجريبي. لم يخف فيخته أنه لا حاجة إلى مادة تجريبية مختبرة عندما نبني مثل هذه المخططات. وقد دعت الفلسفة التاريخية المثالية إلى الموقف التصارعي الذي ولدته السمة اللا نظامية والحتمية وضخامة معطيات التدوين التاريخي التجريبي الذي أدى إلى موقف تصارعي جديد، وكثرة عدد مخططات التاريخ العشوائية، والجهاز المفهومي الذي لم يقم على طرائقية مختبرة منطقياً، ونقص الوقائع التجريبية للمخططات النظرية.

في هذه الظروف فقط يمكن أن تنشأ مهمة ادراكية جديدة، وهي تحليل بنية المعرفة التاريخية الجاهزة (النظرية والتجريبية) لتوضيح طروحاتها واسسها الموضوعية، ودراسة طرائق بنائها، وتطوير القواعد الخاصة بسمتها العلمية. ومع أن العناصر المنفصلة للابستمولوجيا التاريخية توجد في مؤلفات نظريي فلسفة التاريخ من القرن السادس عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر فإن خلقها كنظام صارم لم يتم إلا في أواسط القرن التاسع عشر. وقد أوجد انحطاط الهيغلية الشروط الذاتية للتساوق مع القضايا الابستمو تاريخية، بينما كانت التناقضات الاقتصادية الاجتماعية داخل رحم المجتمع الرأسمالي، التي استوعبتها الماركسية، هي الشروط الموضوعية المسبقة. وهكذا اصبحت الابستمولوجيا التاريخية العنصر المساوي، وحتى العنصر الغالب لفلسفة التاريخ.

إن الابستمولوجيا التاريخية لا تعتبر الواقع التاريخي موضوعها. على العكس، موضوعها هو معرفة الماضي. إنها تدرس كلا من التدوين التاريخي التجريبي والفلسفة التاريخية في ائتلافهما واختلافهما. إن موضوع المعرفة في الابستمولوجيا التاريخية هو معرفة موضوع التعرف التاريخي. إن النصوص

التاريخية والفلسفتاريخية الثانوية باتت الموضوع المباشر للدراسة، وعندما أخذت في علاقتها بالواقع، ومن زاوية الأسس الطرائقية ومنطق الاجراءات الدراسية الأساسية.

منذ بداية انفصال الابستمولوجيا التاريخية في بنية التعرف العامة، تطورت في اتجاهين متعارضين. الأول ارتبط بالمفهوم المادي للتاريخ، والآخر ارتبط بالمفاهيم الكانتية الجديدة والمفاهيم الوضعية. فتطور واكتمال الصورة المادية للابستمولوجيا التاريخية مهدت الطريق تدريجياً لتلاشي الفلسفة التاريخية باعتبارها نظاماً فلسفياً، وضع نفسه بالتدريج خارج وفوق التدوين التاريخي التجريبي، وفرض شروطه عليه. ونشأت مكان الفلسفة التاريخية المثالية وتطورت علمياً المعرفة النظرية للواقع التاريخي، الذي شكل مع التدوين التاريخي نظاماً ثانوياً للعلم التاريخي.

إن نتائج دراستي التي اثبتت التوابع البنيوية الرئيسية بين التدوين التاريخي والفلسفة التاريخية وبين الابستمولوجيا التاريخية مبينة في الجدول رقم ٢.

ومع أن هذا المخطط، كغيره، هو مخطط أولي يبسط الارتباطات والعلاقات الفعلية، فإنه يساعد على تجسيدها بشكل بارز مميز.

إن ديناميك صياغة بنى العلم التاريخي التي ظهرت الآن تمكنني من تركيز عرضي على القضايا الابستمولوجية المركزية للمعرفة التاريخية وهي:

آ ـ كيف تشاد المعرفة التجريبية في علم تاريخي وما اشكالها الكبرى.

ب ـ ما الطبيعة النوعية وطرائق بناء المعرفة النظرية في العلم التاريخي.

الجزء الثالث مكرس لمناقشة القضية الاولى. والجزء الرابع، وهو الجزء الاستنتاجي، مكرس لمناقشة القضية الثانية.

جدول رقم ٢

العلم التاريخي ← التدوين التاريخي، الفلسفة التاريخية

فلسفة التاريخ ← الفلسفة التاريخية، الابستمولوجيا التاريخية

	التدوين التاريخي	الفلسفة التاريخية	الابستمولوجيا التاريخية
موضوع المعرفة	الواقع التاريخي	الواقع التاريخي	التعرف التاريخي
مادة المعرفة	احداث فردية ـ مواقف وعمليات ملموسة وبنى منفصلة	نماذج واتجاهات ومخططات عامة وبنى	بين منطقية ، اسس طرائقية وأسس فلسفية عامة ، طرائق بحث
موضوع البحث	مصادر تاريخية وأركيولوجية ونصوص أولية	نصوص ثانوية	نصوص ثانوية
طريقة البحث	تحليل نقدي للمصادر تحليل الآثار المادية والطرائق والأنظمة التاريخية المساعدة التحليل الفيلولوجي	التحليل النظري	التحليل النظري والطرائقي المنطقي
نمط المعرفة	المعرفة التجريبية	المعرفة النظرية	المعرفة النظرية والفلسفية

القسم الثالث

الادراك التجريبي للتاريخ

اعتبر كثير من الفلاسفة والمؤرخين، وما زالوا يعتبرون، أن المعرفة التاريخية هي معرفة وصفية. وقد انتشرت العلوم الوصفية في الدراسات التصنيفية للقرن التاسع عشر. وتشمل بالاضافة الى العلم التاريخي، الجغرافيا والاثنوغرافيا والانظمة اللغوية وغيرها. وصفة «وصفية» لا تجعل تلك العلوم تقابل العلوم النظرية فقط، بل أيضاً تشتمل على معنى الانتقاص من قيمتها. والمفترض أن العلوم الوصفية لا تستطيع، بحكم طبيعتها أن تنتج معرفة قوانين منشأ ووظيفة وتطور الموضوع المدروس. وذلك تتدنى إلى مرتبة العلوم «من الدرجة الثانية». هذا الميل العلمي السائد لم يدعمه وندباند وريكرت واتباعهما فقط، بل هما اللذان اوجداه فلسفياً. إن تقسيم العلوم إلى علوم رمزية (ايدوغرافية) وقوانينية (nomothetic) الذي وضعاه عاش بعد مؤسسيه ونقاده. حتى بعض خصوم هذا التصنيف، ومنهم مؤرخون وفلاسفة، مازالوا يلحون مباشرة أو بطريقة غير مباشرة على السمة الوصفية السائدة في المعرفة التاريخية.

سمـة اخرى مميزة للمعرفة التاريخية تبدو في تجريبيتها السائدة. فلفترة، وربما لفترة طويلة من تطورها كان هذا التشخيص صحيحاً بصورة عامة. ولكن بما أن التعرف التاريخي المحترف تحول إلى علم، فقد بدأت مصطلحات المعرفة النظرية تتبدى بصورة واضحة. ولا يمكن أن يعامل العلم التاريخي الحديث على أنـه علم وصفي وتجـريبي. وعلى أي حال فان الـوصف والتجريب قائمان ومن الواجبات الهامة للابستمولوجيا التاريخية تحليلهما.

الفصل الخامس

مساهمة في قضية الوصف التاريخي

١ ـ الوصف في نظام المعرفة العلمية

عندما يحلل المرء مفهوم «الوصف التاريخي» يصطدم بعدد من العقبات. وبسبب انتشار النمط الثنائي الرابط للمعرفة العلمية، فان البحث في بنية العلم غالباً ما يكون مرتبطاً باختبار المستوى النظري والتجريبي. أو قضايا اعادة النظري إلى التجريبي وبتحليل لغة العلم والملاحظة وهكذا. ولم يول سوى اهتمام قليل لمفهوم «الوصف» الذي يمكن أن يرتفع في سياق الابستمولوجيا التاريخية إلى مستوى مقولة) لسببين: لعموميته، ولأهميته الخاصة. وكلا السببين ينطبقان على المؤلفات العامة في فلسفة العلم وعلى الدراسات الخاصة في نظرية المعرفة التاريخية.

إن أعلى ما يمكن من كيفية انكشاف ذلك في الكتب المكرسة لتحليل الوصف تحليلاً منطقياً ابستمولوجياً، سوف نجده في كتاب أوفاروف. لكنه أيضاً ضيق على نفسه. بالتعليقات على الوصف الذي احتل مكانة في كل من ميدان

الـوقـائـع التـاريخية، وميدان النـظرية التـاريخية، وذلـك ما لا يجتمع والوقائع التجريبية . . الخ .

وأهم كتاب في هذا الموضوع ربما كان ما كتبه توبوروف في المصادر الكونية للوصف التاريخي المبكر. لكن القضية المدروسة فيه هي من وجهة نظر ثقافية اكثر منها من وجهة نظر ابستمولوجية .

إن الطبيعة الابستمولوجية للوصف التاريخي ما تزال تكمن خارج ميدان رؤية المنـطقيين والابستمولوجيين . هناك أيضاً غياب لكل الأبحاث الجدية التي تقوم بتحليل مقارن للعلم الطبيعي والوصف التاريخي . ويتطلب الموقف دراسة وحل القضايا التالية :

١ ـ ابراز الطبيعة النوعية والوظائف الادراكية للوصف في بنية المعرفة العلمية .

٢ ـ توضيح وظائف الوصف التاريخي من خلال تحليل أمثلة ملموسة .

٣ ـ القيام بتحليل مقارن للوصف في العلم الطبيعي والعلم التاريخي .

٤ ـ بحث العـلاقـة الـداخلية لمفـاهيم «المعـرفـة الـنظرية» و«المعـرفـة التجريبية»، «الواقعة» و«الوصف» في نظام الادراك التاريخي .

سأقول، قبل كل شيء، ما هو الوصف في شكله العام . فلنفرض أن هناك موضوعاً في نظام ما هو A ، إلى جانب مجموعة فرضيات (نرمز إليها بالرمز S) نعبر عنها بلغة معينة . تشتمل هذه الفرضيات على مصطلحات انظمة ثانوية وخصائص وعلاقات وتحولات مختلفة للنظام الأساسي A .

يضـاف إلى ذلك أن هناك مصطلحات فردية عدة، واسماء لتلك العناصر المختلفة للنظام، أو خصائص وعلاقات منفردة . ومجموعة كل تلك المصطلحات تشكـل معجم مفـردات الـنظام A . وبـالاضافة الى معجم A هناك عادة معجم (قاموس) لغة مستخدم بكليته، فيه مصطلحات اخرى وبالاخص كلمات، تلبي الانواع القواعدية والمنطقية التي نحتاج إليها لبناء الفرضيات المختلفة في بنيته .

إن المجموعة S تدعى الوصف أو لغة الوصف، موضوع A تعبر الفرضيات فيه عن معرفة نوعية حول A ، أي تجعل من الممكن تفريق وتحديد الأنظمة الثانوية

والعناصر في A ، وتساعد على تفريق وتحديد الخصائص والعلاقات والتداخلات والتحولات القائمة في A .

S تسمى الوصف الكامل أو الكلي عندما يشتمل على فرضيات تساعد في تفريق وتحديد كل الأنظمة الثانوية، والعناصر والخصائص والعلاقات والتفاعلات والتحولات (المعروف منها على الأقل) لـ A . إن A في وصفها لـ S تسمى المفرد أو الفردي (بغض النظر عما إذا كانت تعبر عن صفة أو عدة صفات) عندما تسجل المعرفة، أي تسمح بالفروقات والتحديدات في عنصر واحد مفرد A ، أو في نظام ثانوي مفرد واحد. في الحالة الأخيرة لا تسجل في الوصف البنية الداخلية للنظام الثانوي. وعندما يشتمل تقرير واحد أو عدة تقارير S على وظائف فرق وتحديد نظام ثانوي لموضوع A ، ويأخذ البنية الداخلية للنظام الثانوي في الحسبان عندما يفعل ذلك، يسمى الوصف الجزئي.

يمكن أن يجد المرء في التواريخ الحربية لروسيا وصفاً لمعركة بورودينو التي كانت منعطفاً في الحرب الوطنية ١٨١٢. وبما أن هذا الوصف يسجل المراحل الرئيسية للمعركة، ومراحلها الأولية، والنتائج المباشرة وقوة العساكر وتحركاتها، وأوامر القواد والمناورات التكتيكية. . الخ فان الوصف كامل. أوصاف القضايا المنفصلة للمعركة، أو أعمال باغراتيون أو ريفسكي هي أوصاف أزلية، وطالما أنها تشخص أفعال أشخاص فرديين أو جنود أو قواعد أو مجموعات احتياطية، وهي لسبب أو لاخر هامة لفهم جوهر المعركة، فإنها أوصاف منفردة.

من المهم أن نلاحظ أن العنصر الواحد نفسه، أو النظام الثانوي الواحد لموضوع A يمكن أن يوصف بعدة وسائل، بعدة مجموعات من المقاييس، بفترات مختلفة من الزمن، فالخصائص أو العلاقات، أو المواقف المجسدة لعنصر معين أو نظام ثانوي، يتم تسجيلها.

سمة مميزة للأوصاف التاريخية هي ضرورة تسجيل عامل الزمن. فالوصف الكامل لمظهر وسلوك ايفان الرهيب، مثلاً، يقوم على اوصاف منفردة أو جزئية، يضعها معاصروه في شتى فترات حياته. في كل وصف من هذه الأوصاف، مظهره فقط أو طريقة سلوكه في لحظة معينة، أو فترة طويلة تقريباً من حكمه، لابد أن تسجل مجموعة معينة من العلاقات مع دائرة ما من الأشخاص. . الخ . إن الوصف،

الكلي يفترض مسبقاً تركيباً يجعل من الممكن افراد هذا الملك بوضوح بكل المقاييس المتوافرة في خانة اسلافه وأخلافه. وبما أن الأوصاف المنفردة أو الجزئية قد تتناقض أو حتى يلغي الوصف الواحد الآخر، فإن تقييمها واختيارها وجعلها في نظام وتركيب يمثل ممارسة ادراكية خاصة.

ومهمة معاكسة، لا تقل أهمية، هي استنتاج كل الأوصاف أو أوصاف طبقة في طبقات وعناصر ثانوية. وهذا ما يجري في العلوم الطبيعية (في البيولوجيا مرتبطة ـ مثلاً ـ في تحديد الأنواع والأسرة. . الخ لنبتة جديدة، وحيوان جديد) وفي العلوم الاجتماعية عندما نذلل امكانية توسيع وصف مجتمع صغير من نوع معين إلى وصف بنى اجتماعية غير معروفة سابقاً.

يمكن اعتبار فرضيات S نظاماً خاصاً. وعندما تنكشف علاقات منطقية محددة أو تتوطد بين الفرضيات التي تؤلفه، وبالتالي تشكل ارتباطاته (مثلاً علاقات النتيجة الاستدلالية أو الاستقرائية، والنقص المنطقي. . الخ) فان S تؤلف نظاماً، بصورة منطقية، وهذا النظام يعني أن الفرضيات التي تؤلفه منظمة وفقاً لقوانين المنطق التي يجري تعاقبها داخل النظام. هذه الروابط بين فرضيات S يمكن أيضاً أن تكون تجريبية أكثر منها منطقية، وتعني أن فرضية ما تشكل جزءاً من الوصف لا يمكن الحصول عليها (استنتاجياً) من فرضية أخرى بواسطة قوانين وأحكام المنطق من دون ملاحظة موضوع A، وانظمته الثانوية وعناصره وتحولاته التي تظهر فيها. . الخ. في تلك الحالة S هي وصف تجريبي، لأن التعاقب وارتباط الفرضيات التي تؤلفه تعتمد ككل على تجارب وملاحظات موضوع A. في ظروف معينة يمكن أن يتحول الوصف التجريبي (الكامل أو الجزئي أو المنفرد) إلى وصف منظم منطقياً، لكن هذه قضية خاصة مرتبطة بنشأة معرفة نظرية خاصة. وهذا الصدد فإن حقيقة أن الأوصاف تظل أيضاً في بنية المعرفة النظرية تستحق اهتماماً خاصاً، مثل هذه الأوصاف ليست مؤشراً أو سمة تجريبية بسيطة غير غامضة. إن هذا يمكن تقصيه في العلم الطبيعي النظري.

سأدلي هنا بتحفظ ضروري آخر. وهو أن طريقة البحث العلمي غالباً ما تعتبر وصفاً خاصاً (وصف النشاط البحثي، أو الاجراءات والعمليات المنفردة). ويمكن أن نوافق على هذا مبدئياً، لكن مصطلح «وصف» يجمع عدة معان غير مرغوبة

وناجمة من الأهمية الادراكية، طالما أن كل الفرضيات ذات اللغات الطبيعية والعلمية الكثيرة طفقت تعامل على أنها أوصاف. فلابد أن يضيق المرء معنى هذا المفهوم على النحو التالي: مجموعة أطروحات S هي وصف (مع وجود الخصائص المشار إليها أعلاه)، عندما تعود إلى موضوع معرفة علم معين.

إن الوظائف الكبرى للأوصاف التي تقرر مكانها في أي نظام ادراكي تقوم في الإفراد والعزل والتفريق بين الأنظمة المنفصلة، والأنظمة الثانوية والعناصر من الصنف ذاته. فالوصف يساعد على رسم خطوط فاصلة لهذا النوع أو ذاك، وفوق ذلك ليس من المهم أبداً من ناحية منطقية بأي وسيلة تم ذلك. إن النقطة الرئيسية هنا هي إقامة المستوى الذي يصاغ فيه الوصف وهكذا فإن تقرير «كل الناس لهم شحمة أذان ناعمة» هو وصف الانسان باعتباره من الأنواع البيولوجية الخاصة، طالما أن وجود شحمة الأذن الناعمة سمة مميزة تماماً للانسان. لكن هذا التقرير يجب ألا يعامل على أنه وصف عندما يتعلق بإفراد وتفريق عروق وأمم وفئات الجنس والأعمال ومجموعات عرقية أو اجتماعية. وبالطريقة نفسها فان التقرير عن العيون المائلة وعظام الخد الناتئة إنما هو جزء من وصف المنغوليين، لكن هذه السمات المميزة لا يمكن أن تعتبر أوصافاً مميزة تفرق مجموعات قومية منفردة داخل العرق المنغولي. وفي الوقت نفسه فإن مثل هذه المعلومات لا يمكن أن تدخل عموماً في نظام الأوصاف عندما تكون القضية متعلقة، مثلاً بفيزيولوجيا الأعصاب أو القدرات الانسانية. وبالتالي حتى نصف مجموعة فرضيات S بأنها وصف، لابد من أن تتطابق مع مضمون مهمة ادراكية محددة، بالاضافة إلى السمات والوظائف المشار إليها أعلاه. S ككل تشبه تماماً عناصرها المنفصلة (أوصاف منفردة وجزئية) لا تعتبر وصفاً خارج سياق المهمات.

لابد أن يؤكد المرء عامة أن الأوصاف ليست ولا يمكن أن تكون بحكم طبيعتها، مصطلحات منفردة لأي نظام ادراكي. أي تعرف، بما فيه التعرف التاريخي، بالاضافة إلى وظيفة التحديد والتفريق والافراد لابد له من القيام بالمقارنة والتوحيد والتحليل والقيام بالوظائف والاجراءات الادراكية الأخرى (وعلى الأخص التفسير والتنبؤ والتنظيم والتركيب العام.. الخ). فالمسألة هي فقط مسألة نسبة الأوصاف في بنية المعرفة، ولكن لا يمكن لأي وصف أن يشكل ويطور نظام

معـرفـة لكونه وصفياً خالصاً. لكن النسبة يمكن أن تكون كبيرة، والثقل النوعي للأوصاف التي قدمتها مختلف المستويات وفي شتى العلوم لن تكون هي نفسها.

من المهم أن نلامس بايجـاز مسـألـة التقسيم المقبـولة في منطق اللغات الاختصاصية، وعلى الأخص لغات العلوم وهي مسألة تقسيمها إلى طبقتين: اللغة المـوضـوعية ومـا بعـد اللغة (الميتالغة). وتقسم اللغات الموضوعية بدورها إلى مستويين رئيسيين: وهما لغة الملاحظة ولغة النظرية. بالاضافة لابد من تمييز لغة رابـطة خاصـة، أي لغـة مطابقـة. والمعـروف أن تلك الأوصـاف التي تسجـل المعلومات التجريبية المباشرة يجري التعبير عنها بلغة الملاحظة. التقارير الشاملة التي تلعب دور الفرضيات أو القوانين تصاغ بلغة النظرية. فاللغة الرابطة تشتمل على قواعـد لتفسير مصـطلحـات اللغة النظرية في مصطلحات لغة الملاحظة، وكـذلك تشتمل على أحكام لارجاع الفرضية من الاولى إلى الأخيرة، ولربطها. ويمكن رسم حد بين الطبقات والمستويات اللغوية التي تشتمل والتي لا تشتمل على الأوصـاف. هذا الحد على ما يبدو ايضاً «يؤيد» تقسيم العلوم إلى وصفية ونظرية، لأنه في هذه الحالات عندما لا يكون للشكل المطابق للادراك نظريات صارمـة في منحاه، فإن مضمونه ينشأ في لغة الملاحظات. وذلك يعني أن هذا الشكل هو شكل وصفي صرف. وفي رأيي (وسوف أعرضه) أن هذه المقاربة لقضية الأوصـاف غير كافية لا على المستـوى المنـطقي الـطرائقي ولا على المستـوى الابستمولوجي، طالما أنه لا يعكس الممارسة العلمية الحقيقية.

أخيراً، لابد من القول إن مابعد اللغة (الميتالغة) يصف لغة موضوعية ولا يصف الواقع نفسه. إن البنية المنطقية والوظائف الادراكية للغات العلوم المناسبة توصف وتحلل وتبحث بالمعنى الـواسـع بواسطة الميتالغة. لكن الاوصاف التي تشخص في الميتالغة لا ترجع إلى موضوعات معرفة العلوم ذاتها. لذلك لن أمس تلك الأوصاف فيما سيلي.

لنرجع الآن إلى خصوصية الاوصاف التاريخية.

٢ ـ الأوصاف التاريخية

حتى أجعل عرضي أكثر ملموسية سآتي بأمثلة من الأوصاف التاريخية التي تمكنني من التأكيد، والأهم من ذلك تشخيص الأوصاف بدقة أكثر كشكل خاص للادراك التاريخي، ولمقارنة الأوصاف التاريخية والأوصاف في العلوم الطبيعية. بالطبع المادة التي سأوردها لاحقاً لا تستنفذ فكرة الموضوع الذي يهمنا، لكنها في الوقت نفسه تجعل في الامكان استخلاص نتائج معينة. وقد قسمت الشواهد إلى أربع فئات. الأولى تشتمل على أوصاف مأخوذة من سجلات الملوك الآشوريين والبابليين في القرن التاسع قبل الميلاد، والثانية قطعة من كتاب أغاثيا الميريني، المؤرخ البيزنطي في القرن السادس بعد الميلاد، والثالثة بعض المقتطفات مما يسمى السجلات الزمنية الروسية لنيكون في القرن السادس عشر. وأخيراً الفئة الرابعة تشتمل على لوحات تاريخية مأخوذة من مؤلفين متنوعين.

١ ـ من سجلات تغلات بليسير الأول (١١١٤ ـ ١٠٧٦ ق.م):

ستون ملكاً من بلدان نيري، مع كل من هبوا إلى نجدتهم، طاردتهم برأس رمحي حتى البحر الأعلى..

سيني، ملك بلاد داييني، الذي لم يخضع لسيدي أشور، جئت به أسيراً مكبلاً إلى مدينتي آشور. لقد عفوت عنه، وارسلته بعيداً عن مدينتي آشور، كعابد للأرباب العظام، بحيث يعيش ويقدم لهم الاحترام. لقد أخضعت النيري تلك البلاد بطولها وعرضها لسلطتي، وكل ملوكها ركعوا عند قدمي.

٢ ـ من سجلات شلمانسر الثالث (٨٥٩ ـ ٨٢٤ ق.م):

دخلت ممرات أرض الزي، أرض الزي (سوهي)، دايني توجي، ارزاشكونو، المدينة الملكية لآرام وملك أرمينيا، وغلزانو وهابوشكيا، كلها غزوتها.. دخلت ممرات بلاد انزيتي، بلاد سوهمي وداناي واورارتو. كلها غزوت.

٣ ـ من سجلات شامشي ـ أداد الخامس (٨٢٣ ـ ٨١١ ق.م)

سرت إلى غيزيلبوندا. حاصرت مدينة كيناكي دمرتها وأحرقتها بالنيران. وعبرت الجبال الوعرة «بشبيزيدا»، وأخذت الجزية من تيتاماشكا في ساسياشو، ومن كيارا في كارسيبوتو، وتتألف من خيول مطهمة. هيمنت على كل غيزيلبوندا ـ فهجروا كثيراً من مدنهم وخضعوا لجلالتي، وذهبوا إلى اوراش حصنهم القوي. فحاصرت تلك المدينة وبدماء محاربيهم صبغت ساحات مدنهم كما يصبغ الصوف. قتلت ستة آلاف، وأسرت حياً ملكهم بيريشاتي مع ألف ومئتين من مقاتليه. واخذت كل ما يملكون من ثروات وبضائع وقطعان واسراب وغنائم بأعداد لا تحصى. دمرت مدنهم وأحرقتها بالنيران. وأخذت الجزية من انغور في سيبارو، وصورتي الملكية جعلتها في حجم ضخم.

II

الضابط الروماني نرسيس، المشهور بحصافته العظيمة، مع أنه لا يلاحظ هذا، وبحرصه الدائم على معرفة خطط الأعداء، قرر مرة استخدام كل قواه لاخضاع المدن. . التي كانت ما تزال في يد الغوط. هذا الرجل، الذي لم يسكره النصر ولم تغره الكبرياء، ولم يستسلم للراحة والمتعة بعد الغزوات، كما يحدث لدى الآخرين عادة، قرر فوراً السير بالجيش إلى كامو. هذه المدينة الايطالية الحصينة، التي يعسر على أعدائها الاستيلاء عليها، تنتصب على هضبة شاهقة من الصعب نوالها، وفيها برج مراقبة يشرف على البحر التيراني. وهناك على شاطىء البحر جرف شاهق على أقدامه تتكسر الأمواج، بينما تعلو الأسوار بعيداً وقد نصبت فوقها المتاريس والأبراج. كل ثروة توتيلا وتيجا، وهما من الملوك السابقين للغوط، في هذه القلعة المحصنة. وحالما وصل نرسيس هناك حاول بكل قواه أن يحصل على كل من المدينة والثروات باسرع ما يمكن بحيث أن الغوط لا يجدون متسعاً للتدعيم الستراتيجي، وهكذا امتلك المدينة وحقق النصر الكامل والنهائي.

III

١ ـ في عام ٧٠١٧ (هكذا جاء في الترجمة الانكليزية. وهو خطأ لأن

الأحداث تدور في القرن ١٦ ـ المترجم) في يوم الثلاثاء التاسع عشر من أيلول (سبتمبر) حضر الدوق الكبير فاسيلي ايفانوفيتش، دوق كل الروسيا إلى السفراء اللتوانيين من الملك زخديمونت، ستانسلاف كليبونيتش الحاكم البولوتسكاني، وايفان سوبتزيش، المارشال والسكرتير، فوتيش ناربوتوفيتش، المارشال، وايفاشكو بوغدانوف، كاتب سوبيزيش، للمفاوضة عن السلم والمحبة والاستقرار الدائم.

٢ ـ وفي الشتاء ذاته حضر السفير شاسين سيت إلى الدوق الكبير فاسيلي ايفانوفيتش دوق كل روسيا من الملك محمد أمين في قازان من أجل توطيد السلم والصداقة.

٣ ـ وفي الشتاء نفسه في ٢ كانون الثاني جاء سفير القيصر المنتخب، وملك روما الأعلى مكسيميليان باسم يوري سنيتزيم بومير، مستشار جلالة القيصر إلى الدوق الكبير فاسيلي ايفانوفيتش سيد كل روسيا، من أجل المحبة والاخوة والصداقة.

٤ ـ في الربيع ذاته، ٢٨ أيار (مايو) حضر سفير باسم كمال بك، أمير منغون، إلى الدوق الكبير فاسيلي ايفانوفيتش، دوق كل روسيا في موسكو من زارغراد من قبل السلطان التركي سليم ـ شاه ـ هنديكر من أجل الاخوة والحبة.

IV

١ ـ صورة تاريخية لغايوس يوليوس قيصر:

قيل إن قيصر كان طويلاً أشقر ممتلئاً، بوجه عريض وعينين بنيتين نفاذتين. كانت صحته جيدة، ما عدا حالات السبات الفجائية والميل إلى رؤية كوابيس تزعجه، لأنها تنبئه بخاتمته، لكنه أصيب بنوبتين من الصرع أثناء حملته. كان غندورا، فدائماً يصفف شعره ويحلق ذقنه، ويتهم بأنه كان يزيل الشعر من بعض أجزاء جسده الشعرانية، بملقط. ولم تكن صلعته منسقة، فكان أعداؤه يسخرون منها، فكان يستخدم المشط ليرتب الشعرات الرفيعة الأمامية لتغطي شيئاً من صلعته، ومن كل مظاهر التكريم التي يقدمها له الشعب ومجلس الشيوخ، ماكان أحب إلى نفسه من وضع اكليل الغار على رأسه في كل مناسبة. انه كان يسعى إلى ذلك باستمرار.

لم تكن ثيابه عادية: كان يضيف أكماماً مطرزة بالأكاليل مع تطريزات ممتدة على ثوبه الأرجواني الذي يرتديه في مجلس الشيوخ. وحزامه لم يكن مشدوداً تماماً ـ لذلك حذر سولا الحزب الارستقراطي قائلاً: «احذروا الصبي ذا الثياب المحلولة».

٢ ـ صورة تاريخية للامبراطور البيزنطي باسيل الثاني:

معظم أبناء جيلنا الذين شاهدوا الامبراطور باسيل بدا لهم بطريقة صارمة قاطعة، رجلاً سريع الغضب لا يغير رأيه بسرعة، رزين في عاداته اليومية يحوز كل معالم الرجولة، لكني إذا آمنت بمؤرخي تلك الفترة، الذين كتبوا عنه، فانه لا يشبه الوصف السابق في بداية حكمه. لقد حدث تغير في شخصيته بعد اعتلائه العرش، فبدلاً من متابعة حياته اللاهية الرخية أصبح رجلاً ذا طاقة عظيمة. وقد حدث التغير الكامل بسبب ضغط الأحداث. لقد تصلبت شخصيته، فقد حلت القوة محل الضعف وزال التراخي القديم فيه أمام التصميم الجديد على الهدف.

تكشف مقارنة هذه النصوص مباشرة تشابهها واختلافها. فكلها أوصاف لأحداث ومواقف وعمليات معينة من الوقائعية التاريخية الحقيقية. بعض المؤلفين كانوا أحياناً يشاركون في الأحداث التي يصفون أو يعاصرونها. لذلك كانوا يسجلون كل التفصيلات. في أي حالة فان حجم السمات الفردية لابد أن تكون هامة كماً ونوعاً أكثر مما كشفته النصوص. هذه الندرة النسبية في الشاهد التاريخي تُعزى إلى اختيار معين وتجميع للصفات والعلاقات الموجودة في الظواهر التي احتلت، لكونها وصفت، مكاناً في تفكير المسجلين والمؤرخين والشخصيات السياسية وبقية شاهدي العيان.

أوصاف النموذجين الأول والثالث جرى التعبير عنها بتوجه سياسي. وظيفتها الكبرى هي تسجيل الأعمال السياسية والعسكرية. في سجلات مابين النهرين نجد هذه المعلومات، كما سنقول الآن، تشتمل على لهجة دعائية اضافية. فهمها الأكبر تخويف الشعوب المغزية، وتأكيد سيطرة حاكم معين. انها تشتمل على معلومات واسعة جداً، فقط عن أماكن جغرافية رئيسية (أسماء المدن والأقاليم والممالك المغزية والأنهار والجبال.. الخ) وعن فترات زمنية. وهذه تفصيلات

مطولة تكمن خلفها، برأي خبراء من الدرجة الأولى، أوصاف اعمال لنموذج موحّد يشكل نظاماً منفرداً للنشاط العسكري. فتسجيل هذا النشاط وعقابيله الكبرى (أنا دمرت ـ أنا أخضعت ـ أنا أحرقت ـ أنا غزوت ـ أنا أسرت ـ أنا خربت) تؤلف المهمة الكبرى لهذه السجلات. وبهذا المعنى لو جردنا هذه السجلات من التفصيلات لأمكن تقديم وصف عام لنموذج من الشعوب التي في مستوى واحد من التطور التاريخي. وبغض النظر عن تعاقب معين وبالغاء التفصيلات التي تسجل أسماء المدن والشعوب والحكام ونمط النشاط نفسه وتركيبه وبنيته، نجد أن من الصعب وضع ممايزة لهذه السجلات. ونستنتج ذلك بوضوح من أمثلة الفئة الثالثة.

إن المقتطفات في تلك المجموعة اختيرت عمداً. فمضمون الأوصاف هو نفسه تقريباً. إنها تسجل أفعالاً دبلوماسية معينة: وصول السفراء إلى بلاط دوق موسكو الكبير فاسيلي الثالث. طريقة وصف هذه الأفعال يمكن تقسيمها إلى ثلاثة عناصر: تقرير عن وصول السفارات مع الاشارة إلى تاريخ الزمن التقديري، ومعلومات حول غرض السفارات (في الحالات الموصوفة توطيد السلم والصداقة والاخوة) ومعلومات عن تركيب السفارة بقائمة من الأسماء. ما عدا ذلك لا نجد أي شيء فردي منفرد، أو غير متكرر هنا، باعتباره وصفاً للعمل التاريخي نفسه. في كل حالات الفئة الثالثة، تبرز الخصائص الفردية عن طريق عناصر مرتبطة بالفعل في لحظة معينة من الزمن، ومشيرة إلى هيئة السفارة والبلاد التي أرسلتها. كل التفاصيل الباقية (المظهر والسن وسمات شخصية اعضاء السفارة، وعاداتهم وطقوسهم الدبلوماسية وتفصيلات المفاوضات، والعهود المتخذة، ومخاطر الطريق.. الخ) التي يمكّن أن تجذب الاهتمام من أي زاوية وتقدم خصائص فردية اضافية، غائبة عن هذه الأوصاف. وذلك طبعاً لا يعني أن الأحداث والشخصيات التاريخية تنقصها المعالم الفردية الموضوعية. المسألة هي ان الأوصاف المذكورة قدمت داخل سياق الانسجام مع المهمة السياسية وهي تنظيم المعلومات الأهم من وجهة نظر الدولة بشكل مناسب للاستعمال السياسي السريع.

هدف آخر للسجلات الزمنية وهو الاحتفاظ بالمعلومات ونقلها إلى أجيال المستقبل. لكن ذلك لم يكن الغرض الوحيد. لقد استخدمت السجلات الزمنية فترة معينة من الزمن كوثائق سياسية راهنة، استدعت درجة من الشرح المطول

وتخصيص الأوصـاف فيهـا. فالأوصـاف باعتبارها صوراً نصيّة لأعمال اجتماعية سياسية منفصلة في مواقف محـدودة، سجلت فقط الخصـائص العـامة للظواهر الموجودة فيها. فلا تكتشف خصوصيتها إلا عندما نجيز كونها عناصر أو أنظمة ثانوية لنظام كلي معين، وهو التعرف التاريخي الذي بدوره يعكس بشكل متكامل، ليس فقط الأحداث والمواقف الفردية المنفصلة، بل يعكس بالأحرى نظاماً متطوراً، أي العملية التاريخية التي تحيط بهذه الأحداث والمواقف باعتبارها انظمته الثانوية وعناصرها.

إن التقرير، أو مجموعة التقارير، إذا ما أخذت منفصلة، بحيث تسجل حادثاً أو موقفاً منعزلاً، غير قادرة على اعادة انتاجها كتشخيص فردي موضوعي بواسطة طيف محـدد للخصـائص والعـلاقات والتفاعلات. فقط انعكاس عملية تعاقب الأحداث، انعكاس النشاط كنظام متطور يصف تفاعل ميكانيزما الوضع وتحقيق الاهداف بشروط مادية معينة، يجعل من الممكن تحقيق تفرد الادراك التاريخي. إن المقطوعة الموجودة في المجموعة الثانية، هي مقطوعة نموذجية، بالمعنى الذي قلناه. إنها تسجل هدف الضابط البيزنطي والشروط الجغرافية والتكتيكية لتحقيقه، وتقدم وصفاً نفسيـاً لنرسيس، يفسر معالم فعاليته.. الخ. هذا وصف مسبق لنظام ثانوي فعال ضمن نظام عام من الفعالية المتطورة، أو بالأحرى اكبر من الأفعال المنعزلة. وهذا الوصف يمكن أن يسمى صورة تاريخية متعددة المستويات والبنى.

فالصـورة التـاريخية (وأمثلتها في المجموعة الرابعة) هي اختلاف الصورة التاريخية. فعلى غير ما هي عليه اللوحة المرسومة التي تحتفظ، بشكل عام، بكل السمات الفردية للشخصية فان اللوحة التاريخية اللفظية تشتمل على الأهم فقط، فتعبر عن تفاصيل ومعالم ملموسة للشخص الذي تتناوله. وهذا ما نجده في وصف سويتونيوس لقيصر. وعلى العكس في وصف باسيل الثاني فليس هناك تفاصيل ملمـوسـة مرئية، وإنمـا الصـورة العاطفية النفسية هي التي رسمت بوضوح. إن مجموعة تفاصيل الوصف، لتفاصيله ومقاييسه، تعتمد على مهمة الكاتب الوثائقي أو على المؤرخ نفسه، وليس على الموضوع.

هذا هو مكـان التسـاؤل فيمـا إذا كانت الأوصـاف التـاريخية إيدوغـرافية (المنفردة)، وفيما إذا كانت تقدم تماماً معرفة الظواهر التاريخية الفردية والفريدة.

وعلى الرغم من محدودية الأمثلة المقدمة يبدو أن المرء يستطيع أن يقدم تقارير محددة تماماً رداً على ذلك.

١ ـ يمكن اعتبار الأوصاف التاريخية على أنها أوصاف فردية فقط في ظروف خاصة. فالمختارات الأشورية والبابلية تختلف باعتبارها تسلسلاً للأحداث وقائمة بالشعوب المقهورة والمدن المحاصرة والمدمرة، . ومبلغ الجزية وغنائم العسكر. . الخ. لكنها تقدم تعميماً يقوم على استنتاج نابع من هذه العناصر. إن تقرير «إن حروب ملوك آشور وبابل في القرن الثاني عشر وحتى القرن الثامن قبل الميلاد، كانوا يتميزون بظلمهم الشديد وبتخريبهم الشديد وتدميرهم وسلبهم واستعبادهم للشعوب المقهورة» إنما هو وصف تعميمي. وهو، على غير نصوص المجموعة الأولى، يعود إلى فترة زمنية طويلة ويحتاج إلى الكثير من التفاصيل، ومع ذلك يلبي كل المتطلبات المنطقية التي تضع الأوصاف. ويمكن بالطريقة نفسها أن يحل وصف تعميمي محل أوصاف المجموعة الثالثة، وهو «في فترة معينة من حكم فاسيلي الثالث كان هناك نشاط دبلوماسي مكثف لتوطيد علاقات الصداقة بين موسكو والدول المجاورة». ولابد للمرء أن يتذكر أن وظائف الافراد والتحديد تقوم بها الأوصاف المعممة أكثر مما تقوم بها أوصاف أولية ملموسة. وعلى الرغم من ذلك، فان كليهما يقوم بالدور الادراكي داخل سياق المهمات الادراكية المعتبرة. إن التزيين المفرط للتفاصيل، ناهيك عن الانفراد الكامل المرتبط بقائمة لا نهاية لها من المقاييس، ليس علامة مميزة للأوصاف التاريخية بشكل عام، بما فيها الأوصاف الملموسة. ومع أن الأخيرة تجعل من الممكن افراد وتمييز أحداث منفصلة، فانها لا تنفي امكانية جزئيتها، وأحياناً حتى وحدتها العميقة مع الأوصاف الأخرى.

٢ ـ في عدة حالات نجد الأوصاف التاريخية الحسية، عبارة عن أوصاف معممة هي نفسها. فلو وضعنا الرمز X بدلاً من اسم الجنرال البيزنطي نرسيس في القطعة الثانية، ورمز Y لاسم الاقليم الذي دارت فيه العمليات العسكرية، من دون ذكر التاريخ، لما أمكن لمؤرخ غريب، غير المؤرخ البيزنطي المختص، أن يعرف من قام بهذه الأعمال وأين دارت. إن «الكتابة الذاتية» المشبوهة لأوصاف تاريخية لا تعني أبداً أنها تمتلك هذه الأوصاف ملكية خاصة، بل تثبت أنها نتاج كل وصف

في السياق العام. هذه «الكتابة الذاتية» تفترض مسبقاً حجماً ضخماً من المعلومات الاضافية لا يشتمل عليها كل وصف على حدة، وإنما تشتق من الأوصاف الأخرى، والمراجع الأخرى. وبمقاربة حاسمة يمكن للمرء أن يقول من دون مجازفة ان أي وصف منفرد اذا اخذ منفصلاً لن يقدم معلومات حصرية عن المعالم الفردية للحادث والموقف والعملية.

إن درجة تفرد الأوصاف التاريخية يمكن أن تكون هامة جداً أو غير هامة. إن ذلك يعتمد على ثلاثة عوامل أ ـ صفة الموضوع. ب ـ صفة المهمة الادراكية. جـ ـ امكانية التزويد العملي بالمعلومات اللازمة وتوضيحها. ولكن لا يمكن لأي عامل إذا أخذ وحده، وليس كلها معاً، تقرير مضمون ودرجة تفرد الوصف التاريخي بالاعتماد عليها فقط. إن درجة تفرد أوصاف العلم الطبيعي أيضاً يعتمد على هذه العوامل ذاتها، وقبل كل شيء على طبيعة المهمة المطروحة. وبما أن طبيعة المهمات الادراكية تتغير خلال تطور المعرفة العلمية، التي تؤدي إلى فهم مختلف لموضوعها وإلى تمايز الموضوعات المختلفة فيها، فإن ذلك هو ما يشكل الأوصاف. يمكن التأكد من هذا المفهوم بمقارنة الأوصاف العلمية بالأوصاف التاريخية.

٣ ـ التحليل المقارن للأوصاف العلمية والتاريخية

لنختبر فيما إذا كانت الأوصاف مستخدمة في الادراك العلمي أو أنها ميدان خاص بالتدوين التاريخي.

· لمصطلح «وصف» تداول واسع في الفيزياء، ونلقاه في كل من الأدب المختص وفي الكتب المقررة. ولكن لا أحد يغامر ويسمي الفيزياء علماً وصفياً على هذه الأسس. فماذا يعني الفيزيائيون عندما يتحدثون عن الأوصاف؟ إن المفهوم نلقاه غالباً في تقارير من نمط «ميكانيك الكم يصف حالة النظام الذري» أو «الديناميكيا الكلاسيكية تصف حركة الاجسام في ظروف معينة» أو «قانون أوم يقدم وصفاً كمياً لعلاقة الفولطاج بشدة التيار الكهربائي». هنا تكمن أساساً النظريات الفيزيائية الصارمة. فالقول إنها وصفية يعادل القول إن بعض أنظمة

الأشياء تعتبر أو تعكس معرفة معينة مسجلة فيها. ويمكن أن يقول المرء بالاعتماد على التعريف الوارد في الفقرة الاولى، إن النظريات الفيزيائية تقوم بوظيفة الوصف بالاضافة إلى وظائفها الادراكية الكبرى (الشرح والتنبؤ والتنظيم. . «التنظيم: اقامة نظام ـ المترجم». . . الخ). هذه النظريات تفرد موضوعاتها بطريقة خاصة، بالاضافة الى خصائصها وعلاقاتها وتحولاتها وتفاعلاتها، التي تنعكس وتسجل في قوانين مناسبة ولا تعامل عن طريق نظريات أخرى. وبهذا المعنى فان النظريات الفيزيائية تقوم أيضاً بوظيفة التمايز والتحديد والاقرار بالظواهر المدروسة.

«الوصف» لغوياً مرتبط بمفهوم الكتابة مع تعبير دلالي على اللغة، ومع عملية الكتابة. فمفهوم «الوصف» يشدد على وجود الصيغ المسجلة، في شكل ما، وفي ميدان الفيزياء يشدد على الصيغ الرياضية والصور واللوائح والسجلات الرقمية.

عندما يستخدم «الوصف» في النظرية الفيزيائية، فان له معنى يختلف عن معناه عندما نصف ملاحظات أو تجارب. فلنأخذ بعض الأمثلة. فلنأخذ ديناميكيا نيوتن الكلاسيكية مثالاً على النظرية الفيزيائية. فما الذي تصفه؟ ان موضوعاتها هي الأجسام الصلبة. فالديناميكيا الكلاسيكية لا تتعلق بالأبعاد والأشكال الهندسية والبنية الكيميائية واللون والأصل والصفات الأخرى لهذه الأجساد. تسجل أولاً انها تملك كتلة ثابتة، ويفهم من ذلك ان هناك خاصية للأجسام المادية، وهي الحفاظ على حالة من الاستقرار أو حركة مستقيمة واحدة، أي كمقياس للعطالة. وفي تفسير هذه الأيام، تفهم الكتلة على أنها معامل يتشكل في مستويات النظرية، وأنها تربط الأجرام الرئيسية لهذا الأخير (القوة، التسارع، الاندفاع معدل السرعة. . الخ). وعلى هذا يمكن اعتبار الجسم نقطة ميكانيكية تتركز فيها كل كتلته، مع أن الجسم المادي الحقيقي ليس نقطة بالمعنى الرياضي. كما أنه لا توجد أجسام في الذرة الفوق جزيئية (فالأجسام الضخمة التي تتحرك لا يمكن مقارنة معدلاتها بسرعة الضوء، وتلك الاجسام هي المعتمدة في الفيزياء الكلاسيكية) ليس لها شكل هندسي وبنية كيميائية، ولا تتغير أبعادها أثناء انتقالها، أو لا تتغير درجة حرارتها. . الخ إن الديناميكيا الكلاسيكية تتحدث بالتالي عن حركة أشياء مثالية مجردة بمجموعة خصائص محدودة جداً ولا يمكن ارجاعها. الارتباطات الدقيقة هي بين

الأجرام التي تجسد حركة الأجسام في فضاء موحد في أنظمة العطالة المرجعية. والارتباطات المثبتة في معادلات النظرية تعامل باعتبارها قوانين فيزياء.

وهكذا من زاوية الميكانيكيا الكلاسيكية لا يمكن التمييز بين الاجسام الفيزيائية الحقيقية، طالما أنها تلبي تجريدات هذه النظرية الفيزيائية وفرضياتها. فالحجر الهاوي إلى الأرض وقذيفة المدفع وبطرس الأكبر المحتفل بانتصاره في معركة بولتافا والمغنوليا المزهرة كلها واحدة عندما ننظر إليها وفق انظمة العطالة الصارمة كأجساد بكتل ثابتة، بمعدلات سرعة لا تقارن بسرعة الضوء، وبدون النظر إلى أي خصائص وعلاقات أخرى. في مثل هذه الشروط تنتج الديناميكيا الكلاسيكية صيغاً عن طريقها بالمعطيات التجريبية المعينة، يمكن للقيم العددية للصفات المطابقة أن تطبق على أي جسم منفصل، وفي أي نقطة من الفضاء الفيزيائي المجرد، وبأي لحظة أو فترة من الزمن.

بمقارنة ما قلته أعلاه عن الديناميكيا الكلاسيكية بتعريفي للأوصاف يمكن لهذه النظرية (والنظريات الأخرى المشابهة في بنيتها المنطقية) أن تعتبر أوصافاً لأصناف الموضوعات الفيزيائية، التي تلبي فرضيات معينة وافتراضات غير شكلية. لكن من المستحيل داخل سياق مثل هذه النظريات، الحصول على أوصاف الفردي والظواهر المدركة حسياً، طالما أن النظريات نفسها لا تهتم إلا بالموضوعات والتوابع المجردة المثالية.

فلننظر الآن في الأوصاف التجريبية في الفيزياء. إنها في شكلها الأولي تعمل كمسجلات عددية كتابية أو لفظية لملاحظات. مثل هذه الأوصاف التي تسجل بعض الأحداث المتفرقة، تستخدم فقط كأساس تجريبي للأجيال التالية، للبحث عن قوانين ونظريات، أو للسيطرة التجريبية وامتحان الفرضيات. وفي هذه الحالة ماالذي نعنيه بـ «الحادث الفردي»؟

لنفرض أننا نريد تحقيق قانون السقوط الحر للأجسام قريباً من سطح الأرض (S≒t2/2) . وبما أن معامل g ثابت ويساوي إلى 10m/s ، ينتج من هذا قانون هو أن كل جسم سوف يسقط، بغض النظر عن كتلته، خمسة أمتار في الثانية وعشرين متراً في ثانيتين، وخمسة وأربعين متراً في ثلاث ثوان وهكذا. ويمكن التحقق من ذلك برمي كرة من علو معين وتحديد موقعها بعد فترات متساوية (وأقترح أن تقاس

الفترات بالثواني). والنتائج الحاصلة كلها تقدم في شكل سلاسل عددية مسجلة أو مكتـوبـة. وبمـا أنه قد تحدث عدة انحرافات بعوامل المصادفة في الظروف الواقعية، فلابد من اعادة التجربة مرات ومرات.

أي سجل منفصل سوف يثبت التأثيرات التصادفية، وهي الظروف التي تنبأ بها القانون، ولذلك لا يمكن استخدامه في شكله الأصلي لنقارنه بالصيغ الأخرى للقـانـون. ولهـذا فان المعـطيات التجريبية (السجلات الاصلية) لا جدوى من استخدامها، فكم بالحري الواقع التجريبي، أي المجموع الاحصائي للمعطيات التجـريبية التي تلغي التـأثيرات التصادفية. ويمثل هذا المجموع قيمة كبيرة في اختبار القانون أو الفرضية الخاضعة للدراسة. ويمكن أن نقرأ ٩٦, ١٩م و٩٧, ١٩م و٠١, ٢٠م نتيجـة اربعـة قياسات لسقوط كرة في ثانيتين سقوطاً حراً. فالمدلول الحسابي، أي الواقعة (وتسمى أحياناً القيمة الحقيقية) هي ٩٩, ١٩م، يقدم تقريباً تجريبياً للتكهن، ويبيح لنا اعتماد الرقم الأخير. في الحقيقة لم يسجل سقوط الكرة ٩٩, ١٩م بعد ثانيتين في أي من التجارب الأربع. وبالتالي تثبت الحقيقة التجريبية أنها وصف لمجموعة من الأحداث الفردية التصادفية، التي تشمل صفاتها العددية الفترة الحسابية للقيم. إن الحادث الذي ينطبق تماماً على الواقعية التجريبية، ربما يبرهن أنه ليس من بين الأحداث المسجلة تجريبياً على الاطلاق.

ثلاثة أنماط يمكن تمييزها في الأوصاف الفيزيائية وهي:

١ ـ نظرية تصف كل المـواقف الممكنـة والمدركة، وفق فرضياتها، وتوضع في الحسبـان الأحـداث المـدركة لتكون مطلقاً مبدئياً، لكنها مقيدة بنظرية ويمكن تمييزها من الأحداث التي تصفها النظريات الأخرى.

٢ ـ الـواقعـة التجـريبية التي تمثـل وصفاً احصائياً لمجموعة احداث تقع وتسجـل في التجـربة، أحداث تشملها الواقعة ولا تختلف مبدئياً عن الأحداث الأخرى، بل تختلف وتتحدد مبدئياً من الأحداث التابعة لوقائع فيزيائية أخرى.

٣ ـ المعـطيات التجريبية (المنفردة)، التي هي أوصاف لأحداث منفصلة سجلت في كل ملاحظة على حدة، وتعكس التجمع الكامل للعوامل، ولعوامل المصادفة أيضاً، التي تؤثر في الأحداث. ومن المهم التشديد على أن تلك الأنـماط الثـلاثة للوصف مرتبطة بطريقة محددة تماماً، فمجموعة المقاييس التي سجلتها

الـواقعـة التجـريبية والمعـطيات التجـريبية المنفـردة، يحددها ويقررها مضمون النظرية. ويمكن أن تتلقى المقاييس العددية، قيماً متباينة لا حد لها في تجربة واقعية واحدة، لكن مجموعة المقاييس نفسها محدودة، وليست كبيرة جداً، كقاعدة عامـة. صفـات الأوصـاف الفيزيائية لابد من أن نتذكرها باستمرار عندما نقارنها بالصفات التاريخية.

الخطوط الاولى في هذه المقارنة يجب أن تكون اختبار علاقات الاوصاف الفيزيائية والتاريخية بموضوعاتها.

فالأوصاف الفيزيائية بأنماطها الثلاثة تنطبق مع تجريدات معينة. ومن الخطأ الاعتقاد أن النظريات فقط تصف شيئاً مجرداً. ليست الوقائع التجريبية تنطبق على موضوعات فيها عدد قليل جداً من المقاييس فقط، بل تقدم معطيات منفردة. في المثال السابق أعلاه مقياس واحد فقط أخذ بعين الاعتبار وهو المسافة التي قطعتها الكـرة أثناء ثانيتين من السقوط الحر. وهكذا بنيت التجربة لتقدم عملية فيزيائية (سقوط الكرة) من البداية كعملية قياسية واحدة مجردة. في الفيزياء الكمية هناك فرضية عن توسط حزم العناصر من النوع ذاته، وبسبب ذلك فان الحزم الحقيقية المـوجودة في تجربة ما لا بد من وصفها كأنها شيء مجرد، وأوصافهاالمجردة لا تسمح - مثلاً - لأي الكترونين بأن يختلفا كشيئين منفردين.

موضـوعات الأشياء التاريخية، على العكس، كما بينا من المثالين الأول والرابع من المقطع السابق، محسوسة وفردانية اكثر. فالوصف لم يقتصر على مظهر يوليوس قيصر والامبراطور باسيل الثاني، مع فوارق في درجة التفاصيل واختلاف المصطلحات (المقاييس فقط، بل حتى الحروب المتماثلة الأنماط لغزوات ملوك آشـور وبـابل تشتمل على عدد كبير من التفاصيل المختلفة والأسماء الجغرافية المختلفـة. . الخ. وحتى الأوصاف المتشابهة جداً للسفراء الأجانب (في مثال المجموعة الثالثة) تختلف في قوائم الدبلوماسيين وتواريخ الوصول والأقطار التي أرسلتهم. وغـالبـاً ما يقـود هذا إلى تقـارير عن الصفة المبدئية الفردية والحسية المطلقة لموضوعات الأوصاف التاريخية. مثل هذه التقارير ترسي بالضبط الأساس الطرائقي لمفهوم الصفة الفردية للمعرفة التاريخية عامة.

وضخامة الحسية والفردانية لموضوعات الأوصاف التاريخية نفسها، لا تعني

أنهما يقدّمان لنا تجريبياً وكأنهما ظواهر يحدهما عدد من المقاييس المنعكسة في الأوصاف. والمسألة هنا هي مسألة عدد المقاييس، وربما كانت المسألة مسألة نظام اكثر منها موضوعات الأوصاف الفيزيائية ولكن مهما كان فاننا لا نتعامل مع مجموعة محددة من المقاييس. فاذا كانت المعرفة التاريخية ميكانيكية برمتها، ولا نستطيع قياس نظام المقاييس في الأوصاف، فمن الممكن مناقشة الفرق بين المعرفة التاريخية والمعرفة الفيزيائية التي تهمنا في اللغة الكمية. لكن الأمر ليس هكذا. ففي الوقت نفسه نحن الآن في وضع تسجيل حقيقة أن هناك سمات لكل من المشابهة والفرق في علاقة الأوصاف الفيزيائية والتاريخية بموضوعاتها. وترجع التشابهات إلى حقيقة أن أي وصف، حتى الأشد حسية (مظهر قيصر، أو تركيب السفراء) يفرض مسبقاً تجريداً معيناً، أي محدداً، لمجموعة المقاييس، والفروقات مرتبطة بواقع أن مجموعة المقاييس في الأوصاف الفيزيائية تتحكم بها نظرية، وهي صغيرة عددياً، بينما اختيار المقاييس لوصف من الأوصاف في التدوين التاريخي التجريبي، أملته قرون من البصيرة والذوق الشخصي والأهواء والمقولات الدينية والسياسية وغيرها، والثقافة الشخصية للمؤرخ أو المدون، وعوامل أخرى، بينما ليس للمعرفة التاريخية سوى تأثير بسيط طالما أنها ما تزال في حالة جنينية.

الخطوة الثانية في مقارنة الأوصاف الفيزيائية والتاريخية، تجعل في الامكان ابراز الفروق في اعتمادهما على المهمة الادراكية والطرائقية المعتمدة. في العلم الحديث، عندما تكون المسألة مسألة علم عادي مع تركيب مميز، أي مع مجموع نظريات ومقاييس أساسية، فان هذا التركيب يتحكم كلياً بالمهمة. فأي وصف هنا، سواء كان قضية نظرية أو وقائع أو معطيات تجريبية، هو وصف عقلي كلياً، أي يصنع وفقاً لأحكام قائمة دقيقة ذات أهمية عامة لجميع الاختصاصيين. إن الأوصاف التاريخية، أو الأوصاف التي تدعي أنها تاريخية وضعت في زمنها لغايات أخرى تماماً) تصنع من دون تركيب واع محدد. فالمهمات التي تخدمها في التحديد غالباً ما تتغير أثناء البحث الواحد نفسه، فتختلف في سمتها، ولن تقررها نظرية صيغت سلفاً، ولذلك ليست عقلية أبداً.

عندما قلت إن الادراك التاريخي يصبح عقلياً عندما ينفرد من السياق العام

للوعي التاريخي (انظر الفصل الأول) لم أكن أعني أنه محكوم منذ البداية وعلى كل المستويات بأحكام صارمة. فكإدراك تاريخي تحول إلى علم تاريخي فتزايدت باستمرار عقلانيته. لقد ظهر ذلك كلياً في بناء طرائق خاصة وانظمة تاريخية مساعدة تصل أوصافها إلى العدل الطبيعي اكثر من التدوين التاريخي التجريبي التقليدي. وفي البحث التاريخي الحديث، القائم على معرفة نظرية وطرائقية حديثة، وعلى الأخص طرائقية احصائية رياضية، تتوحد الأوصاف (على الأقل في الشكل) وفي نمط واحد اكثر من المؤلفات التدوينية التقليدية. وكمثال سوف أقدم أوصافاً تاريخية للاقتصاد الفلاحي في بيزنطة القروسطية وفي استونيا القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من الفرق بين المراحل والشعوب والثقافات والمصادر التاريخية فان مقاييس الاوصاف من نمط واحد تقريباً ويمكن مقارنتها، فهي ليست فردية.

وهكذا يمكن للمرء أن يستنتج أن كلا وجهتي النظر (احداهما التي تجعل المعرفة التاريخية باعتبارها وصفية ذاتية تعاكس العلم الطبيعي باعتباره تحليلياً مقوناً، بينما الأخرى تتجاهل كلياً الفرق بين تصنيفات المعرفة هذه) أحادية الجانب لذلك تخطىء في فهم القضية.

الأوصاف التاريخية لها أهمية مختلفة باختلاف المراحل. فتكونها وبنيتها اذن مختلفتان. وحالما يتغير الادراك التاريخي الى علم، لا ينمو حجم المعرفة التحليلية والنظرية فقط (ويستمر في ذلك)، بل تتغير الأوصاف التاريخية نفسها تدريجياً (وتستمر في ذلك). لكن للعملية ميزة وهي أنها طويلة الأمد مرتبطة مع اعادة بناء البنى الابستمولوجية وبشكل خاص مع الانتقال من مستوى المعطيات المفردة إلى تلك الوقائع التجريبية (كما سأبين ذلك في الفصل التالي). ولكن قبل أن أنتقل إلى ذلك الوجه من القضية، لابد أن أشير إلى فرق آخر (وهو فرق مركزي أيضاً) بين الأوصاف التاريخية والأوصاف العلمية. هذا الفرق الذي يترك ميسمه على مضمون العلوم الشخصية، تقرره حقيقة أن المعرفة التاريخية، والوصف كأساس له، يفرد التطور والتغير في النشاط البشري الهام اجتماعياً، والأخير لا يمكن فصله عن الوعي. إن النمط الفاصل الذي يفرق بين الادراك التاريخي والادراك العلمي، المرتبط بالطبيعة وليس بالانسان، يمر بالضبط من هذه النقطة.

٤ ـ الوصف التاريخي: المقاربة الفعالة كمبدأ للمادية التاريخية

القضية الكبرى لنظرية المعرفة، التي ترجع إلى كانط، هي البحث في العلاقة بين تصنيفين من الأنظمة وهما أنظمة الموضوعات وأنظمة المعرفة. فابتكار المبدأ الابستمولوجي للمادية الديالكتيكية يكمن في تقديم نظام ثالث جديد وهو النشاط activity فنشاط الانسان هو أفعال أو عمليات متداخلة مشروطة بعاملين، عامل يميزها هو سمة الموضوعات التي تتجه إليها، والثاني تجميع المعرفة واستخدامها للتحقق من هذه الموضوعات. فنشاط الانسان الاجتماعي يجسده، كنظام، التكرار الذي يضمن انتاج واعادة انتاج الأشياء المادية والمواقف الاجتماعية المتوحدة مع تصميمها النوعي. وانسجاماً مع ذلك فإن الأمر سيقود إلى خلق موضوعات مادية وأنظمة اجتماعية ليس لها وجود من قبل فتعمل باعتبارها ممارسة تحويلية ثورية.

إن الصيغة الثنائية للتعرف تعيد مبدئياً انتاج الاجراء الادراكي الذي تدعمه العلوم الطبيعية الكلاسيكية. فالديناميكيا الكلاسيكية ـ مثلاً ـ لا تختبر إلا نظام القوانين والوقائع التجريبية التي تثبتها، من جهة، ونظام الموضوعات الميكانيكية الممثلنة، من جهة اخرى. وفي الواقع الحقيقي، ليست خصائص الموضوعات والعلاقات التي بينها والمثبتة في هذه المعرفة فقط، بل أيضاً الطريقة المعينة في النشاط البحثي. هذا الوجه من المسألة هو الذي تجاهله العلم الطبيعي الكلاسيكي، فالمعرفة التي صاغها ترجع إلى نظام من الموضوعات خارج سياق النشاط البحثي.

بعد ظهور العلم الحديث غير الكلاسيكي (ميكانيكيا الكم والفيزياء النسبية والسيبرنتيكا. . . الخ) بات واضحاً أن تجاهل النشاط الادراكي الفعال للباحث، والنشاط البشري عامة، والغاءه من بنية الادراك لا يسمحان لعدد من الظواهر الموضوعية أن تفهم ولا لقوانينها أن تصاغ. الاقرار بهذا قاد إلى خرق المثالية الذاتية التي زعمت أن التعرف على الموضوع لا ينفصل عن نشاط الذات. ومع أن

ذلك، في ذاته، لم يكن أساس الاستنتاجات المثالية الذاتية، فان بعض الفلاسفة الماديين اعتبروا أيضاً مطلب البحث في الخصائص والعلاقات الموضوعية للطبيعة في سياق النشاط، كموافقة على الذاتية. والآن بعد أن انتهى هذا الموقف، من المهم أن نتذكر أن التمهيد لنشاط الانسان والنشاط الواعي في بنية التعرف وخلق الصيغة الثلاثية (المعرفة ـ النشاط ـ الموضوع) بدلاً من الصيغة الثنائية (المعرفة ـ الموضوع) هو انجاز هام للمادية التاريخية. ولابد أن نشدد هنا أن هذا الاسهام هو اسهام المادية التاريخية، منذ أن صيغت وحدة نظام المعرفة ـ النشاط ـ الموضوع، لأول مرة (قبل ظهور العلم الطبيعي الحديث بزمن طويل) داخل سياق المفهوم الفلسفي القائم على معرفة التاريخ.

يعتبر التقرير التالي لانجلز، من زاوية الابستمولوجيا التاريخية المتطورة مع المادية الفلسفية، أساسياً لفهم كل القضايا الواردة في هذا الكتاب.

التاريخ ليس، ولم يكن، منفصلاً عن الانسان يستخدمه وسيلة لتحقيق أهدافه الخاصة، إنه ليس أكثر من نشاط الانسان في مسعاه نحو أهدافه.

واذ يبقى الادراك التاريخي في سياق بنية الادراك الثلاثية، فانه يغير مركز اهتمام النشاط الاجتماعي.

تكمن السمة الخاصة لهذا الموقف الادراكي فيما يلي: لا يشتمل الادراك التاريخي على نشاط الباحث في بنية هذا الادراك. وفي الوقت نفسه، يُفرد النشاط التاريخي في موضوعه، أي الواقع التاريخي، باعتباره القضية الكبرى. نتيجة ذلك نصل إلى مواجهة نوعين أو شكلين أو مستويين من النشاط. في الأول يعمل النشاط باعتباره صلب موضوع التعرف وفي الآخر يعمل النشاط باعتباره أداة. في الشكل الأول نجده نشاط الشخصيات التاريخية، وفي الثاني نشاط المؤرخ.

الأشياء تختلف في العلوم الطبيعية. فنشاط العالم الطبيعي لا مثيل له في موضوع التعرف، أي في مظاهر الواقع الموضوعي لكونه موصوفاً تجريبياً ونظرياً، فتفرده وتحده قضايا معينة. إن تعقيد وطرافة المواقف الناشئة في الادراك التاريخي الذي يجبر حتى معظم فلاسفة التاريخ الغربيين تعمقاً على مواجهته بالمعرفة العلمية. وأحد أشد المثيرات في هذه المعارضة، المثالية أيضاً، هو ما يمكن أن نطلق عليه اسم «تأثير التصادم».

كما نرى في كلمات انجلز التي أوردناها سابقاً، فإنه يفهم التاريخ على أنه نشاط قصدي يتطور في الزمن. والقصد، سواء أكان عن وعي أم لا، هو مظهر للفكر والعقل. وفي الوقت نفسه فان أي نشاط مشروط مادياً وتحققه مخلوقات مادية، آدميون. ونشاط المؤرخ لا ينفصل أيضاً عن الفكر. لذلك هناك لقاء بين نوعين من النشاط أثناء البحث وهما نشاط الشخصيات التاريخية ونشاط المؤرخ. وبهذا الصدد يبرز اغراء شديد لتوحيد اللحظات الادراكية لنوعين من النشاط مختلفين أساساً. إن الهدف الرئيسي لنشاط المؤرخ الادراكي هو تطوير المعرفة أو وعي الواقع التاريخي، الهدف الرئيسي للشخصيات التاريخية هو تغيير الوضع السياسي أو الاقتصادي أو التشريعي أو أي شيء يومي، أي الواقع نفسه، بطريقة أو بأخرى. إن تجليات نشاطه ونتائجه المادية تختلف عن تجليات نشاط آخر ونتائجه، لكن وجود العنصر القصدي الالزامي يخلق أسساً مناسبة لتسجيل وجه النشاط فقط، ولتدعيمه باعتباره تجريداً. ويمكن أن نرى كيف يحدث ذلك من موقف ممثل بارز من ممثلي فلسفة التاريخ البرجوازية في النصف الاول من قرننا وهو كولنغوود. إن فهمه لأهداف المعرفة التاريخية عامة، وللعلم التاريخي خاصة، قد تبناه التدوين التاريخي الغربي، ويعبر عن موقف نموذجي لكثير من المفكرين.

كولنغوود يضع خطاً فاصلاً وسريعاً بين الخارج والداخل لأي فعل تاريخي أو حدث أو نظام أو احداث.

إن المؤرخ لا يهتم بأي من هذا لإبعاد ذاك. إنه لا يبحث فقط الأحداث (ولا اقصد بالحادث ذاك الذي يجري خارجاً وليس داخلاً) بل الأفعال، والفعل هو وحدة الخارج والداخل في حادث ما.

فأحداث الطبيعة هي أحداث فقط، وليس أفعال عوامل على العالِم أن يلاحقها أبداً. والصحيح أن العالِم، مثل المؤرخ، يجب أن يتجاوز اكتشاف الأحداث فقط، فالاتجاه الذي يسير فيه اتجاه صعب جداً.

(وطبقاً للتقليد الاصطلاحي المقبول في الاقطار الانكلوسكسونية فان كولنغوود يعتبر العلماء ممثلي العلوم الدقيقة).

قارن كولنغوود بين النشاط الادراكي للمؤرخ ونشاط العالِم فقط:

بدلاً من ادراك الحادث كعمل ومحاولة اكتشاف فكر العامل، نافذاً من خارج الحادث

إلى داخله، يتخطى العالم الحادث، فيلاحظ علاقته بالحوادث الأخرى حتى يدفعه إلى صياغة عامة، إلى قانون للطبيعة. فالطبيعة عند العالِم هي دائماً «ظاهرة»، ليس بمعنى انها تتحرى الواقع، بل بمعنى انها منظار تقدم ملاحظة تسترعي انتباهه، بينما احداث التاريخ ليست ظواهر ولا منظارات للتأمل، بل من خلالها، ليدرس الفكر الكامن فيها.

ويؤكد كولنغوود ذلك بمثال خاص:

> يمكن وصف عمليات الطبيعة.. .على انها تعاقب احداث فقط، لكن عمليات التاريخ ليست على هذا النحو. إنها ليست عمليات احداث فقط بل انها عمليات افعال، لها جانب داخلي، يتألف من عمليات فكر، وما يبحث عنه المؤلف هو هذه العمليات من الفكر. إن كل التاريخ هو تاريخ فكر.

إنه يدعي وحدة «الداخل» و«الخارج»، لكن على ما يبدو لا يعدو التعرف التاريخي أن يكون داخلاً، أي نشاطاً ادراكياً يتوحد مع الفكر. إن قوانين الفكر هي قوانين المنطق. لذلك من السهل التأكيد أن قوانين التاريخ، أو على الأقل الميكانيزما التي تجسدها، إنما تحددها قوانين المنطق، أي البنى الشكلية الصرفة. إن كولنغوود لم يستطع رسم مثل هذه النتائج. بل نراه على العكس، يخضع هيغل وممثلي فلسفة التاريخ الآخرين لنقد مرير، لكنه يميزه منهم بخيط رفيع جداً، ولا يحتاج الأمر إلى كبير جهد لتخطيه.

لنقارن الشاهد الأول بالشاهد الأخير. إن هذا يكشف لنا عدم تماسك كولنغوود، وجهده لايلاء الداخل الأفضلية على الخارج. وفي الشاهد الثاني يشدد أن العلم يضع قوانين ترتبط بالسمات المادية الخارجية للأحداث، بينما المعرفة التاريخية تولي اهتمامها بالدخل، وهو اهتمام يتجه إلى فهم فكر الشخصيات الواردة في الأحداث التاريخية، ولكن ليس نماذج من هذه الأحداث كما في العلم.

إن مفهوم النشاط التاريخي كوحدة الداخل والخارج، يظهر في مؤلفات كولنغوود بتأثير الديالكتيك الألماني الكلاسيكي ولاشك، وعلى الأخص تأثير أفكار ماركس، التي كان مطلعاً عليها اطلاعاً جيداً، سوى أنه لم يكن متعمقاً فيها تماماً.

لذلك لم يكن قادراً على الاحتفاظ بمستوى فهم ثنائية النشاط الديالكتيكي، ووقع في الفهم المثالي الهامشي للنشاط.

إن المفهوم المادي التاريخي للنشاط باعتبار العملية التاريخية وجوهرها، لا يكمن في الاقرار بطبيعته التناقضية الثنائية، بل في التقرير بأسبقية أحدهما مع تفاعلهما في آن معاً. فمفتاح فهم القضية تقدمه لنا أطروحة ماركس الشهيرة بأن الوعي لا يحدد الكائن الاجتماعي، بل على العكس، إن الكائن الاجتماعي يحدد الوعي الاجتماعي. إن ذلك يؤدي إلى اعتبار التطور الاجتماعي كعملية تاريخية ـ طبيعية، و«تاريخية» لأن النشاط الذي تحكمه هذه القوانين هو نشاط واعٍ وهادف، ولا ينفصل عن الارادة والرغائب والعواطف، ووعي الشخصيات التاريخيةً والفئات الاجتماعية.

إن الصعوبة التي ترافق فهم وحفاظ كل من جانبي النشاط في الادراك، إذا ما أخذت في تطورها التاريخي، تفسح المجال للسعي إلى فصلهما ومعارضة الواحد للآخر. وللتغلب على هذه الصعوبة لابد من خطوة هامة أخرى من الابستمولوجيا التاريخية وهي تركيب الأنظمة ومقاربات النشاط مع بحث الواقع التاريخي.

يفترض هذا التركيب مسبقاً تصنيف مفاهيم «الفعل» و«النشاط».

إذا كانت A في نظام ما، فإن أي شيء يسبب تغيرات كمية أو نوعية في عناصرها أو مكوناتها المنفصلة، يسمى «الفعل». Action . وبهذا المعنى فإن الأفعال تقع في كل من الطبيعة والمجتمع. إن تصادم كرتين من المعدن، أو تعريض شريط لنشاط اشعاعي، وأمثال ذلك من الظواهر، يمكن اعتباره أفعالاً أو تفاعلات. إن انفجار بركان فيزوف الذي دمر بومباي، ووصول السفراء إلى بلاط أمير موسكو فاسيلي الثالث. . الخ هي من باب الأفعال. ومفهوم «الفعل» يفترض مسبقاً أنه نتيجة لتغير في العناصر والمكونات المختلفة في نظام من الأنظمة، ولكنه لا يشير إلى ما سبب الفعل نفسه.

النشاط هو نظام ما، أفعاله المحركة، الواعية، الهادفة هي عنصر ضروري. هذه الافعال لا ينفذها إلا الانسان. لذلك ليس هناك نشاط في الطبيعة بالمعنى

الدقيق، على الأقل في الطبيعة اللا عضوية. لذلك فإن النشاط شكل خاص فقط بالحيوانات العليا.

وبهذا المعنى يمكن التفريق بين الأوصاف باعتبارها شكلاً من التسجيل اللغوي للملاحظات الحسية الأولية، والأوصاف باعتبارها وسائل تحديد وتفريق موضوعات المعرفة، وفقاً لعلاقتهما بالنشاط والأفعال.

في العلوم الطبيعية ترتبط الأوصاف الكاملة والجزئية والمنفردة بعناصر ومكونات الانظمة المطابقة للأفعال والتفاعلات الموضوعية. فالأوصاف إما أنها لا تسجل النشاط اطلاقاً (العلم الكلاسيكي) أو تسجل النشاط البحثي باعتباره يؤثر في الأفعال والتفاعلات في نظام من أنظمة الأشياء (مثل المقاييس في ميكانيكيا الكمية. . الخ).

الأوصاف التاريخية، على العكس، تتركز في تسجيل النشاط والأفعال المحركة. وأوصاف العناصر المادية الثابتة، كالبيئة الجغرافية والبنى والعادات، والأشياء اليومية، لها قيمة ادراكية في السياق التاريخي العام فقط بمعنى أنها أساسية للسعي نحو الأهداف وتنفيذ النشاط المناسب. وأصناف النشاط نفسه ككل، والأفعال المحركة التي تكونه، إنما هي أساسية. فيعمل النشاط والأفعال المحركة في الأوصاف التاريخية في وحدة المظاهر الذاتية والموضوعية، اما مباشرة أو نتيجة لاعادة تركيب مناسبة. فلنذكر، كتوضيح، المثال الثاني في الفقرة الثانية من هذا الفصل. فوصف العناصر الثابتة (القلاع المحصنة والطوبوغرافيا الجغرافية وشخصية نرسيس. . الخ) ضروري لأنها تشخص الشروط الذي حصل فيها نشاطه، وتحركت فيها عساكره، وكذلك كخلفية تفسر بواعث معينة لنشاطه.

أوصاف مظهر الشخصيات الفردية والفسحات والمدن والأبنية والعادات والأوعية والأسلحة. . الخ ليست تاريخية تماماً إن لم تقم بوصف النشاط الهام اجتماعياً، والجاري في شروط ملموسة، والذي يحتاج إلى شخصيات معينة حتى يتحقق. إن حجة المدافعين عن المقاربة الذاتية بأن أي تفصيل في اللوحة الوصفية لشخصية من الشخصيات له أهميته، وجدت كثيراً من الاعتراضات بين كثير من المؤرخين. وحقيقة أن نابليون كان قصيراً وأن بطرس الأكبر كان كبيراً ويحب كأساً من اليانسون في «مقابلة الأميرال»، كانت محط سخرية كاريف الذي لا يتوقع منه

التعاطف مع المادية التاريخية، فلم يكن يوليها أهمية ولا تقدم مفتاحاً لهم النشاط التاريخي.

لو قارنا اللوحة النفسية للامبراطور البيزنطي باسيل الثاني مع لوحة يوليوس قيصر. (المثال الرابع في الفقرة الثانية) يمكن أن نلاحظ ما يلي. تفاصيل من أمثال عينين سوداوين وطول واهتمام بمظهر قلما يؤثر في نشاط قيصر التاريخي، بأي طريقة من الطرق. لكن تفاصيل أخرى، كالتي وصفها سويتونيوس في المقطعين السابق والاخير من سيرة قيصر، إذ تسجل علاقاته بأصدقائه وأعدائه، وبمجلس الشيوخ والجيش، وسمات شخصية تحدد نمط ومضمون سلوك قيصر، فهي جوهرية لفهم التاريخ الروماني الحقيقي. أي معلومات في المصادر التاريخية أو في مؤلفات مؤرخين تستقي منها تسمى الوصف التاريخي. مثل هذا التفسير الواسع لهذا المفهوم يصبح كافياً تقريباً حالما يظهر المستوى العلمي للمعرفة التاريخية.

بمقارنة الأوصاف العلمية والتاريخية، يمكن أن نرى أن الأولى حتى عند مستوى الوقائع التجريبية المنفردة، تسجل فقط خصائص معينة ومقاييس وصفات وضعت مسبقاً. فان لم تكن لهذا الشرط فانها ذاتية أشبه بالصفات التاريخية السيئة السمعة، فأي فيزيائي يصف تجربة قذف الكرات يستطيع وصف لون وحجم وسطح أي كرة، مضيفاً وصفاً من عواطفه للصورة العامة.

تجمعت الصفات التاريخية طيلة قرون من دون أي مفاهيم نظرية خاصة، وظهرت نتيجة الملاحظة التجريبية العفوية في سياق الحس العام والتجربة الشخصية. وكان اختيار التفاصيل والمقاييس يتم بشكل عشوائي وتصادفي. وانتقال التدوين التجريبي إلى مرحلة تطور جديدة عليا، وتشكيل معرفة نظرية، وخلق طرائق خاصة وطرائقية عامة للبحث التاريخي، تجعل من الممكن الآن تماماً تحديد صنف الأوصاف التي تعرف بأنها أوصاف تاريخية.

إن نظاماً من الوصف يكون وصفاً تاريخياً:

١ ـ عندما يكون موضوع المعرفة واقعياً تاريخياً، أو أجزاء من الواقع التاريخي، ينفرد زماناً ومكاناً بطريقة ما.

٢ ـ عندما يكون موضوع المعرفة قصدياً ذا أهمية اجتماعية ونشاط متطور.

٣ ـ عندما تسجل التفاصيل في وصف ومعلومات مساندة نحتاج إليها لشرح هذا النشاط، ولتصنيفها وتنميطها وتنظيمها. . الخ.

٤ ـ عنـدمـا تلبي الأوصاف الجزئية والفردية حدود الأوصاف باعتبارها بنية ادراكية خاصة.

الأوصاف التاريخية، اذا فهمت هكذا، فانها تعمل كخلية جزئية للادراك التاريخي، كشكل مادي خارجي لمعرفة ماضي البشرية مما يسهل الادراك الحسي.

الفصل السادس

الوصف التاريخي
باعتباره واقعة تاريخية

١ ـ قضية الواقعة التاريخية

لا توجد الأوصاف، كما بينت في الفصل السابق، في التعرف التاريخي فقط، بل توجد أيضاً في العلم الطبيعي. إنها تعبير عن المعرفة التجريبية والمعرفة النظرية. ففي مستوى المعرفة التجريبية تتكون وسائل تسجيل معطيات ووقائع منفردة. في بنية إدراك العلم الطبيعي تتطابق الأوصاف الكاملة مع بعض النظريات، لكن الأوصاف الجزئية والمنفردة تعمل كأشكال للوقائع التجريبية والمعطيات المنفردة. إن مجموعة المتغيرات النوعية والكمية التي تميز المعرفة التجريبية تقررها النظرية المطابقة والتركيب المميز، أو مهمات البحث المصاغة في سياقها، أو على أساسها. في التعرف التاريخي، حيث ظهرت المعرفة النظرية بالمعنى الحديث متأخرة، نجد أن اختيار المقاييس يمليه عدد من العوامل التي يصعب اختبارها. في هذه الشروط تصبح قضية مصداقية وأصالة الأساس التجريبي للمعرفة التاريخية وشكلها في التعبير ذات أهمية خاصة. واكتشاف أي معرفة

يشتمل عليها الوصف التاريخي، وأي تكنولوجيا وميثودولوجيا بناء الوقائع التجريبية، وكيف ترتبط مفاهيم «الوصف التاريخي» و«الواقعة التاريخية»، إنما هو قضية الابستمولوجيا التاريخية. فلنبدأ باختبارها عن طريق تحليل «الواقعة» عامة و«الواقعة التاريخية» خاصة.

وقضية الواقعة التاريخية يمكن ادخالها بين القضايا الطرائقية للمعرفة التاريخية.

وتحليل مفهوم «واقعة» يقدم لنا ثلاثة معان:

١ ـ تعتبر الواقعة قطعة من الواقع، أي حادث أو موقف موضوعي أو عملية موضوعية. وبهذا المعنى فان وصول سفارة من قازان خان إلى بلاط الدوق الكبير فاسيلي الثالث في شتاء ١٥١١ ـ ١٥١٢ يعتبر واقعة.

٢ ـ تعتبر الواقعة معرفة خاصة بحادث مطابق أو موقف أو عملية. وبهذا المعنى فإن وصف سفارة قازان الموجود في الفصل الخامس يعتبر واقعة.

٣ ـ تعتبر الواقعة مرادفة للحقيقة. وقد استخدمت بهذا المعنى، مثلاً، في تقرير «أنها واقعة لا جدال فيها أن سفارة حضرت إلى موسكو من قازان إلى فاسيلي الثالث في شتاء ١٥١١ ـ ١٥١٢، لتعقد معاهدة سلم وصداقة». ومثل هذا الاستخدام لمفهوم «واقعة» من الصعب تسويفه طالما أن مصطلح «حقيقة» المحدد بدقة في الأدب الفلسفي والأدب العلمي، لكن استخدام واقعة هنا لا يخسر أي معلومات تاريخية. لكن اختبار المعنيين الآخرين يكشف جوانب هامة من القضية.

إن مفهوم «واقعة» استخدم بالمعنى الأول في الأدب التاريخي للقرنين التاسع عشر والعشرين. وقد كان المؤرخ الروسي لابو ـ دانيلفسكي مدافعاً عن هذا التفسير. ففي رأيه أن مهمة التاريخ هي دراسة التغيرات الاجتماعية الناجمة عن تأثير الأفراد في «البيئة المحيطة» التي كانت متبادلة ومتعاكسة. وانسجاماً مع نتاجات التغيرات المناسبة، تشكل أيضاً واقعة تاريخية:

> بالواقعة التاريخية (كتب دانيلفسكي) بمعناها الخاص المجسد، يعني المؤرخ تأثير الفردية في البيئة

ويفهم من الفردية ليس فقط الشخص الفردي، بل أيضاً الفئة الاجتماعية، ويعني بثقافة «البيئة المحيطة» عامة الوعي الاجتماعي قبل كل شيء. وقد اعترف

في الوقت نفسه بالنتيجة المعكوسة للبيئة على الفردانية. فالتعريف الأصلي لـ «واقعة» فقد بالتالي تمايزه، وتحول إلى تعريف لا شكل له.

مفهوم لابوودانيلفسكي مفهوم مثالي كلياً، ويؤدي التحليل الدقيق إلى نتيجة أن موقفه يتألف من فردانية وندلباند الطرائقية، ومنطقية ريكرت وزيمل النفسية. وقد أضاف اتجاه كومتيان إلى اكتشاف سلسلة تطورية من وقائع تجريبية، واعتبر ذلك مهمة العلم التاريخي.

ويمكن للمرء في الوقت نفسه أن يميز على الأقل ثلاثة عناصر في مفهومه الذي يلفت النظر.

١ ـ إنه يسمي بعض تفاعلات الأفراد والفئات الاجتماعية والبيئة الاجتماعية، واقعة وليس حالات ثابتة، وباعتبار هذه البيئة على أنها ثقافة عامة، وليس ثقافة روحية، أي كوحدة للكائن الاجتماعي والوعي في مرحلة زمنية ثابتة، يمكن أن يجد المرء تعريفاً للواقعة على أنها شكل خاص للنشاط الاجتماعي.

٢ ـ النشاط الذي يفهم كواقعة يجب أن يكون هاماً اجتماعياً بحيث تؤدي نتائجه إلى تغير في البيئة المحيطة، أي الثقافة.

٣ ـ أخيراً، الوقائع، باعتبارها قطعاً من الواقع، فانها بعلاقة سببية، تشكل سلسلة من الأحداث كل واحد مشروط بالآخر.

وحتى الاقرار بهذه النقاط، فان من الممكن الطعن بموقف لابو ـ دانيلفسكي.

اذا كانت «الواقعة» اكثر أهمية، حادثة هامة اجتماعياً، حادثة تعتبر قطعة من الواقع التاريخي، فلماذا من الضروري أن نقوم بنسخ المصطلح. أليس من الأبسط التحدث عن أحداث هامة اجتماعياً، عن عمليات ومواقف وقعت في الماضي اكثر من التحدث عن وقائع؟

إن التأكيدات المتكررة التي يقيمها المؤرخون ويخلقون وقائع تاريخية تثير كثيراً من الاعتراضات. فان لم يكن لدى فكر لابو ـ دانيلفسكي سوى أن المعلومات الخاطئة عن الماضي تتركب وتستقر في البحث التاريخي، فان الملاحظة هي حقيقية، لكن هناك شيئاً آخر في فكره. فمن رأيه أن المؤرخ لا يقوم باختيار وتقويم أهم المعلومات عن الماضي فقط، بل يغير ويحول فيها، عبر

التحليل العلمي، خالقاً المعرفة التي لم تكن موجودة في المصادر الأصلية. إنه محق في ذلك، وإلا لما كنا أمام علم تاريخي، لكنا أمام قراءة بسيطة للمصادر الأصلية. ولكن طالما أن تلك هي الطريقة التي تجري فيها الأشياء، وطالما أنه ينتقل، من دون أن يلحظ، من المستوى الابستمولوجي لتفسير الوقائع إلى المستوى العرفاني، فان توحيده لمفاهيم «واقعة تاريخية» و«حادثة تاريخية موضوعية» ينقصه الدليل الكافي. وبينما يستطيع المرء أن يفهم أن المؤرخ يبني واقعة على انها معرفة خاصة للماضي، فان من الممكن فهم كيف «يبني» الأحداث التاريخية الموضوعية ذاتها، وعلى الأخص عندما تكون قضيته هي قضية أحداث الماضي البعيد، الذي لا يستطيع أن يتورط فيه.

الأطروحة القائلة إن واقعة تاريخية يبنيها مؤرخ من بعض المواد الأولية الخاصة (وثائق تاريخية) تصبح واسعة جداً في طرائقية التاريخ الغربي المعاصر، المسماه البنيانية التاريخية، وهي المفهوم المشروح جداً في مؤلف جولدشتاين «التعرف التاريخي» (في فصل «وقائع تاريخية»).

يميز غولاشتاين النظرات الواقعية والطرائقية حول طبيعة الوقائع التاريخية. فحسب الآراء الأولى هي أحداث واقعية للماضي البشري، وحسب الآراء الثانية هي نتائج البحث التاريخي. وبما أن المؤرخ يعمل بالوثائق تحليلاً ونقداً وتقديراً وليس بالأحداث ذاتها، فالافضلية تكون للمقاربة الثانية التي يهتم المدافعون عنها بتفسير الوقائع وتعميمها. وبما أن التفسير والتعميم ظاهرتان للمعرفة وليستا واقعاً موضوعياً، فإن الوقائع أيضاً تعامل كأنها عناصر بناء المعرفة.

لا يمكن تبسيط موقف غولدشتاين أكثر من اللازم. فالناطقون باسم المقاربة الأولى (ومن بينهم لانغلويس وسيغنوبوس) يخطئون في تجاهلهم الدور الخلاق للمؤرخ. والناطقون باسم الثانية (ومنهم مارو) فيقعون في غلطة الرفض الكانتي للواقع الموضوعي، لأنهم يشكون في امكانية الاحكام التاريخية.

وحتى يتجنب غولدشتاين هذه التطرفات يقدم مقاربته الأصلية. فبتوحيد الواقعية التاريخية مع الاتجاه الانطولوجي في نظرية المعرفة، التي تستخدم الواقعة باعتبارها قطعة من الواقع، والمقاربة الطرائقية مع الاتجاه المنطقي الذي يرجع

الـواقعـة إلى بنـاء لغـوي من نمط «جـون لاحظ أن بطرس. .» ينشىء اتجـاهاً ابستمولوجياً جديداً. فبالنسبة إليه:

الواقعة هي شيء يقوم في مجرى نوع من أنواع النشاط الفكري، في مجرى بحث أقيم بقصد متطلبات وطيدة للمعرفة.

والمفهوم من «المتطلبات الوطيدة للمعرفة» القواعد المنطقية والابستمولوجية مثل الحقيقة والبرهان والموضوعية. . الخ. هذه القواعد، مثل مضمونها الواقعي، تتغير وفقـاً لمـوقف البـاحث الابستمـولـوجي والـطرائقي العـام. وتؤدي القواعد المستخدمة في العلم الطبيعي إلى نظرة واقعية ولذلك فهي في رأي غولدشتاين غير مقبـولة لدى المعرفة التاريخية. إن هناك تعارضاً حاداً بين قواعد العلم الطبيعي وتعـرفـه التاريخي، وهذا التعارض الحاد هو سمة مميزة للصورة الذاتية للبنيانية التاريخية. إن طريقة وتكنيك البحث لهما تأثير حاسم على مضمون الواقعة، بغض النظر عن المتطلبات المشار إليها أعلاه.

كان غولـدشتـاين محقاً في التشديد على النشاط الخلاق للمؤرخ والسمة القصدية للبحث التاريخي، وكذلك إمكانية بناء معرفة مختلفة من المادة التجريبية نفسهـا، بالاعتمـاد على اهداف مختلفة. وهو مخطىء عندما ينحدر إلى تقدير شرعية الأهداف نفسها واختيار طرائقية البحث. هنا يكمن الحد الفاصل بين البنائية التاريخية والمادية التاريخية. وهذا الانقسام يحدده وضع الحقيقة التاريخية. وأثناء دراستي لنشـأة المعـرفـة التـاريخية أفـردت خصيصـاً الحقيقة التاريخية والتقدير التاريخي كأسئلة مركزية للابستمولوجيا التاريخية.

عندما يرفض غولدشتاين المسوغات الفعلية لقواعد موضوعية الحقيقة يقول:

قاعدة الحقيقة والموضوعية التي تقدمها الواقعية التاريخية، لا تستطيعان احداث تأثير فعال في اختبار المطالب المتصارعة للمعرفة التاريخية •

لا شيء أصيل في ادراك أن الـواقعة التاريخية يمكن أن يعالج في سياق التحليل الابستمولوجي، كنمط خاص للمعرفة المشادة على قاعدة تحليل البرهان التـاريخي، باستخـدام تقنيات بحث خاصة ونقد نصي. إن لابو ـ دانيلفسكي، الذي كانت غلطته كامنة في غياب تحديد دقيق للأحداث والمواقف والعمليات الموضعية والمعرفة التجريبية الكافية أو الوقائع المرتبطة بها، تحدث مسبقاً عن بناء

مثل هذه الوقائع. وفي الوقت نفسه لم يرفض أهمية قواعد الموضوعية والحقيقة من أجـل تقييم الـوضـع العلمي للوقـائـع التـاريخية. إن النقص الأساسي لموقف غولدشتاين بأنه يشتق، عن طريق اعلان هذه القواعد الواقعة التاريخية عامة لوضع المعـرفـة العلمية (لأن بناء معرفة حقيقية والحصول على حقيقة موضوعية هدف حقيقي لأي علم).

المسألة ليست فيما إذا كنا نقر البنيانية كمبدأ لبناء الواقعة التاريخية، بل فيما إذا كانت هذه الواقعة شكلاً كافياً من اعادة انتاج الواقع وانعكاسه. إن المسألة التي لاحظها غولدشتاين بأن الوقائع لا يشتقها المؤرخ جاهزة من المصادر التاريخية، بل إنها نتاج النشاط الذهني ونتاج اجراء بحثي معين، لا تغير جوهر الاعتراضات. ولا يتغير هذا الجوهر لكون الوقائع تفهم فهماً مختلفاً، ولها تفسير مختلف ومعنى مختلف في مؤلفـات المؤرخين المختلفين. في تلك الحالة يتحدد بناء المعرفة التجريبية، في رأي غولدشتاين بمخطط مفهومي لبناء المعرفة التاريخية أكثر مما يتحدد بمضمونها الموضوعي. ولا يعتبر غولدشتاين مسألة أننا نعالج مبدئياً أنظمة متعددة البنى للمعرفة ومعانيها.

الموضوع المشهور في تاريخ الصليبيين، مثلاً، عندما اعتلى أحد الصليبيين بشكـل غير احتفـالي عرش امبـراطـور بيزنطة الذي كان يرحب بهم، فسره أحد الباحثين على أنه اظهار لفجاجة الأخلاق والارادة الذاتية والعدوانية، وفسره باحث آخر على أنه إظهار للشرف التعاوني والاحترام الذاتي ووعي شرعي وأخلاقي. إن الـواقعـة التاريخية التي تنعكس كموضوع موضوعي للتاريخ، تعمل كعنصر من بنيتين مفهوميتين يؤدي إلى إلغاء الحقيقة. هذه النقائص في مبدأ البنيانية التاريخية لم تقدر ـ لسوء الحظ ـ تقييماً مناسباً في آدابنا التاريخية والفلسفية. نقاد غولدشتاين في الأقطار الأخرى فاتتهم هذه الناحية من المسألة أيضاً.

وما يزال في امكاننا تفسير المعنى الثاني من المعاني الثلاثة لمفهوم «واقعة». وحتى لو قبلنا المفهوم، فلا اجماع عليه. فغورفيتش مثلاً يرى أن الواقعة تجريد خاص يحتفظ بالسمات الحسية للموضوع المسجل. وفي الوقت نفسه فان الواقعة «صـورة ادراكية علمية» عنـده، أي وحـدة الأفكـار المجـردة والملموسة الحسية للموضوع، أكثر مما هي مفهوم. إن هذا الفهم يثير الشكوك في صحته. فليس من

الواضح تماماً ما هي الطبيعة النوعية للتجريد الذي يميز واقعة من نماذج أخرى للمعـرفـة؟ ماالـذي نعنيه بـ «صـورة ادراكية علمية»؟ وكيف تظهر وحدة المجرد والحسي؟ وما الأحداث والمواقف والعمليات التي تقوم عليها الوقائع وتعمل كوقائع تاريخية؟ وأخيراً ماالـذي يميزهـا من النمـاذج الكتـابية المـرئية المتجسـدة في مخططات أو رسوم؟ وفوق ذلك فان غورفيتش أحياناً، عندما يبرز مفهومه يستخدم مفهوم «واقعة» كمرادف لمفهوم «حادثة تاريخية» و«عملية»، الذي يضيف غموضاً إى غمـوض. لكنه ولا شك محق في معاملة الواقعة التاريخية على أنها تجريد خاص يسجل سمات معينة من موضوع تجريبي.

بعض الغموض الملاحظ أعلاه يزيله تعريف أوفاروف:

الواقعة التاريخية هي معرفة موثوقة لأحداث وعمليات الماضي الاجتماعي تتركب فيها المعرفة الحسية والمعرفة العقلية، والمعرفة العامة المسجلة تسجيلاً صارماً في علاقتها ببعض الظواهر التاريخية مشتقة بالضرورة من أشكال منفردة أو خاصة، وهي كاملة في حدّ ذاتها.

هذا التعـريف لا يلاحظ فقط أن الواقعة شكل للمعرفة، بل يظهر سماتها النوعية، وهي علاقتها بالماضي الاجتماعي والعقلانية والمصداقية (وهذا ذو أهمية خاصـة). ويلاحظ أوفـاروف عنـدمـا يتحدث عن الفرق بين الوصف التاريخي والواقعة التاريخية، أن الواقعة، التي تتجسد في شكل وصف، تملك مصداقية، بينما الوصف لا يملك دائماً مصداقية أو ثقة. وأخيراً إن الواقعة معرفة معممة من حيث الأساس، يعمل على شكل وصف منفرد منعزل. فالواقعة والوصف مرتبطان كل الارتباط والواقعة التاريخية لها دائماً شكل وصفي، ولكن ليس كل وصف واقعة في مضمونه.

فالـواقعـة التـاريخية هي مضمـون الأوصاف التاريخية، الذي يجعل من الممكن، من جهة، فصل الأوصاف الصادقة من الأوصاف غير الصادقة، ومن جهة ثانية فصل الأوصاف التجريبية من الأوصاف غير التجريبية، وأيضاً لفصل الأوصاف التاريخية الهامة حقاً لفهم التاريخ من الأوصاف غير التاريخية أو التاريخية الزائفة. ناهيك عن أن مضمون الأوصاف التجريبية يضع علمياً واقعة تاريخية. ولدينا نحن أيضاً، بمعنى من المعاني، موقف مماثل من العلوم الطبيعية.

مرَّ معنا مفهوم «واقعة» مبكراً، عندما ناقشنا اجراء الصحة التجريبية لقانون السقـوط الحر للأجسام. فالواقعة في ذلك السياق كانت خلاصة حسابية خاصة لعدة معطيات منفردة، وكمية حسابية بسيطة. فهل يمكن استخدام مفهوم «واقعة» بهـذا المعنى أيضاً في الادراك التاريخي. وللاجابة من الضروري تقديم مفهوم «النموذج الحسابي المبدئي».

غالباً ما نتعامل مع مجموعات ضخمة من الظواهر التصادفية (أو ما يسمى المجمـوعـات الاحصـائية). مثـل ذرات السـائل أو الغاز وحرارة تقلب الهواء، وهجـرات السكـان، وحركة السير في المدينة... الخ. وتنجم صعوبات كثيرة عندما نقوم بدراسة هذه المجموعات. فكل عنصر منها يدخل في عدد ضخم من الارتباطات والتفاعلات التي يستحيل تسجيلها كلها في وقت واحد. يضاف إلى ذلك أن أعضاء الادراك البشري تظل ناقصة. وبسبب الاعياء وتشتت الذهن.. الخ فان من الممكن حدوث أخطاء وزوغانات عن الدقة في ملاحظة عناصر التجمعات التصادفية. إن وصف التجمعات الحسابية من خلال وصف عناصرها غير مكتمل للأسبـاب السابقة. لقد وجد جهاز الحسابات الاحصائية للتغلب على مثل هذه الصعـوبـات. ويتـألف الأساس الطرائقي في فرضية وضعها مسبقاً مفكرون في العصر القديم وهي أنه يمكن اكتشاف المتغير والضروري والشامل خلف المتغير الجاري والصدفة، لذلك هو اكثر اهمية وصدقاً. فالحسابات الحديثة تملك ترسانة من طرائق الحساب الرياضي تحت تصرفها مما يمكّن ما يسمى القيم الحقيقية لكتلة الظواهر والعمليات التصادفية من أن تتوطد بسبب امتلاكها معطيات تجريبية منفردة. فالمفهوم الحسابي «القيمة الحقيقية» يمكن تفسيره على مستوى فلسفي باعتباره تقديراً كمياً لحقيقة موضوعية.

إن البنية الاحصائية للمعرفة عن كتلة العمليات التصادفية تستدعي تفريقاً دقيقـاً للمعـطيات المفـردة والوقائع التجريبية المبنية منها. إن شروط الملاحظة (عنـدمـا تكـون ملاحـظة منظمة علمياً)، وكمية المعلومات المجموعة، وطريقة وصفها عددياً كلها تقدمها سلفاً نظرية القياس التي تدل بأي وسائل يمكن مقارنة مجمـوعة المعطيات المنفردة مع نظام الاعداد المنطقة. كل الموازين أو أدوات

القياس مع الموازين الملحقة، ليست في جوهرها سوى تحقيق قواعد أو قوانين معينة من نظرية القياس المناسبة.

إن بنية المعرفة الاحصائية ترتبط باقامة هذه المفاهيم باعتبارها وسيلة حسابية وتوقعاً رياضياً ومعدل تشتت وانحراف وتداخل لمعامل النكوص.. الخ تستوجب التفكير. إنها محكومة بنظرية الحسابات الرياضية أو نظرية علمية صارمة، أو نظرية معرفة نظرية عامة. إن المعرفة البارزة في البنية من عملية المعطيات المنفردة هي أيضاً واقعة بالمعنى الدقيق. ولابد أن نلاحظ أن الواقعة لا تختلف دائماً عن سعطيات منفردة في شكلها التعبيري (عن طريق وصف فردي أو وصف جزئي). وهذا هو سبب ان تقرير وصفها الادراكي يستدعي مؤشراً لطريقة البنيان.

ربما يبرز اعتراض بأن مثل هذا التفسير للواقعة قلما ينطبق على الادراك التاريخي طالما أننا نواجه هنا موقفاً ادراكياً فريداً حيث يستحيل اعادة انتاج احداث الماضي، وبالتالي شروط الملاحظة المتكررة. يقوم هذا الاعتراض على سوء فهم مزدوج. الأول ناجم من الفكرة الخاطئة للمفهوم الحسي للمثال المنفرد باعتباره عملاً مرحلياً عابراً لا ينقسم. إن النظرية النفسية الحديثة عن الادراك والنظرية الرياضية في تعرف الانماط أظهرتا أن أي ادراك حسي، بغض النظر فيما إذا كانت الذات تدركه أم لا، ليس فعلاً عابراً بل هو عملية لمجموعة ثابتة من الأشياء وحالاتها في مرحلة معينة من الزمن. هذا الادراك محكوم بنماذج ثابتة غير واعية.

والثاني هو سوء الفهم الذي يتجنبه المؤرخون أنفسهم. الحادث التاريخي الفردي، بغض النظر عما إذا كان يدركه في المستوى النفسي المشاركون والمراقبون، يعاد بناؤه دائماً في مجرى البحث عن طريق تثبيت الروابط والتفاعلات العديدة، كظاهرة ثابتة ضخمة. في المقالة المشار إليها أعلاه، ينتبه غورفيتش إلى مسألة أن مثل هذا الفعل الذي يبدو بسيطاً لا يتقسم، مثل عبور قيصر لنهر الروبيكون، كان في حقيقته حادثة تاريخية معقدة مؤلفة من آلاف الأحداث الثانوية الأخرى ومترافقة مع عدد ضخم من الظروف الثانوية المختلفة.

وعلى الرغم من ذلك، يبقى الاعتراض أن الأغلبية العظمى من الوقائع التي تظهر في العلم التاريخي ليست احصائية ثابتة، على الأقل في الشكل، فلا تعامل على أنها سمات وتقييمات عددية.

وحتى نفهم ونوضح خصائص الواقعة التاريخية سوف استخدم مفهوم النموذج المبدئي الذي، وإن كان لا ينتج دائماً معرفة بكل تفاصيل اجراءات البحث وعملياته، يلعب دوراً ادراكياً هاماً كاتجاه طرائقي أولي (مبدئي) منظم، يؤثر في نظام العملية الادراكية.

وتعمل الواقعة التاريخية نفسها، بمعنى ما، كنمط ثابت مبدئي. لكن ذلك أيضاً يتضمن فرقاً عميقاً بينه وبين المعطيات المنفردة التي تسجل فعلاً منفصلاً أو تفصيلاً في شكل منفرد، أو الانطباع المعزول الذي تحتفظ به الوثائق التاريخية. وحتى عندما تعمل الواقعة على شكل ادراك منفصل (فلنتذكر مثال عبور قيصر لنهر الروبيكون) يمكن تفسيرها كنظام معقد من النشاط الذي يشتمل على أفعال فردية عديدة وعلى تفاصيل تحتاج إلى فهمها، وتفصيلات يومية وسمات منفصلة لمظهر وسمات الشخصيات التاريخية.. الخ. وعندما يعرف المؤرخون تلك التفاصيل والظروف والمعطيات المناسبة مفقودة من البرهان التاريخي، فإن الواقعة تعمل من جهة كمعرفة اعيد بناؤها، أو من جهة اخرى، كادراك طرائقي يشير إلى نوع المعلومات التاريخية التي فقدت.

٢ ـ النماطية الابستمولوجية للوقائع التاريخية

كما أشرت أعلاه، تختلف الواقعة التاريخية عن الوصف المباشر للمعطيات التاريخية المنفصلة. وحتى نتتبع هذا التطور بمزيد من العمق، من الضروري أن نختبر نماطين رئيسيين للوقائع التاريخية. الأول النماط الابستمولوجي الذي يكشف نمط المواقف أو الأحداث أو العمليات المنعكسة. والثاني هو الوقائع المحددة الطرائقية (بالمعنى الضيق) في انماط وفق طريقة بنائها.

لدى الحديث عن نماطية ابستمولوجية علينا أن نفرد ما يسمى الوقائع الوجودية. غرضها هو الجواب فيما إذا كان موقف أو عملية أو حادثة أو شخص فردي تاريخي موجوداً أم لا. إن الشكل المنطقي لتلك الوقائع هو التعبير عن الشكل التالي (A موجودة) (A موجودة و B غير موجودة)، (عملية B موجودة في مجتمع

A ، لكنها غير موجودة في مجتمع C) . . وهلمجرا. إن تقريراً واضحاً عن الوجود عن طريق المصطلح المناسب، ليس شيئاً اضطرارياً. فالوقائع الوجودية ربما تشتمل على معرفة مسجلة بتعبيرات من نمط «عملية A تظهر في مرحلة X»، وهكذا. فالتعبيرات الرياضية المرتبطة بموضوعات البحث (ولنقل انها المصادر التاريخية أو الابستمولوجية) اكثر من ارتباطها بموضوعات المعرفة التاريخية، لابد من تمييزها من تعبيرات الوقائع الوجودية التي تعكس الواقع التاريخي الموضوعي. فوقائع المصدر التاريخي، أو وقائع العلوم التاريخية المساعدة، يمكنها أيضاً، بشيء من التحفظ، أن تعتبر وقائع وجودية، مع أنها ليست تاريخية.

إن تعبيرات من أمثال «معرفة حادثة A توجد في المصادر B و C . . الخ»، هي شكل نموذجي للوقائع الوجودية من هذا النوع. ومن أنه لا توجد وقائع ترجع إلى الواقع التاريخي، فإنها ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً، وغالباً ما تلعب دوراً حاسماً في تقرير كم هي صادقة وأصيلة المعلومات المسجلة عن الماضي.

الوقائع الوصفية يجب تمييزها من الوقائع الوجودية. فليس هدفها الاجابة فيما إذا كانت هذه الظاهرة موجودة، بل ان تقول ماهو الموجود حقاً، ماذا كان وما الخصائص التي نجدها في ظاهرة تاريخية. والأمثلة النموذجية هي تعبيرات عن انتماء مجتمع معين إلى تشكيلة ما، إلى شكل ما من هذه السلطة أو تلك (عسكرية ـ ديمقراطية ـ انتخابية ـ ملكية ـ وراثية ـ أوليغارشية . . الخ). إن الواقعة التي اختبرها فيسيلوفسكي هي واقعة وصفية، فعنده أن التيسياشنيكي ليسوا نموذجاً كبيراً أو جنيناً للأوبريشنيكي، طالما أن للاثنين عملين مختلفين. إن الأوبريشنيكي ليسوا الطرف المقابل للزيمشينا فقد كانوا نوعاً من الحرس الشخصي لايفان الرهيب، قوة معارضة لنظام الدولة التقليدي، لا ترتبط بقوانين الدولة ولا بالأخلاق المعروفة. أما التسياشنيكي فكانوا جزءاً من آلة الدولة التقليدية، وقد استخدموا في مهمات ادارية عادية.

تنقسم الوقائع الوصفية بدورها إلى وقائع فينومينولوجية، وهي شكل تجريبي يسجل مظاهر الأحداث والعمليات الحسية، وإلى وقائع جوهرية تسجل ما اعتدنا على تسميته الجوهر، حسب المفهوم الفلسفي. إن وصفاً كاملاً لمعركة كوليكوفو مثلاً لمراحلها الأولية، ولكل نتائجها، هو واقعة تاريخية من وجهتها الفينومينولوجية.

التقرير أن «معرك كوليكوفو كانت منعطفاً في تاريخ نضال الشعب الروسي ضد الغزاة المنغوليين التتر» لابد أن يعامل على أنه واقعة جوهرية لأنه يسجل جوهراً معيناً للأحداث. فالواقعة الجوهرية ليست تعميماً بسيطاً لمعطيات مباشرة موجودة في المصادر، ولا تسجل الوجه الحسي للعملية التاريخية. انها مثل أي تعبير عن الجوهر، نتاج تحليل معقد يشتمل على تقدير القيم الاجتماعية والموقف منها، والقيام بالمعرفة المشادة لجوهر الظاهرة.

فالوقائع الوصفية تشكل نمطاً خاصاً من الوقائع التاريخية من الصعب أحياناً أن نفصلها عن الوقائع الوجودية. ومع أنها أسهل تمييزاً من حيث الشكل الخارجي، لأنها تتضمن معلومات كمية، فإن نموذج الواقع المنعكس فيها لا يدرك دائماً بسهولة. تعبيرات من أمثال «كذا وكذا أشخاص شملتهم حادثة A» و«أسعار البضاعة كذا ارتفعت بمعدل N في المئة في البلاد في الفترة T1 حتى الفترة T2» و«كلفت الحرب البلاد كذا وكذا» وهلمجرا، هي شكل من الوقائع الكمية. إن هذه الوقائع تفترض مسبقاً تقارير تسجل الأحداث والمواقف والعمليات التي تؤدي إلى تقديرات كمية. إن خطاً فاصلاً تماماً بين هذين النمطين يمكن وصفه بكل بساطة.

إن أنماط الوقائع التاريخية التي استشهدنا بها أعلاه ليست في حد ذاتها بديلة حصراً للمعرفة التاريخية، إنها لا تصبح هكذا إلا في شروط معينة، أهمها المحلية المكانية والزمانية واشتمال كل الوقائع على علاقات اجتماعية ـ مكانية متتابعة. الوقائع الزمنية والمكتوبة محلياً لابد من أن تحصى على أنها أنماط تاريخية خاصة للواقعة. إن الوقائع الزمنية تنقسم إلى نمطين ثانويين، الأول يعبر عن تداخل الأحداث مع نظام زمني معين ومقياس زمني، بينما يعكس الأخر تعاقب الأحداث أو طول العمليات. والتعبيرات التي تسجل مثل هذه الوقائع تتبع الشكل التالي: وقعت الحادثة A في لحظة T» و«الحادثة B وقعت في لحظة T2 (النظام الثانوي الأول)، و«الحادثة A وقعت قبل B»، «الحادثة B حدثت بعد A وقبل C»، «B وقعت مع D في الوقت نفسه، أو داخل مراحل الزمن»، «عملية A ظهرت في مرحلة مابين T2,T1 . . الخ (النظام الثانوي الثاني)

وتسير تعبيرات الوقائع المكتوبة محلياً على النحو التالي: «الحادثة X وقعت في النقطة A»، «العملية X التي بدأت في النقطة A انتشرت إلى النقطة B واشتملت

سريعاً على منطقة D ». وأحياناً تتخذ شكلاً يمكن القول عنه إنه شكل مختلط، طالما أنها تشمل في الوقت نفسه عناصر زمنية محلية وجودية وصفية كمية. وفي الوقت ذاته هناك وقائع (وفرضيات عن وقائع) من أنماط مختلفة في أوصاف معقدة من هذا النوع، وحتى عناصر من صيغ معقدة تظهر فوق مستوى الوقائع وتنتمي إلى المعرفة النظرية.

آخر نمط للوقائع ألمحنا إليه في المثال السابق، هو نمط الوقائع الحافزة actomotivaztional . انهـا تمثـل الاهتمـام الاكبـر للمؤرخين وفي طليعتهم الملتـزمـون بالمفهـوم المـاركسي للتـاريخ باعتبارها النشاط القصدي، وبالتالي المحـرك للشعب. إن الـوقـائع الحافزة actomotivational تتوحد أحياناً مع نوع خاص من التفسيرات التاريخية المعروفة بالتفسيرات العقلية. وبما أن هذا النمط من التفسيرات سنحلله في الفصل التالي، فسوف أقف معها هنا وقفة قصيرة.

إن نشاط الشخصيات التاريخية والفئات الاجتماعية والمنظمات الدستورية هي محرض دائماً. وربما سعى مؤرخ يميل إلى كولنغوود، إلى إظهار البواعث التجريبية فقط، فيعامل الأفعال كأنها ظروف مقنعة، وربما سعى مؤرخ ينتمي إلى اتجـاه رانكي إلى اتخاذ موقف حذر تجاه البواعث المجردة من الأفعال، فيقصر جهـوده على وصف «مـاكان»، أي نظام الأفعال المسجلة تجريبياً، وربما سعى مؤرخ ماركسي ملتـزم بطرائقية الديالكتيك المادي إلى ابراز الوقائع التي تسجل الثنائية الديالكتيكية للعمل والبواعث القائمة مباشرة في اجراء بحث المؤرخ. ومثال هذا النوع هو ما فعله فيسيلوفسكي حيث أقام وحدة تشمل جميع الأنواع، أو ربما موازاة لصيغـة، في أفعال ومقاصد ايفان الرهيب في مراحل تأسيس الأوبرشنيكا ومـراحـل التصفية. ولهـذا السبب فصل فيسيلوفسكي الوقائع المثبتة وثائقيا عن المتعاقبات المختلطة (والوقائع المرتبطة بها) التي ظهرت كتعاقب في وقائع هذا النـوع. طبعاً ليس من السهل أن نرسم خطاً فاصلاً بين التحليل السببي كشكل للمعـرفـة النظرية والواقعة الحافزة actomotivational كشكل للمعرفة التجريبية. ليس من الممكن القيام بذلك فحسب، بل من الضروري.

لنـأخـذ مقطعاً من مؤلفات فيسيلوفسكي التي لا تقتصر فقط على تحديد اشكالية العوامل الحافزة وارتباطها بالمصادر الأخرى والأبنية النظرية التي تشملها،

بل أيضاً تنصب جسراً إلى مشكلات النماطية الطرائقية للوقائع . يكتب حول بواعث أفعال ايفان الرهيب :

إن خلل التـأمل على أساس «بعده، إذن بسببه» هو معرفة عامة، مع أن المؤرخين يخطئون أيضاً في ذلك. فحتى نقيم الرابط السببي للظواهر والأحداث بشكل صحيح، من الضروري أولاً أن نقيم الوقائع ونقدر أهميتها. باختصار، إن المؤرخ في موقف رجـل يحاول فهم وشرح المجهول بالاعتماد على مجهول آخر. وأسوأ من ذلك أن المؤرخ، من دون أن يقيم الوقائع ونتائجها وارتباطها السببي ،يخترع المتتاليات، ويعبر عن رأيه من هذه المتتاليات المخترعة عن شيء تقدم ويعزو المقاصد والدلائل إلى الأشخاص التاريخيين، مع أنها لم تخطر لهم على بال.

إن اختراع ارتباطات ومقاصد أو متتاليات غير موجودة، ليس هدفاً لأي دارس جاد، بمن في ذلـك المؤرخ. فإن لم يحدث ذلك فبسبب أننا لا نتصرف بكل الوقائع والارتباطات في أي علم (بما في ذلك العلم التاريخي) أو في أي لحظة من الزمن، وعلينا أن نملأ الفجوات الموجودة هنا أو هناك. فالنظريات والمعرفة النظرية إنما وجدت لهذه الغاية. وهنا تنشأ مهمة هامة، وهي تفريق الوقائع الحافزة Acto-motivational من التفسيرات العقلية. فالقـواعـد التي تضـع الفـرق بين الوقائع التـاريخية القائمة تجريبياً، والتفسيرات القائمة على عدد من الافتراض النظري وفوق التجريبي، يشمل مايلي : إن كل عناصر مضمون الواقعة الحافزة يجب أن تدعم بمصادر تاريخية، بينما التفسيرات لا تقبل فقط التقارير التي لا تقوم على مثل هذه المصادر فقط، بل أيضاً تأخذ بها بالضبط بسبب غياب مجموعة المعلومات في المصادر.

من الـطبيعي أن تظهـر مسـألة : ماالذي يضمن الطبيعة التجريبية للوقائع التـاريخية؟ إن تنـاقضـاً ما يكمن خلف ذلك، وهو أن الوقائع التاريخية لا تشبه المعطيات التاريخية المفردة المنعزلة، بل تنشأ لأغراض ادراكية محددة، وبالتالي تقبـل بسبب توجهاتها النظرية المناسبة. ومن جهة اخرى، تستخدم هذه الوقائع الاتجاهات نفسها، وتكون، بمعنى ما، مستقلة عنها. هذا التناقض لا يمكن حله، ولكن يمكن التحقق منـه وشـرحه من جديد في سياق الابستمولوجيا التاريخية، وبفضل ذلك يتحول ديالكتيكياً من عقبة إلى حافز للتعرف التاريخي .

إن جوهر الوعي بهذا التناقض يعتمد على التفريق النماطي الدقيق لوسائل إقامة العوامل التاريخية.

ليس في العملية ماهو مشترك مع مفهوم البنيانية التاريخية، طالما أن إجراء صياغة المعرفة التجريبية التي تعمل كوقائع علم تاريخي، ليس عشوائياً، ولا يمكن أن يعامل ناتجه على أنه نتيجة بسيطة لخيال الذات الحر الخلاق. إن الوقائع التاريخية، مثل عمليات اقامتها، تخضع دائماً للأمور التالية:

١ ـ يجب ان تلبي قواعد معينة للحقيقة الموضوعية، لقد صنعت بالضبط عن طريق تقديرات مستمرة للموضوعية، أي للواقع الموضوعي.

٢ ـ بما أن كل عنصر من الواقع التاريخي (الفرد والحادثة والموقف والعملية) يمكن أن يتضمن في الوقت نفسه، أو يتم في مختلف العلاقات، والمعطيات ذاتها للمصادر التي تسجلها وقد تعكسها في شتى الوقائع التاريخية. لكن هذه الوقائع يجب أن تكون ذات مضمون موضوعي مستقل عن أهداف الباحثين.

٣ ـ إن الموافقة على الوقائع التاريخية مع نظام معطيات محققة تعكس واقعاً موضوعياً، تلعب دوراً حاسماً في تقدير مصداقية وأهمية الوقائع التاريخية التي تقبل تفسيرات مختلفة.

إن هذه الامور تجعلني اقترب من النماطية الطرائقية للوقائع التاريخية.

٣ ـ النماطية الطرائقية للوقائع التاريخية

أبسط متغير للنماطية الطرائقية يعتمد على تمييز أربعة أنماط من الوقائع التاريخية:

١ ـ من خلال التوحد مع المعطيات المفردة، وهي طريقة تدعى التنميط، أو عزل ما هو نمطي.

٢ ـ تمييز المضمون الحقيقي للدليل المتناقض (تحليل الواقعة) أم عدم تطابقه من خلاله مقارنة المعطيات المفردة ونقدها وتقييمها.

٣ ـ بتسجيل العام والصادق في المواقف الادراكية المرتبطة بوجود الاوصاف الداخلية والخارجية في نظام المصادر (الوقائع المنسقة).

٤ ـ من خلال تطبيق طرائق الاحصاء على المعطيات المفردة (الواقعة الاحصائية).

من الشائع جداً توحيد المعطيات المنفصلة التي تشملها المصادر التاريخية مع الوقائع التاريخية، لذلك يبدو من السهل والطبيعي عمل ذلك. وعن طريق العادة انقلبت هذه الطريقة إلى مستوى يقنّع القضية الابستمولوجية المخفية فيها. شرط هذا التوحيد هو الموقف الادراكي الذي فيه يتصرف المؤرخ بالدليل (المباشر أوغير المباشر) حول حادثة أو عملية منفردة. إن عدم امكانية مقارنة هذا الدليل مع البقية، وأهميته الخاصة لحل بعض مهمات الباحث، يطرح معلومات موجودة فيه تصل إلى مستوى الواقعة، أي إلى مستوى المعرفة التجريبية للماضي، تلبية لمطالب المبادىء الطرائقية وقواعد المعقولية والمصداقية. وإذا أردنا الدقة، فإن هذا التكنيك مجبر عليه في البحر التاريخي (على العكس من ذلك في بحث العلوم الطبيعية) فيجده في كل خطوة، وهذه احدى الاسباب الطرائقية لنشأة المفهوم الذاتي للمعرفة التاريخية.

إن المؤرخ الذي يدرس بواكير العصور الوسطى ويختبر عملية هجرة الشعوب أثناء انحطاط الامبراطورية الرومانية البيزنطية وتشكيل الولايات الاقطاعية الاولى، مضطر أن يوافق على الدليل الموجود في كتاب جوردان الشهير «حول نشأة الغوط وأعمالهم» باعتبارها وقائع تاريخية، طالما أن كتاب سلفه كاسيودورس، وكتب المؤرخين الآخرين والوثائق المختصة، إما أنها دمرت قصداً، أو أنها فقدت. وقد بات كتاب جوردان، الذي استخدم الكتب السابقة، مصدرنا الوحيد عن تاريخ الغوط في عدد من القضايا. وبالطبع لا يسلم المؤرخون بالدليل الذي جاء به. فقط بعد «تقدير» كل رسالة واعادة بناء بيوغرافيا المؤلف ونظرته والتحليل الفيلولوجي والنقد التاريخي والجغرافي لكل المعطيات التي تعتبر أهم من غيرها، يسمح لها باحتلاف مكانها في احداث التاريخ الاوروبي المتعاقبة، فتقدر وتصل إلى مستوى الواقعة التاريخية.

إن ارتفاع الدليل المنعزل إلى مصاف الواقعة التاريخية عبر القيام بنقد المصادر وتقدير أهمية الحادثة أو العملية المسجلة فيه، لا يتوحد جوهرياً مع الواقعة، وإنما هو اجراء معقد يشمل نظاماً من التجريدات (تجريد من التاريخ

المتـأخر، من التأثير الفعال الذي مارسه التاريخ المتقدم على التاريخ المتأخر، تجريد ذلك النوع غريب تماماً عن العلم الطبيعي أو من النادر جداً أن نلقاه في الأنظمة المنفصلة (مثلاً في البيولوجيا التطورية).

إن التنميط، باعتباره وسيلة بناء واقعة تاريخية، هو اجراء معقد يشتمل على طرائق التجريد وراء مكانة محددة للوحدات المتوقعة للمعلومات في نظام المعرفة التاريخية.

الوقائع المحللة هي ثمرة ثقافة محترفة عالية نسبياً. إن شروطها الموضوعية المسبقة قائمة في الدليل الحصري، والآراء التي تتناول الظاهرة التاريخية ذاتها. إن القصة الشرقية التالية سوف توضح الموقف الادراكي الذي يقود إلى بناء الوقائع التحليلية.

لص ماكر سرق كل ما طالت يده من نزلاء مدينة كبيرة. أمر السلطان العاقل الذي يحكم المدينة بوضع حقيبة كبيرة ملئت ذهباً في ساحة المدينة وأن يحيط بها الحرس من كل جانب. قال السلطان «من المستحيل أن يحمل الحقيبة ويهرب، وحتى لو فعل وحاول الهرب فان الحراس إما أن يمسكوه أو يبصروه وعندها سوف يتعرفون عليه» سمع اللص بهذا فاشترى حصاناً وصبغ جانبه الايمن باللون الاسود وجانبه الايسر باللون الابيض، لبس قفطان مهرج نصفه أحمر ونصفه الآخر أزرق وغطى وجهه بلفاع وانطلق بسرعة إلى الساحة وانتزع الحقيبة واختفى. فتقدم الحرس المندهشون إلى السلطان بتقارير مختلفة جداً. قال الذين كانوا على اليمين أنه كان يرتدي قفطاناً أحمر ويمتطي حصاناً أسود. وقال الذين كانوا على اليسار انه يرتدي قفطاناً أزرق ويمتطي حصاناً أبيض. ولا حاجة الى القول ان السلطان دخل في تفكير عقلي معقد حول هذه الروايات المتضاربة للوصول الى الواقعة الحقيقية.

في الابحاث التاريخية الحقيقية كثيراً ما تؤدي المواقف الادراكية إلى تحليل الوقائع التي هي وقائع معقدة جداً أكثر بكثير من وقائع القصة الشرقية الساذجة. لكنها تمتاز بالسمات النوعية ذاتها: وجود معطيات متغايرة ونقص في أدلة المصادر التاريخية. وذلك ما يضطر المؤرخين إلى رفض تكنيك التنميط المعتمد على توحيد بعض الأوصاف المنعزلة مع الواقعة التاريخية الموضوعية. وبدلاً من ذلك

يعمدون إلى تحليل مختلف المصادر، إلى أن تبرز الواقعة أخيراً على شكل وصف تاريخي يختلف إلى هذه الدرجة أو تلك عن الأوصاف في المصادر. على هذا النحو مثلاً نجد الوقائع المرتبطة بنشأة وتربية وتثقيف بوريس غودونوف، التي قام بتحقيقها سكرينكوف.

فالوقائع التي تحلل بنيتها هي عادة الوقائع الحافزة وفقاً لجوهرها الابستمولوجي.

وحتى نفهم النمط الثالث من الوقائع التاريخية لابد من القيام بتوضيح المصطح.

يقابل المرء في الهندسة قضايا كمن حلها في البحث عن الظاهرة الهندسية الاولى من الاطروحات المقدمة. تسمى احياناً الظاهرة الهندسية المنظمة. وهذا يشبه الوقائع التاريخية المنظمة. هذا التشابه هنا يسهل فهم اجراء الوقائع المنظمة المستقرة في المعرفة التاريخية. فما يسمى الأوصاف الخارجية والأوصاف الداخلية تستخدم هناك «مشروعات».

إن مفاهيم الاوصاف الخارجية والداخلية اقترحها توبوروف في مقالة عن المصادر الكوسمولوجية للاوصاف التاريخية المبكرة. ومع انه لم يقم الدليل على تحديدها، فقد تبين من السياق الذي يجريه أنه يعني بالاوصاف الداخلية الاوصاف التي يصنعها المشاركون في حادثة معينة، أو عملية من العمليات، ويعني بالأوصاف الخارجية تلك التي يقدمها المراقبون من الخارج. وتشمل هذه الاخيرة أوصاف «المراقبين» من الخارج مباشرة والأدلة القائمة على المعلومات المباشرة الحاصلة من الدرجة الثانية أو الثالثة. وهناك شرط عام لتعارض الاوصاف الداخلية والخارجية ومقابلتها وهو ان ترجع الى موقف أو عملية أو حادثة واحدة، وان تكون ضمن الفترة الزمنية ذاتها.

تختلف الاوصاف الداخلية والخارجية عن الاوصاف المتغايرة البسيطة الخاضعة للوقائع التحليلية آ) بالبراهين المقدمة في النمط الاول أي من المراقبين الخارجيين. ب) بالبراهين من النمط الثاني التي ترجع الى المشاركين في الاحداث والعمليات التاريخية.

وهكذا فان الاوصاف الداخلية والخارجية لا تقدم معلومات ببساطة عن

تفاصيل مختلفة وإنما تتأتى من مواقف نفسية وفئوية وأيديولوجية. لذلك نحتاج إلى مقاربة جامعة مانعة لكل «مشروع» تاريخي لحادثة أو عملية موصوفة. إن المؤرخين ـ للأسف ـ لا يملكون دائماً تحت تصرفهم مثل هذه الأوصاف، ناهيك عن الأوصاف الصادقة. وحتى عندما يدخل الدليل في التاريخ، لابد من مقارنته بالدليل الخارجي، فلا يبنى المضمون الموضوعي للظواهر التاريخي إلا من خلال التحليل النقدي. إن المعرفة التاريخية أيضاً تعمل باعتبارها واقعة منظمة متطابقة مع هذا المضمون. مثل هذه الوقائع تثار طبقاً لخاصية الارتباطات والعلاقات المنعكسة. إن قيمتها الادراكية الخاصة تكمن في أنها تساعدنا في اضاءة عابرة لعلم النفس الحقيقي وللميدان الحافز للشخصيات والفئات التاريخية، وليس فقط في بناء تلك الأوجه الهامة للنشاط التاريخي من الاوصاف الخارجية للافعال المنفصلة.

وكتوضيح بسيط جداً للواقعة المنظمة نأخذ وصف معركة اركولي الذي قدمه نابليون نفسه (وصف داخلي) وستندال (وصف خارجي) والمؤرخان السوفيتيان تارلي ومانفرد. فالعناصر المنفصلة لمضمونها قد تجاوزت الكل، لكن العنصرين الأخيرين فقط يمثلان الوقائع المنظمة، «ميزانها» نفسه يتغير تقريباً وفقاً لمكانها في السياق العام للبحث، وللاتجاهات النظرية والطرائقية المناسبة.

يحمل هذا الظرف نقطة هامة وهي ثبات الواقعة في علاقتها بالاشكال الاخرى للمعرفة داخل نظام معين. في فلسفة وطرائقية العلوم الطبيعية تظهر نقطة ثبات الواقعة (أو بالأحرى استقلاليتها) في العلاقة مع المعرفة النظرية والمكونات الاخرى للعلم في ارتباطها بمفهوم كوهن للتركيبات العلمية (البرادغمات). ويعتقد كوهن خاصة أن النظريات تطورت في سياق مختلف البرادغمات (التراكيب) التي تفترض مسبقاً وقائع مختلفة ولذلك لا يمكن مقارنتها أو تراكمها أو توحيدها. ويعارض فيجل ذلك الرأي، فيولي اهتمامه بنقطة أن الوقائع التجريبية ثابتة في النظريات المختلفة حول موضوع واحد. ولكن لا نقاد فيجل ولا نقاد كوهن الأخرون لامسوا هذه القضية فيما يخص العلوم التاريخية.

إن ثبات الوقائع التاريخية بالنسبة للمعرفة النظرية في ميدان التعرف التاريخي لاحظه أوفاروف. ويمكن أن أوافق معه على شرط، وهو شرط جوهري،

أن على المرء أن يتذكر دائماً ثبات الوقائع التاريخبة بالنظر إلى الأوصاف الأولية الداخلية والخارجية التي تسجل المعطيات التجريبية المنفردة مثلما تسجل الثبات بالنسبة إلى المعرفة النظرية. ويتضح هذا عندما نختبر بنية الوقائع المنظمة.

النمط الرابع للوقائع هو الوقائع الاحصائية بالمعنى الدقيق. وهي تختلف عن الوقائع الاحصائية في العلوم الطبيعية، بسبب الظروف التالية:

١ ـ تخضع المواد التجريبية الاولية في العلم الطبيعي لعملية يمكن ان تمدها معطيات جديدة من تجارب وملاحظات متكررة، ويمكن لحجم المثال من التجمع العام ان يتغير بحسب تقريره وفقاً للنظرية الحسابية. المادة الاساسية في الابحاث التاريخية هي شيء معطى لا تخضع للتغير. وكلما عدنا في الزمن الى الخلف قلت المصادر الموثوقة وكذلك الوقائع الحسابية.

٢ ـ المعطيات الكمية الموجودة في المصادر التاريخية (وثائق المخازن وقوائم المالية والحسابات والوثائق الشرعية والمراسلات) تجمع لأهداف معينة لا علاقة لها بأهداف البحث التاريخي. هذه المعطيات لم تجمع وتصنف وترتب وفقاً لبرامج، وبطرائق يستخدمها المؤرخون إذا كان هناك معاصرون لأحداث منعكسة في الوثائق المتطابقة. إن جامعي الوثائق غالباً ما يشوهون عمداً بعض المعلومات والمعطيات العددية. . الخ. إن المعطيات التجريبية المباشرة التي نحصل عليها من التجارب العلمية لا تتضمن وقائع مشوهة قصداً، وتجمع طرائق وبرامج يطورها الباحثون مسبقاً.

٣ ـ الظواهر التاريخية المنعكسة في الوقائع الحسابية اكثر تعقيداً من تلك التي في العلوم الطبيعية، طالما أنها تنعكس بأعداد كبيرة جداً من العوامل المختلفة غير الخاضعة للدراسة التجريبية. إن التحليل النوعي للمقاييس الاجتماعية الخاضعة لمقياس حسابي أشد تعقيداً، ولا تنعكس انعكاساً كافياً في الجهاز الحسابي المتوافر.

أما الفرق بين الوقائع الحسابية والنموذج الحسابي الأساسي، فهو على النحو التالي: الواقعة التاريخية مهما كان نموذجها الابستمولوجي، تعتبر تجمعاً لسجلات منعزلة تصادفية لأحداث معينة، أو مواقف أو عمليات. وذلك لا يطبق على الدليل التاريخي نفسه الذي يخلفه أناس مختلفون ويعكس شتى أوجه

الظاهرة. وعندما نتحدث عن تعقيد «المسار» الذي نحصل بواسطته على معلومات عن الماضي، فاننا نشبهه ميتافيزيكياً ببيريسكوب (منظار الافق) تحطمت مراياه ولم يعد «يميل» الأشعة بشكل صحيح.. الخ. شعاع الماضي يدخل هذا البيريسكوب، ولا يصل المؤرخ إلا بعد أن يكون الموضوع الذي جاء منه الشعاع قد اختفى. وليس هذا فقط بل يخضع أيضاً لتأثير عدد من العوامل التصادفية. إن النموذج الحسابي الأساسي لا يفرض مسبقاً طرائق رياضية للحساب للقضاء نهائياً على عوامل الصدفة، بل إنه نفسه يدعم وجودها في التجمع الحسابي الخاضع للمعرفة التاريخية التجريبية. إن العوامل الحسابية، على العكس، ينشئها جهاز من الحسابات الرياضية مخصص للمعطيات التاريخية الأولية.

في القرن الماضي، في منتصفه، وبفضل عمل ماركس وانجلز، تنامى الاهتمام بالبحث الحسابي التاريخي. لقد صار معترفاً به في روسيا ما قبل الثورة، وعلى الأخص كما سجل في الأدب التاريخي الطرائقي.

إن تطور الكومبيترات منذ الخمسينات وسع وعمق البحث التاريخي الحسابي، حيث قدم أيضاً الأساس لأفراد مجموعة كاملة من الطرائق الرياضية (وعلى الأخص الحسابية) للبحث التاريخي في نظام خاص عرف باسم الكليومتريا (القياس التاريخي، وهو ما يقدمه الكومبيوتر بعد تلقيم المعطيات حسابياً ـ المترجم).

يستخدم العلم التاريخي المعاصر جهازاً متطوراً جداً من الحساب الرياضي لاقامة الوقائع الحسابية، بما في ذلك الطريقة المتواشجة كتحليل النكوص والتشتت وحساب الجداول الشفعية المختلفة وتحليل القالب العاملي.. الخ. وفي حالات منفصلة تلعب الصيغ الحسابية دور نماذج العملية المدروسة.

المعروف أن ثمن الخبز قد ارتفع في روسيا مع بعض التذبذب خلال القرن التاسع عشر. وقد جعل التحليل النوعي من الممكن التمييز بين خمسة عوامل كبرى أثرت في ارتفاع الأسعار، وادخالها في بنية صيغة رياضية خاصة. وقد قدر وقيّم كل عامل من هذه العوامل. واستخدام الصيغة كنموذج لحركة الأسعار مكن تماماً من تحديد تأثير كل عامل على العملية.

مثال آخر عن الواقعة الحسابية هو التثبت القائم على معطيات تجريبية

حسابية، فقد تبين أن العامل الحاسم في انخراط الشباب في الحركة الثورية في روسيا في سبعينات القرن التاسع عشر كان الثقافة وليس السن ولا العقيدة الدينية ولا القومية ولا المنشأ الاجتماعي. لقد استخدم الجهاز الحسابي لاثبات هذه الواقعة فجعل من الممكن اظهار تأثير كل عامل تماماً وعلاقته بالعوامل الأخرى أيضاً.

إن الوقائع الحسابية المرتبطة بالظواهر الاجتماعية الاقتصادية للنموذج المتجانس، تساعد أحياناً في مقارنة المراحل التاريخية والثقافات والشعوب التي كان يبدو أنها لا تقارن. فالعوامل الحسابية يمكن أن تعمل في بنية المعرفة العلمية كقاعدة للسيطرة التجريبية ولاختبار الفرضيات (اجراءات تتحقق من الصحيح والزائف) وان تقدم الأسس للتعميمات النظرية. هذه الوظائف متأصلة أيضاً في بنية التعرف التاريخي بيد أنها غير محددة ومميزة بدقة. سأعود إلى قضية العوامل الحسابية في الفصل الثامن، عندما أدرس مكانة الرياضيات في التعرف التاريخي.

في تلخيص هذا المقطع والمقطع الذي سبقه، يجب أن أشدد على أن تحديد نماطية العوامل الابستمولوجية والطرائقية لا تتم إلا في سياق المقاربة البنيوية، الأنظمية. وكما في الواقع التاريخي نفسه، فان الحوادث والمواقف والعمليات المنفصلة هي في الوقت نفسه عناصر شتى العلاقات الاجتماعية الاقتصادية السياسية القانونية الدينية الثقافية اليومية، حيث أنها في نظام الادراك التاريخي الذي يعكسها يجري تسجيلها في وقائع ترتبط بشتى بنى المعرفة التاريخية التي يمد الواحد الآخر أو يتخطاه. في سياق التجريد الابستمولوجي فقط نفرق أنماط الوقائع وتسمياتها الابستمولوجية والطرائقية. في البحث التاريخي الحي لا يصبح مثل هذا التحديد ضرورياً إلا في مواقف ادراكية متصارعة خاصة تنشأ كأعراض لصعوبات ادراكية محددة. الرجوع إلى النماطية المناسبة وتوضيح الرابط الديالكتيكي العميق بين البنيات والحقيقة الموضوعية للوقائع التاريخية، هو الخطوة الاولى نحو فهم السمة الموضوعية المتعددة البنى للمعرفة التاريخية في مستواها التجريبي الأولي. ويصبح هذا بارزاً حتى بوضوح أكثر في المستويات العليا للنظام التسلسلي للمعرفة التاريخية.

٤ ـ الواقعة في بنية التعرف التاريخي

الواقعة مثل أي وحدة معرفة، بغض النظر عما إذا كانت ادراكاً تاريخياً أو ادراكاً علمياً، هي عبارة عن نظام ما. في شكلها الادراكي ـ الحسي، أي باعتبارها وصفاً، تعمل كبنيان دلالي، أي كنظام ثانوي لنظام لغوي دلالي. ومن جهة وظيفتها الاتصالية، فهي جزء من نظام التداخل بين الناس، ويمكن أن تلعب دور المثير في النشاط الاجتماعي، أو دور المثبط أيضاً. . . الخ. وأخيراً انها، من الناحية الابستمولوجية جزء من نظام للمعرفة ذي مستويات متعددة، مكوناتها عبارة عن معطيات تجريبية منفردة وقضايا وطرائق ومعرفة نظرية. هناك شتى العلائق بين تلك المكونات، وبالتالي هناك أيضاً شتى البنى التي تحقق الروابط الداخلية والخارجية بين الأنظمة. فالوقائع التاريخية، التي تعكس الواقع التاريخي المتطور، لها بناها النوعية المشروط. إنها، من جهة، تسجل ديناميكيا الموضوع، ومن جهة أخرى تشكل بنى ثانوية ثابتة للمعرفة التاريخية المتطورة (في حقبة زمنية ثابتة). إن ذلك يخلق تعقيداً خاصاً في فهم وتفسير واقعة من الوقائع التاريخية.

لابو ـ دانيلفسكي لا يشدد فقط على اشتمال الوقائع في نظام أوصاف الأفعال والعلاقات الاجتماعية، وإنما شدد أيضاً على نقطة وهي أن هذا الاشتمال ومكانته الخاصة في تعاقب الأحداث الشرطي، هو الذي فسر أهمية وتاريخية الوقائع. ولكن بينما تتوحد الوقائع مع الأحداث الفعلية وتحدد أهمية هذه الأخيرة بالمساهمة في التقويم الروحي في المجتمع والشخصيات التاريخية، فانه لا يدرس الوجه الابستمولوجي للمسألة. هذه الاشكالية تحتل الصدارة في السنوات الحديثة في مؤلفات حول طرائقية التعرف التاريخي، وبهذا الصدد يحتفظ موقف توبولسكي باختبار نقدي.

يقوم فهم توبولسكي للواقعة على الاقرار بالموازاة وحتى بالمشاكهة في الوقائع التاريخية والوقائع التاريخية المدونة. إنه يصنف أحداث المواضي الموضوعي بين الأحداث السابقة وأبنيتها الادراكية المطابقة مع الأخيرة. وحتى يتغلب على التناقض وحتى على التعارض مع المعرفة والواقع المطابق لها يقدم

مفهوم الواقعة الديالكتيكية. وهذه الأخيرة تعمل ليس كتسجيل حادثة منفصلة منعزلة أخذت من مجموعة الروابط والعمليات، وإنما كإعادة بناء معقد لروابط الحادثة مع الحوادث الأخرى، وكل العوامل والمواقف التي تحددها والتي بدورها تقررها. وعلى هذا فالواقعة التاريخية لا تحوز معناها إلا في البنية العامة للادراك التاريخي.

من زاوية جندي جرح في معركة من معارك الحرب العالمية الثانية تعتبر هذه الحرب واقعة تاريخية، ولكن حتى الحرب بشكل عام يجب أن تعامل على أنها واقعة من نظام كبير. فالواقعة الأولى هي عنصر بنيوي للواقعة الأخيرة. فجرح الجندي واقعة بسيطة، أما الحرب فمعقدة. ومفاهيم الواقعة البسيطة والواقعة المركبة إنما يجري تحديدهما في بنية الأحداث لأن الواقعة التي تكون بسيطة في مجال يمكن أن تكون معقدة في سياق بحثي اخر. ما يفرد على أنه واقعة انطولوجية (تاريخية) وواقعة عرفانية (تدوينية) يعتمد على هدف البحث.

داخل سياق أي بحث منفصل تبرز الواقعة باعتبارها تكاملاً تجريبياً، ونظاماً ديناميكياً يتطابق في النهاية مع موضوع التعرف التاريخي. وهنا يقول لنا توبولسكي كيف صاغ هذه الفكرة:

وهكذا وصلنا إلى معالجة فضفاضة للواقعة التاريخية التي تشمل كل الواقع التاريخي في سكونها وديناميكيتها. في هذا التفسير نجد الواقعة التاريخية مساوية لموضوع البحث التاريخي، وفي شكل ما يسمى واقعة تدوينية وهي محاولة لاعادة بناء هذا الموضوع. لكن الأخيرة ليست مجموع وقائع، كما يعرف عادة، وإنما نظام ضخم معقد يتألف من أنظمة وعناصر أصغر تتغير وتتطور في كل تعقيداتها ولا يمكن احصاء علاقاتها الداخلية وفقاً لقوانين الديالكتيك. في ذلك السياق فقط يحق لمفهوم الواقعة التاريخية أن توجد في طرائقية التاريخ.

والحق أن مفهوم الواقعة لا يمكن تفسيره وتبريره إلا ضمن سياق مقاربة الأنظمة، وذلك باعتباره مكوناً أو عنصراً بنيوياً لنظام محدد. لكن التأكيد النوعي أن المفهوم المنفرد للواقعة فقط هو وحده الذي يحق له أن يوجد في طرائقية التاريخ أمر مشكوك فيه ويطرح اعتراضات مختلفة.

الاعتراض الأول يرجع إلى مفهوم «كلانية الواقع التاريخي في سكونيته

وديناميكيته». فإذا كانت الواقعة التاريخية مرادفاً لمثل هذا الواقع، فإن الواقعة التدوينية كانعكاس لهذا الواقع أمر مستحيل. وتصبح المصادر الاركيولوجية والتاريخية التي تقدم معلومات مناسبة حول الواقع، أقل بعداً في الماضي، ولا تتزايد. إن ذلك يثبت، فقط بسبب معرفتنا للماضي التاريخي (لنتذكر «المبدأ البيرسكوبي») أن الواقعة مؤلفة من عدد من الحقائق النسبية. وبالطبع يمكن لهذه الحقائق أن تكون أكثر دقة، وتزود بمعلومات جديدة، ويمكن لدرجة كفايتها أن تطرح، لكن من الصعب الحصول على انعكاس مشاكه تماماً لأي موضوع معقد، وكذلك لأي واقع تاريخي يحمل مستوى تجريبياً، وأحياناً لا يمكن تحقيق ذلك.

وحتى أكمل النظريات، من غير أن نشير إلى الوقائع التجريبية، لا تقدم معرفة شاملة للواقع ككل، وهذا ينطبق طبعاً على الوقائع التدوينية.

الاعتراض الثاني يتعلق بفهم الواقعة على أنها مساوية لموضوع التاريخ. فإذا كانت «الواقعة التاريخية» تنسخ نسخاً «موضوع التاريخ» فان هذا النسخ المصطلحي هو نسخ سطحي فيمكن مثلاً لأحد هذه المفاهيم أن يسقط، فيحل الأول محل الثاني. إن ذلك يقود مباشرة إلى تعقيدات لا تصدق. فلنفرض أن جرح الجندي (مثال توبولسكي) واقعة بسيطة بالمقارنة مع الحرب ككل. فهل يعن ذلك أن هذا الحدث العرضي هو «موضوع بسيط للتاريخ» وأن الحرب العالمية الثانية ككل «موضوع مركب؟» وفوق ذلك لا يرسم توبولسكي حداً فاصلاً بين المعطيات المنفردة والوقائع، بين الأوصاف الداخلية والخارجية وهلمجرا. إن الواقعة البسيطة نسبياً (جرح جندي) ربما تكون معقدة عندما نختبرها. فالأحداث العرضية مثل حفر خندق، هجوم دبابات، أمر من ضابط، سلسلة أفعال.. الخ هي عناصر موجودة ضمن واقعة معينة، وبالتالي فان موضوع التاريخ يتخول إلى تجمع ضخم لا حد له من الأحداث والحوادث العرضية والوقائع والأسباب التصادفية التي لا تخضع للتحليل من أي نوع، ولا تسمح في التحليل الأخير بأي إعادة بناء تدويني عقلي. وهذا ما يدفعني إلى مناقشة الاعتراض الثالث.

عندما تحدث لينين عن ديالكتيك التعرف، وشدد أن الفكر ليس مرآة تعكس الواقع، لفت النظر إلى تعقيد العمليات الادراكية. لكن هذا التعقيد لا يقارن بتعقيد الموضوع ويظهر عبر سلسلة من التبسيطات الوسيطة.

يمكن للمَرء، في مناقشته ضمن سياق مقاربة الأنظمة، أن يقول إن مسألة انعكاس الواقع الموضوعي هي واحدة من مسائل انعكاس كلية الأنظمة A أي انعكاس موضوع في نظام المعرفة B (موضوع الانعكاس). في هذا الصدد يعتمد معنى مقاربة الأنظمة على جعل عدد من التبسيطات المتتالية بوسائل من اجراءات عقلية معينة تسمح ببناء نظام معرفة بسيط نسبياً يشتمل على وقائع ونماذج وقوانين وأحكام ادراكية أساسية. إن أبسط نظام يشتمل دائماً عدداً محدداً (مع أنه ضخم تماماً) من الروابط التي اختيرت بطريقة أنها تعيد انتاج الروابط الجوهرية للموضوع المركب من جهة، وتسمح بانتقال عكسي، من جهة ثانية، مما يمكن من معالجة الموضوع، والنموذج الذي يتضمنه ان هذا الظرف الأخير أيضاً هو الذي يجعل من الضروري أن نفصل، بين بنية المعرفة التاريخية، الأوصاف التي تسجل المعطيات المفردة من الأوصاف التي تعبر عن الوقائع ومن المعرفة النظرية التي هي الاخرى تتحقق في الاوصاف، لكنها ليست نتاج الادراك التجريبي.

وهكذا يظل قائماً سؤال كيف ولماذا تعتمد الوقائع على بنية المعرفة التاريخية. إن النصف الثاني من السؤال يتضمن سؤالاً بسيطاً نسبياً وهو حقيقي لشتى أنظمة المعرفة. أي علم يتضمن المعرفة النظرية أوالنظريات الصارمة لمكون مركزي له. إن النشاط البحثي العملي المعتمد على العلم يمكن أن يتحقق بنجاح فقط على شرط أن تطبق المعرفة النظرية والنظريات على الجزء المناسب من الواقع. لذلك يجب الاعتماد على المعرفة التجريبية غير المباشرة. المعطيات المنفردة غير صالحة هنا لأن المعلومات التي فيها لا تلبي القواعد العلمية للمصداقية. إن الواقعة التجريبية موجودة لتختبر المعرفة النظرية والنظريات، وتطبيقها على النظام المدروس. إنها موجودة طبقاً لقواعد وأحكام فرضتها البنى النظرية للعلم.

كما لاحظ أوفاروف بحق، الواقعة هي شكل للمعرفة النظرية. وهنا تنفتح زاوية على القضية الفلسفية القديمة لعلاقة المعرفة التجريبية بالمعرفة العقلية.

في الطرح التقليدي للمسألة، تتعارض المعرفة العقلية مع المعرفة التجريبية، والأهداف الطرائقية المناسبة تتحقق على شكل العقلانية الفلسفية والتجريبية العاملة كبرامج ابستمولوجية متصارعة. وبهذا الصدد فان نقطة ان الوقائع

التجريبية عقلية تماماً باعتبارها شكلاً للمعرفة، قد فاتت الباحثين، لان الوقائع يعاد خلقها باجراءات عقلانية لاهداف عقلانية على أساس المعرفة النظرية العقلانية. إن الوقائع التجريبية للعلم مغلقة بحتمية ثنائية الجانب. فمن جهة مشروطة بمضمون المعطيات المفردة والأفعال المباشرة للملاحظة المسجلة في أنظمة من الأوصاف الداخلية والخارجية. ومن جهة اخرى فان مضمون الوقائع، والاجراء المتخذ لتشكيلها تحكمه مبادىء واهداف وافتراضات وأحكام تقع داخل «ميدان تأثير» المعرفة النظرية.

إن البنى التجريبية للادراك التاريخي يتضمن المعرفة المتباينة جداً في المضمون وطرائق الحصول عليه. لذلك من الصعب جداً التفريق بين المعطيات التجريبية المباشرة والمعرفة التجريبية غير المباشرة، أي الوقائع. لكن حالما تنشأ الوقائع التاريخية وتتوطد وتنغرس في بنية المعرفة التاريخية، يصبح وضعها الادراكي وأسسها الطرائقية في غاية التحديد. والجواب على ما إذا كان جرح جندي فرد أو الحرب ككل هي واقعة تدوينية، لا يعتمد على تقرير بساطتها أو تعقيدها، بل على السياق النظري المسجل، ومهمات البحث التي تتطلب حلاً.
الحرب العالمية الثانية هي واقعة في سياق التاريخ العالمي، وفوق ذلك إنها واقعة ذات أهمية تاريخية عالمية وأهم عنصر فيها هو الحرب الوطنية العظمى للشعب السوفياتي. لكن يمكن بناء نظرية ومفهوم نظري من أشد الموضوعات اختلافاً. ويمكن بناء نظرية العملية التاريخية في شتى الأزمان ومختلف المراحل. فاذا ظهرت الحاجة إلى بناء نظرية لعنصر من نظام أعم، فان العنصر نفسه يمكن أن يقدم كموضوع أنظمة. ويستطيع المؤرخ أن يتصدى لمهمة دراسة وتشكيل أفعال وحدة عسكرية منفصلة. وفي ذلك السياق يمكن أن يكون جرح الجندي واقعة، طالما أنه يعكس خصائص لأحداث ومواقف محددة.

عندما نلفت النظر إلى نقطة أن مفهوم الواقعة التاريخية لا يحقق المعنى إلا بالارتباط مع المعرفة النظرية، فإن أوفاروف يبالغ قليلاً بارتباط الحقيقة بالمعرفة النظرية، فيرى أن الوقائع جزء من بنية النظرية، لكن الفكرة نفسها، أن الواقعة التاريخية يمكن أن تدرس كمقولة ابستمولوجية فقط في بنية المعرفة التاريخية

ككل، وكنظام يتشكل أحد قطبيه بالمعطيات التجريبية المباشرة ويتشكل الثاني بالمعرفة النظرية، هي فكرة صحيحة ولاشك. إن قضية الواقعة التاريخية تحتاج إلى معنى من خارج ذلك النظام.

القسم الرابع

صنع المفاهيم التاريخية

(Historical Conceptualisation)

يمكن لاشكال المعرفة العلمية، التي صيغت فيها النظريات الصارمة، وشغلت المكان المركزي، أن تدرس بطرائق شكلية وأساسية. ان لغة أنظمة كالفيزياء والكيمياء والسيبرنتيك.. الخ، صارت هي نفسها لغة رياضية، جزئياً أو كلياً، ويمكن نمذجتها في شكل أو آخر من أشكال الحسابات. ولذلك فان الطرائق الرياضية تظهر فيها مرتين: مرة عندما يبنى بواسطتها معرفة موضوع العلم، ومرة ثانية عندما تستخدم لبناء معرفة العلم نفسه.

إن الأشياء، في أغلب العلوم الاجتماعية تختلف. فمع أنها تصبح رياضية بسرعة، تستخدم الرياضيات، باستثناءات نادرة (الاقتصاد الرياضي ـ اللسانيات الرياضية)، فقط كوسيلة مساعدة لحل مهمات كبيرة لكنها تظل مهمات «ثانوية».

لقد لاحظ شبنجلر مرة أن

الفلسفة، كما قال غاليلي في كتابه، مكتوبة بلغة الرياضيات في كتاب الطبيعة العظيم. لكننا ما نزال اليوم ننتظر جواب الفيلسوف حول بأي لغة يكتب التاريخ وكيف يقرأ.

ويبدو أن شبنجلر مَشَرّحَ الموقف قليلاً، إلا أن كلماته تسجل موقفاً ادراكياً حقيقياً وإن كان بشكل ساخر.

لغة الادراك التاريخي هي اللغة العادية، لغة العلاقات اليومية. إن لها مزايا ونقائص أمثال هذه اللغات العادية. الأولى تتضمن الوضوح والحيوية والتعبيرية، والثانية تتضمن الاصطلاحات وتعدد الدلالات والتنوع المفهومي. وهذا ما يعيدنا إلى الشكلانية المعقدة للغة البحث التاريخي والتحليل المنطقي الطرائقي لها. وحتى نتغلب على هذا الموقف لابد من اتخاذ خطوة وهي تحليل عمليات صنع المفاهيم الابستمولوجي الدقيق المختصر، أي بناء البنى الكبرى للمعرفة النظرية في نظام العلم التاريخي. فالادراك النظري للتاريخ يقدم غذاء غنياً للتحليل المفهومي، أهم هدف يدور حوله بحث المبادىء الطرائقية للتعرف النظري على الماضي، وللزمن التاريخي ولقوانين التطور التاريخي ووظائفها الادراكية الأساسية. فصول هذا القسم مخصصة لمناقشة هذه المهمات.

الفصل السابع

صنع المفاهيم والنزعة التاريخية

١ ـ المخططات النظرية وصنع المفاهيم

لا توجد النظريات الصارمة في «شكل صاف» حتى في أعظم أشكال العلم الحديث تطوراً. على العكس، إنها محاطة بطبقة خاصة، بنوع من «الوسيلة المغذية» المتكونة من فرضيات وتجريدات وشذرات منفصلة من نماذج مختلفة وأفكار ومؤشرات طرائقة.. الخ، باختصار، من مكون المعرفة النظرية الذي لا تتضمنه البنى المنطقية الصارمة. بعض التشكيلات الثابتة يمكن تسميتها مخططات مفهومية وتستخدم كفرضيات عقلية وقوالب جاهزة، أو كامنة لنظريات المستقبل، تظهر بالضبط من احتياطي هذه المعرفة.

إن كل العلوم الاستنتاجية المعروفة لدينا مرت في تطورها التاريخي بمرحلة كانت فيها هذه المخططات الشكل الرئيسي للمعرفة النظرية. يكفي أن نتذكر تاريخ الرياضيات الشرقية (المصرية ـ البابلية ـ الهندية) منذ القديم وحتى ظهور الرياضيات الاستنتاجية في اليونان القديمة، وتاريخ الفلك قبل هباركوس

وبطليموس، وتاريخ الفيزياء قبل غاليلي، وتاريخ الكيمياء قبل القرن التاسع عشر، حتى نقتنع بصحة ما أشرنا إليه. ولكن حتى حين لعبت النظريات الصارمة دوراً مركزياً، فان المخططات المفهومية احتفظت بقيمتها كأشكال مستقلة للمعرفة وكمراحل في بناء النظريات. وتبقى أيضاً بالنسبة لكثير من العلوم الطبيعية والاجتماعية، الشكل البارز للمعرفة النظرية.

البحث في كيفية ظهور هذه المخططات المفهومية، وتفسير وظائفها، مهمة كبرى لنظرية الادراك العلمي. بعض القضايا الاولى في طرائق بناء تلك المخططات ودورها في تشكيل النظريات العلمية الصارمة وتطورها وعملها، درسها في ميدان الفيزياء الفيلسوف السوفياتي ستيبين.

إن التطور الاستنتاجي لنظرية صارمة يفرض سلفاً وجود تقارير أولية (مسلمات أو مصادرات) تصف ميداناً معيناً وكذلك أحكاماً منطقية ثابتة. يبدأ تطور النظرية من نقطة ما من دون الرجوع إلى نظام البحث، ويستمر إلى أن تظهر حاجة إلى اختبارها تجريبياً أو تطبيقها عملياً.

إن الطريقة البنائية التوليدية مترافقة، على العكس، برجوع دائم إلى الموضوعات الخاصة. فتبنى المعرفة النظرية بهذا الصدد بالعمل مع هذه الموضوعات إلى أن تبرز خلال ذلك خصائصها الخاصة وعلاقاتها الخاضعة للثبات في النظرية. وبهذه الطريقة تتطور النظرية وتصاغ.

إن الموضوعات العاملة هنا هي موضوعات مجردة والروابط القائمة بينها ودراستها بوسائل من ذاتها، تتحقق في بنى خاصة ثابتة يسميها ستيبين المخططات النظرية. وكما في العلوم كذلك في الفيزياء، نجد أن سمة الموضوعات المجردة إنما ترسيها مصادرات خاصة. وفي حالات أخرى لابد من الأخذ بعين الاعتبار طريقة تقدير الموضوعات المجردة. إن المطالب المسندة إليها إنما تحددها أنظمة مترابطة بفلسفة اجتماعية أو بأخرى وبمؤشرات طرائقية عامة.

المخططات النظرية التي توحد الموضوعات المجردة لهذا النمط أو ذاك يمكن أن تعامل على أنها نمط خاص من النموذج. وتستخدم في التفسير النظري للنظريات الاستنتاجية (عندما تكون موجودة) وكأساس أو قاعدة لهذا التفسير، طالما أن هذه النظريات خاضعة للابداع.

تنقسم المخططات النظرية إلى أساسية وخاصة طبقاً لدرجة عموميتها. هذا الفرق يفرضه نمط الموضوع المجرد الذي تندمج فيه. ويدرس ستيبن أحد أوجه علاقة هذه المخططات وهو ارجاع المخططات النظرية الأساسية إلى مخططات خاصة. ويعزى ذلك إلى التقاليد الطرائقية والقضايا الخاصة لفلسفة الفيزياء. ومن المهم القيام باجراء معاكس لتحليل الادراك التاريخي تحليلاً ابستمولوجياً، أي الاستنتاج البنياني للمخططات الأساسية المعممة من مخططات اكثر جزئية. وفوق ذلك يجب ألا تختلط المخططات الأساسية (وهذه نقطة يجب التشديد عليها جداً) لا بالنظريات الصارمة ولا بما يسمى التفسيرات التجريبية. وهذه الأخيرة تدرس أنظمة التجارب والملاحظات المطلوبة لاختبار النظرية وتداخلها مع الاجراءات البحثية المناسبة اختباراً تجريبياً.

وإفراد المخططات النظرية كنمط خاص للمعرفة العلمية يبرر أيضاً تقديم مفهوم المعرفة النظرية باعتبارها تحيط بسلسلة كاملة من الظواهر الادراكية، التي تشتمل النظريات والمخططات النظرية والفرضيات. . . الخ

أثناء تحليل العلاقة بين المعرفة النظرية والواقع المدروس، ومن المهم السماح بوجود مستويين من تنظيم المعرفة النظرية. أحدهما يشكل نظرية. لكن يمكن تمييز طبقة من المعرفة النظرية التي تمثلها المخططات النظرية الجزئية.

إن عملية بناء مخططات نظرية ونظريات متطورة يفترض مسبقاً صنع المفاهيم، الفهم الصحيح لما يسمى الشرح الاضافي.

يلعب التجريد دوراً مزدوجاً في الادراك كأبنية رمزية خاصة تثبت وتعكس الروابط الجوهرية، والخصائص والعلاقات القائمة في نظام البحث. وليس من السهل أبداً إيضاح هذا. ومما يجعل فهم الوظائف المختلفة للتجريدات معقداً حقيقة أن بعضها جاء من الاعتبارات النظرية الصرفة، حتى قبل اكتشاف الظواهر الموضوعية المناسبة. وأمثلة ذلك في الفيزياء البوزيترونات والكواركات. . الخ التي جاءت من اعتبارات نظرية صرفة (أي كحلول للمعادلات التي طرحها التفسير الفيزيائي) للحصول على بناء متطابق كامل أو دقيق. وهذا يخلق أحياناً أوهاماً ذاتية لحرية التفكير النظري الكاملة.

الدور الوظيفي الأول للتجريدات في بناء المخططات النظرية هو وظيفتها

كعنـاصـر صياغة اولأنظمة. فيمكن للتجريدات «عدداً» و«وظيفة» مثلاً أن تكون عناصر الأنظمة الرياضية التي هي نماذج للمواقف والعمليات الموضوعية.

الدور الثاني للتجريدات هو وظيفتها كمفاهيم للتجريدات من النوع الأول (المـوضوعات والروابط المجردة) الذي يشكل جزءاً من المخططات أو النماذج النظرية المناسبة.

فلنوضح هذه الفروق بالأمثلة.

العـددان ٥ و ٧ يمكن أن يكـونـا عنصرين في حساب مجموع الأعداد، ويمكن أن تطبق عليهما عمليات الجمع. ونتيجة جمعهما هي عدد جديد هو ١٢. فهنا يكون ٥، ٧، ١٢ موضوعات رياضية مجردة. ومفاهيم «خمسة» و«سبعة» و«اثنا عشر» هي ايضاً تجريدات لكنها ليست موضوعات أو عناصر للحساب. ومفهوم «اثنـا عشر» لا يمكن أن يمثل المجموع الحسابي لمفهومي «خمسة» و«سبعة». والعدد ١٢ قابل للقسمة على اثنين لأنه عدد زوجي. فمفهوم «اثنا عشر» ليس عدداً زوجياً ولا يقبل القسمة إلى اثنين.

إن تمييز الدور الوظيفي للمجردات يجعل من الممكن التفريق بين نمطين من المخططات، وهما المخططات النظرية التي هي مواقف مجردة لموضوعات نظامية حقيقية، والمخططات المفهومية التي تصف مخططات النمط الاول. وعلى هذا النحو تكون قواعد التمييز بين هذه المخططات. إن التجريدات التي تشكل المخططات النظرية هي مخططات تنمذج وتحل محل الموضوعات الواقعية غير الـرمـزية، وتلك التي تشكـل مخـططات مفهومية هي مخططات تنمذج وتصف تجـريدات النمط الاول. فعملية بنـاء المخططات النظرية والمفهومية لمختلف درجات التعميم سوف اسميها صنع المفهوم. وتحليل المخططات المفهومية مهمة كبـرى لنـظرية المعرفة العلمية المرتبطة باشكالية البحث والاجراءات، وبالتالي بنتائج البحث.

عندما يجادل فيسيلوفسكي ضد مؤرخ كبير آخر هو س. ف. أفلاطونوف الذي يلجأ إلى وصف العملية التاريخية بالشكل المجرد العام فقط، فإنه يحذر من هذين التـطرفين، مشـدداً على الرابطة بين التجريدات الاولية مع منطقة البحث والمادة التجريبية. كتب:

تظهـر التجربة والملاحظة أن عمل هذه المفاهيم المجردة من أمثال الطبقة والطبقة الاجتمـاعية والعملية والظاهرة. . الخ في الأبحاث التاريخية، يضع متطلبات كبيرة على كاهل المؤرخ سواء من زاوية بحث المواد أو نقدها الأولي بالنسبة إلى اتجاه الفكر المنطقي .

ما يسميه «اتجاه الفكر المنطقي» هو في جوهره مخطط مفهومي محدد يمثل توجيهاً محدداً لتجميع المادة التجريبية .

تظهـر أهمية المخـططات المفهـومية والنـظرية تمـامـاً عندما يقارن المرء المؤلفات التاريخية المكرسة لبحث مشكلة واحدة، أو مشكلات تاريخية متشابهة . وهكذا عندما يقارن المرء الكتب الصغيرة نسبياً لسولوفييف وسكرينيكوف عن حياة ونشـاط ايفـان الرهيب يلاحظ بسهولة أنه على الرغم من ثبات الوقائع التاريخية الكبـرى، ليس اختيار هذه الوقائع مختلفاً عند المؤلفين فقط، بل إن الاختلاف موجود أيضاً في الضوء المسلط على شخصية ايفان، وتقديره تاريخياً وتحديد مكانته وتكنيك البحث، مثلمـا تكمن في المخـططات المفهـومية الأولية. تسيطر على سولوفييف المفاهيم الأخلاقية والنفسية والنماذج السلوكية بينما عند سكرينيكوف المقـولات الاقتصـادية الاجتمـاعية ومفـاهيم الـطبقـات والفئـات والتفـاعـلات الاجتماعية. ويمكن الاستشهاد بكثير من الأمثلة المتشابهة .

بالطبع لا تكمن المسألة في الفرق بين المخططات النظرية والمفهومية. إن نتائج تاريخية جديدة تنشأ من اكتشاف مصادر جديدة واستغلالها. لكن البحث عنـدهمـا وحسب شرحهمـا يعتمـد كثيرء على المخـططات النظرية والمفهومية . ر. يو. فيبر عندما حلل البحث إلى نظام الأرض الذي استخدمه مؤرخ ألماني، شدد أن النتائج الأخيرة (وإن لم يلاحظ المؤلف نفسه ذلك) كان قد قررها سلفاً اختيار المخطط النظري الأولي .

لعملية صنع المفاهيم فـي البحث التاريخي عدد من السمات النوعية التي تعكس سمات الموضوع المدروس. وفي كل حالة منفصلة يكون صنع المفهوم التـاريخي صحيحـاً ومؤثـراً فقط عندما يقوم على مبدأ التاريخية الطرائقية وعلى المفهوم المتطابق مع الزمن التاريخي، لأن جميع العمليات التاريخية هي عمليات

زمنية عابرة. لذلك فإن المزيد من التحليل يستدعي دراسة مبدأ التاريخية وصنع المفهوم التاريخي للزمن نفسه.

٢ ـ الناحية الطرائقية لمبدأ التاريخية من زاوية المادية التاريخية

كما فعلت في نقطة انطلاقي في دراسة مبدأ التاريخية، سوف استخدم صياغات الباحثين السوفياتيين كون وكيلي. الأول يكتب في مقدمة «التاريخية» في الموسوعة التاريخية السوفياتية:

التاريخية هي مبدأ التفكير العلمي الذي يعامل كل الظواهر المتطورة على أساس قوانين موضوعية معينة

إنه في حديثه عن «كل الظواهر» يصوغ بشكل جوهري مبدأ التاريخية كتفكير ديالكتيكي عموماً، لأنه ليس هناك شيء تاريخي بصفة نوعية في الاقرار بالتطور الشامل.

يحاول كيلي الخلاص من هذا النقص.

يمكن التعبير عن جوهر هذا المبدأ بايجاز وبساطة، إنه يدعو إلى انكشاف ديالكتيك العمليات التاريخية الواقعية، أي معالجة الظاهرة في حياة المجتمع ليس كمعطى ثابت بل في ترابطاتها التاريخية الملموسة، من زاوية نشوئها في الماضي واتجاه تطورها في المستقبل.

مطلب تصحيح المعالجة والاقرار بكل الروابط في نشوء وتشكل الظواهر التاريخية، هو خاصية ضرورية لمبدأ التاريخية. ولكن أي تاريخي تشتمل عليه هذه الصياغة الموجزة؟ كيف يمكن لهذا المبدأ المصاغ بتلك الطريقة أن يلعب دور الموجه الطرائقي للبحث التاريخي عندما يعتمد على تحليل أي ظاهرة؟ عندما ننظر إليه عن كثب اكثر، فاننا نرى أننا نتعامل مع نموذج من التطور في شكل عام يجعل من الممكن وضع النماذج لنشوء الظواهر وتعقيدها إلى مدى معين أو متوسط من المستقبل. ولكن على المرء ألا يستعرض ويجسد امكانية هذا الاستقطاب الشديد فقط، بل أيضاً أن يشير إلى ميكانيزما تطبيقه وحدودها.

إن الصورة الطرائقية لمبدأ التاريخية في الفلسفة الاوروبية وعلم العصور الحديثة مرّ في أربع مراحل. الأولى ميكانيكية أو طبيعية نشأت من العقلانية المسيحية. وإذ يقرّ ديكارت بالتطور في الطبيعة، يتجاهل التطور في المجتمع ولا يوسع طريقة الادراك العلمي لتشمله. فيما بعد عندما حاول العقلانيون رأب هذا الصدع في طرائقيته، طفقوا يعالجون تطور المجتمع كمتغير جزئي لتطور الطبيعة، أي يتغير طبيعياً. فقد فهم المجتمع على أنه ميكانيزما خاصة أو تجمع خاص، لذا يجب أن تشتق طرائق دراسته من العلوم الطبيعية وذلك بتقديم تغيرات معينة تقر بالطبيعة الخاصة للموضوع. إن أفكار «المطابقة الذاتية» و«المجتمع التجمعي» و«المشابهة» للتطور ترجع في الطبيعة والمجتمع إلى تلك الفترة بالضبط.

المرحلة الثانية ترافق تطور الفلسفة الكلاسيكية الألمانية. لقد اتخذ مبدأ التاريخية أبعد مداه التطوري في سياق الديالكتيك المثالي في مؤلفات هيغل. والتاريخية في مفهومه متأتية مما يلي:

آ ـ تعارض المجتمع كظاهرة تاريخية متطورة مع الطبيعة كنظام من التغير، لكن ليس هناك ظواهر متطورة، وليست هناك ظواهر تاريخية.

ب ـ تحديد التأريخ كشكل خاص أو مرحلة خاصة من تطور الروح أي روح الشعوب المتحققة في التعاقب المستمر للمجتمعات التي تعي ذاتها وثقافاتها المناسبة.

ج ـ الاقرار بالسمة القانونية المحتومة للتاريخ حيث يقع التكرار بشكل جزئي على شكل دورات لولبية.

د ـ الاقرار ببداية التاريخ ونهايته، وبالتالي مفهوم التاريخ على أنه مرحلة من المراحل في تطور الانسانية سبقته مرحلة قبتاريخية، مرحلة الحرية والاكتفاء الذاتي للروح في انغمارها مع الذات.

هـ ـ الاقرار بأن الشخصيات، وكذلك التفاصيل التاريخية عامة ذات فائدة وخاضعة للبحث فقط كتجليات لروح التاريخ ونماذجها.

فالتاريخية تعمل بذلك الشكل كمبدأ فلسفي ايديولوجي عام، وكتوجه طرائقي بالمعنى الواسع.

المرحلة الثالثة في تشكيل الصورة الطرائقية لمبدأ التاريخية مرتبطة بتطور

التدوين التاريخي البرجوازي في بداية وأواسط القرن التاسع عشر (مدرسة رانكي، والتدوين الالماني في منتصف القرن والمؤرخون الفرنسيون لعصر عودة الملكية).

وطالما تتطور التاريخية كمبدأ عامل للمؤرخ الباحث، فان مظهراً تجريبياً يسود فيه اكثر مما يسود المظهر التأملي، على نقيض الصورة الهيغلية. وتتسم هذه المرحلة بالسمات التالية:

أ ـ صار البحث التاريخي تجريبياً وبالتالي قام كلياً على مصادر صادقة، فهدف التاريخ مرتبط بما وقع وكيف وقع.

ب ـ مصداقية المصادر وكل المعلومات الناتجة عنها يصونها نظام من الطرائق الخاصة يتطور عن طريق أنظمة تاريخية مساعدة.

ج ـ يكون القص التاريخي كاملاً قدر الامكانية فيصف كل المواقف والأحداث والعمليات التي تختبر وفق المصادر.

د ـ الهدف الاكبر لاعادة البناء التاريخي هو اعادة خلق الاهداف والمقاصد لدى الشخصيات التاريخية، لذلك فالشخصيات هي الاشكال المركزية للبحث.

تجسد فئتا العناصر المرحلتين الثانية والثالثة، وهما تجتمعان في نظام واحد حيث يتحرك الاول ثم الثاني إلى المقدمة ويشكل مختلف النسخ لمبدأ التاريخية في الفكر البرجوازي.

تتحقق المرحلة الرابعة لتشكل مبدأ التاريخية كمفهوم طرائقي (بالمعنى الواسع) يحدد الشكل العام للتنظيمات والأهداف واتجاه الأبحاث، في سياق المفهوم الفلسفي للمادية التاريخية. هذا المفهوم الذي اعاد تكوين «صيغ» التاريخية المختلفة أصلاً والمحدودة بآفاق النظرة العالمية البرجوازية، يعمم ويركب كل ما يمكن تقييمه على أساس طريقة ديالكتيكية مفردة.

والنقاط الرئيسية للصيغة العلمية الحديثة لمبدأ التاريخية ترجع إلى ما يلي:

١ ـ موضوع العلم التاريخي هو التاريخ، المقصود به على أنه التطور الماضي للبشرية. هذا التطور تحكمه قوانين موضوعية خاصة.

٢ ـ يختلف تطور المجتمع عن تطور الطبيعة، التي تتطور وفقاً لقوانينها الخاصة المستقلة عن ارادة الانسان ووعيه وأهدافه. التطور التاريخي قبل كل شيء هو تطور نشاط الانسان الهادف الذي يشمل الوعي في كل المستويات والمراحل.

والوعي يعمل على شكل ارادة وانفعالات واهداف واعية أو استبصارية، وهو عامل هام في التاريخ.

٣ ـ كل الاشكـال والأنمـاط وتجليات الوعي يحددها في التحليل الاخير الكينونة الاجتماعية للانسان. ولان الوعي يحدده الكائن فانه يمارس تأثيراً كبيراً ينعكس على الأخير. في ظروف معينة يمكن للوعي الاجتماعي والمؤسسات التي يتحقق فيهـا أن تحقق استقـلالاً نسبياً، فمن المستحيل، والخطأ أيضاً، ارجاع الوعي الاجتماعي إلى الكائن مباشرة.

٤ ـ الوقائع المبنية على أساس البحث النقدي العلمي للمصادر التاريخية والاركيولوجية تؤلف الأساس التجريبي للتعرف التاريخي.

إن مبدأ التاريخية يتطلب اكتشاف ووصف كل ما يمكن من مجموعة الوقائع اللازمة لتحقيق أي مهمة تاريخية ملموسة كما قال لينين:

علينا ألا نأخذ الوقائع الفردية، بل المجموع العام للوقائع بدون أي استثناء، ونربطه بالمسـألـة التي نناقشها. وإلا سيكون هناك شك حتمي بأن الوقائع اختيرت اختياراً وجمعت عشـوائياً، فبـدلاً من أن تقـدم الـظواهر التاريخية في ارتباطها الموضوعي وتفاعلها وتعالج ككل، نجد أننا نقدم «ربطاً» ذاتياً لتبرير ما هو بالفعل عمل قذر.

٥ ـ ترتبط ارتبــاطـاً سببياً جميع الأحـداث والمـواقف والعمليات للواقـع التاريخي الموضوعي.

٦ ـ ترتبط ارتبـاطـاً وظيفياً جميع الأحـداث والمـواقف والعمليات للواقـع التاريخي الموضوعي.

٧ ـ كل الأحداث والموقف والعمليات التاريخية تختلف في أهميتها وفقاً لاسهـامهـا في التطور التاريخي وتوضع قاعدة الأهمية على أساس تحديد كيف تتـطور ظاهـرة معينة أو تنكفيء أو تبقى حيادية في علاقتها مع البنى الاجتماعية الاقتصادية السياسية الثقافية الثابتة في بحث ملموس، وفي علاقتها بعملية تطورها.

٨ ـ تنشـأ الظواهر التاريخية وتتطور وتختفي في زمان ومكان موضوعيين. فعملية التـطور التاريخي تأخذ مكانها جدلياً في شكل تاريخي خاص، أي من خلال تصارع القوى الاجتماعية المتضادة (الطبقات والفئات. . الخ). فالمعرفة

النظرية للتاريخ، لكونها قائمة على الوقائع تعيد انتاج العلاقات السببية الوظيفية الفاعلة في المجتمع وتعيد بناءها وتعكسها، بغرض خلق مخططات مفهومية وصياغة قوانين علمية للتاريخ.

ميدان تطبيق مبدأ التاريخية ليس محدوداً بالمعرفة التاريخية المحترفة، إنه ينطبق على كل العلوم الاجتماعية والبحث الملموس المرتبط بمعرفة المجتمع، بطريقة أو أخرى. ويلعب مبدأ التاريخية في بنية المعرفة التاريخية دور المركز الذي يوحد كامل النظام ويخترق كل أنظمته الثانوية، من الوقائع التجريبية حتى المخططات المفهومية النظرية، وذلك ما يحدد أهميته الابستمولوجية. إن مبدأ التاريخية في الشكل الذي قدمته، يعتمد على تحليل المجتمع البشري ومعرفته. ولا ينتج من ذلك أن ليس هناك عنصر تأريخ في الطبيعة غير العضوية، ناهيك عن الطبيعة العضوية. فكلا الشكلين في العالم المادي، في حالة من التطور المستمر. ولكن تاريخ المجتمع وتاريخ الطبيعة، يختلفان نوعياً وإن خضعا لقوانين تطور ديالكتيكية مشتركة. هذا الفرق النوعي العميق يحدد مبدأ التاريخية كمصادرة طرائقية خاصة متجسدة في البنية العامة للديالكتيك المادي.

في صياغة هذا المبدأ ليس هناك سمات لنموذج يستقرأ استقراء، فينصب «جسراً» مباشرة من الماضي التاريخي إلى المستقبل. هذه «الفجوة» ليست فجوة تصادفية. فالبشرية تكافح دائماً للتبصر في المستقبل والتنبؤ به. واحدى وسائل هذا الاستقراء هو الامتداد البسيط في المستقبل بالرجوع إلى تاريخ اتجاهات التطور السابق ومخططاته. وحقيقة أن الماضي والمستقبل لا يمكن أن يقاسا، وأن هناك ظاهرة اجتماعية خاصة هي الحاضر الراهن، كثيراً ما تفوت الباحثين. لكن ذلك لا يعني أبداً رفض الرابطة بين مبدأ التاريخية وطرائقية التنبؤ الاجتماعي. فهناك رابطة، لكنها معقدة أكثر مما تبدو للوهلة الاولى وتتطلب دراسة خاصة، بما في ذلك تطور المخططات المفهومية للزمن التاريخي.

٣ ـ التاريخية والتأريخية
نقد خاص للتاريخية والنقد المضاد

يشكـل مبـدأ التـاريخية الحـد الـذي يقسم المؤرخين والـطرائقيين والسوسيولوجيين (باختصار كل الذين يهتمون بالادراك العلمي للماضي، بطريقة أو بأخـرى) إلى معسكرين غير متصالحين. وأعظم خصوم التاريخية والمصادرة الـطرائقية قد يكون السير كارل بوبير، قائد الاتجاه الفلسفي المسمى بالعقلانية النقـدية. وبما أنه أهم نقاد التاريخية الأميركان والاوروبيين الغربيين، فان آراءه تستحق التحليل.

في مقدمة كتابه «بؤس التاريخية» صاغ بوبير حجته الكبرى ضد التاريخية، وهي أن تطور المجتمع يعتمد على نمو المعرفة وهي السمة التي لا يمكن التنبؤ بها بدءاً من التـاريخ الماضي، كما من المستحيل التنبؤ بالمستقبل وكذلك من غير الممن التنبؤ بأي اكتشاف. ولكن أي اتجاه لا يقوم على التاريخية؟ المشكلة أن بوبير نفسه يميز بين التاريخية Historism والتأريخية Historicism . بالتاريخية يعني المقاربة التي بواسطتها تقوم المذاهب الاجتماعية، حين تعكس فعلاً الاتجاهات والنمـاذج التـطورية، بتشجيعهـا، فتلعب دور «القابلة الاجتماعية»، لكن أفكار القـوى المحـافظة في المجتع تمارس تأثيراً مضاداً على التطور، فتبطئه أو حتى تعدله. وبهذا الصدد يصنف نظرية السبب الاجتماعي لبعض المذاهب والنظريات الاجتمـاعية بمصـالـح الـطبقات والفئات التي تنسجم معها، كأنها سوسيولوجيا المعرفة. أما التأريخية Historicism فهي بحسب كلماته:

> مقاربة العلوم الاجتماعية التي تفترض أن التنبؤ التاريخي هو هدفها، والتي تفترض أن هذا الهدف يمكن تحقيقه باكتشاف «الايقاع» أو «النماذج» أو «القوانين» أو الاتجاهات التي يخضع لها التطور التاريخي

تعريف بوبير هذا هو مفتاح كل نقده.

في ذلك التفسير نجد أن التأريخية ومن ضمنها التاريخية كجزء صغير منها، هي الأساس الطرائقي والفلسفي للتنبؤ بالمستقبل، والتنبؤ الاجتماعي وليس المبدأ

الطرائقي المركزي للبحث العلم في التاريخ. ففيه توضع كل التأكيدات، وتنقلب كل المهمات البحثية رأساً على عقب. فبوبير يعالج عملية استبصار المستقبل، التي تقوم عليها التأريخية، على أنها نبوءة.

وإذ أخذ بوبير على عاتقه مهمة الاطاحة النقدية بالتاريخية اضطر أن يجيب عن الأسئلة التاريخية:

١ ـ ماهو التاريخ؟

٢ ـ هل من الممكن دراسة المجتمع ككل؟

٣ ـ هل قوانين التاريخ وقوانين التطور الاجتماعي ممكنة اطلاقاً؟

٤ ـ ماهي أسس التنبؤ بالمستقبل؟

٥ ـ ما موقف الانسان العملي من المستقبل الناجم عن التأريخية؟

اجاباته هي ما يلي، ولكن بصياغة جد مكثفة:

١ ـ التاريخ في جوهره هو تسلسل زمني للأحداث السياسية والاجتماعية. ومع أن المؤرخين قد يهتمون ببعض التغيرات والاتجاهات العامة.. الخ فانهم، على حد ما يؤكد بوبير، يهتمون بالأحداث الفردية والفريدة. إن العامل الذي يقرر ذلك هو الاهتمام (راجع موقف ريكرت). بوبير لم يبحث في نشأته ويعامل الامكانية الفعلية للاهتمام عامة على أنها تنازل بسيط للتأريخية.

٢ ـ أسس جوابه على السؤال الأول أمدّه بالتقرير أن المجتمع لا يعامل ككل لأن المقاربة الكلية (نسميها الآن مقاربة الأنظمة) هي شيء مستحيل طرائقياً. فالفكر البشري قادر على استيعاب تعاقب العناصر والاتجاهات الفردية، والرابطة الجزئية بينها، لكنه غير قادر على استيعاب الكل النظامي المركب. ونتائج المعرفة التاريخية للأحداث والعمليات المختلفة لا يمكن أن تصل إلى المجتمع، ناهيك عن الوصول إلى مستقبله.

٣ ـ يؤدي بنا هذا إلى السؤال الثالث. ليس هناك من قوانين للتاريخ بالمعنى الذي نتحدث فيه عن القوانين في الطبيعة. وما يسميه المؤرخون قوانين التاريخ (بوبير يحسب كونت ومل من جملة المؤرخين) ماهي سوى وصف لميول واتجاهات التطور. إن قوانين العلم ثابتة إلى الأبد بعلاقات لا تتغير. عند ذلك فقط يكن استخدامها في شرح ووصف التغيرات في العالم الموضوعي. فان كانت

القـوانين نفسهـا تـختلف، فان من المستحيل أن نشرح بها التغيرات، وفي تلك الحالة يجب أن تعتبر التغيرات معجزات. إن التأريخية تعترف بأن قوانين التاريخ نفسها تتغير من فترة إلى فترة. ولكن عند ذلك في رأي بوبير لا تعود قوانين بالمعنى الدقيق للكلمة. ويدعم تلك النتيجة بتفسيره للتاريخ على أنه أحداث فردية فريدة لا يمكن أن تتكـرر. ومعنى ذلـك أن من المستحيل الاعتماد حتى على نموذج احصائي، ناهيك عن القوانين الأبدية التي لا تتغير.

٤ ـ ينتج من هذا أن من المستحيل استشراف المستقبل على أساس قوانين التطور التاريخي. أولاً لأنه ليس ثمة مثل هذه القوانين. ثانياً إذا وجدت مثل هذه القوانين فقدت قوتها بسبب التغيرات الاجتماعية التي لا يمكن استبصارها سلفاً. وهناك تعليل دائري معين فـي ذلك الجواب. إن بوبير يعلن، من دون أن يلاحظ، في حميا نقاشه، أن المؤرخين لا يملكون تصوراً يمكنهم من التنبؤ بكل التغيرات الممكنة، فبؤس التأريخية هو بؤس التصور. والتنبؤ العلمي بالمستقبل (أي الرؤيا الاستباقية القائمة على القوانين) أمر غير ممكن أبداً.

٥ ـ ما يسـمـى عادة التنبؤ بالمستقبـل يقسم عادة إلى قسمين: النبــوءة والاستبصار التكنولوجي. والقسم الأول يوضحه مثال الراصد الجوي الذي ينبىء عن قرب اعصار لا يمكن تجنبه. أما التنبؤ الذي من النوع الثاني فيوضحه التنبؤ بنـوع الملجـأ الذي يجب أن يبنى (وما نوع مواد البناء) للوقوف في وجه هجمة الاعصار وتجنيب الناس أخطاره. فالنبوءات عن المجتمع طوباوية، أما التنبؤات التكنولوجية فحقيقية ويمكن أن تقوم على قوانين الطبيعة والاقتصاد. ويستنتج بوبير من ذلك أن الناس الذين يتمسكون بالمؤشرات النبوئية ويؤمنون باستقراء القوانين التاريخية للمستقبل، يميلون إلى التخطيط الاجتماعي الشامل المرتبط بالسيطرة على الشعب والمـركزية المتطرفة للادارة وقمع أي مبادهة.. الخ. أما التخطيط التكنولوجي الجزئي القائم على طريقة التجربة والخطأ فعلى العكس إذ لا يتطلب معرفة بقوانين التطور الاجتماعي، ويجعل من الممكن حل قضايا اجتماعية معينة عن طريق تغيرات واصلاحات صغيرة.

إن هذا يعـرض المـوقف الاصـلاحي لبـوبير، ويكشف المعنى الحقيقي لنقده، الذي هو في التحليل الاخير مبادهة طرائقية لرفض التنبؤ الاجتماعي على

مستوى كبير. إن مهمته المركزية أن يكشف التغيرات الاجتماعية الجذرية، وأن يظهر أنها نتاج النشاط السيء المقاصد للمؤرخين، وليست نتاج تطور المجتمع الذي يسير وفق قوانين.

سأقدم الآن بعض الاعتراضات المضادة، تاركاً البقية إلى الفصل التالي:

الاعتراض الرئيسي هو أن بوبير يتجاهل عامة مبدأ التاريخية وطرائقية البحث التاريخي الملازمة له مستبدلاً التأريخية (حيث تختلط سمات التاريخية الوضعية بطريقة طريفة بشيء من المستقبلية المجردة) بالتاريخية، وعلى الأخص بصورتها الماركسية. وفي الوقت نفسه يجب أن لا يظن المرء أن هذا الخلط العجيب هو ثمرة تشويه مقصود. في تأكيده في المقدمة أن عنوان «بؤس التاريخية» نفسه اشارة تحريفية لكتاب ماركس «بؤس الفلسفة»، يعد بأنه سيقوم بنقد تاريخية ماركس، ومع ذلك فان مهمته النقدية لا تصيب هدفها بل تصيب هدفاً آخر، وهو هدف واقعي لا خيالي. هذا الهدف هو مزيج من عناصر مختلفة تنشأ من تجمع المفاهيم غير الماركسية لفلسفة التاريخ وعلم المستقبل. هناك رأي مشترك بين ممثلي هذه الاتجاهات وهو أن الغرض الرئيسي للعلم التاريخي ليس دراسة ماضي الانسان، بل استبصار مستقبله. وسأذكر هنا موقف فيفر وكذلك مفهوم شبنجلر عن أن المهمة الكبرى للتاريخ هي التنبؤ بـ «المستقبل التاريخي».

إن فهماً موسعاً لمهمات وموضوعات التاريخ نجده في مؤلفات الكثير من المؤلفين المحدثين. ومفهوم الواقع التاريخي نفسه وانعكاسه المفهومي بات غير متبلور ومختلطاً مع مفهوم الكينونة بشكل عام.

الواقع التاريخي هو مجال دراسة العلم التاريخي. وهذا ما يجعل من المسوغ افراد الواقع التاريخي في مقولة الواقع عامة. فالسمة النوعية للعلم التاريخي ليست فقط أنه يدرس الماضي، بل يدرس أيضاً الطرائق النوعية المتجهة إلى دراسة الماضي المفصول عنا بفترة زمنية. فوجود تلك الفترة ليس عاملاً سلبياً، بل على العكس، يمدنا بتبرير الحاجة إلى الادراك التاريخي.

إن المزايا الخاصة للمعرفة التاريخية ناجمة من مقارنتها بمعرفة أحداث وعمليات محددة قام بها معاصروها. ويمكن ايجاز هذه المزايا على النحو التالي:

١ ـ يمكن للمؤرخين، باعتمادهم على المصادر، أن يعالجوا الأحداث

والعمليات من الداخل ومن الخارج. ولأن المعاصرين اما مشاركون أو مراقبون لصيقون للأحداث، فانهم أوضح وعياً وألصق بها، وقلة منهم من يستطيعون الارتفاع عن أحكامهم وميولهم الشخصية، ويخلقون صورة للأحداث والعمليات المعاصرة لهم، فمعظمهم تكون انطباعاته أحادية الجانب.

٢ ـ معلومات المعاصرين محدودة. فكثير من الوثائق كانت سرية والمعلومات التي تتضمنها هي مراسلات خاصة والارشيف الشخصي لم يكن ميسوراً لهم، والحدود الايديولوجية والعرقية والدينية واللغوية غالباً ما تمنع المشاركين ليس فقط من الفهم بل أيضاً من ملاحظة أحداث معينة. هذه العقبات بالنسبة إلى المؤرخ اما أن تنحى كلياً أو تلعب دوراً بسيطاً جداً.

٣ ـ المؤرخ قادر على تقصي ليس فقط مجرى الأحداث المدروسة، بل أيضاً نتائجها على مدى مراحل طويلة من الزمن. وهذا ليس ميسوراً للمعاصرين وعلى الأخص بالنسبة إلى النتائج لأن الناس (كما شدد انجلز متابعاً فكرة هيغل) في ملاحقة أهدافهم الخاصة، والمتعارضة غالباً، لا يستطيعون الوصول إلى النتائج التي لا تتحقق مباشرة.

٤ ـ المعاصرون يقعون في قبضة الاوهام والميول وشتى المؤثرات الاجتماعية النفسية فلا يضعون في حسابهم ذلك، ولذا لا يدركون ولا يقدرون تماماً أنفسهم ونشاطهم ومرحلتهم، وعلى الأخص لدى الانتفاضة الثورية. لاخظ ماركس:

> كما أن المرء لا يستطيع أن يحكم على فرد بما يفكر عن نفسه، كذلك لا يستطيع أن يحكم على مرحلة انتقال بوعيها فقط.

مثل هذه الدرجة من المفاهيم المغلوطة هي أقل بما لا يقاس لدى المؤرخين بحيث أنهم قادرون على تقديم صورة عن الماضي اكثر موضوعية ويفهمون ويصوغون الاتجاهات والنماذج الحقيقية لتطورها. وهذا ما يبرر العلم التاريخي وحقيقة قضاياه ولا حاجة مطلقاً إلى تكليفه بمهمة دراسة المستقبل كمهمة أساسية.

لم يقدم بعد أحد على كتابة تاريخ المستقبل مستخدماً طريقة التعرف التاريخي ومعتمداً على المصادر التاريخية والاركيولوجية. لكن ذلك بالطبع لا

يعني أن المعرفة التاريخية نافلة ولا حاجة إليها لاستبصار المستقبل والتنبؤ به علمياً، لكن هذا التنبؤ والرؤيا المسبقة ليست من المهام الخاصة للعلم التاريخي.

إن العائق الأساسي في نقد بوبير للتاريخية هو تجاهله الكامل لمفهوم «الزمن الحاضر» أو «المعاصرة». وذلك ما يسود الغالبية العظمى من المؤلفين الذين عالجوا مسألة الرابطة بين الماضي والمستقبل، والذين يرون معنى دراسة الماضي في استبصار المستقبل على أساس الخبرة التاريخية. بتلك المقاربة فان «الزمن الحاضر» يعمل كنقطة، أو بالأحرى كقطاع من مجموعتين ثانويتين من التتابع الزمني (من الماضي والحاضر). حسب تلك المقاربة يبدو مخطط الزمن التاريخي كالتالي:

المستقبل ــــــــــــ الحاضر ــــــــــــ الماضي

حتى ارسطو لاحظ أن المعاصرة، أي الزمن الحاضر، مأخوذة على أنها تشخيص للحالة الاجتماعية، وليس بالمعنى الفيزيائي الرياضي، ليست تسارعاً ولا لحظة، بل قطعة زمنية Duration، أو إذا استخدمنا اللغة الهندسية قلنا إن المعاصرة ليست نقطة بل قطعة على النحو التالي:

المستقبل ــــــــــــ الحاضر ــــــــــــ الماضي

فالمعاصرة المفهومة كتتابع أحداث وعمليات يحددها الماضي وبالطريقة نفسها يمكن القول ليس الماضي وحده يقرر المستقبل، بل الماضي إلى جانب الحاضر، ومن خلال الأخير وبفضله. لذلك فان المعلومات عن الماضي تستخدم للتنبؤ بالمستقبل مع المعلومات عن الحاضر. أما «حصة» كل واحد منهما في كل تنبؤ على حدة إنما تقرره المهمات والظروف الملموسة للتنبؤ.

ومن المهمات الأساسية للعلم التاريخي شرح الحاضر من خلال شرح الماضي. وفي معارضة التأريخية تشكل هذه المقاربة نواة التاريخية، وبهذا يكف العلم التاريخي عن أن يكون سجلاً تسلسلياً، كما ظن بوبير. وكما يلح المؤرخ السوفياتي أوتشنكو.

على المرء قبل كل شيء، أن يشرح المفهوم الجذري، أي التاريخية. ماهي التاريخية في جوهرها؟ إنها ادراك لظاهرة (واقعة) في تطورها. وما المقصود بـ «ظاهرة في

تطورها»؟ المقصود أن الظاهرة تدرس في الماضي (التكوين) والحاضر، وفي ارتباطاتها مع الظواهر الاخرى. ولا يوجد في التشخيص البسيط لأي فعل أو حادثة أي ذرة من التاريخية، وكذلك لا تاريخية في السرد الميكانيكي للأحداث. التاريخ والتسلسل الزمني مفهومان مختلفان

يمكن تلخيص ما قيل في هذا المقطع حسب ما يلي:

١ ـ التاريخية ليست تأريخية، ليست تكنولوجيا التنبؤ الاجتماعي أو الاستبصار، وإن كان التعرف التاريخي أيضاً يشكل أطروحة ضرورية لذلك.

٢ ـ هناك رابطة عميقة بين صنع المفاهيم التاريخية ومبدأ التاريخية.

٤ ـ قضية الزمن التاريخي

عندما درست مختلف أوجه التعرف التاريخي، كنت دائماً أقارن تعقيدات القضايا من زاوية كيف تحلل وتحل في البحث العلمي والتاريخي. تلك المقاربة، التي أشرت إليها في مقدمتي ترمي إلى هدفين: (١) توضيح السمة النوعية الحقيقية للفهم العلمي والتدويني للقضايا المنفصلة. (٢) توضيح المؤتلف والمختلف في الوضع الادراكي للعلم الطبيعي والتاريخي. إن جوهر المسألة ليس في تبني أحد الموقفين المتصارعين ـ الأول (وندلباند وريكرت وكولنغوود وآخرون) يعارض أشكال المعرفة العلمية، بينما الثاني (بتروشيفسكي وتوبولسكي وآخرون) يوحد هذه الاشكال كلياً ـ وإنما باقامة عناصر الائتلاف والاختلاف من خلال التحليل الملموس، لأن الحقيقة دائماً ملموسة. وهذه العناصر يمكن تقصيها بوضوح عندما ندرس قضية الزمن.

لم تصبح دراسة الزمن قضية فلسفية وعلمية مستقلة إلا في العصور الحديثة، وعلى الأخص في علاقتها بتطور الميكانيكيا والفيزياء الكلاسيكيين. وتحليل الزمن في الفلسفة اليونانية والوسطوية لم يتخذ أي صدارة، بل كان يأتي ضمن سياق المهمات الادراكية الاخرى. ان الميكانيكيا الارسطية والفلك البطليموسي كانا أساساً يقومان على مفاهيم الحركة المجردة وليس على أساس المفاهيم الديناميكية، وقد مهرا بطابعهما قضية الزمن.

عومل الزمان والمكان في فيزياء غاليلي ونيوتن كشكلين خارجيين، فيهما تتحرك الأجسام وتتفاعل وتأخذ العمليات التاريخية مجراها. وكل هذه العمليات والتفاعلات يمكن أن تقسم إلى قسمين:

(١) تلك التي تظهر في الزمن ولا تعتمد عليه. (٢) تلك التي تعتمد على الزمن.

إذا شبهنا الزمن ـ قصد الايضاح فقط ـ بفيلم سينمائي يعرض بسرعة موحدة فان جوهر الفرق بين النوعين يكون على النحو التالي: فيلم يسجل حركة بندول معلق بخيط مرن ولا يواجه مقاومة هواء، ففي إمكانه الاندفاع إلى الأمام أو الخلف من دون أن يحدد المشاهد أياً من الحركة تظهر على الشاشة. وعلى العكس من ذلك فيما لو صورنا بالسينما سقوط كأس ماء من الطاولة إلى الأرض، فإن المرء يستطيع مسبقاً أن يحدد حركة الفيلم الأمامية والعكسية من الصورة التي على الشاشة. وفي الحالة الثانية (أي الحركة العكسية حيث تعود دفقة الماء إلى الكأس وشظايا الكأس تتحدد من جديد، وتعود الكأس وتنتصب على الطاولة) نجد أن ما حصل يناقض قوانين الفيزياء، التي تثبت عدم امكانية قلب العملية الزمنية، التي تعتمد في هذه الحالة على اتجاه تدفق الزمن.

إن الشيء الرئيسي لكل أقسام الفيزياء هو وضع القوانين المناسبة التي تصف شكل اعتماد التفاعلات والعمليات الفيزيائية على الزمن. وحتى نحدد الشكل القياسي الرياضي لهذه القوانين من الضروري القيام باجراء لقياس الزمن. وذلك ما يجعل القياس الدقيق أمراً هاماً جداً. أما الفيزياء الحديثة فتستخدم نظرية قياس معقدة جداً، وجهازاً مصمماً لتسجيل أجزاء ١٠ من الثانية.

ثمة قضية هامة أخرى وهي أن ذلك يرافقه تغير في المخططات النظرية وفي مضمون عدد من النظريات الفيزيائية وفي رأسها ميكانيك الكم والنظرية النسبية الخاصة، لذلك فان القضايا الخاصة بالزمن هي أول ما طرحت مسألة استمرارية الزمان وانقطاعه بظهور مفهوم الكوانتوم وقياس المقادير. أما الثانية فتبدأ من الرابطة العميقة بين الزمن والمكان والحركة، وتبين أن الخصائص القياسية للزمان والمكان يمكن اعتبارها في شروط معينة كوظائف لمعدل سرعة الحركة.

إن خلق النظرية النسبية الخاصة في بداية هذا القرن كان له تأثير مختلف

على المعاصرين. فالجمهور العام، بمن فيهم الفلاسفة ذوو الاتجاه الانساني، تبنوا النتائج القوية للفيزياء النسبية التي تقول، حسب رأيهم، إن الزمان نفسه قد يجري ببطء وقد يجري بسرعة، ذلك أن كتلة وحجم الجسم يمكن أن يتغيرا أثناء الحركة بمعدل سرعة يقارن بمعدل سرعة الضوء، وانه إذا حلق في الفضاء الخارجي أحد التوأمين، فسوف يعود أصغر من أخيه وهلمجرا. لكن المعنى الفيزيائي الحقيقي لنتائج النظرية النسبية، وحقيقة أنها لا تطبق خارج الفيزياء، بقيا غير مفهومين من قبل الكثيرين، وما يزالان غير مفهومين تماماً. ومن المشقة الحديث عن ذلك في كتاب مخصص للتعرف التاريخي، هذا إن لم يكن نقل تلك النتائج غير المستوعبة تماماً والمشروحة شرحاً ميتافيزيكياً من ميدان النظرية النسبية الخاصة إلى ميدان التاريخ على يد بعض الفلاسفة، يعمي الجوهر الحقيقي لقضية الأزمنة التاريخية وعلاقتها مع صنع المفاهيم التاريخية. والنقل غير مسموح نظراً للطبيعة الخاصة للمخططات المفهومية للزمان والمكان التاريخيين، وللتجريدات الزمانية ـ المكانية المطابقة لها.

إن نقل المخططات المفهومية من علم إلى آخر أمر معروف وظاهرة شائعة. ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر، لوحظ هذا النقل من ميدان الميكانيك والهندسة إلى ميدان التعرف التاريخي. وفي القرن التاسع عشر حاول كثير من السوسيولوجيين والمؤرخين، بتأثير نظرية التطور الداروينية، نقل مفاهيمها «العضوية» و «الأنواع» و«الصراع من أجل البقاء» ومخططاتها المفهومية إلى ميدان الأبحاث التاريخية الاجتماعية. ودائماً يصطدم تعصب «الحاملين» بـ «مقاومة» الواقع الموضوعي نفسه، ورفضه الاستلقاء على السرير البروكروستي ذي المخططات المفهومية والنظرية الغريبة عن الواقع. ولكن ذلك لا يعني أن من المستحيل نقل النظريات والنماذج والمخططات والمفاهيم المنفصلة والطرق من علم إلى آخر. وعلى العكس فان ذلك احياناً مفيد، لكن ذلك لا يحدث إلا عندما تكون البنى النظرية مستوعبة وعاملة في انسجام مع الطبيعة الخاصة للحقل الجديد.

لابد أن نقول، بمزيد م الأسف، أن محاولات تعديل العلم التاريخي بحيث يرفعونه إلى مستوى الأنظمة القوية للقرن (فيزياء سيبرنتيك، نظرية الاعلاميا..

الخ) قد تقلصت إلى تبن لفظي لمفاهيم ومخططات مفهومية من تلك الأنظمة من دون أن تتساوق مع القضايا الحقيقية والطبيعة النوعية للتعرف التاريخي. وسوف أقدم مثافلا نموذجياً.

الرياضيون والمؤرخون في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لفتوا الأنظار إلى ما في مشكلة الزمن التاريخي من تعقيد. إن هذه القذضية تثير المسائل الكبرى التالية:

أ ـ تطور الطرائق الدقيقة لتأريخ الاحداث والفترات التاريخية المتطابقة مع العمليات التاريخية.

ب ـ تمرحل التازيخ العالمي، وتمييز المراحل والفترات للتواريخ الاقليمية والمؤسساتية وجعل التجريدات المرافقة «مرحلة» «فترة» «حقبة».. الخ.

ج ـ خلق النظام التسلسلي الشامل والأحكام المطابقة لترجمة المدونات التاريخية المحلية وربطها به.

د ـ دراسة مختلف التصورات التاريخية للزمن والمكان وأسباب انتقالها.

بالنسبة الى بعض المؤلفين المعاصرين، كلوي مثلاً، يبدو هذا الالتفاف على المشكلة انجازاً للحس العام وليس انجازاً للعلم. فهو يكتب مثلاً:

> استخدام الفكرة العادية للزمن كشكل من الترتيب الزمني التقويمي ربما يرضي المؤرخ، ولكن على مستوى آخر من الوصف نجد أنه مرتبط بالفهم النظري الضروري لشكل الزمن، وعلى الأخص، بعدم اتساق مسيرته وايقاعاته.

إن مشكلات التقويم وعلى الأخص قضايا التسلسل الزمني الممتدة عبر قرون، لا ترتبط بالتصورات العادية. أما بالنسبة إلى عدم اتساق الزمن التاريخي فان لوي يرجعه إلى النقاط التالية:

أ ـ يختلف زمن شتى التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية عن زمن العهود.

> طول الزمن التاريخي يختلف باختلاف التشكيلة والعهود والأنظمة، طالما أنها تتبع طرقاً مختلفة من التطور عن الزمن المسلسل نفسه.

ب ـ الزمن أيضاً غير متسق داخل التشكيلات بسبب اختلاف الأحداث، مثلاً، فهو في فترة ما قبل الثورة، غيره في الثورة ويأخذ لوي كلمات «الثورة الفرنسية الكبرى» ويرى أن لها وقعها الخاص ومجراها المحدد في الزمن. يقول حرفياً:

ثمة ضرورة هنا للاعتراف بـ «الزمن التاريخي النظري» الذي يعبر عن الحاجة إلى الاشباع والامتلاء والتفسير المفصل للأوصاف التاريخية

يبقى غير واضح كيف يؤثر هذا الاجراء أوتوماتيكياً في سمة الأوصاف التاريخية.

ج ـ إن تسارع العملية التاريخية لا يرتبط فقط بتغير في التصورات عن الزمن، كما يرتبط بتباطؤ الزمن الموضوعي الحقيقي، والشيء نفسه كما في تجربة التوائم النسبية.

أثناء تنامي التجربة التاريخية الثقافية ككل، من عهد إلى عهد، «يتباطأ» مجرى الزمن لعدة أجيال من زاوية تمثله وعمله وتراكمه: فخلال مرحلة واحدة من الزمن التقويمي، يعاني الناس في العهد الراهن، وبالتحديد عهد الثورة العلمية والصناعية، أكثر مما عانوه قبل قرن مضى

ومع أن كلمة «يتباطأ» وضعت بين اشارتي تنصيص إلا أن الايضاح الذي تلا يشهد أن المسألة هي مسألة تراخ حقيقي للزمن. لنا الحق إذن أن نفترض شخصاً يمر من منطقة اجتماعية ثقافية اقتصادية (مثلاً، من قطر متطور) إلى منطقة أخرى أكثر تطوراً، يبدأ بالحياة على سعتها ثم يعود فتضيق السعة، وبذلك يخرق حد الزمن مرتين.

د ـ إن تباطؤ الزمن التاريخي يثبت أنه مرتبط بعلاقة معينة مع النظام الشمسي. إن الرابطة معترف بها على أنها عملية تراكم المعلومات. يستشهد لوي بتقرير زيمان أن زمن التعرف أبطأ بالنسبة إلى الزمن الشمسي كلما تراكمت المعرفة، فيرى لوي في ذلك استبدالاً لفكرة تباطؤ الزمن التاريخي.

هـ ـ ينتج مما قيل أن الزمن التاريخي، وفي الوقت نفسه المكان التاريخي، إنما هما ظاهرتان نسبيتان.

قياس مسار العمليات في الزمن التاريخي يتغير مع تطور المجتمع وهو كمية نسبية كيف، وبالنسبة إلى أي شيء، تظل هذه النسبية غير واضحة.

و ـ يقترح لوي إلغاء وحدات الزمن المحسوب وتقديم وحدات جديدة، تجعل أساسها قائماً على الأحداث التاريخية والثورات والتغيرات الكبرى في طريقة

الانتاج وتعاقب التشكيلات. . الخ. وهكذا نراه يكتب: «وحدة القياس في هذه الحالة ستكون نظاماً ملموساً للعلاقات الاجتماعية». ويقول في مكان آخر:

إذا أخذنا التطور التاريخي العام، فان التغيرات في علاقات الانتاج يحدد المضمون المطلق لمثل هذه الوحدة الزمنية ـ الاجتماعية كتشكيلة. وبالنسبة لها يمكن أن يقارن المرء ايقاعات ومسارات تطور مختلف المحددات Determinants للكل البنيوي المفرد.

ز ـ يعتبر الزمن تجربة تاريخية. إن الخبرة العلمية الثقافية العامة «المتطهرة» من كل «الأوثان» الممكنة، لا تثبت، في أساسها التاريخي، سوى أن الزمن الذي جسدته صيغة باكون لعصر النهضة: «الحقيقة هي ابنة الزمن». ويستنتج من ذلك أن الزمن هو الآخر حقيقة، والحقيقة خبرة. ولكن أنى لزمن يقاس على هذا الشكل أن يقاس، في وحدات من الأحداث أو التشكيلات التاريخية؟ لأن الخبرة التاريخية لشتى الفئات والطبقات الاجتماعية مختلفة كل الاختلاف ليس في التشكيلة فقط، بل أيضاً في أي مرحلة متزامنة.

ح ـ وأخيراً يثبت المكان الاجتماعي أنه نسبي أيضاً:

نظراً لأن المكان الاجتماعي متداخل ليس مع الوحدات الايكولوجية للمكان بل مع الأنظمة الاجتماعية، فإنه يميز المظهر المنظم للعمليات الاجحتماعية وتداخلها ومجالها ومعناها ومصيرها. ولأن خصائص الزمان والمكان مرتبطة بميكانيزما حتمية الظواهر التاريخية الاجتماعية، فإنها تتغير مع تطور المجتمع وتعمل بهذا المعنى كظواهر نسبية.

إن سمة المكان التاريخي العالمي، مثلاً، تحددها كثافة العمليات الاجتماعية بشكل خاص عن طريق تفاعل البرجوازية والبروليتاريا. إن المكان الاجتماعي، بشكل عام يحكمه الزمن ويجسده المصير، فأولوية الزمن في حركة المجتمع التاريخية، هي عنصره المقرر أي الزمن وقد تجسد في عمل اجتماعي. إن نظرية نسبية الزمن التاريخي تثير عدة اعتراضات. إن شرط تمييز نسبية الزمان والمكان في النظرية النسبية الخاصة هو فرضيات (مصادرات) تكافؤ الاطر المرجعية والطبيعية المحدودة بسرعة الضوء. ولا يوجد أي شيء حول تكافؤ الاطر المرجعية في المفهوم النسبي للزمن التاريخي. إذا كان لكل حادثة، لكل ثورة،

لكل تشكيلة زمنها الامتيازي الخاص، ونظامها الخاص في وحدات التغير، فان من المستحيل قطعاً إقامة النسبية. فلا يمكن قياس أو حساب تسارع الحركة التاريخية في أي نظام أثناء الانتقال من تشكيلة إلى أخرى، وفي شتى المراحل داخل التشكيلة المنفصلة. إن حساب مثل هذا النوع الذي يظهر «تباطؤ» الزمن في نظام بالقياس إلى نظام آخر في نظرية النسيج الخاصة يتم بطريقة تحويلات لورنتز ـ فتزجيرالد. وبغض النظر عن التحويلات الرياضية والمصادرات الفيزيائية، فإن نتيجة نسبية الزمن ترتبط بتحديد موقف المراقب. وتؤدي نسبية الزمان والمكان الكاملة، وارجاع الزمان إلى الخبرة التاريخية، إلى رفض الزمن التاريخي الحقيقي والمرحلية التاريخية الموضوعية، وإلى تجاهل اسس التسلسل التاريخي العلمي الخ.

كف المؤرخون المحدثون كلياً عن استخدام التصورات التسلسلية «العادية» التي تنطبق على العصور الحديثة أكثر مما تنطبق على الماضي التاريخي. لقد تحققوا أن كل التسلسلات الزمنية المتكون تاريخياً مشروطة ليس بمعنى نسبية الزمن في سياق النظرية النسبية الخاصة، بل بالأحرى، باعتماد كل نظام تسلسلي على مرحلة من خلقه ومهماته التنقيبية الملموسة. وهكذا فان القضية العلمية الجادة هي تمييز الشروط الابستمولوجية والطرائقية والقواعد الموضوعية للتسلسل الزمني وللتجريدات التي تقيمها.

إن مضمون التجريدات التاريخية، مثل أي تجريدات أخرى، يعتمد على سمة المخططات النظرية والمفهومية المتطابقة. وعلى الرغم من الفروقات المحتملة في المضمون، فإن التجريدات التاريخية تتضمن دائماً مؤشراً لعدم امكانية قلب الزمن، قلب اتجاهه من الماضي إلى الحاضر إلى المستقبل. إن «فيلم السينما» الذي يصف احداثاً تاريخية لا يمكن أن يرجع القهقرى، فمغالطة التوائم التاريخية مستحيلة، وبالتالي يستحيل خلق نسبية في الزمن التاريخي حسب ما تقصده نظرية النسبية الخاصة. وعلى هذا تكون التجريدات عبارة عن تجريد من الزمن.

للتجريدات التاريخية سمات مميزة، تشترك فيها مع تجريدات العلوم الاجتماعية الأخرى، وسمات نوعية متأصلة فيها وحدها، وهي:

١ ـ التجريدات التاريخية دائماً تسجل نشاط الناس القصدي.

٢ ـ تفرد جانباً النشاط الهام اجتماعياً، والأهمية تحددها النتائج التاريخية المعروفة.

٣ ـ انها تتطابق مع المواقف والأحداث والعمليات في تبعية مكانية ـ زمانية، في المكان والزمان الموضوعيين، في الحساب المقبول في مرحلة معينة من التطور العلمي.

يعمل الزمن التاريخي كشرط لبناء تجريدات تاريخية. وهذا يفترض فهماً دقيقاً بحيث تتكامل كل العمليات والأحداث التاريخية تكاملاً تابعاً للزمن الموضوعي. إن مفهوم «الزمن التاريخي» يستخدم عادة بشكل مجازي، وفي هذه الحالة تفهم كثافة الأحداث الهامة اجتماعياً. وباستخدام هذا المصطلح يمكن للمرء أن يقول إن الزمن التاريخي للثورة الفرنسية يختلف عن الزمن التاريخي الذي سبقها، وعن الزمن التاريخي للحرب العالمية الثانية، كمرحلة تاريخية خاصة تختلف عن الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين. لكن على المرء أن يتذكر أن الأمر هنا يكمن في مسألة كثافة وعمق وأهمية الأحداث والعمليات التاريخية، وليس في مسألة الزمن، أي ليس الزمن باعتباره خاصية متأصلة في الواقع ويظهر على صعيد الزمن المناسب. مثل هذا الصعيد، بغض النظر فيما إذا كان يطبق على الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية، يجب أن يرسخ الشروط المادية الموضوعية والزمن الموضوعي الذي تتطور فيه العملية التاريخية. وميكانيزما قياسه على الأقل في الشكل الأصلي التاريخي، هي الأيام الشمسية وكل أنواع الساعات التي اخترعت لقياس هذه الأيام. إن نوع تصور تباطؤ الزمن التاريخي بالنسبة إلى الزمن «الفيزيائي» أو «الأرضي» أو «الشمسي» يمكن أن يدرك فقط كنوع من حب الاستطلاع والفضول.

يمكن أن تتغير تصورات الزمن التاريخي من عصر إلى عصر ومن ثقافة إلى ثقافة، ويمكن أن تختلف عند ممثلي مختلف المدارس الفلسفية والتاريخية، لكن الزمن الموضوعي نفسه تحكمه قوانينه الخاصة. وحتى في الفيزياء لا تمكن ملاحظة «تسارع» الزمن أو «تباطؤ» الزمن إلا بمقارنة سرعته بسرعة الضوء في

الفـراغ. وتاريخ البشرية الموضوعي لا يعرف مثل هذه المعدلات التسارعية في التغيرات الاجتماعية، ولا جدوى في الحديث عن نسبية نتائج الزمن التاريخي.

هنـاك طبعـاً عائـد للزمن التاريخي على تطور المجتمع. ولكن ليس ثمة غموض في هذا. فالرابطة تتألف من تقسيم الزمن التاريخي إلى فترات أو مراحل وفقاً للأحداث الهامة تاريخياً، أو بالأحرى وفقاً لأنظمة الأحداث المحددة نوعياً، ووفقاً لمهمات البحث الملموسة والمفاهيم النظرية المستخدمة في المعالجة. وفي هذا يحـدث الانعطاف الديالكتيكي حول أنظمة التجريد. فالتجريدات القائمة على الاقرار بالزمن التاريخي الموضوعي، هي نفسها تشكل الأساس لقسمتها إلى أنظمة متسلسلة زمنياً وإلى أنظمة أخرى.

نحن نعرف أن ماركس قسم تاريخ المجتمع بطريقة مختلفة إلى تشكيلات اقتصادية اجتماعية. وقد أثار هذا التقسيم كثيراً من المنازعات الساخنة حول عدد هذه التشكيلات وبنيتهـا. ويكمن لب القضية في التقسيمـات البنيوية المختلفة للتاريخ البشري إلى تشكيلات تعكس كلًا من التطور الموضوعي وتعاقب طرائق الانتاج والطروحات المختلفة لمهمات البحث التي يتوقف قرارها على المخططات الجـزئية التي حققت مبـدءاً عامـاً أعلى لتقسيم تطور الانسـانية إلى تشكيلات اقتصـادية اجتمـاعية. ويبين هذا بوضـوح اعتمـاد المخـططات المجـردة للزمن التـاريخي على المفاهيم العامة والمخططات النظرية، أمـا في هذه الحالة فإنه يعتمد على مخطط «التشكيلة» في تقسيم التاريخ.

بهذه الطريقة ينشأ تجريد الزمن التاريخي كانعكاس للزمن التاريخي الواقعي الموضوعي، وتتوحد طبيعته مع الزمن العام، لكن التجريد هو تجريد خاص، تم في سياق البحث التاريخي آخذاً بعض المؤشرات الطرائقية والمخططات النظرية بعين الاعتبـار. وهنـا يكتشف المـرء التـرابط الـديالكتيكي للمخططات النظرية والتجـريدات الموجودة في بنيتها حول مفهوم الزمن التاريخي، وقيام هذا الأخير على مضمون مهمات البحث، وتتطور المخططات والمجردات عن طريقها. ويبرز التطور الحقيقي للادراك التاريخي للمخططات التي تثبت الزمن، مأخوذاً كما هو، والمخططات التي تثبت الأحداث والعمليات عدم ادراك السمة التناقضية لوحدة

هذه العملية هو مصدر كثير من الاضطرابات الابستمولوجية. ومن الخطأ الاعتقاد مثفلا أن الزمن التاريخي الواقعي يتراجع أو يتأخر.

يتضمن الادراك التاريخي الزمن التاريخي المجرد تماماً كما يتضمن الابداع الفني الزمن الفني. عندما يتحدث ليخاتشيف عن «مبدأ النسبية» للزمن الفني، لا يضع التعبير فقط بين اشارتين، بل أيضاً يحدد معناه من دون أي سرية، ويعتبره تعاقبات وتباينات في رسم الأحداث.

إن ربط الزمن التاريخي ببناء التجريدات التاريخية والمخططات النظرية والمفهومية يظهر واضحاً في الأبحاث التاريخية الضخمة. لذلك من الأسهل صياغة برنامج بحث وضعي للبحث في الزمن التاريخي. وحسب التقدير الأولي فان هذه الصياغة تعتمد على النقاط الموجزة التالية:

١ ـ أول مهمة هي تحليل التصورات التعاقبية للزمن وعلاقته بالتغيرات التاريخية والاجتماعية. وتختلف هذه التصورات باختلاف الثقافات واختلاف الشعوب واختلاف مراحل التطور التاريخي. ويكفي أن نتذكر المفهوم الدائري للزمن الذي يسم نظرات العصور القديمة الدينية والفلسفية والتاريخية والكونية والثقافية العامة، من جهة، والمفهوم الأفقي للزمن الذي يسم التدوين اليهودي ـ المسيحي، من جهة اخرى. وقد صاغ المفهوم الافقي بوضوح القديس أوغسطين وتطور بصور شتى في التقليد التدويني الأوروبي. ومن المهم في هذا الصدد أن التكرارية أو التغيرية في الأحداث لم تتوحد في هذا المفهوم مع التكرارية والتسارع أو تباطؤ الزمن كتغير ضخم يسير دائماً بخط مستقيم. لذلك يجب أن نميز مفهوم الزمن التاريخي كمقولة فلسفية من التغير التاريخي الذي يحدد اجتماعياً وثقافياً التصورات عن الزمن التاريخي. هنا نحن أمام نمط التمييز نفسه الذي نستخدمه عندما ندرس المفهوم الفلسفي للمادة والأفكار العلمية عن بنيتها. خلط المفهوم العلمي للزمن التاريخي بالتصورات، التي كانت قبل المرحلة العلمية ولم تكن علمية، هو أحد مصادر غموض قضية الزمن. ولسوء الحظ فإن البحث في هذه القضية ما يزال في وضع بدائي.

٢ ـ القضية العلمية الثانية هي اختيار وتحليل الفترات والأصعدة الزمنية. وكمثال توضيحي سأدرس حل هذه المهمة على يد مؤرخ تصدى لاقامة صورة

تاريخية للأحداث عبر مسافة من القرون المتعاقبة الممتدة على مساحة من الصين حتى شواطىء قزوين. وعلى هذا أقيمت مستويات معينة، أو مقاييس معينة للزمان والمكان. وما يسمى «التدوين» إنما هو تدوين وضع لفرض أي تقسيم مرحلة زمنية إلى عدد من المستويات أو التقديرات. التقدير الأول هو طول مدة الوجود البشري المعروف، وامتداده في المستقبل، والتقدير الثاني هو أن فترة الثقافة الكتابية المعروفة لنا تقدر بحوالي خمسة آلاف عام، والتقدير الثالث هو الثقافة الاجتماعية التاريخية والرابع هو عمر هذه الثقافة والخامس يدور حول الانسان الفرد (الذي رافق عملية الانتقال إلى البيوغرافيا التاريخية). بعد اتخاذ التقديرين الثالث والرابع أساساً للبحث وبعد أن تحدد اطار الاحداث والعمليات التاريخية الجغرافية والتسلسلة زمنياً تطور مخطط نظري عام من التجريدات الأولية (وهي العرق والشعب والقبيلة والمجتمع الثقافي اللغوي والدولة والهوية السياسية والصراع السياسي الداخلي والخارجي ونمط النشاط الاقتصادي ونمط الثقافة والتركيب الثقافي وهجرة الشعوب واستقرارها. . . الخ). هذه التجريدات سوف تحدد بنية المزيد من المخططات الجزئية.

لا بد أن نلاحظ أن غموض أو عدم وعي المستويات التاريخية غالباً ما يكون سبباً لسوء الفهم في تفسير الزمن التاريخي.

٣ ـ من أهم القضايا الطرائقية المعقدة تطور المفاهيم الأساسية المستخدمة في وصف العمليات الزمنية والتغيرات التاريخية. في الفصل الثاني حيث عالجت البنى الادراكية الرئيسية المستخدمة في وصف الواقع التاريخي، والعلاقات الشكلية التي يقيمها، ميزت شتى علاقات التتابع والعوامل السببية القصدية المحددة، وهي الضرورية للتعرف التاريخي. ومفهوم التتابع مفهوم مركزي لكل طرائق وأشكال وصف وتحليل عمليات التطور، بما فيها التطور التاريخي. وهذا يوضح لنا لماذا أن دراسة البنى الادراكية في هذا المقطع هامة للتدوين التاريخي والفلسفة التاريخية. إن اختيار وتمييز وتصنيف وتنميط الوقائع التاريخية يفرض مسبقاً تتابعها وروابطها المحددة في الزمن. وفي الوقت نفسه فان التجريد بعيداً عن التتابع، «قطع» الوقائع المنفردة (أو مجموعة منها) عن الرابط الزمني الواقعي، شرط أساسي للبحث التاريخي. وهذا «القطع» نفسه يجب أن يكون مثبتاً في

المخـططات المفهـومية والنظرية الخاصة، وبالتالي يجب أن يكون له مثبتاً في المخـططات المفهـومية والنـظرية الخـاصة، وبالتالي يجب أن يكون له مسوغه الـطرائقي والابستمولوجي المنطقي. ومن هنا تنشأ مهمات بناء مخططات الزمن المفهومي الجزئي. وسوف نرجىء إلى فيما بعد مهمتين من هذه المهمات وهما المهمتان اللتان غالباً ما يعالجهما المؤرخون.

٤ ـ احدى المهمات التي ترافق مشكلة الموقف من الزمن التاريخي هي تحوّل العمليات الزمنية العارضة إلى عمليات تزامنية وظيفية. وهذه العملية تجسد البحث التاريخي الحديث الذي لا يترافق الوصف التجريبية لتتابع الأحداث زمنياً، بقدر ما يترافق مع الفهم النظري للبنى المنفصلة والمضمون الثقافي للعملية التاريخية. وكمثـال على هذا البحث نشير إلى دراسة غوريفيتش «أنواع الثقافة الوسطوية». فبعد أن ميز عدداً من الأنواع الأساسية المحتاجة إلى تحليل الواقع التاريخي ابتعد عن الوصف المتتابع الدقيق للظواهر المنفصلة التي تقع ضمن كل نوع، وحلل فقط تشكـل الـوقـائـع الجوهرية. وعندما شرح تشكل الوعي التشريعي والقانون والشعـور بالتعـاون والكرامة الشخصية في مختلف الفئات الاجتماعية للمجتمع الـوسيط، مثـلاً، اختـار وقائع طبقاً لأهميتها بالنسبة إلى البراهين النظرية وليس لتجريبيتها وتتابعها الزمني. لقد أخذ بعين الاعتبار الهجانة الواقعية وعدم انتظام التشكيلة الـزمنية للوعي القانوني والاخلاقي حتى يبرز السمات التي تميز الوعي القـانـوني في العصـر الوسيط لأوروبا الغربية، من بيزنطة مثلاً. كل الاجراءات الدراسية (وصف الظواهر والتحليل والمقارنة وتقييمها وصنع المفاهيم... الخ) رافقها تجريد من التتابع الحقيقي لـ «نقطة» أحداث، وبناء المراحل الزمنية الطويلة التي في داخلهـا استخـدمت عملية خاصة من «تعديل» الظواهر المدروسة. إن مشكلة الزمن التاريخية تلونت بلون خاص في هذه الحالة.

٥ ـ أخيراً، آخر المهمات هي مقارنة الشذرات المختلفة للزمن التاريخي، بهـدف توضيح النمـاذج العـامـة. فمن الضـروري مقـارنـة المواقف والأحداث والعمليات المتعلقة ليس فقط بالمظاهر الثقافية والأخلاقية المختلفة، بل بالمراحل الزمنية المختلفة. وللقيام بمثل هذه المقارنة لابد أن يكون هناك مبدأ أساسي كأن يكون مثلاً مبدأ أن الظاهرتين B,A هما أيضاً النمط نفسه بالنسبة للأهمية التاريخية

في سلسلة الخصائص والنماذج الموضوعية. هنا نحن نعالج تحريداً خاصاً من فترات زمنية مختلفة وتعاقب تسلسلي لهذه المراحل مع الفروقات الواضحة والثابتة. إن مهمة من ذلك النمط، واجراء لحلها، تصبح ذات تمايزات واضحة عندما، مثلاً، نقارن نشأة الرأسمالية التي درسها ماركس، معتمداً على مادة التاريخ الاقتصادي الاوروبي، والرأسمالية التي درسها لينين من التاريخ الروسي. وعلى الرغم من الفارق الزماني والمكاني.. الخ فان هذه العمليات تثبت أنها واحدة في مبادئها العامة على الأقل.

إن صياغة واضحة للقضايا، مع تحليل الزمن التاريخي، تمكننا من تجنب استخدام الاستعارات عندما نناقش قضايا الفلسفة وطرائقية المعرفة التاريخية، وفي الوقت نفسه تبرر الرابطة العميقة للبحث في طبيعة الزمن التاريخي مع بحث مشكلة النظامية التاريخية.

الفصل الثامن

القانون التاريخي والمعرفة النظرية

١ ـ تعليقات عامة على طبيعة القانون التاريخي

بحث البنية المنطقية والوظائف الادراكية للقوانين في المعرفة التاريخية هو القضية المركزية في الابستمولوجيا التاريخية.

الاقرار أو الرفض لامكانية مثل هذه القوانين يشكل حداً يقسم كل المؤرخين والطرائقيين إلى معسكرين لا يلتقيان. واعتراض بوبير الرئيسي على التأريخية هو بالضبط أن تلك القوانين، كما فهمت في العلوم الطبيعية، لا تمكن صياغتها في نظام من المعرفة التاريخية. وفي معارضته للكانتيين الجدد لا يلجأ إلى تقسيم العلوم إلى فردية ذاتية وأحادية (تعتمد عنصراً واحداً ـ المترجم) وكان لنقد المفهوم الكانتي الجديد عن التاريخ تأثير عليه، فهو يقر بوجود نظاميات وقواعد وتكرارات في التاريخ. إنه يسميها تيارات أو اتجاهات، لكنه يعتقد أنها لا تلعب دور القوانين في نظام المعرفة التاريخية. فعلى أي أساس يقيم حجته؟

حاول مؤسسو وضعية القرن التاسع عشر: ميل وكونت وسبنسر صياغة قوانين

التطور البيولوجي والاجتماعي. عندما يتحدث كرنت، على وجه الخصوص، عن الاحصاء الاجتماعي والديناميكا الاجتماعية، يعتبر أن الأخيرة يجب أن تحل محل التعدوين التقليدي باستبدال أوصاف نشاط الرجال العظام والأحداث الفردية بسلسلة من المواقف غير الشخصية تكرر نفسها بانتظام، وهي ما يدعوها النماذج التاريخية. وفي رأي بوبير أن مثل هذه النماذج أيضاً مستحيل لأن التاريخ يتغير بحيث تتغير معه قوانينه وتتطور. القوانين الحقيقية، أي القوانين الفيزيائية هي قوانين شمولية لا تتغير في أي مكان وزمان. وحتى قوانين التطور البيولوجي ليست قوانين بالمعنى الدقيق، لأن الحياة على الأرض، من وجهة نظره، هي شيء فريد لا يتكرر. ولا يستطيع تطورها أن يقارن مع الحياة في الكواكب الاخرى. ولذلك فان «الانتظامات» التي اقامتها الداروينية ليست شاملة أي ليست قوانين. ولا معنى للحديث عن قوانين ظاهرة فريدة. فوق ذلك فان القوانين التي وضعت في المراحل الاولى للتطور البيولوجي (مثلاً قانون نشأة الحياة) لا يمكن استخدامها لتفسير المرحلة المعاصرة للتطور البيولوجي وللتنبؤ بالمراحل المستقبلية. والتنبؤ في رأي بوبير هو الوظيفة الكبرى لأي قانون.

لقد باتت هذه الآراء شائعة: فالإعلان أن القوانين العلمية الحقيقية التي تطبق «في كل مكان وزمان» يمكن أن نجدها في الكتب المدرسية وعلى الأخص إذا كان مؤلفوها متأثرين بالوضعية المنطقية والفلسفة العقلانية النقدية.

الاعتراض الرئيسي على هذه الآراء هو أنه ليس فقط قوانين التاريخ، بل أيضاً قوانين العلم لا تملك شمولية مطلقة ولا تطبق «في كل مكان وزمان». انها تتميز بعمومية هامشية وهي تطبق في ميادين معينة أو ميادين خاصة وضمن مراحل مكانية وفترات زمانية. ومفهوم بوبير يبدو أنه نتيجة افراط لا مبرر له للحالة الراهنة للقوانين العلمية.

لنأخذ قضية المجتمع أو عمومية القوانين.

لنأخذ مجموعتين: B,A . لنفرض أن الأولى تتألف من ثلاث كرات حمر والثانية من عشر كرات: ثلاث حمر وخمس بيض واثنتين زرقاوين. التقرير أن عناصر A حمر، هو تعميم وتعميم بخصوص الصفات اللونية لـ A . والتقرير ان كل عناصر B حمر أو بيض» تعميم محدود للمجموعة B . فهل يقال إن الثانية تزيد

الاولى في التعميم على أساس أن A تعتبر مجموعة ثانوية من B ؟ لابد أن يكون الجواب حذراً.

إذا عوملت A كمجموعة مستقلة فان للتقريريـن درجـة متساوية من التعميم داخل حدود المجموعة. وفي تلك الحالة لا تعتمد درجة التعليم على عدد العناصر في المجموعة.

إذا عوملت A على أنها مجموعة ثانوية من B فان درجة التعميم تعتبر متساوية اذا اعتبرنا أن الثانية ترجع إلى المجموعة B ككل، وأن الاولى ترجع الى جزء منها فقط. التقرير الثاني صحيح فقط بالنسبة إلى B ككل. ولا يمكن أن يمتد إلى المجموعة الثانوية ذات الكرات الحمر الثلاث لأن هذه المجموعة ذات لون واحد فقط، فالتقرير كاذب بالنسبة إليها.

والتقرير انه «توجد كرات حمر» حقيقة بالنسبة الى المجموعة B ككل. لكنه ليس تقريراً معمماً في شكله المنطقي، بل هو تقرير جزئي. وفي حالة المجموعة المحددة فان كل الأمثلة المقدمة للتقارير العامة والجزئية تافهة. القضايا المنطقية الحقيقية تنشأ خلال الانتقال إلى مجموعات غير محددة.

إن التقارير التي درستها ليست قوانين ولكن لها شكلاً شبيهاً بالقانون.

وعلى الـرغم من الدرجة العليا لعمومية التقارير التاريخية التي ترجع إلى مجموعات محددة من مثل «كل ملوك آل بوربون لهم أنف أعقف».. الخ، فانها ليست قوانين.

سأقدم مفهوم التقارير الشبيهة بالقوانين. إنها تتميز بالسمات العامة التالية:

١ ـ يمكن أن تصاغ على شكل جمل شرطية أو ما يسمى تضمينات عامة، بالنسبـة إلى كل المتغيرات X1 X2 ...Xn (ويمكن الاستعـاضـة بأسمـاء الأشياء الملموسة) هناك تقرير: إذا كانت X1 X2 ...Xn تربطها علاقة R فانها ايضاً تشكل جزءاً من العلاقة Q ». وبما أن الخصيصة هي شكل جزئي للعلاقات، فان ما ينتج عن ذلـك يمكن استخـلاصه من هذا التقـرير: إذا كانت X1 X2 ...Xn تملك الخصيصـة P فانهـا تملك أيضـاً الخصيصة N ». إن لقوانين الفيزياء والكيمياء والفلك هذا الشكل أيضاً. فالتقارير السابقة عن الكرات يمكن أن يكتب بشكل

منطقي صحيح، على الشكل التالي: إذا انتمى شيء إلى المجموعة A فانه أحمر. (وهو أن تكون كرة من جموعة معينة).

٢ ـ التقارير الشبيهة بالقانون تعمم على ميدان واحد ثابت ويمكن أن يكون محدوداً في قلب اللا محدود. وبهذا الصدد فان اللا محدد عملياً (وليس رياضياً) ربما اشتمل على ميادين تغطي عدداً كبيراً من العناصر، بالوسائل المتوافرة وفي الفترات الزمنية المنظورة، لا يستطيع الناس أن يعالجوا عملياً كل عناصرها أو مجموعة من عناصرها.

٣ ـ على المستوى الابستمولوجي، أي من زاوية الوظائف الادراكية، نجد التقارير الشبيهة بالقوانين لا تميز ولا تثبت سوى الروابط والعلاقات الضرورية الجوهرية الثابتة بين عناصر ومكونات الحقل المناسب.

٤ ـ أخيراً، السمة الاخيرة لهذه التقارير التي قلما يكون لها شكل متميز، أنها لا بد من أن تكون مصحوبة بشروط تشير إلى الحدود الزمانية والمكانية لأهميتها وعملها. وفي كثير من القوانين العلمية لا تصاغ هذه الشروط بوضوح، فتسمح بنشوء وهم بأنها غائبة تماماً. كما أنها ليست خاصة بالكرات الحمر كما في الأمثلة أعلاه.

لماذا اذن تكون التقارير التي ناقشتها شبيهة بالقوانين وليست قوانين؟

١ ـ لأنها ترتبط بمجموعات محددة تشتمل على عدد صغير من العناصر.

٢ ـ لأن الخصائص والعلاقات في التقارير، وهذا نتيجة طبيعية، حول ألوان الكرات يمكن وضعها باستنتاج بسيط من تعداد عدد محدد من الملاحظات. فالهدف الادراكي للقوانين هو تقديم معرفة موثوقة ومقنعة، أو شديدة الاحتمال، حول ظواهر ما تزال غير معروفة أو غير ملاحظة، أو غير مكتشفة أو غير مصنوعة. إن التقرير «إن كل الأجسام تسقط سقوطاً حراً على الأرض تتبع الطريق الذي يحسب من الصيغة التالية S=gt2/2 » هو قانون لأنه يحقق كل شروط التشكيلة التي تشبه القانون وترجع الى كل حالات السقوط المعروفة وغير المعروفة، بما في ذلك الحالات التي تحدث في المستقبل. وبالطريقة ذاتها فان تقرير: «التراكم الكمي في القاعدة الاقتصادية يؤدي إلى تعطيل البنية السياسية والحقوقية العليا القديمة، وخلق بنية جديدة» هو قانون المادية التاريخية.

علي أن أشدد أنه لا توجد مؤشرات للحدود المكانية والزمانية لتطبيق القوانين كما هي في صيغها. على أي حال هناك حدود. فقانون السقوط الحر يطبق فقط على سطح الأرض والقيمة الدقيقة للجاذبية الثابت g يختلف باختلاف الأمكنة على كوكبنا. وربما ليس قيمة هذا الثابت فقط، بل أيضاً شكله قد يختلفان، إذا درس السقوط الحر في مواقف أخرى. فقوانين الفيزياء محدودة زمنياً. وحتى نلاحظ ذلك من الضروري دراسة المراحل الزمنية الطويلةلله أي المراحل الأطول بما لا يقاس بزمن الفعل لأي قانون للتاريخ. وقد أثبتت ذلك أيضاً النماذج الكوسمولوجية لتطور الكون.

هذه النماذج تضطرنا إلى الاعتقاد أن القوانين الحديثة للفيزياء ليست صحيحة دائماً. فكثير منها ظهر وصيغ في مراحلها الأخيرة، وهو يبين أن قوانين الفيزياء محدود نسبياً بالزمان والمكان. وعلاوة على ذلك فان تطور الكون ليس مستثنى من المرحلة الأخيرة، وبالتالي فان تغيرات معينة في قوانين الفيزياء الموضوعية وامكانية تعديلها في مراحل مختلفة وأجزاء مختلفة من الكون، لم يجر رصدها بقوانين.

حقيقة ان قوانين الميكانيك والفيزياء والكيمياء والفلك تطبق في أماكن وأزمنة واسعة جداً لا يجعلها مطلقة التطبيق وكونية التعميم وثابتة ثبوتاً أبدياً. وباختصار فان مجموعة الظواهر والعمليات والأحداث.. الخ التي تخضع لتأثيرها ضخمة جداً لكن تغيراتها غير محدودة، ليس فقط بالمقارنة مع فترة وجود البشرية، بل بالمقارنة مع الأرض وربما ايضاً مع النظام الشمسي. على أي حال لابد من أن نتذكر أن أي قانون هو قانون محدود بحقله الخاص، يظهر ويوجد ويتغير ويختفي باختفائه، وتعميمه مرتبط بحدود هذا النظام الشمسي.

لنعد الآن إلى اعتراضات بوبير على الاحتمال المنطقي لقوانين الأنظمة وفي مقدمتها قوانين التطور البيولوجي. فإذا كانت الحياة على الأرض فريدة من نوعها (وما يزال هذا بحاجة إلى اثبات) فان رأي بوبير أنه من الخطأ الحديث عن قوانين تطورها طالما أن كل الأنواع البيولوجية تموت وتتغير. فالانتظامات المنفصلة لسلوكها وعلاقاتها وتفاعلها مع البيئة.. الخ ينشأ ويختفي معها. وبالتالي فان هذه

الانتظامات لا تمارس عملها في الوقت الحالي وهي ليست قوانين بيولوجيا، أو بالأحرى ليست قوانين التطور البيولوجي.

هذه الحجة مغلوطة من أصلها. فلا ينتج من حقيقة أن قوانين الميكانيك والفيزياء النسبية أو الفيزياء الذرية محدودة بمعنى أو بآخر، (بحدود زمن الفضاء) انها لم تعد قوانين داخل تلك الحدود. فقوانين تطور الديناصورات لم تعد تعمل الآن، لكنها لم تعد تعمل منذ ملايين السنين. لقد ظلت سارية على مئات الملايين وربما مليارات الأفراد. تلك القوانين سرت لفترة طويلة جداً من الزمن ويمكن أن تبدو أنها أبدية، تماماً مثلما تبدو قوانين كبلر عن حركة كواكب المجموعة الشمسية أبدية لنا. وربما يعترض بأن مثل قوانين كبلر يمكن أن تطبق في أي نظام كوكبي. لكن قوانين تطور الديناصورات أيضاً يمكن أن تطبق في أي مكان توجد فيه حيوانات شبيهة بالديناصور (طبعاً إذا وجدت). فكلما اشتد التشابه اشتد تأثير تلك القوانين.

ولابد من أن نلاحظ أن التقرير عن فرادة التطور البيولوجي يجعل الموضوع غامضاً. في النظام السابع عشر اعتبر النظام الشمسي ظاهرة فريدة. ولكن لا كبلر ولا غاليلي ولا اتباعهما اعتبروا قوانين كبلر انتظامات بسيطة أو «اتجاهات». وحقيقة أن هذه القوانين تثبت التكرار الدوري للأحداث داخل نظام فريد، وأنها معرفة للرابطة اللازبة الداخلية بين الظواهر المتغيرة (الشمس الثابتة والكواكب المتحركة)، انما تقدم أساس التسليم بالصيغ التي اكتشفها كبلر من قوانين العلم. وبالطريقة نفسها تسجل قوانين التطور البيولوجي الارتباطات بين أفراد وأنواع وأنماط وأصناف مختلفة من المخلوقات والعضويات الحية. ولا يوجد عالم بيولوجي جاد يمتنع عن دراسة قوانين التطور على أساس أنها لا تنطبق على قواعد بوبير في الأبدية واطلاقية الزمان والتكرار المنتظم لأنظمة الحياة.

لنعد الآن إلى مفهوم القوانين التاريخية.

ربما عملت قوانين التاريخ وكشفت عن نفسها في مختلف الفواصل الزمانية المكانية، مغطية الأحداث والمواقف والعمليات التاريخية، المختلفة في أهميتها وسمتها. إن قانون التغير التعاقبي لتشكيلة اقتصادية اجتماعية، الذي هو قانون للتاريخ العالمي، يعمل منذ انهيار النظام المشاعي البدائي وحتى اقامة النظام

الشيوعي مع بعض الاختلافات من حيث التحولات الاجتماعية ومختلف الانحرافات. كما يوجد أيضاً كثير جداً من الانتظامات التاريخية الخاصة بأقطار وتشكيلات على حدة، لا تعمل في شروط اقتصادية اجتماعية ثقافية اخرى، وإنما يمكن تقصيها بدقة في المواقف التي فسحت المجال لظهورها والتي «سادت» بموجبها. إن نماذج التشكيلات المتصارعة، للعبودية مثلاً، هي تلك التي جردت الفلاحين الأحرار من أرضهم وربطتهم بتطور العبيد الدائنين، مما خلق عزبات ضخمة، ادت في النهاية إلى انخفاض القدرة القتالية عند الجيش وإلى انحطاط في الأخلاق وضعف النزعة الوطنية.. وهكذا. إن هذه النماذج لم تظهر ظهوراً فورياً، كما أن الوعي بها يأتي متأخراً مدة طويلة. وبما أن الكثير من النماذج تعمل في المجتمع البشري، فان أمام الناس مجالاً للحد من الآثار السلبية بطريقة او باخرى. وكأمثلة على رد الفعل بالنسبة الى النماذج التي أشرنا اليها أعلاه نذكر المحاولات التي قامت في اشور ومصر واليونان، لالغاء عبودية الدائنين، لوقف عملية نزع أراضي الفلاحين الأحرار، أو التسليم بحصص الجنود من الأرض.

وفي هذه الحالة نحن نعالج نموذجاً تاريخياً محدوداً، ونتوقع أنه عندما تتم الدراسات التاريخية المناسبة للعهد الاقتصادي الثقافي، فان وجود الشروط المسبقة لهذا النموذج التاريخي سوف يساعد في الوصول إلى نتائج مشابهة. وهذا ما يمكن المؤرخ من بناء فرضيات البحث المطلوب لجمع وتقدير وتصنيف وتحليل المادة التجريبية.

ليس في وظيفة الابستمولوجي اكتشاف وصياغة قوانين التاريخ. إنها مهمة المؤرخين. فالابستمولوجيا تجيب فقط عن سؤال ما إذا كانت القوانين ممكنة، وما هي أوجه الشبه أو الخلاف بينها وبين قوانين العلم الطبيعي، وعلى الأخص قوانين الفيزياء والبيولوجيا.

قبل كل شيء لابد لقوانين التاريخ، كأي قوانين في العلوم، من أن تلبي الشروط الاربعة التي صنفناها في بداية هذا الفصل. فيمكن للقوانين التاريخية أن توجد كتعميمات تجريبية للوقائع التاريخية أو كتقارير مقبولة أو مرفوضة حسب الوقائع. وبهذا المعنى فانها لا تختلف في بنيتها المنطقية ووظائفها العرفانية عن أي

قوانين أخرى باستثناء الواقعة التي تكون مراحلها الزمنية وميادينها المكانية محدودة جداً.

وفوق ذلك فان القوانين التاريخية هي قوانين التطور، قوانين العمليات التي تجري في الزمن، ولا يمكن قلبها. بهذا المعنى تختلف عن معظم قوانين الفيزياء، عن معظم وليس عن كل، لأن العمليات الترموديناميكية ذات اتجاه لا يمكن عكسه، بينما العملية الكونية، الفيزيائية في صميمها، هي عملية تطور وبالتالي تحتل مكانها حسب قوانين التطور. فقوانين التاريخ ذات مشابهة لقوانين التطور البيولوجي، التي هي أيضاً قوانين تطور هذه المشابهة محددة يكون الانسان نتاج التطور، لكن نشاطه الحياتي تتحكم فيه أولاً وقبل كل شيء النماذج الاجتماعية للتطور التاريخي.

هناك وجه ثالث لقوانين التاريخ يقرر مكانتها في الأسرة العامة لقوانين العلم، ويقابلها بقوانين العلوم الطبيعية. إن المعرفة التاريخية تفرد مادة خاصة في التاريخ كموضوع لها وهو التغير والتطور في الأهمية الاجتماعية والنشاط القصدي للانسان. إن قوانين التاريخ انعكاس نظري لهذه المادة في بنى منطقية خاصة. إن قوانين الفيزياء والبيولوجيا تسجل الروابط الضرورية الثابتة في الطبيعة وتجرد نشاط الانسان، وعندما تأخذ نشاط الانسان في حسابها (مثلاً في نظرية القياس الميكانيكية الكمية) فانه ليس سوى شرط ابستمولوجي للمعرفة، فلا تحوله إلى موضوع رئيسي للتعرف. وترتبط أيضاً قوانين الاقتصاد السياسي وعلم النفس وعلم الاعراق.. الخ بشتى أشكال النشاط القصدي للشعب، أو بوجوهه المنفصلة. والمشكلة ليست أن التاريخ يعامل كل تلك الأوجه في وحدة وشمولية، إذ لا توجد قوانين تاريخية ليست في الوقت نفسه اقتصادية وسوسيولوجية وعلمنفسية وثقافية واثنوغرافية. إن المسألة هي مسألة بناء شتى المخططات النظرية التي تتضمن تجريدات العلاقات السوسيولوجية والاقتصادية والسيكولوجية مأخوذة من قطاعات مختلفة. وعندما يكون هذا القطاع دينامياً فإن القوانين المناسبة ستكون تاريخية، ولكن عندما يكون وظيفياً فاننا نتعامل منع قوانين علوم اجتماعية خاصة. لاشك أن كل نشاط تاريخي هو في الوقت نفسه نشاط سياسي واقتصادي وثقافي وحقوقي.. الخ.

أخيرا، هناك سمة نوعية أخرى للقوانين التاريخية تجسد مضمونها وهي أنها تثبت الواقع التاريخي بشكل أو بآخر. فكل قانون للتاريخ يسجل بوضوح كبير أو قليل، النمط الرئيسي للعلاقات التي يشكل تجمعها هذه البنية أيضاً. فهناك احتمال «تمفصل» قوانين التاريخ والوقائع التاريخية في نظام عام من المعرفة التاريخية. والفرضية التجريدية التي تعزو وظيفة تركيب المعرفة إلى قانون، تأخذ معنى ملموساً هنا. فالوقائع التاريخية والأنماط المنفصلة الثابتة للعلاقات على شكل أوصاف مفردة أو جزئية، تستخدم لبناء مخططات نظرية تعبر عن انتظامات خاصة في التطور التاريخي. والمزيد من حركة التعرف يؤدي إلى المرحلة التالية أي إلى صياغة القوانين التاريخية التي تضم مثل هذه المخططات والوقائع التاريخية الخاضعة لها.

٢ ـ التفسير التاريخي والقانون التاريخي

إن جوهر التفسير، باعتباره اجراء ادراكياً خاصاً، هو القضية المركزية للابستمولوجيا بشكل عام، والابستمولوجيا التاريخية بشكل خاص. التفسير والتنبؤ وخلق نظام، تعتبر الوظائف الادراكية الرئيسية للمعرفة التاريخية، والنظريات الاستنتاجية الصارمة قبل كل شيء. وتلك الاطروحة ذات أهمية خاصة بالنسبة للتعرف التاريخي لأن العلوم التاريخية، على غير العلوم الطبيعية، تقوم بوظيفتها التنبؤية بطريقة خاصة، بالتماس مع الأنظمة الأخرى.

إن عملية التفسير في جوهرها الادراكي يختلف فهمها في العلم عنه بالحس العام. قد يزور غريب موسكو ويسأل أحد ابنائها «من فضلك من أين الطريق الى الساحة الحمراء؟» وقد يتلقى جواباً مهذباً «بكل سرور اذهب من هنا وانعطف هناك. . الخ». هنا نحن في الحقيقة أمام وصف طريق أو تعاقب أفعال. وفي الحالة الأخيرة يستطيع المرء أن يتحدث عن وصف منفرد معياري (إنه يأخذ عادة الشكل التالي» في هذه الظروف افعل كذا وكذا»)، أو عن مبدأ معين للحركة (يتخذ الشكل التالي «للوصول الى نقطة معينة افعل كذا وكذا»). إن مفهومات «تفسير» و«وصف» و«وصفة» و«قاعدة» إنما هي مترادفات هنا.

المشكلة الحقيقية للتفسير تطرح عندما نفرد عملية لا تخضع لمفاهيم «الوصف» و«الوصفة». ويمكن القول بشكل عام إن التفسير اجراء يفسر أسباب أو عوامل أو أساس أو طريقة تشكل موقف أو حادثة أو عملية. هذا المعنى لمفهوم «التفسير» هو الذي نجده في الفلسفة المعاصرة للتاريخ وفي الابستمولوجيا التاريخية. وبهذا الصدد لابد أن يفرق المرء بين التفسيرات والأوصاف السببية.

عندما يقوم المرء بتجربة لتقرير صلابة سلك فولاذي، يسجل النتيجة في تقرير: «سلك فولاذي بقطر ٠,٠١ سم يتكسر بشروط كذا وكذا بعد تحميله كذا وكذا وزناً». هذه الحملة تتضمن كلاً من الوصف والسبب (تعليق حمل معين) والنتيجة (انكسار القضيب). ولكن مع أن لدينا وصفاً سببياً، ما نزال لا نستطيع أن نقول لماذا سلك آخر أقوى، يستطيع تحمل هذا الثقل من دون أن ينكسر، وبالتالي فان الأوصاف ليست هي والتفسير شيئاً واحداً. إن العالِم يرضى فقط عندما يحصل على التفسير المناسب، لأنه ضروري لصياغة القانون التجريبي التالي: «١) إذا صنع سلك من فولاذ بدرجة معينة وبقطر ٠,٠١ سم، فانه لا يستطيع أن يحمل ثقلاً وزنه كذا. ٢) إذا اجرينا عمليات جزئية كذا وكذا على سلك معدني بقطر كذا وصنعنا من خليطة معينة، فانه سوف ينكسر».

بتوحيد القانون التجريبي الأول مع الوصف السببي السابق نحصل على تفسير سببي. فلا القانون بحد ذاته، ولا الوصف السببي بشكل منفصل، يمكن أن يقدما لنا تفسيراً. إن التفسير نحصل عليه عن طريق الاجابات عن سبب انكسار السلك. وفوق ذلك إنه يقدم لنا معلومات عن كيف أن سلكاً مشابهاً سيكون في تلك الحالات تماماً، أي يقوم بدور التنبؤ السببي في الوقت نفسه. ويمكن أن تحصل على تفسير أعمق إذا استخدمنا القانون الثاني والملاحظات الاضافية. في تلك الحالية نجد أن تعليق ثقل سبب العملية الجزيئية التي ينص عليها القانون الثاني، الذي أدى إلى انقطاع السلك. يمكن ان نسمي هذا التفسير الميكانيزما الداخلية للعملية المدروسة. هذه النظرة العامة للبنية المنطقية والوظيفة الابستمولوجية للتفسير يمكن أن تمتد لتصل إلى التفسير التاريخي. لكن ذلك التقدير يحتاج الى تصحيح يأخذ بالحسبان الطبيعة النوعية للادراك التاريخي وللواقع التاريخي المنعكس فيه.

يقترح توبولسكي التصنيف التالي للتفسير التاريخي : ١) عن طريق الوصف (وصفي) ٢) بمعرفة الأصل (التكويني) ٣) العثور على مكانة البنيوي (البنيوي) ٤) التعريفات (التعريفي) ٥) عن طريق الأسباب المكشوفة (السببي).

إن المؤرخ مرتبط بالممارسة اللغوية اليومية أكثر من الفيزيائي أو الرياضي أو الجيولوجي : لأن لغة العلم التاريخي لم تتشكل بعد بشكل كامل، ولأن غنى الظواهر التي يدرسها المؤرخ وتنوعها من الصعب أن توصف في أي نظام لغة اصطناعي. بالطبع غالباً ما يستخدم المؤرخون مصطلح «تفسير» كما هو في اللغة العادية، كما يستخدمون اجراءات التفسيير، ليس فقط عندما يدرسون موضوعات المعرفة التاريخية، بل أيضاً أثناء تحليل خاص لموضوعات الدراسة. ولنتذكر أن الفرق بين هذين النمطين هو تأسيس الادراك التاريخي.

على المؤرخ أن يشرح أصل وتركيب وبنية المصدر. وعليه أن يفسر ثلاثة أنواع من بنية المفهوم واللغة، تلك التي يستخدمها هو نفسه، تلك التي استخدمها جامعو المصادر، تلك التي استخدمها الاشخاص التاريخيون والتي وصفتها المصادر، واستخدمها بالتالي الباحث نفسه. وبما أن دلالات مفاهيم من أمثال «امبراطور» و«اقطاعة» و«رقيق» و«عبد» لا تندرج كلها في الحالات الثلاث، فان على المؤرخ أن يلجأ إلى اجراء ما، كالتفسير، عندما يتعلق الأمر آ) بالظواهر الموضوعية (مثل الحروب والثورات والاصلاحات الزراعية وحركات الأسعار. . الخ) ب) بشتى المخططات المفهومية، والمفاهيم المنفصلة. كل هذه الحالات يجب ألا تتوحد باستخدام مصطلح «تفسير». كل هذه الحالات يجب ألا تتوحد باستخدام مصطلح «تفسر». إن التفسير الدلالي لمصطلح ما والتحليل الشعوري لمخططات مفهومية يبعدان عن الأصل كتفسير الظواهر التاريخية الموضوعية. فلنوضح هذه الفوارق، معتمدين أمثلة توبولسكي.

عندما يتحدث عن تفسير وصفي يلفت النظر إلى تعقيده لأن عليه أن يجيب عن «ماذا حدث؟» و«لماذا حدث؟». عندما نسأل ماذا كانت البنية السياسية لانكلترا في النصف الثاني من القرن السابع عشر، أو ماذا كانت سياسة فرانسا بالنسبة إلى الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ربما يكون الجواب اما وصفاً بسيطاً أو متطوراً للظاهرة، أو يكون وصفاً لتعاقب الأحداث.

ومثال من الوصف التحديدي سوف يكون جواباً عن البرلمان الطويل أو حرب القرم. في التحليل الدلالي للمفاهيم التاريخية تعامل مثل هذه الأسئلة وكأنها تفسيرات. ولكن من زاوية ابستمولوجية نجد أنها أكثر من اجابة عن سؤال: كيف أصل إلى الساحة الحمراء. وصف البنية السياسية لانكلترا في النصف الثاني من القرن السابع عشر ليس بسيطاً في حد ذاته. إنه يفترض مسبقاً عدداً من الأبحاث السابقة ووجود مخططات نظرية ومفهومية. وبالطريقة نفسها يجب أن يتضمن «البرلمان الطويل» و«حرب القرم» مؤشراً إلى أصلهما، ومناسبات استخدامهما، ودرجة قبولهما واستخدامهما. على أي حال لا نعالج هنا بالمعنى الابستمولوجي الدقيق، لا تفسير الظواهر التاريخية الموضوعية أو التفسير بشكل عام.

إن القضية الابستمولوجية للتفسيرات التاريخية لا تكون في تحليل الجهاز المفهومي للمؤرخ، أو للمصادر، كما في تفسير العملية التاريخية نفسها، والمواقف والأحداث والأفعال والجماهير والأفراد الذين تشتمل عليهم. إذ حتى يكون مثل هذا التفسير عملياً لابد أن يكون عقلياً في تعريفاته، كما أظهرنا في القسم الأول من هذا الكتاب. وبالمناسبة سوف أشير إلى أن التفسير لا يلبي دائماً قواعد العقلانية. فهناك تفسيرات لا عقلانية تقابلنا في أنظمة المعرفة غير العلمية، مثلاً كما في نظام النشاط السحري والديني، تماماً كما في النشاط الفردي غير الهام اجتماعياً.

التفسير التاريخي يجب أن يرضي قواعد العقلانية. ومع أن أنماط العقلانية نفسها تغيرت كمعرفة تاريخية احترافية وانقلبت إلى علم تاريخي، فانها ذات نقطة مشتركة دائماً وهي أن التفسير الذي يرضي قواعد العقلانية يجب أن يوضع وفقاً لأحكام ذكية ومقاييس تعتمد على معرفة الواقع التاريخي. وبالتالي لابد أن تخضع بعض الأحكام الخاصة لتفسير علمي. ولكن ماهي بالضبط؟ قبل أن أجيب عن ذلك أوجه الأنظار إلى فارق ابستمولوجي هام.

المسألة هي أن مصطلح «قاعدة» غالباً ما يتضمن ظلالاً من الشرطية والذاتية. فقواعد لعب الردهة والمنافسات الرياضية تشبه قواعد الاتيكيت، دائماً مشروطة، حتى انها عشوائية، في الوقت الذي تظهر فيه. لكن مع الزمن تصبح مقبولة بشكل عام، وتحقق شيئاً من الثبات والاستقرار. إلا أن ذلك، على أي حال

لا يجعلها موضوعية بغض النظر عن ارادة الناس ووعيهم، مع أن قواعد كثير من أنواع النشاط تنشأ وتتغير بشكل عفوي عبر عقود وقرون في مجرى الابداع اللا واعي. والاعتراضات على أي محاولة لمعاملة قوانين العلم على أنها قواعد غالباً ما تتردد أصداؤها. انهم ينسون بهذا الصدد أن كثيراً من القواعد في اللغات العادية، تتطابق في جوهر العمليات التي تتحكم بها، مع مفهوم القانون الموضوعي كل التطابق.

القواعد، بالمعنى الواسع للكلمة، ليست بالضرورة نتاج النشاط البشري. إنها نتاج هذا النشاط في حالات خاصة. لذلك يمكن فهم قوانين العلم ومعاملتها على أنها قواعد بمقاربة حذرة خاصة. إن القواعد بشكلها الشائع تختلف عن الوصفات الحسية التي تتطلب تنفيذ أفعال نوعية في موقف نوعي، وفقاً لمقياس أفعال، ولمقياس مواقف. لذلك يمكن اعتبار العلم الطبيعي قواعد «كتبتها» الطبيعة.

أما بالنسبة إلى قوانين تطور المجتمع، فانها تعامل على أنها قواعد موضوعية من النوع الذي يتحكم بنشاط الناس الاجتماعي، بغض النظر عن ارادتهم ووعيهم. كذلك تقوم القوانين التاريخية بوظائف منظمة. ولكن ذلك لا يناقض أبداً حقيقة أن التاريخ هو نشاط الناس القصدي. لاحظ انجلز في رسالة إلى جوزيف بلوخ أن عملية التاريخية يمكن تشخيصها بناتج خاص، أو بمجموعة مختلفة من «متوازي أضلاع القوى» أو الأهداف. إن الناس يتابع كل واحد منهم هدفه. والنتيجة النهائية لمجهوداتهم تعمل بالطريقة ذاتها كناتج لا يتطابق مع أي أهداف خاصة. ولان القانون التاريخي محكوم بمطلب عام لمبدأ التاريخية، فيجب ان يسجل هذا التناقض الداخلي للواقع التاريخي، فيعامله كوحدة الذاتي مع الموضوعي.

وهكذا وفقاً لمفهوم العقلانية يكون التفسير التاريخي العقلاني إجراء «ربط» المعرفة النظرية على شكل قانون تاريخي، مع المعرفة التجريبية على شكل وقائع تاريخية. هذه الصيغة التي تبدو تافهة للوهلة الاولى، تتضمن بعض «التشعبات الخفية». وحتى يكتشفها المرء لابد من القيام بتحليل نقدي للمفاهيم المنطقنية الطرائقية الكبرى للتفسير التاريخي.

ومع أن هناك أدباً غزيراً حول قضية التفسير التاريخي، ووجهات نظر مختفة، فان من الممكن ايجازها بثلاثة مفاهيم كبرى:

١ ـ مخطط تفسير عقلاني يفترض مسبقاً إستخدام القوانين السائدة.

٢ ـ مخطط تفسير عن طريق مؤشر المثير العقلاني.

٣ ـ مخطط الفهم الحدسي والاحساس الفردي بالشخصية التاريخية.

في الانتقال إلى عرض تحليل نقدي لهذه المفاهيم، سوف لن أحاول تقديم مسح مفصل لها، أو أدخل في جدل يدور بين فلاسفة ومؤرخين في الأقطار الأخرى، متناولاً شتى وجهات النظر، طالما أن هذه الأمور نوقشت بشكل مفصل في كتب عديدة للمؤلفين الروس. أما مهمتي فهي البحث عن حل لهذه القضية.

٣ ـ التفسير التاريخي والقانون التاريخي (تابع)

سأحاول الحديث فيما إذا كانت مفاهيم التفسير التاريخي مدرجة قبل أي مضمون وضعي.

الأول المرتبط بتطبيق ما يسمى قوانين التغطية، يعرف عادة بنموذج هيمبل ـ أوبنهايم. من حيث الأصل يبدأ مفهوم قوانين التغطية من الاقرار بالهوية في مبدأ عملية التفسير في العلوم الطبيعية والتاريخية. فيه يتوحد التفسير في بنيته المنطقية مع التنبؤ، والفرق بين هذين الاجراءين الادراكيين يرتبط فقط باختلاف المراحل الزمنية وبوجود أو غياب الموضوعات. وبهذا الصدد يعتبر الموضوع حاضراً إذا كان موجوداً سلفاً وكان الوصف في الزمن الحاضر، وكذلك إذا كان الموضوع موجوداً في الزمن الذي يقدم فيه الوصف. وهذا النموذج الذي طوره قادة الوضعية المنطقية هو الذي يكمن وراء تناسق التفسير والتنبؤ.

مخطط التفسير وفقاً للنموذج الثاني هو التالي. هناك مجموعتان من الافتراضات. احداهما تتضمن وصفاً للأسباب والنتائج الملحوظة، والأخرى تعتمد على مجموعة قوانين، أو كما يفضل هيمبل أن يقول فرضيات تغطية «شمولية» تتعلق بميدان معين، ويجب أن تفسر بالضرورة كل الأحداث والظواهر المحتملة

في ذلك الميدان. واجراء التفسير يبدو على النحو التالي. مجموعة معينة من النتائج المستنتجة من مجموعة أوصاف أحداث وأفعال تاريخية مأخوذة في ارتباطها بالفرضيات الشمولية (قوانين التغطية). فإن تطابقت هذه النتائج مع الأحداث التاريخية، فان الاخيرة تعتبر أنها صارت مفسرة. إن هيمبل يدعم متطلبات الدقة المنطقية فيقدم ما يسمى المشاهد التفسيرية، فهو يفهم أن التحقيق الصارم المطلق لهذا الاجراء أمر مستحيل في حالة التفسير التاريخي، طالما أنه يتطلب عدداً ضخماً من فرضيات وأوصاف شمولية من المعطيات المنفردة أو الوقائع التاريخية. إن هذا اختلاف تعديلي للنموذج حيث تتحقق فيه المتطلبات المنطقية بشكل تقريبي جداً، كتوجيهات المبدأ، الذي تكون مواده التفصيلية مواد غير إلزامية. ولكن حتى مع هذا الامداد فان هذا المفهوم موضع نقد حاد في الغرب منذ كثير من السنين. والحجج المضادة له يمكن اجمالها على النحو التالي:

١ ـ إن مجموعة غير محددة من الأحداث التاريخية المفردة (بالمعنى العملي) لا يمكن تفسيرها عن طريق عدد محدود من الفرضيات الشمولية إذ الأحداث التاريخية، على عكس الأحداث الفيزيائية، لا تستطيع أن تتوحد في مجموعات من الظواهر المتوحدة في متغيرات تشملها صيغ الفرضيات.

٢ ـ ليس فقط أن عدداً غير محدد من الفرضيات الشمولية لا يجد التطبيق العملي، بل حتى ان عدداً ضخماً جداً عندما يشاد نظام تفسير مناسب، فإنه حتى العدد الصغير نسبياً من هذه الفرضيات يعجز عن معالجة التفسير التاريخي بسبب تعقيد الموضوعات.

٣ ـ بشكل عام لا توجد قوانين موضوعية كافية للتاريخ. فالقوانين الموجودة والمرتبطة عامة بالاقتصاد والسيكولوجيا واللغويات والتكنولوجيا. . الخ ليست وليدة العلم التاريخي. باختصار هذا النموذج في التفسير مستحيل بسبب غياب الادراك التاريخي للفرضيات الشاملة والنظريات التي تتحكم بالقواعد الضرورية وتضمن مصداقية النتائج وكفايتها.

٤ ـ هدف التفسير التاريخي معرفة أفعال وقرارات الشخصية الفردية في الموقف غير المتكرر. اجراء التفسير، باعتباره اجراء عقلانياً، غير مناسب بشكل عام لتحقيق تلك النتيجة، طالما أنه قائم على الاقرار بالقواعد المقياسية والمواقف

المقياسية والأفعال المقياسية، والقوانين الموضوعية التي تغطيها، ليس أي واحد منها بقادر على أن يعكس الفردانية التاريخية بشكل كاف.

تلك الاعتراضات التي يمكن ايجازها باعتراض جوهري وهو أن مفهوم قوانين التغطية لا تسمح بالسمة النوعية للتفسيرات التاريخية والمعرفة التاريخية عامة. ومع أن تلك المقاربة ليست من دون أساس، فخلفها يقف اتجاه علمي عميق لمعظم الفلاسفة والطرائقيين والمؤرخين الغربيين، ومعاداتهم غير الباطنة لأي مشروع لضم القوانين الموضوعية والفرضيات في بنية المعرفة التاريخية.

النقاد البرجوازيون لنموذج هيمبل ـ أوبنهايم، إذ يشددون على شكلانيته المنطقية المتطرفة، لم يلاحظوا أنهم يبعدون الطفل من مياه الاستحمام. والحقيقة أن جوهر الرفض ليس إلى إلى مدى يمكن التطبيق في كل حالة فردية (إذ ليست هذه القضية أساسية)، وإنما الجوهر هو مسألة تكنيك البحث. فالمسألة الحقيقية الطرائقية للمبدأ يعتمد على الاقرار أو الرفض لقوانين التطور التاريخي الموضوعية باعتبارها أساس اجراء التفسير التاريخي. وهنا يفترق الباحثون الذين يعتنقون المادية التاريخية عن هيمبل وعن نقاده البرجوازيين، فهو لا يفهم الطبيعة الموضوعية للقوانين التاريخية أو هم فانهم يرفضون كل الرفض وجود هذه القوانين أصلاً.

لقد طرح التفسير العقلاني كبديل لقوانين التغطية في الطرائقية الغربية للبحث التاريخي. إنه يلجأ إلى ما يسمى البواعث العقلانية للسلوك، ويرتبط باسم دراي. يعتقد أن هدف المؤرخ ليس تفسير الأعمال والأفعال الفردية حصراً. الأهم من ذلك تفسير التغيرات الاجتماعية، وأسباب ظهور وتطور المؤسسات الاجتماعية. إن مهمة التفسير نفسها تظهر عندما يعاني المؤرخ بعض الصعوبات بسبب نقص أو تناقض المعلومات عن الماضي. وحتى ينتهي من الموقف المتضارب يفترض أن الأشخاص التاريخيين يتخذون قراراتهم وينفذون أعمالهم مسترشدين بالبواعث والأهداف والقواعد العقلانية للقرارات. فيجب على المؤرخ أن يخلق هذه الأهداف والبواعث والقواعد، مستخدماً طريقة المماثلة مع تفكير الانسان الحديث، من غير أن ينسى في هذا الصدد السمة المحدودية للمماثلة، وعلى الأخص المماثلات التاريخية.

مثلاً إذا اندحر جيش احد الملوك، فان قراره الذي أدى إلى الاندحار قد يبدو لنا الآن خاطئاً، لكن ذلك لا يعني ان القرار لم يكن عقلانياً. فمن الممكن ان يكون قد استرشد بالمعلومات المتوافرة لديه حول الوقف الراهن، وبافكار معينة عن الستراتيجية والتكتيك العسكريين، وانتهى إلى نتائج عقلانية، فقام بحسابات عسكرية دقيقة. وحتى نعيد خلق كل الميكانيزما المعقدة، هذا إذا كان لها أساس، ولا نقيد أنفسنا بالتقرير البسيط القائل إن ادارة الملك لم تكن عقلانية، يعني بالضبط أن نبرز البواعث العقلانية والاساسات العقلانية للنشاط التاريخي.

وإذ يشدد دراي نفسه على محدودية مفهوم القانون المغطي، فانه لا يعتقد أن وجهة نظره بديل صحيح، بل يعتقد أن موقفه، كنسخة انسانية للتفسير التاريخي، سوف يدعم مفهوم القانون المغطي عندما لا يعود له جدوى. ولكن متى يثبت القانون عدم جدواه يظل غير واضح. إن آراء دراي نفسها أظهرت بوضوح محدوديتها وقصورها في كثير من الحالات الخاضعة للتفسير التاريخي. إن نموذجه في التفسير العقلاني «يعمل» تقريباً في مثال الملك الفاشل، ولكن ليس في حالات أخرى.

لقد اختفى مثلاً قانون الرق، وقد ألغي وانتهى وجوده في مختلف الأقطار في مختلف مراحل التطور. في كثير من الأقطار سارت العملية بشكل «متعرج» (فلنتذكر ما يسمى بالاسترقاق الثاني في اقطار أوروبا الشرقية بسبب تطور انتاج النسيج الرأسمالي في أوروبا الغربية وعلى الأخص في انكلترا). ولكن على الرغم من البواعث العقلانية المختلفة، فان حسابات وخطط رجال ومؤسسات الدولة قد اختفت منها نهائياً اليوم القنانة بالمعنى الخاص للكلمة. وبالنسبة لكل الفروقات بين دوافع واسس النشاط البشري، فان هذا وحده تفسيره وحده القوانين الاجتماعية الاقتصادية التاريخية. فاما أن نموذج دراي لا يتعاطى مثل هذه القوانين او انه لا يوسع مجاله كثيراً.

فهم مفهوم التفسير التاريخي على انه اعادة بناء البواعث والاهداف وقواعد الفعل، لا يمكن استخدامه لتفسير وظيفة المجتمع ككل، والمؤسسات الاجتماعية التاريخية. إن مقاربة دراي مفيدة فقط في اعادة بناء الأفعال القصدية «كمعين من القوى» التاريخية (لنتذكر رسالة انجلز إلى بلوخ) لكن لا تفسر هذه

المقاربة الناتج التاريخي. إن نقاد هذا المفهوم محقون في التشديد أنه حتى عندما يعاد بناء الأسس العقلانية للقرارات والأفعال التاريخية الهامة اجتماعياً (مثلاً قرارات الملك الخاطئة) فان المؤرخ يضطر إلى القوانين المسلم بها (مثلاً قوانين منطق القرارات ونظرية المفاضلات. . . الخ). لقد صرنا واعين لهذه القوانين، التي وصفناها في أيامنا، لكنها موجودة موضوعياً منذ أمد طويل كأساسات عقلية للأفعال في التاريخ الواقعي قبل أن تفهم.

أخيراً يجب أن أتناول موضوع الفهم الحدسي والتلقي النفسي لـ «الشعور» بالشخصية التاريخية. إن «تلقي الشعور» قائم على المماثلة، وعلى توحد شخصية المؤرخ مع الشخصية التاريخية. وبالطبع هذه عبارة عن ذاتية متطرفة، ومع أن العملية قد تحقق أهمية موضوعية بالاعتماد على معلومات المؤرخ وسعة اطلاعه والتحويل السيكولوجي، لكنها قابلة للتجريح باعتبارها تدعي التفسير الموضوعي. إلا أن المرء قد يلجأ إليها في العمليات التاريخية الحقيقية بسبب الفجوات في اعلاميتها.

أي عرض موجز للمفاهيم الرئيسية للتفسير التاريخي الجاري في فلسفة التاريخ الغربية في هذا القرن تشير إلى إمكانية انتقادها وعجزها عن تفسير العملية التاريخية ككل، أو حتى أجزاء منها، من وجهة نظر منفردة. ومن غير المقبول هنا استخدام «أو» التي هي ضد الديالكتيك. لكن اختيار «و» لا يدفع المسألة أقرب فأقرب. لا يمكن الحصول على الحل إلا من خلال التركيب الديالكتيكي على قاعدة معينة. هذه القاعدة هي المبدأ المادي الديالكتيكي للتاريخ الذي يتحقق في سياق فهم مقاربة الأنظمة مقاربة علمية، المعتمدة على تعرف الواقع التاريخي.

عندما نعتبر التاريخ نظاماً ديناميكياً ببنية تاريخية معقدة، نستطيع تمييز عدد من المستويات المتداخلة التي نستدعيها للتفسير، وهي تختلف في طبيعتها المنطقية والابستمولوجيا. وسوف أوضح هذه الفكرة ببعض الأمثلة.

تفسير الجوهر الاجتماعي لاصلاحات بطرس الاكبر تتطلب العودة الى كامل النماذج التاريخية، العامة منها التي تقرر تطور التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، والجزئية المتعلقة بتاريخ روسيا. فلاشك أن هذه الاصلاحات تقوم على قاعدة موضوعية يتحكم بها قانون، وقد نضجت عبر مسيرة التاريخ نفسه. ومن الواضح أن

آلتفاصيل والمراحل وتعاقب الاصلاحات تعتمد اعتماداً كبيراً جداً على شخصية بطرس الاكبر وعلى ميزة رفاقه في السلاح، والطريقة التي اتخذوا بها القرار. يمكن لتفاصيل متعددة عن سلوك بطرس الاكبر ان يفسر بها علم النفس شخصيته الملوسة من خلال اعـادة بنـاء عالمـه الداخلي. ويمكن القيام بذلك بطريقتين: بطريقة التخيل الفني «تلقي مشاعره» والمماثلات النفسية (وهي غالباً ما نجدها مستخدمة في الروايات التاريخية) وبطريقة التحليل العلمي النفسي للمزايا الشخصية وفقـاً للمصادر التاريخية المتوافرة.

يمكن أن نميز ثلاثة مستويات في هذا الاجراء التفسيري. الأول التفسير المغطي للظواهر الاقتصادية والثقافية والسياسية الرئيسية، باستخدام واسع لقوانين شتى العلوم الاجتمـاعية وقـاعـدتها المنطقية والقوانين المرتبطة بمرحلة تاريخية معينة، التي تقدرها تقديراً صحيحاً وتربطها بالوقائع التاريخية الملموسة.

المستوى الثاني يستخدم أيضـاً عـدداً من القوانين الموضوعية، التي تملك بطبيعتها مزيداً من السمة الجزئية، أي ليست من منظمات تطور البنى الاجتماعية الكبرى، بل بالأحرى هي منظمات لأنماط مختلفة من النشاط الهام اجتماعياً. والفـروق بين تفسيرات المستـوى الاول وتفسيرات المستـوى الثـاني يمكن استقصاؤها بدقة في مثال الغاء القنانة في روسيا. إن الحاجة التاريخية لهذا العمل تفسرهـا القـوانين «المغـطية» لتعـاقب التشكيلات، وهي في هذه الحالة قانون الانتقال من الاقطاعية الى الرأسمالية. ولكن تفسير الأشكال الملموسة والدوافع وميكـانيزمـا التنفيذ وسلوك الشخصيات التاريخية، يستدعي العودة إلى مزيد من النمـاذج الجـزئية المحلية، وإلى المعلومـات الملمـوسـة عن المـواقف الطبقية الاجتماعية للشخصيات التاريخية ونشأتها والعلاقات الشخصية والمصالح الفئوية ومكـائـد القصـر.. الـخ كل هذه العناصر توضع على أساس التفسير العقلاني للأحداث والأفعال الملموسة التي تقوم بها الشخصيات التاريخية. ولكن بما أن نماذج هذا النمط لم تدرس بعد دراسة وافية، فان المؤرخ مضطر إلى استخدام النمـاذج المصـاغة عن طريق فرضيات أو حتى قواعد الاحساس العام. والأخير يقابلنا غالباً في بنية التفسير العقلاني، لأن الشخصيات التاريخية نفسها تسترشد في سلوكها بالحس العام وبالتجربة التاريخية لعصرها وقرنها وطبقتها.

وأخيراً يرتبط المستوى الثالث بالحاجة إلى الاعتماد على درجة كبيرة من الأفعال والأحداث التي وإن لم تلعب دوراً حاسماً في العملية التاريخية ككل، إلا أنها تؤثر بروابطها الافرادية، بطريقة أو بأخرى. مثل هذه الأفعال والأحداث تعامل كأنها قطاع داخلي في العدد الضخم من التفاعلات، وكل واحد يحكمه نموذج من النوع نفسه. ولكن بما أن كل هذا لا يكفي، فان على المرء أن يعتمد على موضوعية المصادفة التاريخية وفي مثل هذه الحالات بالضبط يلجأ المتحدثون عن مفهوم «التدوين المتفهم» إلى «تلقي الشعور» الحدسي وإلى التعاطف والاختراق المبدع لعالم الأنا المتغير.

وكما أشرت من قبل إلى أن «الحياة في» أمر مبرر كطريقة جزئية في بعض الحالات، لكنها ليست طريقة مناسبة لفهم وتفسير الظواهر التاريخية مثل الثورات الاجتماعية، والهجرات الضخمة، ونشأة وانحطاط أديان العالم.. الخ. وفي معظم الحالات لا تصلح حتى لتفسير أحداث فردية تماماً. شخص يريد ارتشاف فنجان قهوة، ولكنه فجأة يندلق على غطاء الطاولة وهو يرفعه إلى شفتيه لأن جاره نحره بكوعه فجأة. إن من المستحيل تفسير هذا المجرى من الأحداث، التي قد تؤدي الى عقابيل غير محمودة (انفجار الغضب، صفعة مقابلة.. الخ) سواء في أنواع القانون أو في التعاطف و«الحياة في». لكن التفسير العقلاني باشارته إلى قائمة من الأسباب، ربما يكون الأنسب: ومثل ذلك موت بطرس الأكبر الذي فاجأه في قمة مجده، فكان له تأثير حاسم في الأحداث التالية، فيمكن تفسره من دون اللجوء إلى القوانين التاريخية، ومن دون «الدخول في» العالم الداخلي للقيصر. سببه، كما نعرف، نزلة برد أثناء طوفان مدينة بطرسبرج. ومع أن المرض، في التحليل الأخير، من سمات شخصية بطرس (فحاكم آخر قد لا يشترك في عملية انقاذ الآخرين، ويكتفي بانقاذ نفسه فقط) ويخضع للقوانين البيولية (نزلة برد سببت المرض) فان التفسير الملائم نجده في السرد البسيط للأسباب والمزايا. لذلك يمكن للمرء أن يقبل أن اعادة بناء الصورة النفسية للشخصيات التاريخية، استخدام علم النفس الفئوي والاجتماعي، الشرط الوحيد لتقديم تفسير تاريخي كاف في هذه الحالات. لكن هناك شرطاً مطلوباً هنا. إعادة البناء نفسها يجب أن

تبنى على افتراضات مصاغة وقواعد ودراسة تفصيلية للمصادر التاريخية أكثر مما تبنى على «الشعور» الذاتي العشوائي.

عندما يتحدث اتكنسون عن التفسير التاريخي في كتابه «المعرفة والتفسير في التاريخ»، يقابل نموذج ما يسمى التفسير القصصي بنماذج هيمبل ـ اوبنهايم ودراي. والقص نفسه، أي التسلسل الزمني التاريخي يتضمن كل الميكانيزما الضرورية للتفسير، بحيث لا حاجة إلى وضع قوانين التغطية أو مبادىء المحرك العقلاني. يعتقد اتكنسون أن التفسير، بالمعنى العادي جداً للكلمة، عبارة عن اجراء للاجابة عن مسألة طرحها المؤرخ، وبما أن هذه المسائل قد تطرح من مواقف مختلفة، وتمليها مصالح تاريخية لا تخضع لسيطرة صارمة، فإن القص ذاته يشتمل في هذه الحالة على تفسيرات مختلفة لا حد لها.

يعزى موقف اتكنسون إلى خطأ ناجم من جهل غير مسوغ لمقاربة الأنظمة للمسألة. والقضية هي أن نوع السرد التاريخي يتضمن نظامي معرفة متداخلين (وان اختلفا في جوهرهما)، وبالتالي يتضمن تفسيراً. نظام المعرفة الأول يتضمن المصادر التاريخية على شكل سردي. ويتضمن الثاني مؤلفات من التدوين العلمي الذي فيه غالباً ما يقنع النوع القصصي نتائج كتاب المؤرخ المعقد التحليلي، الذي يشتمل على مختلف النماذج. في الشكل الخارجي يمكن لكل من النظامين أن يتحقق في النوع نفسه.

صار الأمر جاهزاً لملاحظة أن كلًا من المصادر القصصية (مثلًا السجلات الزمنية الروسية) والدراسات التاريخية المتعلقة بالموضوع التاريخي والمادة التاريخية ذاتها، لها قدرة تفسيرية مختلفة (فلنتذكر مثلًا وصف سولوفييف وكلوشيفسكي للتاريخ الروسي المبكر). إن مؤلفي كل من المصادر السردية والدراسات السردية يواجهون مهمات مختلفة ويطرحون قضايا مختلفة، ويعتمدون على طرائقيات مختلفة. وبهذا الصدد فإن وصف التاريخ من قبل مؤلفي الدراسات يختلف جوهرياً عن الأوصاف التي تشتمل عليها المصادر المنفصلة. إن المرء يوافق أن السرد الأولي (التسلسلي الزمني) يقدم مادة لأنماط ونماذج مختلفة من التفسير، لكن من الخطأ الاعتقاد أن السرد التاريخي بحد ذاته يستبعد نماذج الشرح المذكورة أعلاه.

يمكن ايجاز ما قلته على النحو التالي :

١ ـ مختلف بنى الواقع التاريخي (أحداث، مواقف، عمليات) تفرض سلفاً استخدام نماذج مختلفة من الشرح. احدى شروط اختيار النموذج المناسب يتحدد بالمستوى الذي تشغله الظاهرة في النظام ككل.

٢ ـ تتحدد أيضاً خاصية التفسير وطرائقية بمضمون مهمات البحث. وبهذا الصدد يجب التفريق بين التفسير التاريخي الخاص (الجواب عن سؤال المؤرخ الذي يطرحه عن ظاهرة معينة) والتفسير الابستمولوجي (الجواب عن سؤال حول سمة المهمة وجدواها، وأساسها الايديولوجي والطرائقي. النماذج المختلفة للتفسير التاريخي لا يستثني الواحد الآخر، وإنما يكمل الواحد الآخر وفقاً لمهمات وموضوعات ومصادر ملموسة. إن التطبيق يستلزم استخداماً واسعا لمعلومات مصدرية عالية جداًمتمايزة عن العلوم الأخرى، وأيضاً متمايزة عن الحس العام.

٤ ـ وظيفة الفهم التاريخي وبنيته العملياتية

أستطيع الآن أن أتطرق بالتفصيل لتوضيح وظيفة الفهم التاريخي وبنيته العملياتية، مما يمكنني من توضيح مكانة الفهم في نظام الادراك التاريخي وعلاقته بالتفسير التاريخي.

سأقول منذ البداية إن الفهم ككل، كشكل خاص للنشاط الادراكي، يجب أن يتوحد مع اجراء «الحياة في» السيكولوجي أو مع موضوع التعرف على الشخصية التاريخية المدروسة. يمكن اعتبار «الحياة في» حالة خاصة من الفهم، لكن ذلك لا يقبل إلا بتحفظات. في مؤلفات غادمير وريكرت وآخرين والمؤلفات التأويلية في الأجيال المتعاقبة، تبين أن عملية الفهم لا ترجع إلى النشاط الذاتي الحميمي النفسي. الآن تشيع وجهة النظر التي تقول إن الفهم ليس طريقة نوعية حصرية للادراك الاجتماعي التاريخي. إنه يقدم النشاط الادراكي كما لو أنه يركب العمليات المنطقية والنفسية مع عمليات النشاط المادي والعملي، ولا يقدم الادراك الاجتماعي التاريخي والانساني فقط، بل يقدم المعرفة العادية والعلمية والرياضية. لذلك لدى الحديث عن الفهم التاريخي سوف أبقي في ذهني باستمرار

هذه الناحية. النظرة الواسعة للفهم التاريخي تجعل من الممكن تقييم مكانته في نظام النشـاط الادراكي عامـة بشكـل حقيقي، وتجسيد علاقته بالأنماط الأخرى للفهم والاجراءات الادراكية الكبرى بشكل كاف.

الفهم بالمعنى الواسع، هو عملية انتقال من الجهل إلى المعرفة. ولأن نمطي المعرفة ممكنان أي المعرفة التي تدور حول الطبيعة اللا ادراكية (أي الأشياء التي لا تشكل بحد ذاتها معرفة، لا تسجل في نظام الدلالة، وهي ليست منتجات مباشرة للنشاط الادراكي) ومعرفة المعرفة الأخرى، أي الأشياء الادراكية. وسوف أميز بين هذين النمطين من الفهم.

النمط الأول هو عملية تشكيل مفاهيم، أو معرفة الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتمـاعية والنـاس وأفعـال النشاط البشري، والأشياء غير المعروفة حتى الآن وليست مثبتـة في المعـرفـة الموجودة والمفاهيم السارية. النمط الثاني هو عملية تشكيل مفـاهيم معـرفـة موجـودة سابقاً، وثابتة في وعي الآخرين، أو في الوعي الاجتماعي للبيئات الاجتماعية. طبقاً لهذا التقسيم يكون الفهم قائماً، في الحالة الأولى، في التشكيلة ـ الاحساس، أي يؤلف أحاسيس ومعاني المفاهيم والتقارير والنصوص الشفهية أو الكتابية التي تشتمل عليها. في الحالة الثانية يكون الفهم في اتقان واكتشاف وتنقية وتمييز الأحاسيس والمعاني الموجودة مسبقاً والتي تعمل في النشاط الادراكي أو العملي. هذه المقاربة للفهم تجعل من الممكن تحقيق نماطيتها العامة، القائمة على تمييز العلاقات الرئيسية بين الموضوعات (X) ومواد الفهم (Y,Z) ويمكن لموضوع الفهم أن يكون فردياً أو جمعياً. أما بالنسبة لموضوع الفهم، الشخصيات المنفـردة، أو المجمـوعـة والظواهر غير الحية، والعمليات الاجتماعية والانماط المختلفة للنشاط أو منتجاته، فيمكن أن يقوم بوظيفته أيضاً. والأخير يحصل عندما نحاول ابراز معنى النمط المناسب للنشاط، والمنتجات التي تدفع الأفراد والمجموعات للقيا بهذا النشاط أو خلق تلك المنتجات المعزوة إليهم.

ويمكن تجسيد الأنماط الرئيسية للفهم على النحو التالي:

١ ـ (X) يحاول فهم (Y) فهناك عدة حالات ممكنة: (Y) لا يعرف أن (X) يحاول فهمه، أي موقفه حيادي من الفهم، (Y) يعرف أن (X) يحاول فهمه، ولكنه لا يهتم

بالعملية من غيرمقاومتها، (Y) يعرف أن (X) يحاول فهمه، فيقوم بتعقيد الفهم الأصلي (أي يخلق وثائق مزيفة ويحرف المعلومات وفقفا لمقاصده ودوافعه وأفعاله).

٢ ـ (X) يحاول فهم نشاط (Y) غير الرمزي الذي لا يقدم (Y) أي معلومات مسجلة في نص.

٣ ـ (X),(Y) يحاولان فهم كل الآخر (فهم متبادل). انهما من حيث الذات والموضوع يمارسان عملهما في الفهم، فيفهم كل الآخر.

٤ ـ (Y) موضوع اجتماعي غير مشخص، معناه ناجم من النشاط الفردي أو التعاوني (مذكرات عن الثقافة المادية، الاصلاحات، الثورات.. الخ).

٥ ـ (Y) ظاهرة من ظواهر الطبيعة. في هذه الحالة الفهم القائم في (X) يعزو له معنى معيناً لتكييفه مفهومياً مع نظام المعرفة القائم.

كل الأنماط الخمسة يمكن تقديمها في كل من التعرف العادي والتعرف العلمي. النمط الخامس هو السائد في الادراك العلمي، بينما الأنماط من ١ ـ ٤ تحقق التعرف الاجتماعي، بما في ذلك التاريخي. ولعل أعظم خصيصة جوهرية تميز التعرف التاريخي هي أنه يتحقق في موقف يكون فيه (Y) منفصلاً عن (X) بفترة زمنية بحيث يستحيل التماس بين ذات الفهم وموضوعه، فتتحقق عملية الفهم عبر نظام من الظواهر المادية الوسيطة (أي المصادر التاريخية والاركيولوجية) ومن خلال نظام المعرفة ذات المصادر العليا، الذي يشكل جذر مختلف التفسيرات الدلالية. وغالباً ما يتصاحب الفصل الزمني بفصل الثقافات واللغات والاثنوسيكولوجيا والبنى الاختصاصية، وكلها تحلق صعوبات إضافية للفهم الاجتماعي عامة الذي يكون معقداً في حالة الفهم التاريخي بسبب النقص الأساسي للمصادر (التي يمكن سد قسم منها عن طريق ابحاث اضافية واستخدام الطرائق الحديثة في البحث).

وعلى الرغم من مفهوم الحدود الثقافية، التي ترجع إلى شبنجلر، ومفهوم استحالة الترجمة اللغوية الكاملة (كويني) فان طرائقية التعرف التاريخي، المنبثقة من المفهوم المادي للتاريخ (القائم على مفهوم وجود انتظامات تاريخية اجتماعية، ووحدة العام والخاص والفردي) تقر بامكانية التقارب المشترك في عملية فهم البنى المتشكلة حسياً والتي تظهر في مختلف الأنظمة الاجتماعية والثقافية واللغوية. هذه

المقاربة، التي تتجلى في نمو الفهم وتعميقه، تحققت في المعرفة التاريخية عن طريق البنية العملياتية، أي بنية عملية الفهم المتشكلة بواسطة مجموعة من العمليات الخاصة.

بما أن عملية الفهم تحتل مكانها في مستويين ١) فهم الظواهر غير الرمزية، التي لم تفهم، والتي لم تصبح في قبضة المعرفة (المستوى العمودي) ٢) فهم المعرفة التي تشكلت سابقاً ذات المعنى الثابت والمسجلة في أنظة دلالية (المستوى الأفقي)، فان الاجراءات التي تشكل البنية العملياتية للفهم هي اجراءات مزدوجة من حيث المبدأ وتعتمد في تطبيقها على كل من المستويين: العمودي والأفقي. وتتجلى طبيعتها الديالكتيكية الداخلية في هذه الازدواجية. ومن المهم في هذا الصدد توضيح النقطة التالية: يمكن لبنية مفهوم أن توصف وصفاً وافياً بمصطلحات المنطق، حيث لا تدرك بنية الفهم من دون قبول الاجراءات اللا منطقية كالاجراءات النفسية والاجتماعية الثقافية واللغوية. وعندما تظهر بنية الفهم العملياتية وتوصف، فان المقاربة المنطقية تكون الأضعف من بين المقاربات، فلابد من مدها بعدد من الاجراءات النفسية والاجتماعية. بالاضافة إلى ذلك لابد للمرء أن يضع في الحسبان، كما في حالة نماطية الفهم، أن انقسام الاجراءات ليس حصرياً. ففي عمليات الفهم التي تظهر في المستويين العمودي والأفقي تتداخل الاجراءات ويختلط الواحد بالآخر. ولكن عندما يتم تمايزها في التجريدات، لابد من تثبيت السمة الثنائية، الديالكتيكية من حيث المبدأ، بل حتى توازن قوى هذه الثنائية الضدية.

سأدرس الآن الازواج الرئيسية للعمليات والاجراءات التي تقدم بنية الفهم.

آ ـ الترميز واللا ترميز

إن عملية الفهم لا تتأثر بنظام المفهوم الحسي، بل بنظام التفكير اللغوي. والانتقال من الأول إلى الثاني يتم بطريقة اجراء الترميز. فالرمز (تعبير لغوي) يختار اختياراً أو يخلق خلقاً في نظام لغوي قائم، يرتبط بمجموعة من الخصائص تؤلف المعنى وتثبت خصائص وعلاقات مجردة أو موضوعات تعمل باعتبارها معنى المفهوم. إن الرمز يبدأ العمل في نظام من اللغة كاشارة متداخلة مع المفهوم.

الترميز يتناقض مع اجراء اللا ترميز. فالأخير انتقال من الرمز المعبر عن مفهوم أو مجموعة مفاهيم إلى صورة حسية معينة، أو تعاقب عمليات مادية عملية أو ثقافية. فيمكن للترميز واللا ترميز في الادراك الرياضي والعلمي والعادي أن يتعزامنا ويتأثرا بالأشخاص أنفسهم. إن مفهوم «التكامل» في عملية اللا ترميز هو اجراء رياضي خاص، ومفهوم «ثلج» مترافق مع صورة حسية معينة.

الترميز واللا ترميز في التعرف التاريخي أشد تعقيداً، ويعملان في مرحلتين، ففي المرحلة الاولى تتخلق المفاهيم في بنيتها المرمزة، كبعض المقولات قبل الاعتماد الاقطاعي على الشعب وبعض الطبقات والاقطاعات. وفي الوقت نفسه هناك عملية ترميز عندما يستخدم المعاصرون العلوم الاصطلاحية. هذا اللا ترميز يختلف من حيث المبدأ عن ذاك الذي يقوم به المؤرخ بعد قرون من خلال تحليل الوثائق التاريخية. فهدف المؤرخ ليس النشاط العملي مع المقولات المناسبة للناس، بل اعادة خلق واظهار معنى المفاهيم المناسبة التي تتجسد في النصوص التاريخية.

الترميز اجراء أساسي أولي لتشكيل المفاهيم الأولية، واللا ترميز ضروري لموضوع (X) حتى يفهم المفاهيم التي طورتها ذاتية (Y) أو من أجل الفهم الذاتي، فكل العمليات الباقية التي تعمل في عملية الفهم «مستقرة» في الترميز واللا ترميز، حيث تشكل الهيكل العظمي لهذه العملية الادراكية.

ب ـ الانتاج واعادة الانتاج: الخلق واعادة الخلق

عملية الفهم دائماً انتقال من اللا ملموس (الذي ليس هو بعد مفهوماً، ولا ينعكس في مفهوم) إلى ما يمكن استيعابه، من الأشياء الأقل فهماً إلى الأشياء الأكثر فهماً. وبهذا المعنى فانه الولادة المستمرة للجديد في ميداني البنى الحسية والمعاني (اتساع المفهوم التعبيري أو تقلصه). وبهذا الصدد يجب أن يتذكر المرء الفرق التالي: يمكن أن ينتج (Y) مفهوماً جديداً أو يغير البنية الدلالية أو يغير هيمنة معاني كانت من قبل قد أوجدت مفهوماً. فمن المسوغ في الحالة الاولى افراد اجراء الخلق باعتباره اجراء خاصاً، والابقاء على مصطلح «الانتاج» للاشارة الى كل من العملية ككل والى الحالة الثانية من الحالات التي أشرنا اليها أعلاه.

فالخلق بهذا المعنى هو اجراء ثانوي لآجراء انتاجي. وابراز هذا الاجراء الثانوي الخاص يركز انتباه الابستمولوجي والطرائقي على ضرورة دراسة المخلفات القديمة للعمليات التي تحقق الخلق المفهومي.

الاجراءات المعاكسة للانتاج والخلق تسمى اعادة الانتاج واعادة الخلق. إنها انعكاس متناسق للاجراءات السابقة بشكل يختلف عنها مبدئياً بالنسبة إلى المضمون. والمثال النموذجي للانتاج هو خلق مفهوم نوفوغورد العظمى في عملية اثنية متنوعة لخلق مركز الدولة الروسية والثقافة الروسية. ونجد عملية اعادة الانتاج واعادة الخلق في مؤلفات يانين، الذي هرع إلى المعنى الحقيقي لهذا المفهوم في مجرى بحثه التاريخي.

وتظهر الأهمية الاستثنائية لاعادة الانتاج واعادة الخلق بوضوح في الابحاث التاريخية والتاريخية الفلسفية والتاريخية العلمية والسيكولوجية، وكذلك في حالات الممارسة القانونية.

ج ـ البناء واعادة البناء

عمليات البناء واعادة البناء هي سمة عامة لكل نماذج الفهم. ويجب أن ينظر إليها على مستويين: اللغوي والمفهومي. ففي المستوى اللغوي يغطي البناء عمليات عدة تؤدي إلى تشكيل عدة أبنية قواعدية، أو عدة أوصاف تشكل جزءاً من نظام المفهومات، وعلى الصعيد المفهومي يغطي العمليات التي تأتي بالروابط المنطقية أثناء تشكيل المفهوم. ذلك فان الخطوة الاولى في فهم نص مكتوب أو حديث شفهي تكون في اعادة البناء، أي الموضوع الذي يعاد خلقه وانتاجه لتفسير البنية القواعدية ومجموعة المعاني التي توجد في المصطلحات المؤكدة للمفهوم. هذا النشاط لاعادة البناء، في رأي ابرز مؤولي الماضي والحاضر يخضع لهيمنة قوانين تأويلية خاصة، أي قواعد تحليل النص المكتوب أو الحديث الفهي المدروس، المتفق عليها. وعلى الرغم من الرابطة الوثيقة بين اعادة البناء اللغوي والمفهومي، فانهما يختلفان كل الاختلاف. فاعادة البناء المفهومي تقوم باعادة الخلق وابراز الروابط المنطقية الكافية والعلاقات المسجلة بين أنظمة المفاهيم في فهم لغة الموضوع، وتفاعلها فني النص والحديث الشفهي المدروس. إن اعادة

البناء المفهومي عنصر هام جداً في عملية الفهم التاريخي. والحالات المحتملة في هذا الصدد تستدعي كلًا من اعادة البناء اللغوي والمفهومي في وقت واحد (في حالة شامبليون مثلاً وكيف حل النصوص المصرية القديمة أو حالة كنوزوروف وحله المخطوطات المایاوية) ولكنها تفترض مسبقاً اعادة بناء مفهومي فقط. والمتغير الأخير يحدث عندما يعمل موضوع الفهم والنص المدروس في نظام لغوي واحد، رغم الفرق في الزمن. ويشدد أفيرينتسييف، بشكل خاص، على الكفاية النسبية لاعادة البناء المفهومي للمفكرين اليونانيين على يد المفكرين البيزنطيين من القرن الرابع حتى السابع بعد الميلاد. وفي الوقت نفسه يشير إلى أن بامبيخوس فهم آراء المفكرين اليونان وأعاد بناءها بشكل غير صحيح، مع ان الأمر في الحالتين يرجع إلى ثقافة واحدة وتقليد لغوي واحد.

د ـ الجمع واعادة الجمع

في العادة أن تتوحد اجراءات الجمع واعادة الجمع مع الاجراءات الموصوفة في الفقرة السابقة. والفرق الفعلي بينها هو أن موضوع الفهم أثناء البناء واعادة البناء «يصنع» ويجمع في بنية تشكيل المعنى، الخصائص المناسبة للمفاهيم والعناصر التي تشكل جزءاً من بنية الأوصاف والتعريف. لكن اجراءات الجمع واعادة الجمع الحاصلة في عملية الفهم المشتق الأساسي تشمل مجموعة من العمليات بواسطتها يعاد تنظيم البنى، والسمات المنعكسة في الخصائص أو العلاقات أو الموضوعات في بنيته تشكلت سابقاً، نجدها قد تحولت. وكإيضاح يمكننا من التمييز بين جوهر اجـراءات البناء (واعادة البناء) والجمع (واعادة الجمع)، سوف استشهد بدراسة سكـرينكـوف عن المجـامع الكنسية (لفائف الذكرى) جمعها ايفان الرهيب من مختلف الأديرة وتشمل هذه الدراسة مرحلتين:

١ ـ اعادة بناء اللوائح الكاملة للأشخاص الذين اقيمت ذكراهم.

٢ ـ اعادة جمع الشخصيات التي أعيد بناؤها عن طريق بعض المزايا التي جعلت من الممكن القيام بتوحيد ليس فقط ذكر الأفراد بل أيضاًوضعهم الاجتماعي الفئوي.

تنفيذ هاتين العمليتين جعل من الممكن أن نفهم بعمق طبيعة الأفعال التاريخية التي وصلت إلينا من فترات ايفان الرهيب.

الفرق بين الاجراءات هنا وهي توجز بأنها تحديد النشاط في التشكيلة ـ المعنى، وبين نشاط نقل المعاني المشكلة سابقاً، يقدم وحدة المعاني.

هـ ـ السياقية ونزع السّياقية

تقع السياقية ونزع السياقية، وهما عمليتان متناقضتان على تخوم الاجراءات التي درسناها في الفقرات أ، ب، ج، د. فالأول هو اشتمال وتضمين للبنى المشكلة للمعنى، المتطورة أثناء الانتاج وبناء المفاهيم، مع البنى المطابقة للمفاهيم الأخرى، والمخططات المفهومية العاملة مسبقاً في السياق الذي منه يظهر مفهوم محدد. ونزع السياقية هو نشاط مشابه اثناء الانتقال من سياق محدد إلى آخر يشتمل بشكل مسبق فرقاً جوهرياً. وهنا لا يفوتني ذكر النص اللغوي والسياق الاجتماعي الثقافي الذي يمثل تجمعاً ضخماً للمواد الثقافية التاريخية الموضوعية والشروط الروحية لاستقلال بعض المفاهيم أو بعض المخططات المفهومية.

نزع السياقية هو طريقة للعمل مع المفاهيم المتطورة أثناء نقل المعلومات، أو بناء مفاهيم جديدة، تتميز بثبات معين وبمحافظة على المعنى اللا متغير وبالتالي على معنى المفهومين المحددين. عندما يحدث تغير في السياق الثقافي التاريخي نفسه، أثناء التطور التاريخي للثقافات، أو أثناء الانتقال من نظام ثقافي اجتماعي أو علمي (تركيب) إلى آخر، فان عملية مضادة تماماً للسياقية تظهر. هناك ثلاث حالات محتملة: ١) الاحتفاظ بالمعاني المعجمية والسياقية الثابتة لمجموعة المفاهيم، والمخططات المفهومية اثناء الانتقال من سياق A إلى سياق B . ومثال ذلك هو الاحتفاظ بمعاني جهاز المعادلات التفاضلية أثناء الانتقال من الفيزياء الكلاسيكية (التركيب A) إلى فيزياء الكوانتم (التركيب B) . ٢) التحول الجزئي للمفهومات التي تتضمن البنية المشكلة للمعنى، ومعنى المفهومات الذي يحدث، مثلاً، مع المخطط المفهومي «البيئة» أثناء الانتقال من الايكولوجيا البيولوجية إلى الايكولوجيا الاجتماعية. ٣) تحويل جذري للمعاني وللبنية المشكلة

للمعنى أثناء الانتقال من السياق A إلى السياق B المختلف نوعياً. وكمثال على ذلك نسوق استغلال مفهوم «طبقة» في نظاميات كويفر وفي مؤلفات ميشليه وغيزو وتيري. ففي كل هذه الحالات نحن نعالج اجراءات نزع السياقية. وبهذا الصدد يجب أن يتذكر المرء أن أولى الحالات المذكورة نجدها فقط في أنظمة الادراك التاريخي في مواقف مرتبطة مع نزع سياقية الأوصاف التجريبية. وسبب ذلك هو المستوى المرتفع لأدلجة التعرف التاريخي، الذي يؤدي إلى الانتقال من تركيب «A» Paradigm إلى تركيب «B» وما ينجم من تغيرات مفهومية أساسية فيها. الحالتان الأخريان تتجسدان باستمرار تقريباً في ميادين الادراك التاريخي.

عندما نتحدث عن الأزواج الثلاثة للاجراءات التي تؤلف الفهم (ج، د، هـ) يجب أن نتذكر أن من الممكن التفريق بينها بوضوح «تحت المجهر» بتجريد شديد. ففي العمليات الحقيقية للفهم التاريخي هناك ترابط متداخل عضوي مما يجعل من الصعب فصلها وابراز الفروق الابستمولوجية بينها. تبرز هذه الصعوبة عندما نقارن اجراءات السياقية ونزع السياقية مع اجراءات التفسير واعادة التفسير.

و ـ التفسير وإعادة التفسير

التفسير هو اجراء نسبة معينة إلى عناصر منفصلة لنظام اشاري أو نظام نشاط، وإلى عناصر من المجال المادي والعملي للنشاط الانساني. وبهذا الصدد ـ ورازافين محق تماماً هنا ـ نجد أن «التفسير يؤلف القاعدة الأولية لأي عملية فهم». ومن دون الدخول في التفصيلات والفرق بين تفسير الأنظمة الشكلية والأنظمة ذات المعنى، أعتقد أن من المهم أن نشير إلى الفرق الأساسي بين هذا الاجراء واجراءات الانتاج والخلق والبناء. فهدف الأخير هو الخلق الأولي للمعاني والبنى المشكلة للمعاني، وافراد وتحديد وتسجيل المعاني المناسبة، بينما التفسير لكونه تفسيراً دلالياً أو فعالاً يفترض مسبقاً تنسيب معان معجمية وسياقية إلى الظواهر المفسرة التي أخذت من الحذر السابق المشكل للمعاني. من تلك الزاوية فان اعادة التفسير يمكن تنفيذها على موضوع «Y» (المفاهيم المتطورة أو المعدلة أو المنقولة ومخططات المفاهيم الذي أوجدها في عمله المفهومي الخاص) وموضوع «X» (الذي يحاول أن يفهم النظام المفهومي والعمل الابداعي المفهومي عند «Y»

من المهم جداً، في نظام الادراك التاريخي التفريق بين تفسير ايفان الرهيب لنشاط طبقة الأعيان وطبقة الخدم والمدن الحرة (نوفوغورد وبشكوف) وتفسير الفئات والطبقات تلك لنشاطه، فلنقل في زمن الأوبرشنينا (حرس ايفان الخاص) وبين تفسير تصرف كل من الجهتين على يد مؤرخين اختصوا بدراسة ذلك (انظر مؤلفات كليوشيفسكي وافلاطونوف وفيسيلوفسكي وويبر وسكرنيكوف). وبهذا الصدد، ليس اجراء التفسير الأساسي فقط بل أيضاً التفسير المشتق يمكن أن يسمح بالغموض وبالتغير الكبير.

ز ـ التحويل واعادة التحويل

إيضاح وتعديل معاني المفهوم باستمرار هما ميزة عملية الفهم المتطورة ككل. عندما يتحقق الفهم على المستوى العمودي فاننا امام تكوين وتشكيل مفهوم، امام انتقال من عدم استيعاب الى استيعاب، من عدم امكانية استيعاب، الى امكانية استيعاب، هذا الاجراء البندولي لامتداد وتقلص البنى المشكلة للمعنى تسمى التحويل. ومثال ذلك في تاريخ العلم هو التصفية النظامية وتعديل مفهوم «الحقل» اثناء الانتقال من الفيزياء الكلاسيكية إلى ميكانيك الكوانتم ونظرية النسبية. وعندما تحدث الحركة عند المستوى الأفقي لتحقيق فهم كاف عند «X» لمفاهيم تشكلت سابقاً واستخدمها «Y» فاننا أمام اعادة تحويل. فالأخير اكثر تعقيداً من التحويل، طالما أن الحركة البندولية اكتملت مرتين في نظام البنى المشكلة للمعنى أ) في مجرى تشكيل «Y» للمفاهيم ب) أثناء التمثل الانعكاسي لذلك عند «X» . والمثال النموذجي للتحويل هو اتقان تلميذ لمفهوم «الحقل الكهرطيسي» عندما ينتقل في الدراسة من المقاطع التي تعالج الكهرطيسية الكلاسيكية عبر الكهربائية الديناميكية إلى النظرية النسبية للحقل.. الخ. في التعرف التاريخي يظهر كل من نمطي الاجراء بطريقة معقدة تماماً. أثناء تحضير وتنفيذ اصلاحات بطرس الأكبر، على سبيل المثال، كانت معاني هذه الاصلاحات التشريعية والاجتماعية والادارية اكثر دقة، لكن بطرس ومستشاريه أضافوا وغيروا منها. وهذا اجراء نموذجي للتحويل. أما بالنسبة إلى اعادة التحويل التاريخي، فتوضحها حركة البندول المتأرجحة» النظامية وتبرز المعنى التاريخي لهذه

الاصلاحات، وتقييمها في مؤلفات المؤرخين الروس من سولوفييف وكليوشيفسكي حتى بوغوسلوفسكي وروشكوف، وفي مؤلفات باحثين سوفيات، بما في ذلك المناقشة التي جرت بعد الحرب لهذه المسألة.

ح ـ العرض والاعتراض

العرض والاعتراض زوجان خاصان من الاجراءات التي تثبت كلا من المجموعات الخاصة وتمييز المفاهيم المتشكلة. هذه المصطلحات استخدمها من قبل شليماخر، لكن معناها الخاص يبقى غير محدد تماماً في مؤلفاته. واليوم لا نقدم تعريفات كبيرة فحسب، بل أيضاً نبرز الأهمية المبدئية لعملية الفهم.

العرض هو اجراء تمييز وتثبيت الخاصة المركزية في نظام المفاهيم المشكل للمعاني، وبالتالي تحديد ميدان المعنى. الاعتراض هو اجراء لتثبيت منطقة القبول الممكن للمعاني التي يمكن أن تغير المعنى الأسياسي للمفهوم، وأحياناً بشكل أساسي، من خلال مدّ الخصيصة المركزية من قبل الآخرين. هذه المزايا الاضافية يمكن أن تظهر خلال توسع ميدان استغلال المفهوم وتعمل أثناء الانتقال من سياق اجتماعي ثقافي أو احترافي إلى آخر، وهلمجرا. إن تطبيق اجراءات العرض والاعتراض بالقلب يؤدي إلى تشكيل مفاهيم جديدة تشتمل على المفاهيم لأساسية كنقطة عامة يصعب تمييزها. ولمزيد من الايضاح سآتي بالتعريفات الجغرافية والفيزيائية للقطب الشمالي: أ) المفهوم الجغرافي ـ «القطب الشمالي نقطة يفترض عندها محور متخيل تدور حوله الأرض ويقسم سطحها في نصفها الشمالي. إنه يقع في الجزء المركزي للمحيط المتجمد الشمالي حيث يبلغ العمق ٤٠٠٠م. يظل الجليد طيلة أيام السنة يغطي القطب الشمالي. تبلغ الحرارة في الشتاء ٤٠ درجة سنتغراد، وفي الصيف تبلغ الصفر. ب) المفهوم الفيزيائي «القطب الممغنط، قطاع لسطح من المجال المغناطيسي حيث تتكون ساحة مغناطيسية تختلف عن الصفر. وخطوط القوة فيه تسمى عادة القطب الشمالي (أو الموجب)» M.P.

عندما نقارن هذه التعريفات، التي تشمل عناصر وصفية، فإن الميزات المعروضة العامة (وإن كانت غير متطابقة تماماً) ستكون التقارير بأن نقطة معينة

على سطحها تقسمه بخط وهمي أو حزمة من خطوط «القوة»، وأن تلك الخصائص الخاصة، وإن كانت في هذه الحالة خصائص مختلفة، معزوة لنقطة التنصيف.

كل المزايا الأخرى تختلف ليس فقط في هاتين الحالتين فقط، بل أيضاً في الاستخدامات الأخرى. وعندما تكون القضية قضية استقطاب اجتماعي، فلن تكون المنطقة وحدها منطقة اعتراض تغيرت مبدئياً، بل تتغير أيضاً كل الخصائص. إن الخصائص الجغرافية التي سجلت في التعريف الأول الوارد أعلاه، ستكون سطحية وغير قابلة للتحقيق. «القطب» المستخدم مثلاً في سياق الاستقطاب الاجتماعي، لا يحتفظ إلا بخصيصة فقط، أي وجود عداءات متطرفة. فاعادة بناء الميزة المركزية المثبتة في مصطلح «قطب» لثلاثة مفاهيم (جغرافي وفيزيائي واجتماعي) لا لمفهومين، هي التي تؤدي إلى تمييز التجريد الدلالي الجديد.

اجراءات العرض والاعتراض، بهذا الشكل، ذات عبء وظيفي أثناء عملية الفهم، على الرغم من التصاقها بالازواج الثلاثة السابقة.

يمكن تقصي تلك الاجراءات على الصعيد التاريخي، مثلاً في ميدان الدراسات التاريخية ـ الاتنوغرافية، عندما يدرس تطور الوعي الذاتي العرقي، وعندما يوصف هذا الوعي ويحل من مجرى التفكير التارخي الاحترافي. في الحالة الاخيرة لابد مسبقاً من توضيح الخصائص الأساسية لهذه العناصر في جهاز المقولات مثل مفهومات «قبيلة» «قومية» «أمة». . الخ. والامتداد والتقلص في معنى السمات الموجودة في تحديدهما مستحيلان من دون اجراءات العرض والاعتراض.

اجراءات العرض توضح أيضاً في الدراسات التاريخية الكثيرة المكرسة للاقطاعية في مختلف الاقطار والاقاليم الاجتماعية الثقافية، والمراحل المختلفة للتطور التاريخي. إن التنوع الكثيف للأشكال الاقتصادية الاجتماعية، التي تحققت فيها الاقطاعية لمرحلة اقتصادية اجتماعية، كتشكيلة، يضطرنا إلى تمييز السمة المركزية التي تشكل النظام من جهة وتحديد المنطقة أو حقل السمات المتغيرة المحتملة (الاعتراض) التي تميز الاشكال الخاصة للاقطاعية لدى مختلف الشعوب والمراحل المختلفة لنشأتها وتشكلها وتفككها، من جهة ثانية.

يشير تحليل نماطية الفهم وبنيته العملياتية، أن هذه العملية ليست حصرية

وخاصة بالمعرفة التاريخية والاجتماعية الانسانية العريضة. والفرق بين الفهم التاريخي والفهم العلمي الطبيعي تحدده طبيعة موضوعات الفهم. الموضوع في الحالة الاولى هو النشاط الاجتماعي، أو النشاط الهام اجتماعياً للأفراد، البعيد عنا زمنياً ويقدم لنا معلومات من خلال المصادر التاريخية أو الأركيولوجية. وهدف الفهم قد يكون تطوير المعرفة بوجهيها المادي والروحي لهذا النشاط الذي يؤخذ مفصولاً أو متفاعلاً. لكن موضوع المعرفة في العلوم الطبيعية هو الظواهر والعمليات الجارية في الطبيعة، وهذا ما يضع تحديداً نتيجة الفهم العلمي.

مقارنة البنية المنطقية للمفاهيم والبنية العملياتية لعملية الفهم تكشف عن رابطة محددة بينهما، وإن لم تكن محددة تماماً. وأثناء الانتقال من نظام الموضوعات المفهومية العليا إلى نظام الاراك الحسي، ثم إلى نظام المفاهيم، أي في مرحلة التكوين الأولى، والتشكيل التالي للفهم، فان الاجراءات السائدة هي اجراءات الترميز والخلق والتحويل والسياقية. وتطبيقها المتكرر مثبتة في بنية المفهوم المنطقية. أثناء القيام بتبلير هذه البنية تلعب اجراءات العرض والبناء دوراً بارزاً. فالفهم لا ينطلق في خط مستقيم، بل في خط متعرج ذي انعطافات منفصلة، مع فترات طويلة زمنياً من ثبات معاني المفاهيم المتطورة التي تصل إلى مرحلة معينة. ومع التغير في السياق الثقافي، يخلق النشاط العملي التطبيقي أو طريقة الاستغلال الفكري بناء المفهوم ذاته: استبدال المزايا المركزية، واكتشاف مناطق جديدة للتطبيق، وتحول المعاني.

البنية العملياتية للفهم تجعل من المستحيل كشف الميكانيزما الداخلية للتغير والتناقض والتحولات الداخلية والنفي الذاتي الدائم في تكوين المفهومات وصياغتها.

إن الطبيعة الديالكتيكية في مبدأ الفهم تحققت إلى حد ما في العصور القديمة. فليس عبثاً أن أفلاطون أدلى بهذه الحجة على لسان سقراط.

ربما يعني «الفهم» دراسة نشأة الأشياء فالفهم والدراسة شيء واحد. لكن ربما كانت كلمة تفكير تعني الامساك بالجديد، بينما الجديد بدوره يعني النشوء دائماً

إن شليرماخر، الذي كان علامة ومترجماً كبيراً لأفلاطون أتقن هذه المقاربة في تحليل الفهم. فبالنسبة له كانت عملية ديالكتيكية حقيقية، عملية تناقضية

متغيرة لا تنتهي، تحققت في نظام التعارض المتبادل، داخل الاجراءات والعمليات. وهذا هو سبب أن الفكرة التي اعلنها «دائرة تأويلية» واتخذها نموذجاً قانونياً للفهم كانت رواية دغماطية للمعلقين المتأخرين عليه. فبالدائرة يقصد الظرف الذي به فقط تفهم الدلالة من خلال فهم اجزائها، بينما الأجزاء تفهم بدورها فقط عندما تظهر معاني الكل. فالعملية الكلية، حسب تلك المقاربة، تشبّه حركة الفكر بركض سنجاب في عجلة. لكن الظرف الذي يتحقق فيه الفهم عبر اجراءات الخلق والبناء والجمع والتحويل والسياقية والعرض ونقائضها، يشير إلى إفلاس تفسيرات الدائرة التحويلية. إن شليرماخر نفسه يستخدم هذا المفهوم استخداماً ميتافيزيكياً. فليس عبثاً أنه تحدث في دراساته عن الدائرة «المنظورة». لذلك يمكن صياغة عملية الفهم كعملية لولبية ديالكتيكية، أكثر من صياغتها على شكل «دائرة» لأن استخدام الاجراءات التي تعود إلى بنيتها العملياتية تخرج عن التكرار الدقيق للمراحل السابقة في عملية تشكيل المعنى. إن تجاهل الطبيعة الديالكتيكية للفهم، وطبيعتها الشبيهة باللولب، يفسد المنظور التاريخي ويشوش الناحية التي تقدم مفاهيم كافية لهذا الفعل الادراكي الهام.

إن البنية العملياتية للفهم التي اختبرت في هذه الفترة تكشف تماماً الميكانيزما الداخلية للعملية الديالكتيكية لعقلانية الظواهر المفهومية العليا، وعملية الانتقال الديالكتيكي من عقلانية إلى أخرى. والمقاربة تجعل من الممكن ايضاح مسألة علاقة الفهم بالتفسير الذي صار حجر الزاوية بفضل دلتي، لدى معظم الباحثين في التأويل. وأظن أن الفهم لا يختلف عن التفسير في التحديد السابق لخصوصية المعرفة الاجتماعية، في تثبيت الصميمي والفردي والذاتي وفي البناء الثاني لقلب المعرفة العملية بانعكاس الموضوعي المعروف عموماً، وإنما في كون الفهم عملية عقلنة اللا معقول أي الذي ليس عقلانياً، ووضعه في نظام من العقلانية المحددة، حيث التفسير يعتبر نشاطاً بمفهومات محددة ومخططات مفهومية واستمارات موجودة في عقلانية محددة وتعمل داخله. وهذا هو السبب في أن الفهم والتفسير هما عمليتان متكاملتان متبادلتان متممتان ذهنيتان في نظام أي معرفة عقلانية، اجتماعية كانت أو علمية. ان كل واحدة تكمل الاخرى لحل مهمات ادراكية مختلفة وتشكيل كيان منفرد للمعرفة العقلانية.

٥ ـ اسهام في مشكلة طبيعة التنبؤ التاريخي

عندما نناقش وظيفة وجوهر التفسير والفهم التاريخيين فان امامنا مندوحة لمعالجة احدى اهم مسائل الادراك التارخي، وهي الاستبصار التاريخي والتنبؤ التاريخي.

في كل أشكال الوعي الاجتماعي كان هناك كفاح منذ الازمنة القديمة (كما نستدل من المصادر التاريخية) لاختراق حجب المستقبل. والاستبصار الميثولوجي هو فكرة عن الدورة الكونية والحياة الاخرى لارواح الموتى.. الخ. وكل من يقرأ محاورات أفلاطون لن يجد صعوبة في تذكر كلمات سقراط عن خلود الفرد، والتحول والنشاط الاخروي للأرواح المنفصلة عن الأجساد. والتنبؤات التوراتية ارتفعت إلى مستوى التنبؤات الاجتماعية التاريخية مع عناصر من نظرة نقدية لحتمية التغير، وعودة أحداث جديدة وأشكال من التنظيم والنشاط الاجتماعي. والشكل الصوفي الذي تتجسد فيه هذه التنبؤات المستقبلية، لن تعمينا عن حقيقة مؤكدة وهي أنها كانت استقراءات للماضي والحاضر، قائمة على الالحاف على التغلب على العناصر السلبية غير المرغوبة في الماضي. هذه الاشكال من «اختراق» المستقبل، المتجسدة في معظم ثقافات الماضي، كانت قائمة على تعميم حدسي للخبرة التاريخية، لم يصبح بعد مضمون التفكير التاريخي العلمي. المشكلة التي تظهر هنا هي فيما إذا كان التنبؤ غير الحدسي، غير الصوفي، المؤسس علمياً أمراً ممكناً، قائماً على المستوى الاجتماعي، ما طبيعته وبماذا يشبه وبماذا يختلف عن الاستبصار العلمي الطبيعي.

حول هذه المشكلة هناك آراء متعارضة كلياً. ويلح بوبير أن التنبؤ التاريخي، الذي يسميه نبوءة، هو أمر مستحيل مبدئياً، لهذا يضيف حجتين. الأولى هي أن البنية المنطقية للاستبصار العلمي والاستشراف مشابهة لبنية التفسير في معظم سماتها الجوهرية. إن نموذج التنبؤ بالأحداث الاجتماعية التاريخية المستقبلية، يفرض مسبقاً وجود القوانين التاريخية التي تقوم بوظيفة الميكانيزما للنتيجة المنطقية، ومجموعة من الوقائع التاريخية المناسبة التي تجعل من الممكن مع هذه

القوانين، رسم نتائج محددة تتعلق بالمستقبل، فتعامل كتنبؤ تاريخي أو استبصار. ولكن بما أن بوبير يرفض امكانية وجود قوانين تاريخية موضوعية، فان من المستحيل قيام استبصار من ذلك النوع. وكما سبق وأدليت باعتراضي على هذا المفهوم للقانون التاريخي في الفقرات السابقة من هذا الفصل، لا أجد حاجة للغوص في هذه القضية هنا.

الحجة الثانية لبوبير هي التنبيه أنه لم ينجح أحد في تأليف «تقويم» لأحداث تاريخية مستقبلية متشابهة، مثلاً، مع تقويم الأحداث الفلكية. اننا لا نعرف نظام العد العشري لتأليف هذا التقويم ولا نرغب في معرفة نظام حسابي، طالما أننا غير قادرين على فهم وصياغة دوافع جميع الناس في الماضي والحاضر والمستقبل. هناك شيء من الحقيقة في هذا الادعاء، اذ لم يفلح أحد، فعلاً في تأليف مثل هذا التقويم للأحداث التاريخية لأي فترة زمنية هامة. ومع ذلك سوف نظهر مدى ما في حجة بوبير من ضعف.

هناك أيضاً فهم معارض تماماً لمشكلة الاستبصار التاريخي. فيلح موغلنتسكي، في بحث عن طبيعة التعرف التاريخي، على أن الاستبصار وظيفة هامة جداً. ويقيم موقفه على مسألة ان هذه الوظيفة لصيقة بتاريخ العلم كخصيصة دائمة للسمة العلمية. «لأن الخصيصة التكوينية لأي إدراك علمي هي قدرته على التنبؤ في ميدانه».

يثير هذا الموقف عدة اعتراضات، ويستدعي تفسيرات جادة. فحتى في ميدان العلم ليس التنبؤ والاستبصار وظيفة بديهية لكل العلوم. فيستطيع الجيولوجي باعتماده على المعطيات التجريبية والمعرفة النظرية، أن يتنبأ بمدى ترسب الزيت أو التنغستون أو الأورانيوم المنوي اكتشافه في منطقة كذا وكذا الجغرافية. لكن الواقع ان هذا ليس تنبؤاً بالمستقبل، طالما أن ترسبات هذه المعادن موجودة في ذلك المكان قبل التنبؤ بامكانية اكتشافها بزمن طويل. فالجيولوجيا هي علم الأرض، وبنيتها الجيولوجية.. الخ. والتنبؤ الجيولوجي يرتبط بمستقبل الأرض، لكن مثل هذه التنبؤات قلما نجدها في كتب الجغرافيا. إن استبصار المخزون المحتمل لمعادن كذا وكذا يرتبط بأنماط معينة من النشاط وبتخطيط العمل الجغرافي، أكثر مما يرتبط بمستقبل الأرض. لذلك لا وجود لاستبصار جغرافي

بالمعنى الدقيق للكلمة. وأقل من ذلك نصيب علم المستحاثات في استبصار المستقبل. وحتى عندما يتنبأ عالم المستحاثات، معتمداً على نظام معين، أن المرء يمكن أن يجد مستحاثات لكذا وكذا من الحيوانات، فانه لا يقوم بالتنبؤ بالمستقبل «داخل ميدانه» كما سبق وقلنا اعلاه.

هذه الامثلة ليست بذات قيمة واحدة. فالتنبؤات بالمعادن ترتبط بالاشياء الموجودة في زمن التنبؤ، ويمكن أن توجد في المستقبل. فالحيوانات التي يدرسها علماء المستحاثات هي مخلوقات متميزة، ولا يمكن أن توجد في المستقبل. لذلك علينا أن نميز التنبؤات في ميدان العلوم الطبيعية: أ) تنبؤات باكتشاف ظواهر موجودة في الوقت ذاته. ب) تنبؤات بظواهر يرتبط وجودها كله بالمستقبل. ومثال النمط الأول هو التنبؤ بعناصر معينة استناداً إلى القانون الدوري لمندلييف، كانت موجودة عندما صيغ القانون، لكنها لم تكن مكتشفة. ومثال النمط الثاني هو التنبؤ بعناصر مابعد اليورانيوم، لم توجد زمن التنبؤ.

سأدرس الآن المواد التي يجري التنبؤ بها في ميدان المعرفة الاجتماعية، والمعرفة التاريخية قبل كل شيء. إن التعرف التاريخي هو، تحديداً، معرفة الواقع التاريخي الموجود في الماضي البعيد. إن للماضي نفسه بنية خاصة، حيث نميز فيها فترات زمنية بارزة يمكن تمييزها، ومقاييس اجتماعية ثقافية وغيرها تشكل مادة العلوم التاريخية الخاصة، كتاريخ المجتمع القديم وتاريخ أوروبا الوسطوية، ومختلف التواريخ الاقليمية والفرعية، كتاريخ الصين، وتاريخ الهندسة، وتاريخ الاسلحة، والتاريخ العسكري، أو تاريخ العمارة، ويمكن لهذه التواريخ أن تنفتح على المستقبل. لكن تواريخ أخرى، كتاريخ المجتمع البدائي، أو تاريخ العالم القديم، هي تواريخ مغلقة، أي اكتملت وتمت في الزمن الماضي. واذا كان نموذج الاستبصار التاريخي بني على استقراء التجربة التاريخية المتراكمة والواقعة في الماضي، على أساس خلق أنماط معينة عملت أيضاً في الماضي، فان الحقول «المغلقة» للبحث التاريخي لا تقبل، على ما يبدو، أي استقراء خارج حدودها. إذن كيف تكون المواد في الاستبصار التاريخي الذي يقوم به كل علم على حدة، أو «داخل حقله الخاص» على حد قول موغلنتسكي؟ ومن الواضح أن من المستحيل استقراء التجربة المتجمعة في الحرب اليونانية الفارسية، أو في

تاريخ المدن / الدول في اليونان، حتى الأحداث التي يمكن أن تحدث في القرون القادمة في تاريخ القوى الصناعية الحديثة. والحقيقة أن مثل هذا الاستقراء لا أساس موضوعي له وكذلك أي استقراء يقوم على المشابهة والمماثلة القائمة على أساس التشابهات الاقتصادية والثقافية العرقية والدينية والتكنولوجية. فأشكال سلطة الدولة والاقتصاد والانتاج الصناعي والادارة، القائمة على الكومبيوترات. . الخ لا تقدم الأساس لتطبيق التجربة القديمة في التنبؤ بأحداث القرن الحادي والعشرين. ففي الأنظمة المفتوحة، في التاريخ العسكري مثلاً، من المستحيل أيضاً استقراء تجربة معركة الاسكندر الكبير، والخيالة المكدونيين، أو الفيلة في حرب هانيبال في ميدان الصراعات العسكرية التي تستخدم الآسلحة والصواريخ وأجهزة اللازر.

وهكذا نجد أنفسنا نواجه معضلة: إما أن نوافق بوبير في موقفه مع بعض التغييرات، أو نوافق تفسير الأسس الواقعية والميكانيزمات لاستخدام المعرفة التاريخية في الاستبصار والتنبؤ للظواهر والعمليات الهامة اجتماعياً في المستقبل.

إن المقاربات الفعالة والأنظمية المتطورة في سياق المفهوم المادي للتاريخ تقدم مثل هذه الأسس. فالمقاربة الاولى تميل الى معاملة التاريخ باعتباره نشاطاً هادفاً للناس. هذا النشاط، في وحدة عناصره المادية والروحية، يتعزز في أساسه وتهيمن عليه العقلانية إلى حد ما. وأنا أقصد بالعقلانية مجموعة القواعد والمقاييس الثابتة نسبياً للنشاط الجاري في مجتمع معين، والذي يفهمه أعضاؤه بالطريقة ذاتها، ويعتبرونه شيئاً بديهياً وإلزامياً وخاضعاً للتحقق في نظام من النشاط الجمعي والفردي. بالطبع ذلك لا يؤثر على مسألة الأفعال المنفصلة والأعمال السلوكية والأفعال الأخلاقية أو اجراءات وعمليات الانتاج التي قد تنحرف عن مقاييس عقلانية محددة. فان كانت هذه الانحرافات هامة، فانها تعتبر أفعالاً وأعمالاً غير عقلانية. وبالطريقة نفسها نجد أفعال النشاط وأشكاله المنفصلة التي تتم وفقاً لعقلانية «أجنبية» أخرى تعتبر غير عقلانية وغير مفهومة، ولا يمكن ايضاحها. أي مجتمع متطور بشكل عام، هو نظام تسلسلي معقد من تجمعات اقتصادية واجتماعية وثقافية عرقية ودينية واحترافية. ببروز عقلانية شائعة في نظام ما، فان الأنظمة الثانوية الاجتماعية والفئوية لكل الأشكال التي عددناها، سيكون

لها تمايزها وتشكل عقلانيات واضحة وغامضة وضمنية. وكالمجتمعات التي تشكل جزءاً من النظام، فان العقلانيات المقبولة يمكن تخطيها بعدة طرق، فتخضع الواحدة للأخرى أو متصارعة معها أو مكملة لها. فتقديرات القبول والمقارنة واللا عقلانية أو العقلانية لنشاط اعضاء مجتمعات منظورة، تخضع دائماً للتغير.

العقلانيات تعمل كناظمات وموازين التجمعات التي توافق عليها. وعندما يدرس هذا النشاط في مرحلة تاريخية كنظام ديناميكي معين «يعمل» في فترات زمنية محدودة وفي نظام وظيفي، يمكن فهم العقلانية على أنها نظام ثابت يؤدي وظيفة خاصة وهي ضمانة صيانة واستمرار وتكرار عناصر النشاط ومكوناته الأساسية وفقاً لأهداف ومهمات نظام اجتماعي محدد.

سبق أن درست الأنظمة بشكل مسهب، لذلك اكتفي هنا بالاشارة ان اي تشكيلة اجتماعية ثابتة أو أي عضوية اجتماعية هي نظام من ذلك النوع. ومثل هذه الانظمة لا توجد طبعاً بشكل منفصل في المجتمع. يمكن أن توجد أيضاً في الهندسة. كما أنها تشمل العضويات الحية والأنظمة الادراكية كالعلم. إن دراسة العلم كنظام مع الوراثة، أي على أساس تاريخي علمي تثمر جداً وقد لفت ستيبن الانتباه إلى هذه الناحية من المسألة، كميدان تطبيق طرائقي لمفهوم الأنظمة مع الوراثة: «أنا لا أستخدم فقط تعبيراً شمولياً في هذه الحالة فقط، بل أيضاً أستخدم مفهوم العلم باعتباره «نظاماً مع الوراثة» الذي استخدمه راكيتوف» ولاشك أن الأنظمة مع الوراثة انتشرت من قبل في تاريخ معظم المجتمعات الانسانية مثلما انتشرت في العلم بينما العقلانيات المتطابقة معه قامت بوظيفة الميكانيزما، تخزن وتنقل الصفات الوراثية وعلاقات واشكال النشاط. هنا قد يجد المرء الخلفيات الأساسية لما يسمى الاستبصار التاريخي. والمسألة هي أن أنظمة النشاط مشروطة، فمن جهة تعتمد على الشروط الاجتماعية الاقتصادية والمادية الموضوعية لقضايا المجتمع، وتعتمد من جهة أخرى على العوامل الذاتية للنظام الاجتماعي الثقافي ومستوى تطور الوعي الاجتماعي. إن الأفعال المنفردة التي يقوم بها الفرد أو الفئة تتعدل إلى أبعد حد. وحتى تؤثر وتؤدي إلى تحقيق أهداف ملموسة، يجب أن تعتمد إلى درجة بعيدة على مواقف ملموسة، وتستجيب بسرعة فتتغير وتتكيف وفقاً للتغير في الشروط التي تتحقق فيها. لكن أنماط النشاط ثابتة

نسبياً، وتتضمن بنى ثابتة من الاجراءات والعمليات وتعتمد على السمات الثابتة للبيئة التي يتم فيها النشاط. فـ «النشاط» يجب ألا يتوحد مع «النمط المثالي» لويبر، طالما أن الأخير عبارة عن موضوع مجرد يناضل فيه النشاط حى يكون له هدف، أو بشكل عام هو نموذج مثالي، يقارن معه الواقع، عند التفسير والفهم. مفهوم «نمط النشاط» على العكس، يشمل ويعكس العناصر الوطيدة الثابتة لنشاط تاريخي حقيقي يجسد وحدات ثقافية عرقية أو غيرها عند مراحل تاريخية معينة من التطور. وهذه العناصر التي يعكسها الوعي الاجتماعي، هي التي تثبت في نظام المعرفة المؤسساتي الكامن، وتعمل هذه الوحدات كنواظم للنشاط الهام اجتماعياً، وكما لاحظ ردلسون:

هذه إشارات، تراكمت داخل كل شكل من أشكال الوعي الاجتماعي، تجد طريقها إلى الذاكرة الاجتماعية للبشرية، وتشكل كلاً منظماً متطوراً، مستخدمين تعبير راكيتوف «نظام مع وراثة»

وعلى هذا تعمل العقلانية كمنظم للأشكال النموذجية الثابتة الهامة للنشاط الانساني، التي تبعد وجود ميكانيزما تكيفية متبدية في السلوك المتغير والأفعال الفردية والأفعال الخفية للأفراد أو المجموعات الاجتماعية التي لا تسمح بها العقلانية. لذلك تواجه عدداً من الثنائيات الضدّية وهي: أنماط النشاط والأفعال الفردية، نظام وراثة وابداع، سلوك عقلاني وسلوك غير عقلاني، الاستبصار وعدم الاستبصار. إن نظرة شاملة على هذه الثنائيات المترابطة ديالكتيكياً والمتكافئة في تأثيرها تشير إلى أن من المستحيل بناء نماذج استبصار تاريخي علمي، وأنماط نشاط داخل سياق المعرفة التاريخية التي تحكمها عقلانيات مختلفة في مراحل ومجتمعات تاريخية مختلفة.

وبالنتيجة نجد أن الاستبصار التاريخي يتطلب، من خلال البحث، اكتشاف المادة التجريبية الملموسة للنموذج الحاسم تاريخياً للنشاط والعقلانية. وهنا يبرز الفهم التاريخي باجراءاته الاصيلة في اعادة البناء والانتاج، وفي التحويل واعادة التحويل، ونزع الترميز والعرض والاعتراض.. الخ. وتحقق هذه الاجراءات يجعل من الممكن اعادة بناء العقلانية التي لم تعد موجودة في الماضي، والتي وجدت على شكل انظمة اجتماعية بالية، وأيضاً يبرز العقلانيات التي تميز الأنظمة

المفتوحة القائمة في الماضي والمستمرة في عملها حتى أيامنا. وقد تعد الأنظمة من النوع الأخير من الأنظمة ذات التطور الطويل في المستقبل على أساس معايير ومقاييس وقواعد تكونت فني مراحل تطورها السابق، كانعكاس للأنماط الموضوعية الثابتة المطابقة للنشاط. وبالتالي يمتد الاستبصار التاريخي إلى أنماط نشاط مجتمعات معينة فني ظروف ثقافية اجتماعية محددة، أكثر منه في أحداث وأعمال ومقاصد وبواعث شخصيات تاريخية فردية. لذلك يمكن أن يتحدث المرء عن الاستبصار والتنبؤ في أنماط النشاط، ولكنه لا يستطيع أن يجمع تقويم أحداث المستقبل الموجودة في مفترق الطرق أو في تقاطعات أنماط النشاط المختلفة، إذ من المستحيل تحديد أين ومتى يحدث التقاطع. وبالطريقة ذاتها يستحيل الاستبصار والتنبؤ بأفعال وأعمال الأفراد المنفصلين في كل المواقف المستقبلية المحتملة، طالما أنها محكومة بعقلانية اجتماعية وبوعي اجتماعي وبميكانيزما نشاط ثابتة. كما أنها محكومة أيضاً بكواركات فردية للشخصية وللمصير الشخصي والتكيف والميكانيزما الدقيقة التي تأخذ بعين الاعتبار «الحالات العاجلة» للمواقف التاريخية.

هذه النظرة لقضية الاستبصار التاريخي دفعتني إلى اختبار قضيتين أخريين. أحداهما تتعلق بمستوى ودرجة مصداقية الاستبصار التاريخي، والأخرى قضية العلاقة بين الماضي التاريخي والحاضر في بنية الاستبصار التاريخي.

بصدد المسألة الاولى علي أن أعود الى قضية الشمولية التي نوقشت فيما سلف. فيمكن اعتبار كل العمليات التاريخية أنظمة مغلقة أو مفتوحة. وكما قلت سابقاً فان الانظمة التاريخية الاجتماعية ذات التطور المكتمل في الماضي هي أنظمة مغلقة بهذا المعنى. ان التجربة التاريخية المتراكمة فيها وأشكال العقلانية المتأصلة بها، يمكن أن تستنفذ، ولا تندمج بأنظمة أخرى كالأنظمة التاريخية الاجتماعية المتأخرة، أو بأنظمة تعيش في موازاتها. لكن ذلك لا ينفي أن عناصر معينة من العقلانيات المتطابقة والتجربة التاريخية قد يكون لها تأثير ما على العقلانية والثقافة المادية والروحية لأنظمة أخرى. لكن مثل هذا التأثير في بعض الاحيان إما أنه تأثير غير هام، أو أنه لا يحسب له حساب قطعاً. وفي هذه الحالات يستحيل التحدث عن أي استبصار علمي قائم على الاعتراف بانماط النشاط

الملائم، والعقلانية المتمثلة في أنظمة تاريخية مغلقة، مثل حضارة مصر القديمة. وعلى العكس من ذلك نجد الأنظمة المفتوحة مستقلة عن الزمن. فبامكانها متابعة الظهور والتطور عبر كثير من القرون، بل حتى آلاف، وحتى اليوم. بالطبع تخضع مثل هذه الانظمة لتحولات ثقافية اجتماعية جذرية اثناء تطورها. وبسبب تلك العقلانيات وأنماط النشاط المتحققة فيها، فإنها تخضع لتغيرات معينة. ولأن الأنظمة ترتبط بالوراثة، فان من الطبيعي أن تحتفظ بسمات معينة من الثبات والاستمرارية يمكن اكتشافها واستقراؤها في المستقبل. إن قضية الاستبصار التاريخي لا تطرح صعوبات عسيرة الحل فيما يخص الأنظمة التاريخية الاجتماعية المفتوحة.

أستطيع الآن أن أقول بكل تأكيد إن الأنظمة التاريخية المفتوحة تقسم قسمين رئيسيين: المحلية والشاملة. النوع الأول يتضمن أنظمة تطورت داخل سياق الوقائع التاريخية. هذه الحدود يفرضها مستوى قوى الانتاج، وطابع علاقات الانتاج والعرق والثقافة ونمط الدين.. الخ. والنوع الثاني يتضمن تجمع الأنظمة التاريخية المختلفة، في تداخلاتها وتفاعلاتها وتحولاتها كمكون من مكونات نظام تاريخي عالٍ، أي المجتمع البشري المتطور ككل. وعند ذلك المستوى تتراكم شتى أنماط العقلانية وأنماط النشاط الملائمة لها، داخل سياق مفهوم العقلانية والنشاط الانساني في تعميم استثنائي لكنه قابل للتحليل. ولابد أن نتذكر هنا ما أشار به مؤسسو الماركسية حول التاريخ وهو أن النشاط الانساني هو نشاط قصدي. لقد نشأ هذا المفهوم وجعل نفسه شكلاً مجرداً تماماً، أو شاملاً، من أشكال للنشاط اكثر خصوصية وحسانية، وبسبب هذه التحفظات، فانه في مستوى التاريخ العالمي فقط يمكن اكتشاف النماذج الموضوعية للتطور التاريخي وابراز الأسس العقلانية للنشاط الانساني. وهنا، في المستوى التاريخي العالمي، ومستوى العمليات الهامة كونياً، تتحقق النتائج في ميدان الاستبصار التاريخي.

القضية الثانية، الملاصقة للقضية الاولى مباشرة، تستوجب اكتشاف التداخل بين مفاهيم «الماضي التاريخي و«العصور الحديثة» في بنية التنبؤ التاريخي. هنا نواجه ضرورة تقديم فكرة عن مقولة «الحداثة» أو «العصور الحديثة». فعندما حللت كتاب بوبير «بؤس التاريخية» ومفهومه عن الزمن

التاريخي، أشرت إلى أن «العصور الحديثة» لا يمكن رسمها كنقطة على محور الـزمن، بل كمرحلة تقرر حدودها ميكانيزما النشاط الاجتماعي، التي تعني أننا نستطيع أن نقسم الأحداث والعمليات المعروفة لنا إلى صنفين، مع تفاوت في الدرجة. الصنف الاول (الذي سميته الماضي التاريخي) يشتمل أحداثاً وعمليات لا تأثير مباشر لها على النشاط الاجتماعي في المجتمع الحديث، وعلى أهداف وسمـة ومضمـون القرارات السياسية والاقتصادية الاجتماعية المتخذة. والصنف الثاني (الذي سميته الحداثة) يشتمل الاحداث والعمليات التي تمارس مثل هذا التأثير.

من أمثلة النـوع الأول: الحرب الطروادية والحروب الصليبية في العصور الوسطى، ومقتل دوق دي انغيان بناء على أوامر نابليون.. الخ. وتؤلف الأحداث والعمليات مضمـون العلم التـاريخي. ويمكن لهذه الاحداث أن تؤثر في وعينا ونشاطنا العملي، لكن ليس لها تأثير مباشر على ميكانيزما النشاط الاجتماعي وعلى اتخـاذ قرارات مسؤولة. ليس هناك هيئة اليوم تتبنى غوغاء الصليبيين، ولا توجد حكومة ترسل مذكرة احتجاج إلى السلطات الفرنسية لاغتيال الدوق دي انغيان.

ان معاهدة حدود بين دولتين حديثتين، ليس منذ عشر أو عشرين سنة، بل حتى من سنتين أو مئة سنة، لن تموت، بل على العكس إنها تدخل في بنية الزمن الحاضر. إنها تؤثر في ميكانيزما النشاط المعاصر، أي ضمانة الحدود الدولية واقامة التحصينات والمطالب الاقليمية والمباحثات الدبلوماسية.. الخ. وعلى الرغم من أن سباق التسلح بدأ منذ ثلاثين عاماً، فإن من الممكن التوصل الى نتائج بعيدة، في المستقبـل القـريب والبعيد. إن أحداثـاً وعمليات من هذا النوع تنتمي الى الصنف الثاني، وهو المعاصرة.

وهكـذا لا نستـطيع ان نحـدد مقولة «العصر الحالي» كتخم زمني بسيط، إنه ظاهـرة اجتمـاعية ملمـوسـة، تؤثـر احداثها وعملياتها فينا اليوم، وفي المستقبل المنـظور، وهي تخضـع لرد الفعل من جانبنا. اننا لا نستطيع التأثير في الحرب الطروادية، أو منع اغتيال الدوق دي انغيان، ولكن نستطيع اللجوء الى قرار دولة اصدرته منذ عدة سنوات وما يزال ساري المفعول، فنوقف او نخفف سباق التسلح، وهلمجرا.

حتى احداث الماضي القريب، التي حدثت منذ اسبوع، أو الأمس او هذا الصباح، لا يمكن تغييرها. فمن المستحيل التأثير في مجرى العملية التي اكتملت في الماضي القريب، مع ان شيئاً من التأثير يمكن ان يمارس على العمليات المستمرة، وبالاخص على استمرارها في المستقبل. وحقيقة ان احداث الماضي لا يمكن قلبها، وان كل ظاهرة تاريخية فريدة من نوعها، ليس هو ما يضطرنا الى تصنيفها في الماضي التاريخي وليس في العصر الحالي. فقاعدة هذا التصنيف هي أن أحداث الماضي لا تؤثر مباشرة في احداث الحاضر، ولا احداث المستقبل المباشر. ان الاتفاقات والمعاهدات التي وقعتها القوى المنتصرة بعد الحرب العالمية الثانية، ما تزال تمارس تأثيراً واضحاً في العلاقات الدولية، وسوف تستمر في التأثير حتى المستقبل المنظور. وبالمقابل فان اتفاقيات مشابهة وقعت بعد الحرب العالمية الاولى، إما أنها فقدت مفعولها، أو أن تأثيرها بات ضعيفاً جداً على السياسة الحاضرة وعلى العلاقات الدولية في المستقبل المنظور. ان الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعتها الاطراف المتحالفة ضد نابليون بعد انتصارها على نابليون، وقد وضعت حداً لحرب السنوات السبع، ومع أنها تابعت التأثير علينا بشكل غير مباشر، كما في الاحداث السياسية للتاريخ الاوروبي، فانه لا يحسب حسابها في الممارسة السياسية المعاصرة لذلك لا تدخل ضمن مقولة «الحاضر». وبالتالي لنا الحق في القول ان الخط بين الماضي التاريخي والظروف الحاضرة هو خط مرن ومتغير بشكل ديالكتيكي، ومع ذلك فانه غير موجود.

يمكن اعتبار العصر الحالي موضوعاً للبحث التاريخي أو بالأحرى ميداناً لتطبيق طريقة التعرف التاريخي العلمي، ولكن لم يمتصه بعد الماضي التاريخي.

وهكذا نصل الآن إلى مواجهة مشكلة بنية الاستبصار التاريخي أو التنبؤ. يجب ان اميز، قبل كل شيء الفرضيات الاولية فيه، التي تشمل مكونات مختلفة، وإن كانت مترابطة. احد هذه المكونات هو معرفة نمط النشاط الثابت بالنسبة الى الماضي التاريخي، والى الزمن الحالي. لا بد من أخذ هذا المكوّن بالحسبان في الاشكال المحتملة للتغير والانحراف في النشاط اثناء تطوره لدى الانتقال من الماضي التاريخي الى الزمن الحالي. ويمكن ان تكون هذه التغيرات منتظمة وثابتة، وبهذا المعنى يكون من المفيد التنبؤ بمزيد من التغيرات في النمط المحدد

للنشاط. المكوّن الثاني هو نمط العقلانية التي تحكم نشاط ومعرفة كيف تتحقق هذه العقلانية تماماً في نظام النشاط. وبهذا الصدد فان التاريخ يكون بنائياً لانه يعرض باستمرار الفرق بين انماط النشاط المحافظة والجذرية. فالاول يتجلى باعادة انتاج مستمرة لعقلانية كافية، في أفعال الافراد وفي افعال المجتمع اليومية. أما الأنماط الجذرية فتتجلى في الابتكارات الدائمة في النشاط، بسبب اللحظات التكيفية المتعلقة بالتغيرات الاجتماعية السريعة نسبياً في الشروط الاقتصادية الاجتماعية للقضايا العامة، للمحيط الاجتماعي. . الخ. يثير النمط الثاني هذا، عاجلاً ام آجلاً، تحولات اجتماعية من نوع معين في نظام العقلانية نفسه، الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عملية الاستبصار التاريخي.

والمكون الآخر هو الوصف الدقيق لعقلانية اعادت بناءها المعرفة التاريخية النظرية، التي تجعل من الممكن الحكم على الأنماط المحتملة للسلوك والنشاط في أوضاع تاريخية مماثلة مع احتمالية كبيرة،. شريطة ألا تكون هذه الاوضاع التاريخية مكررة. والمكون الثالث هو نظام الوقائع التاريخية الهامة اجتماعياً، التي تصف السلوك الهام تاريخياً، والمواقف التي حدثت فيها الماضي. والمكون الرابع يتضمن معرفة مشابهة مرتبطة بالزمن الحاضر. والمكون الخامس تكيفي وليس وصفياً. انه يعمل كنتاج للتحليل النظري لاسباب التباين الفعلي والمحتمل في نمط النشاط والعقلانية المطابقة له فني ظروف الماضي والحاضر. هذا المكون هام جداً لأنه، وإن كان المجتمع البشري عبارة عن نظام مع وراثة، لا يقرر فقط الخلق الدائم المشروط بكل من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في انتعاشه، بل إنه يفرضها مسبقاً.

النتيجة التي يمكن استخلاصها من هذه الاطروحات لها صفة الاحتمالية، وهي ذات حسابية عالية. ومن المهم جداً طبعاً دراسة مسألة البنى الشكلية المحتملة التي يفرضها المنطق الحسابي كنماذج الاستبصار التاريخي. ويمكن للمرء ان يدرس مقاربات بايس المختلفة. . الخ. لكن ذلك سوف يأخذنا أبعد من مجال الدراسة الحالية، ويضطرنا الى مناقشة خاصة لمشاكل احتمالية المنطق الاستدلالي والاستقرائي.

نقطة هامة اخرى تحتاج الى مناقشة في مسألة التنبؤ بالمستقبل. فأحد

الاعتـراضات الشائعة للتنبؤ هي مسألة اننا عندم نتنبأ ببعض الظروف والعمليات التاريخية، أو نستبصر بنشاط هام تاريخياً، قد نثير استباقاً ارتدادياً لهذه الاحداث والأفعـال من فئـات اجتمـاعية معينـة، وهذا ما يخنق تنبؤنا. ولقد دحضت هذا الاعتراض من قبل. والحقيقة اننا بدراسة الاستبصار التاريخي السابق، نستطيع، مثلاً، عندما نتحدث عن حتمية الثورة الاجتماعية، أو عن التغيرات الاجتماعية الاقل من الثورة، والتغيرات في التكنولوجيا او الحياة اليومية، فان التنبؤ قد يشكل ثورة مضـادة، مقـاومة للابداعات.. الخ. لذلك يجب ألا ننتبه لخبرة الماضي الايجـاية فقط، بل أيضـاً لخبـرة الماضي السلبية، بالاضافة الى تحليل تداخل النشاط والعقلانية اللذين يظهران عبر موشور الزمن الحالي، مما يجعل من الممكن أن نضفي على الاستبصار التاريخي شيئاً من المصداقية العلمية.

مسـألـة الاستبصار التاريخي لا يمكن ايجازها باستقراء بسيط لاتجاهات الحاضر في لمستقبل. فالاستبصار التاريخي، في بنيته، ليس نسخة منسقة عن التفسير التـاريخي او الفهم التاريخي. وبالاعتماد على هذه الاجراءات، وعلى تراكم العمليات المتحققة فيها، يجسد الاستبصار التاريخي قطاعاً خاصاً وحقلاً خاصاً من نظرية المعرفة التاريخية، التي ما تزال تتطلب برهاناً ابستمولوجياً أعمق وتطويراً طرائقياً. وفي الوقت نفسه أيضاً نجد أن المعرفة التاريخية حقل للادراك التاريخي الذي يجعلها هامة عملياً في العالم الحديث الديناميكي الذي يتغلب على ماضيه التاريخي، وفي الوقت ذاته يحقق هذا الماضي.

الفهرس

المؤلف: أناتولي راكيتوف

اختصاصي سوفييتي بارز في نظرية المعرفة والفلسفة والطرائقية ومنطق العلم. أصدر عدداً من المؤلفات: تشريح المعرفة العلمية ١٩٦٩ / مجموعة محاضرات في منطق العلم ١٩٧١ / مبادىء التفكير العلمي ١٩٧٥ / القضايا الفلسفية في العلم ١٩٧٧. وقد ترجمت بعض مؤلفاته إلى لغات أجنبية. وهو رئيس قسم العلم الفلسفي في قسم الاعلام العلمي للعلوم الاجتماعية في أكاديمية العلوم السوفييتية. رئيس تحرير مجلة «الفلسفة وعلم الاجتماع»، ومجلة «العلم الفلسفي في الاتحاد السوفييتي».

المترجم: حنا عبود

من مؤلفاته: المدرسة الواقعية في النقد العربي الحديث / النحل البري والعسل المر: دراسة في الشعر السوري / واقعية ما بعد الحرب / النزوحات الكبرى / تفاحة آدم: دراسة في النظرة الفلسفية عند د. هـ لورانس / النول والمخمل: دراسة في الظاهرة الجبرانية / مسرح الدوائر المغلقة: دراسة في المسرح العالمي الحديث / وغيرها.

من مترجماته: بؤس الفلسفة / القضايا الاساسية في الماركسية / البنيوية في الادب / معجم الاساطير العالمية / نظرية الاساطير في النقد الادبي / الخيال الادبي / المادية التاريخية / موجز تاريخ الصين / وغيرها.

ANATOLY RAKITOV

Historical Knowlege

ASyslems - Epistemological Approach

دار التقدم ـ موسكو

١٩٨٧



يناقش الكتاب الحالي نشأة
الاهتمام التاريخي وبداية المعرفة
التاريخية، إنه يحلل إمكانية
تحصيل الحقيقة التاريخية،
ويربطها بالإيديولوجيا، والعقيدة
وبالعقائد والأطروحات الخاصة.
ومن أهم مكتسبات طريقة البحث
التاريخي، نظرية الحقيقة
التاريخية. ويليه البحث الذي يشبه
هدف المؤلف أيضاً، وتلك التي
كتبوا في علم التاريخ، ويحاول أن
يشرح مفهومه الخاص في ذلك.
[illegible]
من العلماء المعاصرين، ولذلك
المهتمين بالمعرفة التاريخية
سيرها أولاً، ويعطي الكتاب إلى
التفصيل في مناقشة أسباب
التاريخي والحكمة التاريخية،
وكذلك يذهب في مناقشة الاختلاف
واختلاف العلوم التاريخية والعلوم
الطبيعية، وفي إمكانية الحصول
على نظرية تاريخية.